شؤون فلسطينية

١١٦ تموز (يوليو) ١٩٨١

شؤون فلسطينية ١١٦ تموز (يوليو) ١٩٨١



Palestine Affairs

No. 116 July 1981

Published monthly in Arabic by the P.L.O. Research Center
P.O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260. Cables: MARABHATH).

Editor: Bilal El-Hassan

Annual Subscription

Air Mail: Arab countries — L.L. 75 ($30); Europe — L.L. 100 ($40); Elsewhere — L.L. 125 ($50).

Surface Mail: Lebanon and Syria — L.L. 60 ($24); Elsewhere — L.L. 65 ($26).

الثمن: ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلساً في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الامارات العربية
٧٥٠ درهماً في ليبيا
٧٥٠ درهماً في المغرب
٦ ل.ل. في سائر الأقطار العربية

شؤون فلسطينية

١١٦ تموز (يوليو) ١٩٨١

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

		الصفحة
نعيم خضر الذي استحوذ على السر الفلسطيني	فيصل حوراني	٣
السلاح النووي الإسرائيلي	أحمد خليفة	٦
القوى الفاعلة في الإنتخابات الإسرائيلية	حنّه شاهين	٢١
فرنسا اليسار والقضية الفلسطينية	د. مصطفى جفّال	٣٥
زيارة السادات للسودان، نهاية منطقية لانحراف قديم	ماجد عزّام	٤٧
أهداف الهيمنة الاسرائيلية على الشريط الحدودي في جنوب لبنان	الياس عبّود	٦٥
العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة، ٢ - أثر العمل العربي في اسرائيل على القوة العاملة في اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة	روز مصلح	٧٩
التطور الديمغرافي العربي في اسرائيل: واقع... وتوقعات، ١ - مؤشرات الزيادة الطبيعية	محمد سليمان	٩٤
ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى	سلوى العمد	١١٠
تجربة فدوى طوقان، ٢ - المرحلة الثانية: أصالة القلق البشري	يوسف سامي اليوسف	١٢٤

١٣٩ تقارير
قناة البحرين، المتوسط والميت، من حلم لدى هرتسل إلى حقيقة واقعة لدى بيغن، أحمد شاهين
تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل في المجالات الثقافية والاقتصادية، هند أبوشرار

١٥٥ ردود
أدب سيء أم نقد سيء؟ أفنان القاسم

١٥٨ مراجعات
اسرائيل ج. جربر، «الباحثون عن التركة، أميركيون سود في بحثهم عن هوية يهودية»، عبيدلي يوسف
اسحق رابين، «مذكرات رابين»، رؤية اسرائيلية للحرب مع العرب، إ.ع.
سهام نصار، «اليهود المصريون، بين اليهودية والصهيونية»، أحمد المصري

١٧٦ شهريات
المقاومة الفلسطينية - سياسياً، غسان حسام الدين
اسرائيليات، محمد عبدالرحمن

١٩٥ وثائق
المنظمة الصهيونية العالمية، قسم الاستيطان، «الاستيطان في 'يهودا' و'السامرة'، الاستراتيجية والسياسة والخطط»،
ترجمة: محمد النصر

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين. للفنان **نصر عبدالعزيز**

المدير العام: صبري جريس ❋ **رئيس التحرير: بلال الحسن**

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت - لبنان. ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: (٣٥١٢٦٠)، برقيا: مرابحات، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

فيصل حوراني

نعيم خضر الـذي استحـوذ عـلى السر الفلسطيني

نعيم خضر شهيد جديد من شهداء الكفاح السياسي الفلسطيني، توج بدمه قافلة الذين سبقوه إلى الشهادة. وقد غاب، وهو في إبّان كفاحه لنشر راية الحقوق الوطنية الفلسطينية وفرض حضورها على جدول أعمال الدول التي ظلت تتجاهلها لسنوات مديدة.

كان نعيم واحداً من القلّة التي أخذت على عاتقها مهمة ريادة الساحات الوعرة واختراق المسافات التي تمتد بين جهل الجهلاء، ممن يندبون أنفسهم للوقوف في وجه الوعي الفلسطيني المتقدم، وحقد الأعداء، الذين لا يخشون شيئاً بمقدار ما يخشون أزاهير هذا الوعي، وهي تتفتح. ولذا، فإن الرصاصات التي صرعت نعيم خضر، صبيحة الأول من حزيران (يونيو)، حملت سم الجهل، الذي انحط اصحابه إلى درك الخيانة، مثلما حملت مكر الأعداء، وهم يحاولون إغلاق المنافذ التي يشقها الرواد الفلسطينيون هنا وهناك في أرجاء المعمورة.

ومع أن اليد التي أطلقت الرصاص ظفرت باصطياد المناضل الذي صمد لكل صنوف البلاء، فإن سراديب الظلام التي امتدت منها هذه اليـد لم تنجح في تحقيق ما رمت إليه بعد هذا. بل ان الدم الذي انسفح أمام مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بروكسل، أشعل ثورة الغضب المقدس ضد قوى الجهل الأسود، وأضاء الحقائق التي غرسها نعيم خضر وأمثاله على مدى السنوات التي قضاها في اوروبا. واتضح أن ما أُنجز، في هذا الميدان، لصالح الشعب الفلسطيني كان أعمق وأرسخ من أن تغتاله القوى التي لا تجرؤ حتى على الاعلان عن نفسها.

وهذا السيل من ردود الفعل ضد الجريمة، على امتداد الساحات الفلسطينية في الوطن وفي المنافي، وهذا الاستنكار الذي عبرت عنه قوى الامة العربية وممثلو أوساط الرأي العام فيها، وهذه الشهادات النابضة بالاعجاب والتقدير التي أدلى بها كل من

يتمتع بحس نزيه في اوروبا، هذه، كلها، دلائل تؤكد أن ما صنعه نعيم، هو وأقرانه من الرواد البواسل، لم يكن شيئاً قليلاً حتى تستطيع الجريمة أن تلغيه.

والذي كان له في حياته كل هذا الأثر، صار له في استشهاده كل هذا التأثير: وكما كان نعيم ثرّ العطاء في حياته، فإن استشهاده لا يختم سلسلة اسهاماته من أجل انتصار قضية شعبه، بل يفتح صفحة جديدة من العطاءات المتدفقة. وقد رسم نعيم نصيبه من خطوط هذه الصفحة بمناقب رفيعة فرضت، حتى على ألدّ خصوم الشعب الفلسطيني، احترامه، وبعقل نيرّ رعاه وأغناه بتفاعله مع ثورة شعبه وباستشفافه لأمجد ما فيها وبتحرره من التهيب الذي يوقع البعض في أسرْ السائد والمريح.

كان نعيم قادراً على الجمع بين الصلابة المبدئية التي توجه الكفاح الوطني الفلسطيني والمرونة التي يقتضيها موقعه الديبلوماسي في ساحة لا تقيم وزناً للمبادىء. كان يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود، لكنه لم يكن يسوّر نفسه بجدار صيني يحجب الرؤية. وكم كان نجاحه عظيماً في تحقيق الموازنة بين المطلوب والممكن في زمن حلا فيه للبعض أن يجعلوا من المستحيل سياسة، ومن الجمل الثورية برامج وخططاً يجري الدفاع عنها بالعبارات الطنانة وحدها.

وإذا كانت الريادة الناجحة هي التي تقتحم، ليس من أجل مجد الاقتحام، بل لاجتذاب المزيد من الرواد على الطريق الصحيح، فإن كفاح نعيم خضر قدم نموذجاً فذاً في هذا المجال. والذين تعاملوا معه، من الأصدقاء ومن الخصوم ومن الباحثين عن موقع بين بين، عرفوا كلهم نعيماً واحداً: المناضل الوطني المثابر بفكره الثاقب ومنطقة المتماسك وصبره على ادارة الحوارات، وجلده في رعاية البذور التي لا يأتي جناها للتوّ، عرفوه بايمانه بعدالة القضية التي يخدمها، وبثقته بمستقبلها، وبمقدرته على التعامل مع الحقائق بايصالها وقبولها.

والمدهش أن نعيم خضر، ابن القرية الفلسطينية الصغيرة، الذي انتهى به الأمر طالباً بين الوف الطلبة العرب في اوروبا، لم يلبث أن أصبح قادراً على التعامل مع أساطين هذه القارة العتيقة من موقع الند. فكأنما تعتّق، هو نفسه، في دهاليز الكواليس التي ترسم سياسات اوروبا، واكتسب ما اكتسبه ساستها من خبرات، واضافه إلى رصيده من الوطنية الفلسطينية التي تربى عليها وبها، وطوع هذا كله لخدمة مبدئيته الصلبة النابعة من إيمانه بعدالة مطالب الشعب الفلسطيني ومصداقيتها وقدرتها على الثبات وسط الأعاصير والمناورات.

فمن،هو، بعد، هذا الفارس، ومن أين جاء تميزه؟ وكيف تحول استشهاده، وقد اريد له أن يكون رسالة انذار لجيل الرواد من المناضلين في الثورة الفلسطينية، إلى وثبة تشد عزيمتهم وتعزز ثقتهم بالنصر؟

إن الجواب على هذا كله يكمن في السر الفلسطيني الذي تبرق به العيون الحاذقة

وتنبض به القلوب العامرة بحب الوطن وتعلنه الأدمغة التي تحررت تلافيفها من الشوائب والرواسب وفردت أشرعتها للنور ولنسمات العصر ولرياح ثورات التغيير والتحدي.

والذين استحوذوا على هذا السر هم وحدهم الذين غدوا أقوياء إذا فعلوا وإذا تلقوا أفعال الأخرين؛ وهم الذين اوقعوا خصومهم في الأزمة التي تطوق هؤلاء الخصوم وتجعل الحضور الفلسطيني ينبثق في وجوههم إذا اوجعتهم ضربات الفلسطينيين وإذا وجهوا للفلسطينيين الضربات الموجعة. إنه السر الذي يجعل الفلسطيني هو هو مهاجماً أو ضحية هجوم!

إننا نكابر لو قلنا أن رحيل نعيم، مع كل هذا المجد الذي يكلل هامة الشهيد، لا يحزننا. ونكابر، أيضاً، لو قلنا أن غيابه لا يوقد فينا جذوة الأسى المزمن على غياب وائل زعيتر وسعيد حمامي وعزالدين القلق وعدنان حماد وغيرهم من رواد الساحات الوعرة الذين سبقوه إلى الشهادة لكن الحزن الذي يوقد الغضب هو غير الحزن الذي يقعد الهمم. وما من واحد من فرسان الشهادة الفلسطينية الذين سقطوا في عواصم اوروبا لم يحزن على سلفه، ومع ذلك لم يتهيب أي منهم عن حمل الرسالة واكمال المشوار.

قد تنجح الأيدي الغارقة في حمأة الجهل والخيانة في قصف هذا العنق أو ذاك من الأعناق الفلسطينية المشرئبة، إلا أن هذه الأيدي لن تنجح في لَيّ عنق واحد أو حمل صاحبه على الرضوخ.

أحمد خليفة

السلاح النووي الاسرائيلي

مقدمة

لم تهدأ بعد تفاعلات الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي التي وقعت يوم الأحد في ٧ حزيران (يونيو) ١٩٨١، والتي أبرزت مدى اتساع التهديد الاسرائيلي لأي عملية تطور تتم داخل البلاد العربية، والتي يفترض أيضاً أن تدفع الكثير من الحكام العرب للتفكير بطريقة جديدة، حول أولويات خططهم السياسية والعلمية والعسكرية ووسائل حمايتها.

وقد سبق هذه الغارة ضجيج كبير أثارته اسرائيل قبل شهور، ويبدو أنه كان تمهيداً لها، حول إمكان امتلاك العراق لسلاح نووي في النصف الثاني من الثمانينات. ثم واصل المسؤولون، في اسرائيل، التصريح بأنهم لن يسمحوا بحدوث ذلك. وقد عقب، آنذاك، مسؤول فرنسي كبير، تعليقاً على الحملة السياسية والديبلوماسية التي شنتها اسرائيل ضد فرنسا بسبب موافقتها على بيع العراق مفاعلاً نووياً، بالقول: إن اسرائيل آخر من يحق لها أن تشكو. وكانت تلك إشارة إلى المساعدة النووية التي قدمتها فرنسا إلى اسرائيل في الستينات، والتي توصلت بفضلها - حسب رأي الكثيرين - إلى امتلاك السلاح النووي. إن اسرائيل، وهي تهدد وتشن حملتها السياسية والديبلوماسية ضد العراق، تدعي «البراءة»، وتتستر وراء تصريحات غامضة للتشكيك في حقيقة امتلاكها للسلاح النووي. وتعالج هذه المادة، بصورة موجزة ومبسطة، موضوع السلاح النووي، بدءاً بالسؤال الكبير: هل تمتلك اسرائيل فعلاً سلاحاً نووياً، أم لا؟ وانتهاء بتأثيرات ذلك على الصراع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية.

قبل كل شيء، ينبغي أن نذكر أن اسرائيل لم تعلن عن نفسها كدولة نووية، وانها ما زالت، كما كان حالها منذ بداية برنامجها النووي، تحيط نشاطها، في هذا المجال، بستار كثيف من السرية، وتفرض رقابة صارمة على المعلومات الداخلية المتعلقة به. ولذا،

فان المعلومات حول النشاط النووي الاسرائيلي لا تزال ناقصة، وهي متاحة بالاساس في منشورات خارج اسرائيل. والاستنتاج حول وجود سلاح نووي في حوزتها أو عدم وجوده مبني على: (أ) تحليل المعلومات والوقائع المتوافرة حول القدرة النووية الاسرائيلية، (ب) دراسة الأخطار التي تواجهها اسرائيل والأهداف التي تتوخى تحقيقها، (جـ) تحليل ذهنية قادتها والقواعد التي تتحكم في توجيه سلوكهم، ثم دمج هذه العناصر للتوصل إلى النتيجة الصحيحة، (د) تقارير المخابرات الأجنبية وتصريحات أشخاص شغلوا مراكز أتاحت لهم التوصل إلى معرفة المعلومات السرية.

ونبدأ بالمعلومات والوقائع المتوافرة.

القدرة على صنع السلاح

تتطلب القدرة على صنع السلاح النووي واستخدامه توافر العناصر التالية: أولاً، المنشآت اللازمة لانتاج القلب القابل للانشطار؛ ثانياً، المادة الضرورية اللازمة لصنع المادة الانشطارية: ثالثاً، المعرفة العلمية والمقدرة التكنولوجية اللازمتين لتصميم السلاح وصنعه؛ رابعاً، أجهزة القذف لإيصال السلاح إلى الهدف. وقبل ايراد خلاصة للمعلومات المتاحة حول مدى امتلاك اسرائيل للمتطلبات المذكورة أعلاه، نشير بسرعة إلى أن المادة الأساسية التي تتشكل منها القنبلة الذرية هي قلب اليورانيوم ٢٣٥ أو البلوتونيوم ٢٣٩ القابل للانشطار. ويوجد اليورانيوم ٢٣٥ في اليورانيوم الطبيعي بنسبة ٠٫٧٪، وكي يكون صالحاً لصنع السلاح يجب أن يركز إلى ما فوق ٩٠٪. أما البلوتونيوم ٢٣٩، فهو عنصر غير موجود في الطبيعة. ولكنه ينتج عن احتراق اليورانيوم الطبيعي في المفاعل النووي. ولا يصلح البلوتونيوم الذي ينتجه المفاعل مباشرة للاستعمال في صنع السلاح، بل ينبغي فصله عن الشوائب المرافقة له بعد عملية الاحتراق. وللحصول على البلوتونيوم النقي، يجب أن يعالج البلوتونيوم المشوب في مرفق فصل كيميائي تخرج منه المادة الانشطارية جاهزة للاستعمال.

(أولاً) المنشآت: تمتلك اسرائيل مفاعلين نوويين: مفاعل ناحل سوريك، ويقع إلى الجنوب من تل-أبيب قرب مركز وايزمن للبحث النووي في رحوبوت، ومفاعل ديمونا في النقب الشمالي.

وقد حصلت إسرائيل على مفاعل ناحل سوريك من الولايات المتحدة، في إطار الاتفاقية الثنائية للتعاون النووي المعقودة بين البلدين في عام ١٩٥٥، وانجزت بناءه في ايار (مايو) ١٩٦٠، وبدأ عمله في حزيران (يونيو) من العام نفسه. وتتراوح طاقة المفاعل بين ألف وخمسمئة ألف كيلو واط، ويعمل بوقود هو مزيج من اليورانيوم المخصب والألومنيوم. وقد زوّدت الولايات المتحدة اسرائيل، بموجب اتفاقية وقعت بين البلدين في عام ١٩٥٩، بعشرة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب بدرجة ٩٠٪ من أجل تشغيل المفاعل. وفي عام ١٩٦٩، عدّلت الاتفاقية بحيث زيدت كمية اليورانيوم المخصب إلى ٤٠ كيلوغراماً بدلاً من عشرة، وزيدت نسبة التخصيب إلى أكثر من ٩٠٪. وقد خضع مفاعل ناحل سوريك، منذ انشائه، لرقابة مشددة من قبل الولايات المتحدة حتى عام ١٩٦٥، ثم حولت أعمال الرقابة

إلى وكالة الطاقة الذرية الدولية. إلا أن الوكالة لم تمارس الرقابة الفعلية على المفاعل، بل اكتفت بتلقي تقارير دورية عن نشاطه دون القيام بزيارته، باعتبار أن هذا هو الاجراء المتبع بالنسبة للمفاعلات التي تقل طاقتها عن ٣ ميغاواط. ومع أنه يمكن استخدام كمية اليورانيوم المخصب الذي تزود به اسرائيل كوقود للمفاعل لصنع ثلاث أو أربع قنابل ذرية من طراز قنبلة هيروشيما، إلا أنها بالتأكيد لم تفعل ذلك. إذ أن الوقود المستعمل يعاد شحنه إلى الولايات المتحدة لإعادة معالجته، وبناء على ذلك، فان جميع المواد المؤجرة لا بد من تقديم حساب عنها. ومن هنا، فان قيمة مفاعل ناحل سوريك، من وجهة نظر عسكرية، تنحصر في كونه مركزاً لتدريب العلماء والفنيين، وللبحث النووي وتطويره.

أما مفاعل ديمونا فقضيته مختلفة. وقد حصلت عليه اسرائيل من فرنسا بموجب اتفاقية سرية للتعاون النووي بين اسرائيل وفرنسا عقدت في عام ١٩٥٧، وانجز استكماله وبدىء بتشغيله في عام ١٩٦٤. وتبلغ طاقته ٢٤ ميغاواط (حراري)، ويدار باليورانيوم الطبيعي، ويتم تبريده وتعديله بالماء الثقيل. ويستطيع أن ينتج سنوياً، في حال توافر الكمية اللازمة من اليورانيوم الطبيعي لتشغيله بكامل طاقته، كمية بلوتونيوم كافية لصنع نحو ١,٣ قنبلة ذرية، قوة الواحدة منها ٢٠ كيلوطن. ولكن من أجل الحصول على البلوتونيوم النقي، لا بد من مرفق فصل كيميائي. وفي حين توافرت معلومات كافية، من مصادر موثوقة، في مرحلة مبكرة، حول المرافق الأساسية التي أنشأتها اسرائيل في إطار برنامجها النووي، فان مرفق الفصل الكيميائي ظل بمثابة لغز أو «حلقة مفقودة» إلى أن نشرت مجلة «تايم» الاميركية في نيسان (ابريل) ١٩٧٦ أن مرفق الفصل انشىء بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، في عهد حكومة غولده مئير، بمبادرة من وزير الدفاع آنذاك، موشي دايان.

وتمتلك اسرائيل، إضافة إلى المفاعلين في ناحل سوريك وديمونا، عدة منشآت فرعية ذات أهمية حيوية بالنسبة لعملية انتاج الأسلحة النووية. وأهم هذه المنشآت هي «المختبرات الحامية» التي بنيت بمساعدة بريطانيا قرب ناحل سوريك لإجراء الابحاث على المواد الاشعاعية التي ينتجها المفاعل وتداولها. وقد زوِّدت هذه المختبرات، بمعونة أميركية، بأدوات الضبط البعيد والآلات الأوتوماتيكية الضرورية لتداول هذه المواد السامة جداً. كما انشئت مرافق مماثلة كجزء من مركز ديمونا.

وهناك أيضاً مرافق متقدمة للبحث والتطوير في كلية العلوم النووية التابعة لمعهد وايزمن للعلوم في رحوبوت، على بعد سبعة أميال من ناحال سوريك. وتشتمل بنايات المعهد على نحو ٧١ مختبراً بالاضافة إلى ورش الكترونية وميكانيكية. وقد اعتبر معهد وايزمن من العصب العلمي للبرنامج النووي بأكمله.

كما قدم المعهد التكنولوجي الاسرائيلي في حيفا، المعروف أيضاً باسم التخنيون، مساهمة هامة في البرنامج النووي. وقد أنشىء هذا المعهد في سنة ١٩٥٨ كدائرة خاصة للعلم النووي والهندسة النووية، وكان الهدف المحدد له تدريب العلماء على التقنية النووية.

ثم هناك، أخيراً، جهاز وزارة الدفاع للبحث العلمي ومختبراتها والصناعات الحربية التابعة لها.

(ثانياً) الوقود: تحتاج اسرائيل من أجل تشغيل مفاعل ديمونا بطاقته القصوى إلى نحو ٢٤ طناً، من اليورانيوم الطبيعي. ويستطيع مفاعل من النوع الموجود في ديمونا، ان يستخرج من هذه الكمية ٧.٢ كيلوغرام من البلوتونيوم ٢٣٩. وبما أن الكتلة الحرجة التي تكفي قنبلة ذرية هي ٥.٧٩ كيلوغرام من البلوتونيوم النقي، فان اسرائيل تستطيع أن تنتج سنوياً ما يكفي نحو ١.٣٣ قنبلة ذرية. ويخضع تداول اليورانيوم للمنع المنصوص عليه في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وكان الحصول عليه في الستينات أصعب من الحصول عليه الآن. وقد كانت السبل المفتوحة أمام اسرائيل للتزود به ثلاثة: أولاً، انتاجه محلياً من الفوسفات المتوافر بكميات ضخمة في البحر الميت، ومشكلة هذه الطريقة انها مكلفة جداً من الناحية الاقتصادية، إذ تبلغ كلفة انتاج طن اليورانيوم من الفوسفات أضعاف سعره في السوق العالمية؛ ثانياً، الحصول عليه من دولة أخرى (مثل جنوب افريقيا أو فرنسا) مستعدة في سبيل خدمة أغراض خاصة بها لتزويد اسرائيل به؛ ثالثاً، شراؤه من السوق السوداء. ويبدو أن اسرائيل قد لجأت إلى السبل الثلاثة. ويعتقد فؤاد جابر، مؤلف كتاب **الأسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل**، ان اسرائيل حصلت على أول شحنة للمفاعل من المصادر التالية: ١٠ أطنان من جنوب افريقيا، ١٠ أطنان أنتجت محلياً من فوسفات البحر الميت، أما الأطنان الأربعة الباقية، فقد حصلت عليها من مصادر فرنسية. وتجمع المصادر المختلفة على أن اسرائيل تمكنت، منذ بدء تشغيل مفاعل ديمونا، من الحصول على الوقود اللازم دون صعوبات كبيرة، ويجدر أن نذكر هنا ما نشرته صحيفتان أميركيتان في ايار (مايو) ١٩٧٧، من أن سفينة المانية كانت تحمل شحنة من اليورانيوم تزن ٢٢٠ طناً قد اختفت في عام ١٩٦٨ بينما كانت في طريقها من المانيا الغربية إلى ميناء جنوه في ايطاليا. وما نشرته صحيفة اسرائيلية في الفترة نفسها من ان عميلاً سرياً اسرائيلياً، اعتقل في النرويج سنة ١٩٧٣ لاشتراكه في اغتيال مواطن مغربي هناك، اعترف للسلطات النرويجية بأنه كان الشخص الذي اشترى سفينة اليورانيوم.

كما يجدر أن نشير إلى الأنباء التي نشرها عدد من كبريات الصحف الاميركية في عام ١٩٧٧ عن قضية حدثت في منتصف الستينات، وجرت بشأنها تحقيقات على أرفع المستويات في الولايات المتحدة، شاركت فيها وكالة الاستخبارات المركزية وأجهزة التحقيق الفدرالية ولجان من الكونغرس وتدخل فيها الرئيس الاميركي، آنذاك، ليندون جونسون. وتتعلق القضية باختفاء كمية كبيرة من اليورانيوم المشبع للغاية من مصنع أميركي للمواد الذرية يمتلكه يهودي في ابولو، بنسلفانيا، في الولايات المتحدة. وقد رجحت التحقيقات ان يكون جزء من الكمية المختفية يقدر وزنه بحوالي ١٠٠ كلغ، قد وصل إلى اسرائيل، والكمية المختفية تكفي لصنع ١٣ - ١٥ قنبلة ذرية.

أما الماء الثقيل اللازم لتبريد المفاعل وتعديله، فلم يشكل بالنسبة لاسرائيل عقبة في

أي فترة من الفترات. إذ أن أحد العلماء الاسرائيليين، دوستروفسكي، ابتكر طريقة كيميائية لإنتاج الماء الثقيل تعرف باسمه منذ أوائل الخمسينات. وقد كانت رغبة فرنسا في الحصول على معرفة بهذه الطريقة، من بين الأسباب التي دفعتها إلى عقد اتفاقية التعاون النووي مع اسرائيل.

(ثالثاً) المعرفة العلمية والتكنولوجية: بدأت اسرائيل سعيها الحثيث لاكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية النووية قبل مضي السنة الأولى على قيامها. وقد ساعدتها في البدء على هذا النحو المبكر، هجرة عدد كبير من العلماء والمهندسين البارزين الغربيين، وخصوصاً الالمان، إليها قبل وبعد قيام الدولة. وقد تأسست، في أوائل سنة ١٩٤٩، دائرة للبحث والنظائر في معهد وايزمن في رحوبوت للقيام بأبحاث في الحقل النووي. وأوفدت وزارة الدفاع، في السنة نفسها، عدداً من العلماء الشباب إلى الخارج للتخصص في مختلف فروع علم النوويات العالي. وقد حدثت نقلة نوعية وكمية في اطار اكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية في النصف الأول من الخمسينات نتيجة توقيع اتفاق للتعاون النووي بين اسرائيل وفرنسا في سنة ١٩٥٣. وقد أتاح هذا التعاون لاسرائيل الحصول على ثروة من المواد والمعلومات التقنية، وتدريب العلماء والفنيين الاسرائيليين في منشآت أكثر تطوراً وتعقيداً من منشآتها، والانتفاع بتجارب علماء سبقوها عدة سنوات في هذا الحقل. كما حدثت نقلة كبيرة أخرى في هذا المجال نتيجة توقيع اتفاقية التعاون النووي بين اسرائيل والولايات المتحدة في تموز (يوليو) ١٩٥٥، التي زودت الولايات المتحدة في إطارها اسرائيل بمفاعل ناحل سوريك. وقد نصت الاتفاقية على تبادل واسع للمعلومات المتعلقة بمفاعلات البحث الذري واستعمالها. وقدمت إلى اسرائيل في آب (اغسطس) مكتبة فنية تحتوي على ٦٥٠٠ تقرير عن البحث والتطوير الذريين من تقارير لجنة الطاقة الذرية الاميركية، ونحو ٤٥ مجلداً عن النظرية النووية وخلاصات تقارير ومقالات. وتدرب في المرافق النووية الاميركية، بين سنتي ١٩٥٥ و١٩٦٠، نحو ١٥٦ اسرائيلياً، كما زار نحو ٢٤ عالماً اسرائيلياً منشآت مختلفة تابعة للجنة الطاقة الذرية.

وفي الستينات، وبعد تشغيل مفاعل ناحل سوريك، ثم بناء مفاعل ديمونا وتشغيله، اكتسبت اسرائيل مزيداً من المعرفة والخبرة التقنية النووية، ودربت مزيداً من العلماء والمهندسين. ان القوى البشرية التي يتطلبها برنامج صغير لإنتاج الأسلحة النووية على أساس مستمر تقدر، حسب رأي الخبراء، بنحو ١٣٠٠ مهندس و٥٠٠ عالم، وهي قوى متوافرة لدى اسرائيل منذ أوائل الستينات.

(رابعاً) أجهزة القذف: لم تواجه اسرائيل مشكلة جدية بخصوص أجهزة القذف وإيصال القنابل الذرية إلى أهدافها؛ فقد امتلكت منذ أواخر الستينات، طائرة الفانتوم من طراز (ف - ٤ تي)، التي تعتبر، حتى بحسب مقاييس الدول الكبرى، طائرة استراتيجية قادرة على حمل القنبلة الذرية وتوجيهها إلى الهدف. كما طورت، في النصف الثاني من الستينات، بالتعاون مع شركة داسو الفرنسية، صواريخ أرض - أرض متوسطة المدى من طراز أريحا (م د - ٦٦٠). ويستطيع هذا الصاروخ حمل رأس متفجر وزنه ٤٥٠

كلغ إلى مدى يتجاوز ٤٨٠ كلم. وهو مزود بجهاز توجيه يعمل بالقصور الذاتي، ويعد ملائماً إذا استخدم الصاروخ لحمل قذائف نووية، ولكنه ليس دقيقاً كفاية لدى استعمال قذائف تقليدية. وقد بدأ الانتاج الفعلي لهذا الصاروخ في سنة ١٩٧١. ان هناك خلافاً في الرأي بين الخبراء حول وزن القنبلة الذرية التي سعت اسرائيل إلى صنعها: ففي حين يعتقد البعض أنها أثقل من أن يستطيع صاروخ أريحا (م د - ٦٦٠) حملها، يعتقد الكثيرون ان وزنها ملائم للصاروخ المذكور. وتكاد المصادر التي تحدثت عن تجهيز اسرائيل لقنابلها الذرية للاستخدام أثناء حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ تجمع على أن هذه القنابل ركبت على صواريخ أريحا.

الاختبار: تبقى مسألة الاختبار. وهنا، يجمع الخبراء على أن اختبار قنابل ذرية من النوع الذي يفترض ان اسرائيل سعت إلى صنعه ليس ضرورياً. ويعزز الخبراء رأيهم بذكرهم ان الاختبارات البدائية الأولى التي أجرتها الدول النووية لم تفشل، وان القنبلة الأولى التي استعملت في حرب حقيقية (قنبلة هيروشيما) لم تختبر قبل أن تستعمل. ويضاف إلى ذلك أن القنبلة تصنع من عدة أجزاء أحدها فقط، وهو القلب القابل للانشطار، نووي، وكل الأجزاء الأخرى غير النووية يمكن اختبارها في المختبر.

ان المعلومات المتاحة حول تطور البرنامج النووي الاسرائيلي، على صعد المنشآت والوقود والمعرفة العلمية والتكنولوجية وأجهزة القذف، قادت الخبراء إلى الاستنتاج بأن اسرائيل امتلكت الخيار النووي في نهايات الستينات. كما لم ينشأ لديهم أي شك في ان الهدف الرئيسي للبرنامج النووي عسكري. فلجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية التي أنشئت في عام ١٩٥٢، وتشكلت من ستة علماء فقط بما فيهم الرئيس، أنشئت في البداية، ضمن إطار وزارة الدفاع وخضعت لإشرافها فقط. وأحيط البرنامج النووي الاسرائيلي، في كافة مراحله، بسرية مطلقة، معززة برقابة صارمة على وسائط النشر والاعلام. والاستخدام الوحيد المجدي لمفاعل ديمونا، في ضوء المرافق النووية القائمة في اسرائيل، هو استخدام عسكري. وتطوير صواريخ أريحا (م د - ٦٦٠) لا يمكن أن يكون الهدف منه إلا نقل رؤوس نووية، لأن كلفته الاقتصادية العالية جداً تجعل من غير المعقول أن يكون الهدف منه نقل قذائف تقليدية.

إلا انه على الرغم من كل شيء، فقد نفت اسرائيل بصورة مستمرة (حتى الآن) امتلاكها للسلاح النووي، وكرر المسؤولون القول انها لن تكون أول من يدخل السلاح النووي إلى المنطقة. وإزاء هذا النفي نشأ السؤال: هل اتخذت اسرائيل القرار السياسي بصنع السلاح ونفذته فعلاً، وإذا كان الجواب بالايجاب، متى حدث ذلك؟ ومن أجل التوصل إلى إجابة منطقية لهذا السؤال، كان لا بد من تحليل الأخطار التي واجهتها (وتواجهها) اسرائيل والأهداف التي توخت (وتتوخى) تحقيقها، وتحليل ذهنية قادتها والقواعد التي وجهت (وتوجه) سلوكهم، ثم مقارنة نتائج التحليل بالتقارير الصادرة عن أجهزة الاستخبارات العالمية وتقديرات المسؤولين في الدول القادرة على معرفة الحقائق.

الأخطار والأهداف

واجهت اسرائيل منذ قيامها وحتى عام ١٩٦٧ على الأقل، رفضاً عربياً للتسليم بوجودها، وسياسة عربية آنية هدفها الأدنى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم وتعديل «الحدود» التي تعينت في اتفاقيات الهدنة العربية - الاسرائيلية. ولم يكن هذا الأمر مرفوضاً من قبل القيادة السياسية الاسرائيلية فحسب، بل اعتبرت العناصر المسيطرة فيها (بن - غوريون وأتباعه) ان «الحدود» كما تعينت في اتفاقيات الهدنة خطرة أمنياً وغير ملائمة وانه ينبغي توسيعها بالقوة عندما تحين فرصة مناسبة. وكان هذا الوضع يحتم استمرار المجابهة العربية - الاسرائيلية ويحتم وقوع الحروب. وفي حرب عام ١٩٦٧، وسعت اسرائيل حدودها فعلاً، وأعلنت قيادتها عن اصرارها على اعادة تشكيل خريطة المنطقة بصورة تخدم مطامعها التوسعية وأمنها، وإرغام العرب على التسليم ليس بوجود دولة اسرائيل فحسب، وانما أيضاً بتوسعها. وكان ذلك يعني ازدياد حدة المجابهة، وبقاء احتمال الحرب مفتوحاً.

ولذا، كان هم اسرائيل الأول، قبل حرب حزيران ١٩٦٧، وبعدها، بناء قوة عسكرية متفوقة على قوى العرب العسكرية، مجتمعة، وكان هدف سياستها الخارجية والأمنية ردع العرب عن مهاجمة اسرائيل من جهة، وهزيمتهم وتدمير قوتهم العسكرية في حال اقدامهم على ذلك من جهة أخرى، على أمل أن يؤدي ذلك، في النهاية، إلى تيئيسهم وخضوعهم لإملاءات اسرائيل. وقد نجحت اسرائيل والقوى الامبريالية التي شاركت في اقامتها وعملت على دعمها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، في المحافظة على التفوق العسكري للاداة الحربية الاسرائيلية حتى الآن، وان كانت لم تنجح تماماً في ردع العرب عن التعرض لها أو مهاجمتها.

إلا ان قادة اسرائيل لم يكن في وسعهم، منذ البداية، تجاهل التفوق العربي الساحق من ناحية الموارد البشرية والاقتصادية والعمق الجغرافي، وتجاهل حتمية تطور العرب وتقدمهم في جميع النواحي، بما في ذلك الناحية العسكرية، وبالتالي استبعاد الافتراض بأن يعدل اجتماع هذين العاملين ميزان القوى العسكري تدريجياً لصالحهم. كما لم يكن في وسعهم الغاء إمكان نجاح هجوم عربي منسق مفاجىء (وحتى في ظل تفوق عسكري اسرائيلي تقليدي) في خلخلة نظام الدفاع الاسرائيلي وإلحاق هزيمة شاملة باسرائيل، أو إحداث دمار جسيم لا تستطيع احتماله. ولذا، كان من الطبيعي أن يتجه تفكير القادة الاسرائيليين، أو على الأقل جزء كبير منهم، وهم ماضون في تعزيز قوة اسرائيل العسكرية المبنية على الأسلحة التقليدية، إلى امتلاك السلاح النووي، باعتباره العامل الوحيد المحتمل أن يحول دون اختلال ميزان القوى العسكري لصالح العرب، وباعتباره السلاح الوحيد الممكن اشهاره في «اللحظة الحرجة» في حال وقوعها أو الاقتراب منها، للحؤول دون تعرض اسرائيل لخطر الهزيمة الشاملة أو الدمار الجسيم.

إن للسلاح النووي، بدون شك، قيمة ردعية أكبر بكثير من الأسلحة التقليدية، كما انه يمنح الدولة التي تمتلكه قدرة أعظم على تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية،

ويكسبها هيبة ومكانة أرفع في سلّم المجتمع الدولي. إلا انه، في إطار النزاع العربي – الاسرائيلي بكل معطياته البشرية والاقتصادية والجغرافية، وتعقيداتـه الدوليـة، ليس بالضرورة أن يكون كذلك في حالة اسرائيل. انه يظل كذلك ما دامت اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تمتلك السلاح النووي، والدول العربية مجردة منه. ولكن في اللحظة التي تمتلك فيها دولة عربية، أو عدة دول، السلاح النووي أيضاً، فإن الوضع ينقلب جذرياً، وتفقد اسرائيل ليس ميزة تفوقها في السلاح النووي فقط، بل وأيضاً ميزة تفوقها في الأسلحة التقليدية (في حال استمرار هذا التفوق).

ان المسافات الجغرافية بين اسرائيل والدول المحيطة بها ليست بعيدة، والقوى الرئيسية البشرية والاقتصادية لدى الطرفين متركزة في مناطق معينة معدودة، وبالتالي فإن القنابل الذرية وأجهزة القذف المطلوبة (من الناحية النوعية والكمية) لإلحاق دمار واسع بالطرف الآخر لا تتطلب موارد هائلة أو قدرات ليس في مقدور أحد الطرفين توفيرها. ويستبعد الخبراء، تماماً، في حالة امتلاك الطرفين لأسلحة نووية وأجهزة قذف ملائمة، ان ينجح أحدهما عن طريق توجيه الضربة الأولى في إبادة القوة النووية للطرف الآخر، أو أن ينجح في منع القنابل الذرية من الوصول إلى أهدافها.

ومن هنا، يمكن القول أن أقل ما يمكن أن يحدث، لدى امتلاك دولة عربية أو أكثر للسلاح النووي، هو فقدان اسرائيل لميزة الردع والتدمير الوحيد الجانب. ولكن الأمر لن يقتصر على ذلك؛ فمساحة اسرائيل صغيرة جداً، وقواها البشرية والاقتصادية الرئيسية متركزة في رقعة ضيقة في وسط فلسطين. وفي حال نشوب حرب نووية، فان الدمار الواسع الذي سيلحق بها سيعني نهايتها. ومن الممكن بسهولة تصور استمرار العرب في البقاء بعد ضربة نووية إسرائيلية، بينما تصور ذلك بالنسبة لاسـرائيل مستحيـل. وسيعيش الاسرائيليون دائماً في ظل الهاجس بأن معرفة العرب بذلك ستجعلهم أجرأ على مضايقة اسرائيل ومحاولة استنزافها والضغط عليها بالوسائل العسكرية التقليديـة. كما انهم سيعيشون في ظل الهاجس الإضافي، بانه في حالة امتلاك السلاح النووي من قبل أكثر من دولة عربية، ربما انفرد حاكم عربي، بناء على اجتهاد ما، بتوجيه ضربة نووية أولى لاسرائيل، مهما كانت العواقب.

وعلى صعيد الحرب التقليدية، لا يمكن الجزم بأن امتلاك أسلحة نووية من قبل الطرفين سيعني انتهاء الحروب التقليدية بينهما. ومن المعقول أكثر الافتراض بأن كلا الطرفين، ما دامت المشكلة بينهما لم تحل، سيلجآن إلى استخدام القوة العسكرية التقليدية لتحقيق أهداف محدودة من جانب العرب مثلاً، للضغط على اسرائيل لدفعها إلى التخلي عن الأراضي التي احتلتها بعد حزيران (يونيو) وحل المشكلة الفلسطينية، ومن جانب اسرائيل، أيضاً على سبيل المثال، للمحافظة على أكبر مسافة من الأراضي المحتلة، ومجابهة الحرب الفدائية المتوقع أن تزدهر أكثر في ظل ازدياد قوة الردع العربية نتيجة لامتلاك دول منها للسلاح النووي. ولكن الحروب التقليدية التي يمكن أن تنشب في ظل التهديد النووي المتبادل ستظل بالضرورة محدودة، وستفقد اسرائيل القـدرة على شن حـروب واسعة

النطاق، مثل حملة سيناء في عام ١٩٥٦ في إطار العدوان الثلاثي أو حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أو حتى عمليات عسكرية كبيرة تنطوي على خطر تصعيد تدريجي يمكن أن يؤدي إلى حرب تقليدية شاملة تضع الطرفين على حافة حرب نووية. وفي حروب محدودة ذات طابع استنزافي، ستكون اسرائيل نظراً لمواردها المحدودة، في الوضع الأسوأ. وخلاصة القول، ان امتلاك الطرفين، العربي والاسرائيلي، للسلاح النووي سيؤدي، كما ذكرنا أعلاه إلى فقدان اسرائيل حتى لميزة التفوق العسكري التقليدي.

إن هذه النتائج البعيدة المدى لدخول السلاح النـووي إلى المنطقة، من زاويـة انعكاس ذلك على ميزان القوى العسكرية، قد تكون السبب الأعمق الذي دفع بعض القادة الاسرائيليين (حتى قبل عام ١٩٦٧) إلى معارضة توجه اسرائيل لصنع السلاح النووي. ويمكننا أن نعد بين هؤلاء القادة يسرائيل غاليلي ويغئال الون وآبا ايبن، الذين عبروا عن آرائهم كتابة وشفهياً. وتتلخص الحجج التي أبداها المعارضون قبل عـام ١٩٦٧، باختصار شديد، بالتالي:

- ان توجه اسرائيل لصنع السلاح النووي قد يدفع الدول العربية إلى شن حرب وقائية لتدمير قدرة اسرائيل النووية.

- ان التخوف من نتائج امتلاك اسرائيل للسلاح النووي، قد يدفع الاتحاد السوفياتي، وربما الصين، لتزويد الجمهورية العربية المتحدة (آنذاك) بقنابل ذرية. وفي ضوء العوامل الجغرافية والديموغرافية السائدة ستبدو مبادرة استخدام العرب للأسلحة الذرية، خياراً معقولاً في نظرهم. أو كبديل، قد تلجأ الدول العظمى النووية إلى ممارسة ضغط هائل على اسرائيل وترغمها على التخلي عن خيارها النووي والقبول بفرض وقاية فعالة على مرافقها النووية.

- ان امتلاك اسرائيل للسلاح النـووي لن يؤدي إلى تخفيف أعباء التسلـح التقليدي، لأن اسرائيل ستظل مضطرة إلى المحافظة على تفوقها العسكري التقليدي، حيث أن السلاح النووي لن يمنع العمليات الفدائية، أو اشتباكات الحدود أو حتى الغارات على اسرائيل، وينبغي أن يكون جيشها مستعداً لمواجهتها ومجابهة احتمالات تطوراتها.

مقابل هذا التيار، كان هناك تيار أقوى، بزعامة بن - غوريون، دفع، كما يبدو، باتجاه تطوير البرنامج النووي وصنع القنبلة الذرية. ويمكن عد شمعون بيرس وموشي دايان من بين ممثليه البارزين. وقد تجنب دعاة هذا الخط من القادة السياسيين (باستثناء دايان) الخوض العلني في الموضوع، وفرضوا قبل عام ١٩٦٧ وبعده، ستاراً كثيفاً من السرية على البرنامج النووي العسكري، وطمسوا النقاش حوله. ولكن يظل بالامكان تلمس وجهة نظرهم بالاعتماد على آراء دايان وبعض المعلقين من أنصار هـذا الخط الذين خاضوا في الموضوع. ويمكن تلخيص حججهم قبل حرب ١٩٦٧ أيضاً باختصار شديد، ومع المجازفة بالتكرار، على النحو التالي:

- ان موارد العرب الاقتصادية والبشرية تجعل قدرتهم على استيعاب الأسلحة

التقليدية غير محدودة، بينما اسرائيل محدودة القدرة من هاتين الناحيتين، وسيأتي يوم تصل فيه إلى أقصى حدود قدرتها في هذا المجال. كما أن القدرة العربية على استخدام السلاح ستتحسن باستمرار. وسيؤدي اجتماع هذين العاملين إلى ميلان ميزان القوى لصالح العرب. والسلاح النووي يمثل الحل الوحيد في مواجهة هذا المأزق الاستراتيجي.

- بما أنه لا يمكن التنبؤ بدقة بموعد حدوث الخلل في ميزان القوى، أو إلغاء امكان نجاح العرب في إيصال اسرائيل إلى «وضع حرج» من الناحية العسكرية، فانه ينبغي التهيؤ سلفاً لمواجهة هذين الاحتمالين.

- ليس مؤكداً أن الاتحاد السوفياتي أو الصين سيزود الجمهورية العربية المتحدة (آنذاك) بقنابل ذرية في حال اكتشاف أمر امتلاك اسرائيل للسلاح النووي، بل الأرجح أن تمتنع عن ذلك نظراً للمخاطر الكبيرة الكامنة في مثل هذه الخطوة. وهنا قد تضمن اسرائيل حيازته وحدها.

- حتى ولو امتلك العرب السلاح النووي، فان وجود أقلية عربية كبيرة في اسرائيل سيردعهم عن استخدامه.

وبعد عام ١٩٦٧، أضيفت حجج أخرى، نذكر أهمها:

- ان سباق التسلح التقليدي أصبح مكلفاً جداً، ولا تستطيع اسرائيل تحمل أعبائه دون مساعدة الولايات المتحدة. واعتماد اسرائيل المتزايد على الولايات المتحدة سيجعلها عرضة لضغوط سياسية باتجاه إرغامها على التخلي عن أهداف حيوية في نظرها، والسلاح النووي يعطيها استقلالاً أكبر في اتخاذ القرارات.

- ان امتلاك اسرائيل للسلاح النووي كفيل بردع الاتحاد السوفياتي عن دعم العرب أكثر من اللازم، من زاوية انه يرفع نسبة المجازفة التي ينطوي عليها مثل هذا الدعم. وقد برزت هذه الحجج في ضوء التواجد السوفياتي في مصر إبان حرب الاستنزاف.

ولكن امتلاك الخيار (أو السلاح) النووي شيء، والاعلان عنه شيء آخر. ويبدو أنه كانت هناك منذ الستينات، وجهات نظر متعارضة بهذا الخصوص في القيادة السياسية والأمنية. وواضح أن الخلاف قد حسم لصالح عدم الاعلان عن حيازة السلاح أو التوجه لصنعه، بل نفي الأمر، وفي الوقت نفسه الاقرار بتوافر القدرة على ذلك، ويبدو أن أهم الحجج التي طرحها معارضو الاعلان عن اسرائيل كدولة نووية، قبل عام ١٩٦٧ (ولا تزال سارية المفعول) كانت:

- إن القوة النووية الاسرائيلية الصريحة ستوحد العالم العربي وتزيد حدة عدائه لاسرائيل وتدفعه لبذل جهود حثيثة للحصول على السلاح النووي. وهذا يطلق جميع الأفكار المذكورة أعلاه من عقالها، بما في ذلك احتمال تزويد الاتحاد السوفياتي

العرب بسلاح نووي، أو على الأقل بسط حماية نووية عليها، بما يبطل مفعول السلاح الاسرائيلي.

– ان قيمة السلاح النووي، كوسيلة ردع أخيرة في حال تعرض اسرائيل لخطر الابادة أو الدمار الجسيم في حرب تقليدية، لا تتأثر بعدم الاعلان عن وجوده. إذ يمكن دوماً شهره في اللحظة المناسبة.

– ان الثمن السياسي الذي ستدفعه اسرائيل، نتيجة الاعلان، سيكون كبيراً جداً، وخاصة على صعيد علاقاتها مع الولايات المتحدة. وينطبق هذا الكلام أكثر على فترة ما قبل عام ١٩٦٧، عندما كانت الولايات المتحدة جادة في مساعيها للتوصل إلى معاهدة لحظر انتشار الأسلحة النووية.

أما حجج الداعين إلى امتلاك السلاح النووي صراحة، فكانت:

– إن تفوق اسرائيل في السلاح التقليدي لم يردع العرب عن التحرش بها وتهديدها، ولم يدفعهم إلى التسليم بوجودها. وربما أدت مجابهتهم بالاعلان عن اسرائيل كدولة نووية إلى تحقيق الأمرين.

– إن الأخطار الكامنة في الاعلان لا تمثل مجازفة خطرة جداً كما يدعي معارضوه (راجع أعلاه الحجج الداعية إلى صنع السلاح النووي).

– وبعد سنة ١٩٦٧، لم تعد الخشية من حرب وقائية تشنها الدول العربية واردة كما كان الأمر قبل حرب حزيران (يونيو) من تلك السنة.

– إن ادخال السلاح النووي إلى المنطقة (بعد عام ١٩٦٧) حتى في حالة امتلاك العرب له، سيجعل الدول الكبرى تتدخل بقوة للحؤول دون نشوب حرب قد تتطور إلى مجابهة نووية، وهنا ستزداد الفرصة أمام اسرائيل للمحافظة على الوضع الاقليمي الراهن، أو على شيء قريب منه.

وقد حسم الأمر، كما ذكرنا، لصالح عدم الاعلان عن اسرائيل كدولة نووية. وتبنت اسرائيل سياسة غامضة، تم الاعراب عنها رسمياً في منتصف الستينات، ولا تزال تمارس حتى الآن، بالصيغة التي وردت على لسان رئيس الوزراء، آنذاك، ليفي اشكول، وترددت مراراً فيما بعد، والتي نصها: ان اسرائيل لن تكون الدولة الأولى التي تدخل السلاح النووي إلى الشرق الأوسط، ولكنها أيضاً لن تكون الثانية. وقد أشار أحد الدارسين الاسرائيليين لموضوع السلاح النووي الاسرائيلي إلى الغموض المقصود المحيط بتعبير «إدخال» السلاح، وسهولة امكانية الادعاء، مثلاً، ان الاسطول الاميركي السادس هو أول من «ادخل» السلاح النووي إلى المنطقة.

وقد مثلت استراتيجية الاكتفاء بالاعلان عن توفر «الخيار» النووي، مع نفي حيازة السلاح والتوجه لصنعه، بدون شك، استراتيجية أفضل من الاعلان عن وضع نووي. فهي، أولاً، ولدت لدى الدول العربية حالة من الاسترخاء إزاء الخطر النووي بعد الفورة

الأولى التي نجمت عن الكشف عن بناء مفاعل ديمونا من جهة، وأثارت لديهم شعوراً غامضاً بالخوف (ذا قيمة ردعية من الصعب سبر غورها) من جهة أخرى؛ وثانياً، جنبت اسرائيل الضغط الدولي الكبير الذي كان سيوجه اليها في جو العمل الدولي الحثيث، في النصف الثاني من الستينات، لحظر انتشار الأسلحة النووية؛ وثالثاً، مكنها، بحسب رأي غالبية الخبراء، من ابتزاز الولايات المتحدة والحصول منها على أسلحة هجومية متطورة في منتصف الستينات مقابل الوعد بعدم تجسيد «الخيار» النووي.

ولكن «الخيار» النووي مفهوم مطاط جداً. والعامل الحاسم بالنسبة للموضوع هو الزمن الذي يتطلبه تجسيد «الخيار». فقد يكون الزمن سنوات أو أشهراً، وقد يكون أسابيعاً أو أياماً أو حتى ساعات. وبالامكان صنع جميع أجزاء القنبلة الذرية سراً وتجهيزها للتجميع خلال أيام أو ساعات، والادعاء بعدم حيازة السلاح. وقد ظلت طبيعة «الخيار» النووي الاسرائيلي، من هذه الناحية، موضع تساؤل لفترة طويلة. إلا أن الأدلة تتراكم على ان اسرائيل أقدمت فعلاً على تجهيز السلاح للاستخدم في الأيام الأولى من حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣.

الذهنية الاسرائيلية

إن أي تحليل لسياسة اسرائيل النووية لا بد من أن يأخذ بعين الاعتبار ذهنية القادة الذين تحكموا بسياسة اسرائيل الأمنية في المراحل الحاسمة بالنسبة لموضوعنا. وبخاصة دافيد بن - غوريون وتلامذته، وأبرزهم موشي دايان وشمعون بيرس. ان الفرضيات والقناعات الأساسية التي وجهت تفكير هؤلاء القادة في القضايا الأمنية اشتملت على القناعات الراسخة التالية: أولاً، إن العرب لن يسلموا بوجود اسرائيل إلا إذا اقتنعوا باستحالة القضاء عليها: ثانياً، ان هذه القناعة لن تتولد إلا إذا هزموا في جميع الحروب التي سيشنونها بالتأكيد لتحقيق هدفهم: ثالثاً، إن «حدود» دولة اسرائيل كما تعينت في خطوط الهدنة خطرة من الناحية الأمنية وينبغي تحين الفرص لتوسيعها بالقوة؛ رابعاً، ان هذا الوضع واحتمالاته يحتم إعطاء الأمن وبناء القوة العسكرية أولوية قصوى على جميع الأهداف والاعتبارات: خامساً، ان الضمان الأول والأخير لاسرائيل هي قوتها الذاتية، وأية ضمانات دولية مشكوك في قيمتها، ولا يمكن أن تشكل بديلاً للقوة الذاتية.

وليس المرء بحاجة إلى خيال واسع ليتصور ان هذا النمط من الذهنية سيرى في امتلاك السلاح النووي، ما دام بالامكان التوصل اليه، ضرورة حيوية لتحقيق أهداف اسرائيل، ودرء الأخطار البعيدة والقريبة المدى.

إنعطافات في السياسة النووية

استكمالاً للبحث قد يجدر المرور على الانعطافات التي مرت بها السياسة النووية الاسرائيلية، كما استنتجها الخبراء من التحولات التي طرأت على «لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية»: ومن بعض الظواهر الأخرى.

تشكلت لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية عام ١٩٥٢، في إطار وزارة الدفاع. وقد ضمت ستة علماء، بمن فيهم الرئيس، البروفسور أرنست دافيد بيرغمان، المعروف بأنه

من أنصار بن – غوريون. وقد مرت اللجنة، عام ١٩٥٧، بأزمة كبيرة، أدت إلى استقالة أعضائها جميعهم باستثناء رئيسها. وبعد ثلاث سنوات، انكشف أمر مفاعل ديمونا وبرز، في الجدل الذي ثار عقب هـذا الكشف، اثنان من العلماء المشتغلين في نشاطات «لجنة تجريد المنطقة من السلاح النووي»، التي تأسست لمعارضة تطوير سلاح نووي في اسرائيل. وفي ضوء الخلاف الدائر آنذاك بين أنصار التوجه «الفرنسي» (بن – غوريون، دايان، بيرس) وأنصار التوجه «الاميركي» في المؤسسة الأمنية، استنتج الخبراء ان السبب في المشكلة لا بد من أن يكون كامناً في القرارات التي اتخذت بخصوص مفاعل ديمونا، الذي تم بناؤه بمساعدة فرنسية. وقد كانت الولايات المتحدة، في تلك الفترة، تصر على التفتيش على المفاعلات النووية التي تزود دولًا أخرى بها للتأكد من عدم استخدامها للأغراض الحربية، بينما كان الموقف الرسمي المعلن لفرنسا هو أن الرقابة على المنشآت النووية تمثل انتهاكاً للسيادة القومية.

وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٦، أي بعد تولي ليفي اشكول لرئاسة الحكومة، تم التحول من فرنسا إلى الولايات المتحدة بالنسبة للتعاون الأمني ومشتريات السلاح. وفي عام ١٩٦٦، أعيد تشكيل لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية، فتولى اشكول رئاستها، وزيد عدد أعضائها إلى سبعة عشر عضواً، وسحبت من اشراف وزارة الدفاع ووضعت تحت اشراف رئيس الحكومة. وفي الوقت ذاته، استقال بيرغمان من رئاسة اللجنة وعضويتها. وفي السنة نفسها وقعت الولايات المتحدة على اتفاقية لبيع اسرائيل مباشرة سلاحاً هجومياً لأول مرة (طائرات سكايهوك)، وأعلنت عن استعدادها لدراسة إقامة مشروع نووي مشترك لتحلية مياه البحر. ورافق هـذه التحولات انسحاب بن – غوريون وأنصاره من حزب مباي، وتشكيلهم لحزب رافي. واستمر بن – غوريون، طوال عام ١٩٦٦، في مهاجمة اشكول، واتهامه «بتقصير أمني» فادح، يعرض سلامة اسرائيل ومستقبلها للخطر. ولم يجد المراقبون تفسيراً مقنعاً لمثل هذا الاتهام الخطير الغامض، إلا في إطار الخلاف على السياسة النووية.

وفي عام ١٩٦٧، وفي الفترة التي سبقت حرب حزيران (يونيو)، فرض الجيش على ليفي اشكول تعيين موشي دايان وزيراً للدفاع. وفي عام ١٩٧٠، تعرقل المشروع النووي الاميركي الرامي إلى تحلية مياه البحر، وبدأت المخابرات الاميركية بتسريب معلومات مفادها ان اسرائيل اختصرت المدة اللازمة لتجسيد خيارها النووي إلى الصفر. وقد رأى المراقبون في هاتين الظاهرتين، وظواهر أخرى، علائم تدل على انعطاف آخر في السياسة النووية الاسرائيلية، باتجاه الغاء التجميد المعتقد ان اشكول فرضه على تطوير السلاح النووي. ويمكن ربط بداية هذا الانعطاف بالخبر الذي نشرته «التايم»، والذي أشرنا اليه أعلاه، بأن موشي دايان أعطى الأمر، بصفته وزيراً للدفاع، بانشاء مرفق فصل البلوتونيوم عن الشوائب المرافقة له في عهد غولده مئير، التي تولت رئاسة الحكومة بعد وفاة اشكول.

ويمكننا، أخيراً، إضافة الموقف الاسرائيلي من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي أقرتها الأمم المتحدة في عام ١٩٦٨، وأصبحت نافذة المفعول في عام ١٩٧٠. فقد رفضت اسرائيل، كما كان متوقعاً، التوقيع على المعاهدة بحجة انها في وضع أمني لا يسمح لها بذلك «بسبب تورطها في نزاع يتميز بسباق تسلح كبير لا ضوابط له».

تقارير المخابرات وتصريحات المسؤولين

ليس هناك ما يدعو إلى إيراد «جردة» شاملة بما نشرته كبريات الصحف الاميركية وغيرها، نقلاً عن مصادر الاستخبارات الاميركية وموظفين أميركيين كبار، من أن اسرائيل تمتلك السلاح النووي فعلاً. وقد يكفي أن نذكر أن مدير الوكالة الاميركية للاشراف على شؤون التسليح ذكر في عام ١٩٧٥، انه من المحتمل أن تكون اسرائيل أنتجت سراً سلاحاً نووياً. ونسبت صحيفة بوسطن غلوب، في الفترة نفسها، إلى موظفين حكوميين أميركيين كبار قولهم ان اسرائيل، بحسب رأيهم، أنتجت سلاحاً ذرياً. ونقلت مجلة «نيو زويك» الأميركية في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه عن مسؤولين أميركيين وخبراء ذرة قولهم ان اسرائيل أصبحت، منذ زمن بعيد، عضواً في النادي الذري، وربما كان لديها عشر قنابل ذرية أو أكثر، بقوة قنبلة هيروشيما. وذكرت صحيفة واشنطن بوست، في تموز (يوليو) ١٩٧٦، ان مسؤولين كباراً في وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية قالوا في اجتماع شبه مغلق مع أعضاء المؤسسة الأميركية للعلوم الجوية وعلوم الفضاء، وحضره أيضاً عدد من الصحافيين، ان لدى اسرائيل عدداً يتراوح بين ١٠ و٢٠ قنبلة ذرية جاهزة ومعدة للاستخدام. وأخيراً نشير إلى المقال الشهير الذي نشرته مجلة التايم الاميركية، في نيسان (ابريل) ١٩٧٦، والذي ذكرت فيه أن اسرائيل سلحت، في الأيام الأولى من حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣، ثلاثة عشر صاروخاً من طراز أريحا (م د - ٦٦٠) بقنابل ذرية قوة كل احدة منها ٢٠ كيلوطن، وان هذه القنابل أعيدت إلى مخازنها «في مكان ما في الصحراء» عندما حصل انعطاف في مجرى الحرب لمصلحة اسرائيل. ويؤكد الصحافي الأميركي راسل ويليام هاو، في كتاب سيصدر قريباً، رواية «التايم»، ويذكر نقلاً عن تقرير داخلي للاستخبارات الأميركية، ان الأمر بتجميع القنابل الذرية وتجهيز الصواريخ بها صدر عن رئيسة الوزراء، غولده مئير، في ليل ٨ تشرين الأول (اكتوبر)، بعد أن أعلمها دايان أن قائد المنطقة الشمالية آنذاك أخطره بأنه لن يستطيع الصمود طويلاً أمام القوات السورية المندفعة في الجولان. ويضيف الكاتب ان القنابل تم تجهيزها للاستخدام خلال ٧٢ ساعة، وان طائرة تجسس أميركية اكتشفتها في ١٢ تشرين الأول (اكتوبر)، وان الرئيس الاميركي آنذاك، ريتشارد نيكسون، اتصل عن طريق «الخط الأحمر» ببريجنيف. وفي اليوم التالي، اكتشفت طائرات التجسس الأميركية سفينة روسية محملة برؤوس نووية متجهة من أديسا للاسكندرية، وعندها أعلن الرئيس نيكسون حالة الطوارىء للقوات الاميركية، في جميع أنحاء العالم، ولكن الخطر كان قد زال.

الواجب العربي

لقد راودت الشكوك العرب، منذ فترة طويلة، بخصوص امتلاك اسرائيل للسلاح النووي، ومن المعقول الافتراض أن الحكام العرب أدخلوا الأمر في حساباتهم، كخطوة دفاعية. وهنا، يسجل المرء بارتياح أنه لا الجماهير العربية، ولا بعض الحكام المنتمين إلى جبهة المواجهة أصيبوا بالذعر نتيجة لذلك. إن امتلاك اسرائيل للسلاح النووي يمنحها، بدون شك، تفوقاً عسكرياً آنياً على الدول العربية، وهو تفوق حاصل، على أية حال، بالأسلحة التقليدية. ولكن هذا التفوق ليس مستعصياً على الحرب الفدائية التي تشنها الثورة الفلسطينية ضد اسرائيل، ومخاطره لا تتركز في المدى القصير، حيث لا يتوقع

أحداً أن تشن دولة، أو دول، عربية حرباً شاملة ضد اسرائيل في السنوات القريبة القادمة. وفي اللحظة التي يمتلك فيها العرب، بدورهم، سلاحاً نووياً، ستنقلب المعادلة الراهنة، للأسباب لتي أوردناها أعلاه في سياق البحث، رأساً على عقب، وتفقد اسرائيل حتى ميزة تفوقها في الأسلحة التقليدية.

إن خطورة انفراد اسرائيل بحيازة السلاح النووي أوضح من ان تتطلب التشديد. وفي ظل الاطماع الاسرائيلية الراهنة والمستقبلية، فضلاً عن الاغتصاب الأصلي، يصبح تطوير سلاح نووي واجباً اسمى على كل دولة عربية في استطاعتها البدء بذلك.

مراجع البحث

- رياض الأشقر، **الادارة العسكرية الاسرائيلية والحرب الاسرائيلية العربية المقبلة**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩.
- فؤاد جابر، **الأسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١ (يعد هذا الكتاب أهم وأشمل مصدر حول القدرة الاسرائيلية من الناحية الفنية على صنع السلاح النووي. والمعلومات المتعلقة بهذه الناحية في الملف مستمدة بالأساس منه. وهو ترجمة للأصل الانكليزي الصادر عن دار «شاتو أندوندس» لحساب المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن).
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية** (١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦)، (رئيس التحرير: كميل منصور)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بالانكليزية)، ١٩٧٥ - ١٩٧٩.
- يغئال الون، **مساخ شل حول** (ستار من الرمل)، تل - أبيب الكيبوتس الموحد، ١٩٦٨ (بالعبرية).

— A. Dowty, «Israel Perspectives on Nuclear Proliferation».

Johan Jorgen Holst (Ed), *Secrity Orden and the Bomb*, Oslo: Oslo University Press, 1972, p.p. 142-151.

— Peres, Shimon. *Davids's Sling*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1970.

— Y.V., «Atoms and a Middle East Tashkent», *New Outlook*, v.g, No.3 (78), March-April 1966, pp. 3-6.

— Y.Evron, «Israel and Atom: the Uses and Misuses of Ambiguity, 1957-1967», *Orbis*, Vol. XVII, No. winter 1974, pp. 1326-1343.

— G.Quester, «Some Conceptuel Problems in Nuclear Proliferation», *American Political Science* Rewiew, Vol. LXUI, June 1972, pp.490-497.

— J.B. Bells, «Israel's Nuclear Option», *Middle East Journal*, Vol. XXVI, No. 4, Autumn 1972, pp. 379-388.

— *Barnaby, C.F. (ed). Preventing the Spread of Nuclear Weapons*. London: 1969.

— Y.Beaton and J.Maddox, *The Spread of Nuclear Weapons*. New York: Praeger, 1962.

— Beaton and Maddox. *Op.Cit., p.* London: 1962.

— Yigal Allon, «The Making of Israel's Army» in Michael Howard (Ed.), *The Theory and Practice of war*, London: Gasell, 1965.

— A.Haselkorn, «Israel: From an Option to a 'Bomb-in-the-Basement'?» in R.M. Lawrence and J. Larus (Eds.), *Nuclear Proliferation: Phase II.*, The University of Kensas Press.

- ايلان داوتي، «سياسة اسرائيل النووية»، **الدولة، الحكم والعلاقات الدولية**، ربيع ١٩٧٥، ص ٥١ - ٢٧.

حنّه شاهين

القوى الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية

السؤال المطروح حالياً

تستعد الأحزاب الاسرائيلية لخوض انتخابات الكنيست العاشر التي تقرر عقدها في آخر حزيران (يونيو)، وسط أجواء سياسية حامية، في اسرائيل، سواء على الصعيد الداخلي البحت أم على الصعيد الخارجي؛ حيث تطغى أجواء المعركة الانتخابية على مواقف اسرائيل الرسمية والحزبية من مختلف القضايا المطروحة. ويدور التنافس الحقيقي، في هذه الانتخابات بين القوتين السياسيتين الكبريين اللتين تشكل احداهما البديل الحقيقي للاخرى على صعيد السلطة، وهما المعراخ وليكود. إلا أنه ليس من السهل معرفة النتائج المتوقعة لهذا التنافس، وذلك نظراً للتغيرات السريعة التي تطرأ، من حين لآخر، على موقف الرأي العام، كما أشارت اليها استفتاءات هذا الرأي الأخيرة، وكذلك بسبب طبيعة القوى السياسية المختلفة المشاركة في الانتخابات والتي قد تؤثر كثيراً على النتائج النهائية لهذه الانتخابات.

ويلاحظ أن من أبرز مميزات هذه الدورة الانتخابية حالة التجزئة الكبيرة القائمة بين القوى السياسية المشاركة فيها؛ فقد بلغ عدد قوائم المرشحين التي قدمت لوائحها إلى لجنة الانتخابات المركزية ستاً وثلاثين قائمة، من بينها تسع عشرة قائمة جديدة. ورغم هذا العدد الكبير من القوائم الانتخابية، الذي لم يسبق له مثيل في الانتخابات السابقة، يبقى السؤال المطروح هو: ما هي القوى السياسية الحقيقية الفاعلة في الانتخابات الاسرائيلية، وأين تكمن مصادر أصواتها على صعيد التوزيع السكاني في اسرائيل؟

دور القوى السياسية في الانتخابات السابقة ووضعها الراهن

للرد على هذا السؤال، يمكن أن ننطلق من معرفة الدور الذي لعبته هذه القوى في الدورات الانتخابية السابقة، خصوصاً في الدورة الأخيرة، التي عقدت سنة ١٩٧٧، لنصل إلى الاطلاع على وضعها الراهن، قبيل الانتخابات الحالية. وهنا، نشير، أولاً، إلى أن عدد

الكتل التي مُثلت في الكنيست التاسع، في بداية ولايته، بعد انتخابات سنة ١٩٧٧، قد بلغ ثلاث عشرة كتلة فازت في تلك الانتخابات من بين ثلاث وعشرين قائمة مرشحة. وقد عدّ هذا العدد، في ذلك الحين، بمثابة رقم قياسي مقارنة مع الكنيست الثامن الذي تمثلت فيه تسع كتل، أو مع الكنيست الأول والثاني والسادس والسابع؛ حيث تمثلت، في كل منها، اثنتا عشرة كتلة. والكتل التي تمثلت في الكنيست التاسع، في بداية عهده، هي: ليكود: ٤٣ مقعداً، المعراخ: ٣٢؛ الحركة الديمقراطية للتغيير: ١٥؛ المفدال: ١٢؛ الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح): ٥؛ اغودات يسرائيل: ٤؛ شلوم تسيون (كتلة اريئيل شارون): ٢: معسكر شلي: ٢؛ كتلة بلاتو شارون: مقعد واحد؛ القائمة العربية الموحدة: مقعد واحد: بوعالي اغودات يسرائيل: مقعد واحد؛ حركة حقوق المواطن: مقعد واحد؛ والأحرار المستقلون: مقعد واحد أيضاً.

إلا أن هذه الكتل لم تبق في وضعها الأصلي؛ فقد شهدت، خلال السنين الأربع الأخيرة، انقسامات عديدة بين صفوفها. فبعد أسابيع فقط على بدء عمل الكنيست التاسع، بدأت بوادر الانقسام تظهر بين كتله. وكان موشي دايان الذي انتخب نائباً في قائمة المعراخ أول من انشق عن كتلته وأعلن نفسه كتلة مستقلة، وانضم، من ثم، إلى حكومة ليكود كوزير للخارجية. إلا أنه مقابل هذا الانقسام في صفوف المعارضة، طرأ اتحاد فعلي في صفوف الحزب الحاكم؛ وذلك اثر انضمام كتلة اريئيل شارون إلى ليكود، الأمر الذي أدى إلى زيادة تمثيلة (أي ليكود) بمقعدين اضافيين في الكنيست، فوصل مجموع مقاعده إلى ٤٥. إلا أن هذا الأمر لم يكن، على ما يبدو، بادرة خير بالنسبة لليكود الذي شهد، منذ بداية ولاية الكنيست التاسع وحتى الآن، خمسة انقسامات متتالية. فقد كان أول المنشقين عنه، وبعد توقيع معاهدة السلام المنفردة مع مصر، عضوا الكنيست: غيئولا كوهين وموشي شامير، اللذان اقاما كتلة خاصة بهما هي- كتلة هتحياه (النهضة). وبعد ذلك، انشق النائب اسحاق يتسحاقي، وهو النائب الثاني في حركة شلوم تسيون التي انضمت إلى ليكود، بعد الانتخابات. وقد أقام يتسحاقي لنفسه كتلة مستقلة أطلق عليها اسم «اسرائيل واحدة». كذلك انشق، عن ليكود النائب يوسف تامير وهو من حزب الأحرار في ليكود، وانضم إلى قائمة التغيير (شينوي). وتعد استقالة النائب والوزير عيزر وايزمان من الحكومة بمثابة انسحاب من ليكود أيضاً؛ إذ أنه، رغم استمرار انتمائه رسمياً إلى ليكود، يعتبر قرارات كتلته غير ملزمة بالنسبة له. وكان آخر المنشقين عن ليكود أعضاء حزب رافي؛ وقد تم ذلك بعد استقالة زعيمهم، وزير المالية السابق يغئال هوروفيتس، من الحكومة. وقد بلغ عدد المنشقين عن ليكود عملياً، خلال ولاية الكنيست التاسع، ثمانية أعضاء، استطاع هذا التجمع أن يستقطب مقابلهم ثلاثة أعضاء من مخلفات حركة داش.

أما بالنسبة لحزب العمل، الشريك الرئيسي في المعراخ، فإنه لم يشهد انسحابات من بين صفوفه، باستثناء انسحاب دايان، كما سبق وذكرنا؛ وذلك رغم الصراع القائم بين أعضائه حول تسلم مقاليد السلطة داخل الحزب، والذي أدى إلى خلق أوساط منظمة عُرفت بالمعسكرات، بعضها يؤيد اسحاق رابين، والآخر يؤيد شمعون بيرس. إلا أن

الحزب استطاع، أخيراً، التغلب على هذا الصراع ورصّ صفوفه، قبل الانتخابات، ففشلت المراهنة على حدوث انشقاق داخله. ورغم ذلك، فقد ترك هذا الصراع الداخلي آثاراً سلبية على صعيد شعبية حزب العمل لدى الرأي العام في اسرائيل، الأمر الذي تثبته التقلبات التي تحدث في نتائج الاستفتاءات بين شهر وآخر لغير صالحه. وعلى أي حال، فقد أنهى المعراخ فترة تمثيله في الكنيست التاسع باستقطاب نائبين إضافيين إلى صفوفه من حركة داش، كما سنرى لاحقاً.

ومقابل الاستقرار النسبي القائم بين صفوف المعراخ، شهدت الحركة الديمقراطية للتغيير عملية تفكك شاملة. فهذه الحركة التي انشئت قبيل عقد انتخابات الكنيست التاسع بهدف اصلاح البنية السياسية في اسرائيل، «نجحت» في تنفيذ عكس ما طمحت إليه، وذلك من خلال تفككها الكامل إلى ستة أقسام منفصلة لا يربط بينها أي رابط. وقد بدأ التفكك هذا بانسحاب خمسة نواب من داش (من اصل خمسة عشر نائباً) برئاسة امنون روبينشتاين: حيث أعادوا تشكيل حركة شينوي (التغيير) التي كانت قد انضمت، قبيل الانتخابات الأخيرة، إلى حركة يادين. كذلك انشق النواب الثلاثة: اساف ياغوري وعكيفا نوف وشفيق أسعد، معلنين انضمامهم إلى ليكود. وتبع ذلك انسحاب النائبين: مئير عميت ودافيد غولومب من صفوف داش، عائدين أدراجهما إلى كتلتهما الأصلية: المعراخ. كذلك انسحب النائبان شلومو الياهو ومردخاي الغرابلي من داش، وأقاما كتلتين مستقلتين. وهكذا، لم يبق من داش سوى النواب الثلاثة: يغئال يادين وشموئيل تامير وبنيامين هليفي، الذين بادروا، أخيراً، إلى حلّ الحركة نهائياً. وبذلك تبخر حلم يادين المتمثل في اقامة حزب وسط كبير ومؤثر يكون بديلاً للقوتين الكبيرتين في السلطة، أو مشاركاً حقيقياً لهما(١).

أما بالنسبة للكتل الصغيرة التي تمثلت في الكنيست التاسع، منذ بدايته، فقد حافظت نسبياً على صفوفها متراصّة، باستثناء حركة شلي التي شهدت انسحاب النائب سعاديا مرتسيانو، ممثل الفهود السود الذي قام بتشكيل كتلة مستقلة. أما كتلة حداش (الحزب الشيوعي الاسرائيلي)، وقائمة حقوق المواطن التي تتزعمها النائبة شولميت الوني، فقد حافظتا على صفوفهما متراصة طوال الأربع سنوات الماضية؛ الأمر الذي يعتبر ظاهرة فريدة أو شاذة في برلمان حقق ذروة في انقسامات كتله. كذلك، تجدر الاشارة، هنا، أيضاً، إلى استقرار وضع الأحزاب الدينية الممثلة في الكنيست التاسع؛ وهي: المفدال، اغودات يسرائيل وبوعالي اغودات يسرائيل، الوضع الذي تبدل، قبيل الانتخابات الأخيرة، بعد الانقسام الذي حدث في صفوف المفدال، كما سنرى لاحقاً.

لقد بدأ الكنيست التاسع فترة ولايته، سنة ١٩٧٧، بثلاث عشرة كتلة وختمها، بفعل الانقسامات الحزبية المتعددة بعشرين كتلة. وتبين الآن أن سبع عشرة قائمة، من بين هذه الكتل العشرين، ستخوض انتخابات الكنيست العاشر، اضافة إلى تسع عشرة قائمة جديدة، بعضها بارز وبعضها الآخر يتكون من قوائم محلية غير معروفة. وستتنافس هذه القوائم جميعها على أصوات نحو مليونين ونصف مليون ناخب، مقابل ثلاث وعشرين قائمة

تنافست على أصوات مليونين وربع مليون ناخب سنة ١٩٧٧[٢]. ومن أبرز القوائم المتنافسة التي ستخوض الانتخابات الحالية: المعراخ، ليكود، تيلم (قائمة دايان)، المفدال، اغودات يسرائيل، بوعالي اغودات يسرائيل، معسكر شلي، حركة حقوق المواطن، حركة التغيير، الحزب الشيوعي الاسرائيلي، الأحرار المستقلون، حركة تراث اسرائيل، قائمة هتحياه، خمس قوائم عربية مستقلة، وقوائم اخرى كثيرة، محلية وصغيرة.

قائمتا القوتين الرئيسيتين

وتعد قائمة المعراخ (حزب العمل ومبام) من أبرز القوائم التي قدمت إلى لجنة الانتخابات المركزية. وقد عُدّ تشكيل هذه القائمة الموحدة بمثابة دليل على عدم حدوث انقسام بين صفوف الحزب، وعلى قدرة هذا الحزب على توحيد صفوفه، رغم الخلافات الكبيرة القائمة بين زعمائه على تولي السلطة والقيادة. كذلك تدل هذه القائمة الموحدة على أن البرنامج الحزبي: بشقيه السياسي والاقتصادي - الاجتماعي، والذي سيخوض المعراخ الانتخابات على أساسه، إنما هو برنامج مقبول من قبل أعضائه جميعهم. ومن أبرز المرشحين، في قائمة المعراخ الموحدة، الذين وردت اسماؤهم بعد بيرس: شوشانه اربيلي - الموزيلينو، وهي من اليهود الشرقيين من أصل عراقي؛ أبا ايبن، اسحاق رابين، فيكتور شمطوف (مبام)، حاييم بار - ليف، رافي ادري، موشي شاحل، يروحام ميشل (سكرتير عام الهستدروت)، نافه ايرد، مردخاي غور (رئيس الأركان السابق)، دوف زاخين (مبام)، غاد يعكوفي، عوزي برعام، شلومو هيلل، حاييم هرتسوغ، الحاخام مناحيم هكوهين، يوسي ساريد وآخرين[٣]. ويلاحظ أن قائمة المعراخ هذه لا تشمل ستة أعضاء، من بين أعضاء الكنيست الحاليين التابعين للتجمع، وهم: مئير عميت ودافيد غولومب (وقد انضما إلى المعراخ بعد انسحابهما من داش) وايلي مويال واستر هارليتس وزئيف كاتس وعاموس هدار. كذلك يلاحظ، أنه من بين الستين مرشحاً الأوائل، هنالك أحد عشر مرشحاً ينتمون إلى معسكر رابين، اضافة إلى مرشحي الكيبوتس الموحد الذين يؤيدونه أيضاً. وكان بيرس قد أعلن أن أعضاء بارزين في الحزب، على غرار تيدي كوليك، بروفيسور حاييم بن - شاحار، حاييم تسادوك، اهرون اوزان، يوسف تكواع، اهرون يدلين، آشر بن - ناتان والدكتورة رفائيله بيلسكي، قد وافقوا جميعهم على عدم الظهور في أماكن بارزة في قائمة المرشحين، بسبب ترشيحهم لتولي مهام رسمية وعامة في حال فوز المعراخ في الانتخابات[٤]. كذلك، لم يبادر حزب العمل إلى تخصيص مكان مناسب في قائمته للمرشح العربي، كما كان قد وعد مؤيديه من العرب، الأمر الذي ولّد استياءً شديداً بينهم. والجدير بالذكر، هنا، أن حزب العمل اتبع نهج شريكه في المعراخ، حزب مبام، فيما يتعلق بتخصيص مكان لمرشح عن العرب في اسرائيل في قائمته، بدلًا من تأييد قوائم عربية منفصلة تابعة له، كما كان الأمر في السابق. وقد وقع الاختيار على حمد خلايلة من قرية سخنين، حيث أدرج اسمه في المكان السابع والأربعين في قائمة المرشحين، وهو مكان غير مضمون، مما دفع النشيطين العرب في حزب العمل إلى تجميد نشاطهم احتجاجاً. والجدير بالذكر، أن هنالك مرشحاً عربياً آخر في قائمة المعراخ، من قبل حزب مبام، وهو محمد وتد وقد أدرج اسمه في المكان الثالث والثلاثين في القائمة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يستطيع المعراخ، بواسطة هذه القائمة الموحدة، تحقيق فوز في الانتخابات؟ وللاجابة على هذا السؤال، لا بد من أن نتطرق، أولاً، ولو باختصار، إلى معرفة نهجه في إدارة المعركة الانتخابية الدائرة. فقد بدأ المعراخ بالتركيز على القضايا الداخلية وبخاصة على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، حيث فشلت سياسة ليكود في حل الأزمات القائمة والمتفاقمة. ويلاحظ أن هذا التركيز قد حقق «انتصارات» كبيرة للمعراخ في استفتاءات الرأي العام التي اجريت قبل بضعة أشهر، خصوصاً قبل انتخابات الهستدروت في نيسان (ابريل) الماضي، حيث ظهر تقدم المعراخ على ليكود بنسبة كبيرة. وكان واضحاً أن ليكود لن يسلم بهذا النهج، خصوصاً وأنه يملك امكانات كبيرة تساعده في ترجيح كفة الميزان، لدى الرأي العام، لصالحه. وأولى هذه الامكانات استغلال رصيده لدى الاسرائيليين في مجال سياسته الخارجية والأمنية خلال السنين الأربع الأخيرة، وما حققتاه من سلام مع مصر، الأمر الذي كان بمثابة الحلم لدى الاسرائيليين، وقد تحقق في عهد بيغن. ويبدو، هنا، أن معاهدة السلام مع مصر قد غطّت، لدى قطاعات واسعة من الاسرائيليين، على الفشل الذي منيت به سياسة حكومة ليكود الخارجية في مجالات اخرى، خصوصاً في مجال علاقات اسرائيل الخارجية، وما سببته هذه السياسة من عزلة متزايدة في المجال الدولي. أما الامكانية الثانية التي استغلها ليكود، فقد تمثلت في استثمار اتجاهات التطرف لدى الاسرائيليين والتي قويت، أكثر فأكثر، بعد تسلم اليمين السلطة في سنة ١٩٧٧، وتوظيفها لصالحه في المعركة الانتخابية الدائرة. ومن هذا المنطلق، فإن التصعيد الاسرائيلي الكثيف، خلال الأشهر الأخيرة، ضد الفلسطينيين، سواء أكان ذلك، في المناطق المحتلة أم في جنوب لبنان، والاصرار «الرسمي» على تدمير مواقع المقاومة الفلسطينية «اينما وجدت»، إنما يخدم في الأساس، لدى الرأي العام الاسرائيلي، مصالح ليكود الانتخابية بشكل جيد. ولم تكتف حكومة ليكود بالتصعيد ضد الفلسطينيين، وإنما بادرت، أيضاً، إلى تأزيم الوضع في لبنان بواسطة حلفائها في الجبهة اللبنانية، بهدف ابراز دورها «الأخلاقي» في مساعدة المسيحيين، واستثمار هذا الدور في استمالة الرأي العام الاسرائيلي. وقد لا يبدو هذا الأمر غريباً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن موضوع الأمن كان يستغل دائماً في اسرائيل أثناء المعارك الانتخابية في الماضي، إلا أنه لم يحدث أن استغل من قبل، بشكل عملي على هذ النحو. ويبدو أن ليكود قد حقق، حتى الآن، ما ابتغاه من وراء أزمة لبنان، خصوصاً بعد افتعاله أزمة الصواريخ. وعلى حد تعبير أحد الكتّاب الاسرائيليين فإن «أحداً لم يعد يتجرأ على ذكر ارتفاع الأسعار في الوقت الذي يذكر فيه رئيس الحكومة، من على شاشة التلفزيون، عدد الصواريخ الموجهة ضد الطيارين اليهود. وعندما تدُعى بعض وحدات الاحتياط في الجيش، فإن الخائن، فقط، هو الذي يتجرأ على الدعوة إلى فحص أسباب انخفاض مستوى الاجور»(٥).

وهكذا استطاع بيغن تحويل الأنظار من القضايا الداخلية المتأزمة إلى القضايا الملحة التي يستطيع عبرها، كسب عطف وتأييد قطاعات واسعة من الاسرائيليين؛ الأمر الذي تبرزه استفتاءات الرأي العام الأخيرة التي بدأت تُظهر، لأول مرة منذ بداية المعركة

الانتخابية، تفوق ليكود على المعراخ[٦]. إلا أن هنالك من يميل إلى الاعتقاد بأن هذا التأييد لليكود إنما هو تأييد مؤقت فقط؛ إذ أن من شأن عدم توافر حل لأزمة الصواريخ، وفق مطالب اسرائيل، خلال الفترة القريبة المقبلة، وبالتحديد قبل الانتخابات، أن يقلب الوضع ضد بيغن. ويعتقد أحد المحللين أن «أزمة الصواريخ حدثت في وقت مبكر جداً. إذ لو تأخرت اسبوعين أو ثلاثة لكان الأمر أكثر فائدة [لليكود]. لقد أصبح من الصعب الاحتفاظ [بالأزمة] على نار هادئة... حتى الانتخابات، وبيغن الذي صعد على شجرة عالية جداً، لن يتمكن من المكوث فوقها زمناً طويلاً... لقد بدأ الناخب العاقل يدرك أنه بالامكان، بواسطة خطوات مدبرة، خفض أسعار أجهزة التلفزيون الملونة [كما فعل وزير المالية الاسرائيلي يورام اريدور الذي أقدم على خفض أسعار بعض المنتجات الكمالية لتحويل انظار الجمهور عن الأزمة الاقتصادية والغلاء]، إلا أنه لا يمكن حل نزاع دولي معقد. وتلك الطبقات الوسطى بين الاسرائيليين التي خاب املها من داش، اضافة إلى الليبراليين الحقيقيين الذين كانوا الضحية رغم انتعاشهم الاقتصادي في ظل التضخم المالي، سيصعب عليهم، جميعاً، تأييد حكومة تحرق الجسور مع اوروبا، وتشكل خطراً على العلاقات مع الحليفة الوحيدة: الولايات المتحدة الامركية، وتدفع اسرائيل نحو الحرب. وللمرة الاولى نحو حربٍ ليست لها، وضد ارادتها»[٧].

إلا أنه رغم حديث المعارضة والضجة التي أثارتها حول عدم توافر اجماع قومي بشأن سياسة بيغن في لبنان، فإن هذا لم يؤثر، على ما يبدو، على استمراره في التصعيد الانتخابي على حساب الفلسطينيين وسوريا ولبنان. ويلاقي هذا الاتجاه استحساناً وتأييداً لدى قطاعات شعبية واسعة في اسرائيل، قد تحسم نتيجة الانتخابات لصالحه، خصوصاً وأن هذا التصعيد قد رافقته أيضاً خطوات عملية اخرى في ليكود على غرار توحيد صفوفه والظهور بمظهر الحزب الموحّد القوي. وقد تمثلت هذه الخطوات في قيام مؤتمر ليكود بالمصادقة على ميثاق توحيد الأحزاب المشاركة فيه، وذلك في الوقت نفسه الذي صادقت فيه على برنامجه السياسي، وعلى انتخاب بيغن بصورة اجماعية، كمرشح ليكود لرئاسة الحكومة المقبلة[٨]. وأعقب ذلك بتشكيل قائمة مرشحيه للانتخابات الحالية بزعامة بيغن، الذي حرص على التأكيد على وحدة صفوف الحزب ووضوح برنامجه. ومن أبرز المرشحين، في هذه القائمة: سمحه ارليخ، دافيد ليفي، موشي نسيم، يعقوب مريدور، اسحاق موداعي، اسحاق برمان، اريئيل شارون، بيسح غروبر، موشي آرنس، مناحيم سفيدور، مردخاي تسيبوري، الياهو بن اليسار واخرون غيرهم[٩]. وتتضمن القائمة مرشحاً عن العرب في اسرائيل هو أمل نصر الدين الذي ورد اسمه في المكان الثالث والثلاثين. وقد غاب اسم عيزر وايزمان عن القائمة التي احتل اريئيل شارون المكان الثاني عشر فيها.

قوائم الوسط

بعد هذا العرض الذي تناول قائمتي المعراخ وليكود، ننتقل إلى مركز الخارطة

السياسية في اسرائيل؛ حيث يدور التنافس بين قوائم عديدة ومتنوعة على احتلال مكان الصدارة الذي يمكنها من لعب دور أساسي في المستقبل. ويبلغ عدد القوائم المتنافسة، التي ستخوض الانتخابات الحالية أربعا وثلاثين قائمة يتوقع المراقبون، في اسرائيل، نجاح عشر منها فقط. ويمكننا التمييز بين هذه القوائم، من حيث نشأتها وايديولوجيتها وحجمها، بشكل يخوّلنا تحديد موقعها على الخارطة السياسية، ومعرفة الامكانات المتاحة أمامها للمشاركة في أي ائتلاف حكومي في المستقبل، خصوصاً وأنه بات من المؤكد أن أياً من القوتين الكبيرتين في اسرائيل، لن تتمكن، في ظل هذا الانفلاش الحزبي الكبير من الحصول على أكثرية المقاعد في الكنيست، وبذلك ستضطر إلى تشكيل حكومة ائتلافية، بمعنى أنها ستجد نفسها ملزمة بالتحالف مع عدد أدنى من الكتل الحزبية الاخرى.

تعد قائمة شينوي (التغيير) التي يتزعمها امنون روبينشتاين، من أبرز القوائم القريبة عقائدياً وسياسياً من حزب العمل. وكان روبنيشتاين قد انشق وكتلته عن داش، كما سبق وذكرنا، بعد انضمامها إلى حكومة ليكود سنة ١٩٧٨، وذلك بسبب التناقض العقائدي القائم بين حركته وبين اليمين الاسرائيلي. أما القائمة الثانية، القريبة عقائدياً من شينوي وحزب العمل؛ فهي قائمة حقوق المواطن التي تتزعمها النائبة شولاميت ألوني، ومن أبرز مرشحيها ميرون بنبنيستي، نائب رئيس بلدية القدس سابقاً، ودافيد تسوكر من حركة السلام الآن. وتركز هذه القائمة دعايتها على الحرب ضد الاكراه الديني في اسرائيل، وعلى العمل من أجل تغيير الأنظمة الاجتماعية وأساليب الحكم.

وهنالك، أيضاً، قائمة الأحرار المستقلين بزعامة اسحاق ارتسي، وأبرز وجوهها نسيم اليعاد وغدعون هاوزنر وموشي كول، وهي من القوائم المعروفة في الانتخابات السابقة، منذ انشقاق حزب الأحرار المستقلين عن حزب الأحرار بعد اقامة غاحال (حيروت والأحرار) سنة ١٩٦٥، وخوضه الانتخابات بقائمة مستقلة. ويلاحظ أن قوة هذا الحزب هي في انخفاض مستمر؛ إذ أنه لم يفز سوى بمقعد واحد في الانتخابات السابقة، سنة ١٩٧٧، مقابل أربعة مقاعد فاز بها في كل من الكنيست الثامن والسابع، وخمسة مقاعد في الكنيست السادس.

ويبدو أن أهم ما يذكر، حول هذه القوائم الثلاثة، أي شينوي وحركة الوني والأحرار المستقلين، هو اعلانها عن تأييد المعراخ لتشكيل حكومة في المستقبل، واستعدادها للمشاركة في هذه الحكومة، شريطة أن يتم استبعاد المفدال. إلا أنه يبدو أن المعراخ لا يستطيع المراهنة، فقط، على أصوات هذه الكتل الثلاث، التي لن يتجاوز عدد نوابها، حسب تقدير المراقبين في اسرائيل، السبعة نواب، من أجل تشكيل حكومته، وإنما ستكون هنالك حاجة إلى كتل اخرى على غرار المفدال أو كتلة دايان.

وفي نهاية حديثنا حول الكتل الصغيرة القريبة جداً من المعراخ لا بد من أن نتطرق، أيضاً، إلى قائمة شلي التي تعد الوجه الحزبي لمجلس السلم الاسرائيلي - الفلسطيني الذي يؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وقيام دولة فلسطينية مستقلة في المناطق المحتلة. ويلاحظ غياب معظم زعماء مجلس السلم، مثل لوبا

الياف واوري افنيري ومتتياهو بليد، عن قائمة مرشحي شلي الحالية التي يتزعمها مئير باعيل ووليد الحاج يحيى من المثلث، وران كوهين. وربما كان لهذا الأمر تأثير سلبي على قدرة شلي على تحقيق فوز كبير في الانتخابات، خصوصاً وأن الانتخابات الماضية أظهرت ضعف قوتها بين الناخبين: حيث لم تفز سوى بمقعدين. ومهما يكن، فإن مستقبل شلي لا يبدو زاهراً في ظل التيارات السياسية المتطرفة التي تجتاح الرأي العام الاسرائيلي، خصوصاً في الموضوع الفلسطيني.

وما دمنا نتحدث عن حركة شلي، لا بد من أن نتطرق أيضاً إلى «حركة السلام الآن» التي بدأت نشاطها في آذار (مارس) ١٩٧٨، عن طريق المظاهرات وعمليات الاحتجاج التي شارك فيها عشرات الآلاف من الاسرائيليين «بهدف خلق قوة مناهضة لمعارضي اتفاق السلام مع مصر، والصراع ضد الاستيطان والدعوة إلى اسقاط الحكومة. ولقد صيغت مبادىء حركة السلام الآن، بشكل عام، وذلك من اجل عدم تفريق معسكر المؤيدين الكبير من حولها، والذي ينتمي بأغلبيته إلى المعراخ وداش. فمثلاً لم تعلن الحركة أبداً عن تأييدها لقيام دولة فلسطينية، ولم تتجاوز الصيغة المعروفة حول المفاوضات مع م.ت.ف.، فقط بعد اعتراف المنظمة باسرائيل واعلانها وقف الارهاب»[١٠]. إلا أن هذه الحركة لم تستطع تنظيم صفوفها في قائمة مستقلة قبل الانتخابات الحالية؛ فقد توزع نشيطوها بين حزب العمل ومبام من جهة، وبين شينوي وحركة حقوق المواطن وشلي من جهة اخرى. وأبرز هؤلاء: دافيد تسوكر ويولي تامير اللذان انضما إلى قائمة حقوق المواطن، ثم عمري بيدان والدكتورة غاليا غولان اللذان انضما إلى حزب العمل، وافشلوم فيلان الذي انضم إلى مبام، وآخرون غيرهم.

دايان: هل يأتلف مع المعراخ؟

تُعدّ قائمة التجدد الوطني (تيلم) التي يتزعمها موشي دايان من القوائم الجديدة في انتخابات الكنيست العاشر. ومن أبرز وجوه هذه القائمة: مردخاي بن - بورات من زعماء اليهود الشرقيين، زلمان شوفال، يسرائيل غرانيط، يسرائيل كاتس، اللواء هرتسل شابير ويغئال هوروفيتس وزير المالية السابق[١١]. ويركز دايان، في حملته الانتخابية، على مواقفه من الصراع العربي - الاسرائيلي، وعلى سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة؛ حيث يرغب في تولي شؤونها في أية حكومة مقبلة قد يشارك فيها. ورغم أنه يبدو، في آرائه هذه، أقرب إلى ليكود منه إلى المعراخ، خصوصاً فيما يتعلق برفض الحل الاقليمي الذي يطرحه حزب العمل، فإن احتمال انضمامه إلى حكومة المعراخ في المستقبل هو احتمال وارد، خصوصاً بعد يأسه من قبول آرائه، في حكومة ليكود، حول «تطبيق الحكم الذاتي من جانب واحد» في المناطق المحتلة. ويبدو أن المعراخ، بدوره، قادر على استيعابه في حكومته، خصوصاً وأن هنالك العديد من «الصقور» بين صفوفه، ممن يفوقون دايان تشدداً. كذلك، فإن حزب العمل يملك تجربة غنية وطويلة من التعايش مع دايان باعتباره أحد أعضائه البارزين في الماضي، وليس من المستبعد العودة إلى التعامل معه. وعلى أي حال، فإن صيغة التعامل مع دايان تبقى مرهونة بعدد المقاعد التي ستشغلها قائمته في الكنيست العاشر، وبالشروط

التي سيفرضها مقابل المشاركة في أي ائتلاف حكومي. وهو ، بدوره، يرغب في الحلول مكان داش على الخارطة الحزبية في اسرائيل، وذلك رغم عدم تأكده من تحقيق فوز مماثل لذلك الذي حققته داش في الانتخابات السابقة. ويراهن دايان على الحصول على الأصوات التي نالتها داش سابقاً، وقد يحصل على اصوات المتحفظين ازاء عودة المعراخ إلى الحكم وعلى اصوات غير الراغبين، في الوقت نفسه، في استمرار حكم ليكود. ولكن دايان ليس الوحيد الذي يراهن على الأصوات العائمة بين الناخبين الاسرائيليين، خصوصاً على اصوات اولئك الذين لا يؤيدون الكتلتين الكبيرتين.

انقسام المفدال والقوائم الطائفية

أدت الأزمات والصراعات التي اجتاحت الحزب الديني القومي (المفدال)، منذ صيف ١٩٨٠، مع بدء محاكمة وزير الأديان في حكومة ليكود، اهرون أبو حتسيره، بتهمة الحصول على الرشوة واختلاس الأموال العامة، ومع الأعلان عن قيام حركة هتحياه، بقيادة النائبة غيئولاه كوهين، ثم تهديدات الحاخام حاييم دروكمان بالانشقاق عن الحزب، والخلاف العميق القائم بين زعيمي المفدال: زفولون هامر ويوسف بورغ على زعامة الحزب، إلى حدوث انقسام في المفدال قبل شهر فقط من موعد عقد الانتخابات العامة. وقد خيل لزعماء المفدال، بعد التصويت الذي جرى في اللجنة التنفيذية للحزب في شهر أيار (مايو) الماضي، بشأن تلبية مطالب الحاخام دروكمان حول زيادة تمثيل كتلته في قائمة المرشحين، أن الصراع الداخلي قد حسم نهائياً (١٢). إلا أن سيطرة هامر والأعضاء المتطرفين على الحزب، لم تنقذه من عاصفة اهرون أبو حتسيره الذي كان قد اتهم وزير الداخلية بورغ بأنه هو الذي أوعز إلى الشرطة بفتح تحقيق ضده، انتقاماً منه لتعاونه مع كتلة الشباب المناهضة لبورغ داخل الحزب.

لقد كان الاعتبار الطائفي عاملاً هاماً وحاسماً في الصراع الداخلي الدائر في المفدال حول تشكيل قائمة مرشحيه. وقد قوي هذا الاعتبار بعد صدور قرار المحكمة بشأن تبرئة الوزير أبو حتسيره؛ الأمر الذي ألهب المشاعر الطائفية التي كانت قد سادت بين اليهود الشرقيين منذ تقديمه إلى المحكمة. وكان من نتائج ذلك انسحاب الأعضاء السفاراديم في اللجنة التنفيذية للمفدال، أثناء انعقاد هذه اللجنة للبحث في تشكيل قائمة المرشحين للكنيست؛ وذلك احتجاجاً على التمييز القائم ضدهم، على حد تعبيرهم. وقد تطور هذا الخلاف، داخل اللجنة التنفيذية للحزب، إلى الحد الذي أقدم فيه الوزير أبو حتسيره، بعد صدور قرار المحكمة بتبرئته، على الانسحاب من المفدال وتشكيل قائمة جديدة اطلق عليها اسم تامي، أي حركة تراث اسرائيل. وشرح أبو حتسيره سبب انسحابه من المفدال بقوله: ان زعماء هذا الحزب لم يستجيبوا لطلبه بخصوص تغيير قائمة المرشحين واضافة مرشح آخر، على الأقل، من الطوائف الشرقية، إلى المرشحين العشرة الأوائل(١٣).

والسؤال الذي يطرح، هنا، هو: إلام ترمز قائمة أبو حتسيره. هل هي ظاهرة جديدة في اسرائيل أم أنها استمرار لمشكلة قائمة في المجتمع الاسرائيلي منذ نشأته؟

تعد حركة أبو حتسيره حركة طائفية بحتة تعبر عن احتجاج طائفي متجدد. فمنذ هجرة اليهود الشرقيين إلى اسرائيل، هنالك عدم تناسق واضح بين قوتهم العددية، وبالتالي الانتخابية، وبين قوتهم السياسية الفعلية. ويتمثل عدم التناسق هذا في عدم حصول هؤلاء على تمثيل فعلي، على صعيد السلطة، منذ قيام اسرائيل. ويبرر أحد الكتّاب الاسرائيليين هذه الظاهرة بقوله: «إن موجات الهجرة الجماهيرية ليهود شمال افريقيا، قد حملت إلى اسرائيل اناساً عديمي الثقافة السياسية الغربية المتطورة. وقد تحول هؤلاء، بسبب لامبالاتهم السياسية وتعلقهم الاقتصادي بهيئات الاستيعاب، إلى مادة خام سهلة التصنيع من قبل احزاب المؤسسة»(١٤). فخلال السنوات الاولى لقيام اسرائيل، استغلت احزاب المؤسسة شعار «جمع الشتات» للسيطرة على أبناء الطوائف الشرقية. «وكان قصد زعماء اسرائيل، أبناء اوروبا الشرقية، هو انصهار هذه الطوائف في النظام الاشكنازي. وقد قبلت الزعامة الجديدة التي بدأت تبرز من بين هذه الطوائف، بهذا الشعار؛ الأمر الذي أدخلها في ورطة كبيرة. فمن ناحية، بقي هذا الشعار شعاراً وهمياً فقط، ولم ينجح هؤلاء الزعماء في الدخول إلى معاقل الأحزاب والقيادة السياسية. ومن ناحية ثانية، لم يستطع هؤلاء اقامة احزاب مستقلة، لأن ذلك كان سيجر إلى اتهامهم بالمس بمبدأ جمع الشتات المقدس»(١٥).

وهكذا، لم تنجح القوائم الطائفية في أي من الدورات الانتخابية العامة في اسرائيل، باستثناء الكنيست الأول والثاني، في الحصول على أية مقاعد نيابية مستقلة. ففي الكنيست الأول، حصلت قائمة «الاتحاد الاقليمي للسفارديم وأبناء الطوائف الشرقية» على أربعة مقاعد في الكنيست، وحصلت قائمة «اتحاد يهود اليمن في اسرائيل»، كذلك، على مقعد واحد. وقد حافظت القائمة الثانية على قوتها في الكنيست الثاني، إلا أن القائمة الاولى لم تحصل سوى على مقعدين، وقد قام زعيمها باخور شطريت ورفيقه في القائمة، بالانضمام إلى مباي، حيث تولى شطريت منصب وزارة الشرطة. وبعد انتخابات الكنيست الثاني، لم تنجح أية قائمة طائفية في تحقيق أي فوز في الانتخابات الاسرائيلية؛ وذلك رغم الغليان الاجتماعي المتزايد بين ابناء الطوائف الشرقية والذي أدى إلى اضطرابات شديدة في اسرائيل، على غرار ما حدث في وادي الصليب، في حيفا، قبيل انتخابات الكنيست الرابع سنة ١٩٥٩، والذي أدى، أيضاً، إلى ظهور حركة الفهود السود، فيما بعد، على خلفية تفاقم الأزمات الاجتماعية خلال السبعينات. إلا أن هذا الوضع لم يفرز حركة سياسية مستقلة لليهود الشرقيين؛ الأمر الذي تثبته نتائج انتخابات الكنيست منذ دورتها الثالثة وحتى التاسعة. ويمكننا القول أن الأحزاب الكبيرة تمكنت من افشال قوائم اليهود الشرقيين المستقلة جميعها، وذلك من خلال التنديد بطابعها الطائفي، وبواسطة فتح أبوابها (أي الأحزاب الكبيرة) أمام المزيد من الممثلين عن الطوائف الشرقية، ولكن إلى حد لا يشكلون معه خطراً على طابعها الاشكنازي. وفي ظل هذا الوضع، اختار زعماء اليهود الشرقيين سبيلين رئيسيين: تمثل أولهما بالسيطرة على المزيد من السلطات المحلية في اسرائيل؛ وتجسد ثانيهما بمنح التأييد الكبير لأحزاب المعارضة، خصوصاً لليكود، وذلك بسبب معارضتهم للحزب الحاكم فقط. وقد أشار البروفيسور شيفح فايس «إلى أنه،

وفق نتائج الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٧، ونتائج الانتخابات الأخيرة لمؤتمر الهستدروت، ووفق استفتاءات الرأي العام...فإن نحو ٦٠ - ٧٠٪ من أبناء الطوائف غير الاشكنازية، تؤيد، بشكل شبه تقليدي (وعلى أي حال منذ مطلع السبعينات)، ليكود والمفدال والأحزاب الطائفية البارزة، وأن ٣٠٪ منها، فقط، تؤيد المعراخ وقوائم احزاب الوسط والأحزاب الدينية الصغيرة»[١٦]. والجدير بالذكر، هنا، أن هذه النسبة من التأييد الممنوح لكل من ليكود والمعراخ، لا تتناسب، أبداً، مع عدد المرشحين، من الطوائف الشرقية، في قائمة كل منهما. فإذا نظرنا إلى الخمسة وأربعين مرشحاً الأوائل في هاتين القائمتين، نرى أن المعراخ أدرج، بينهم، أحد عشر مرشحاً عن هذه الطوائف في حين أدرج ليكود سبعة مرشحين فقط.

ويعتقد البروفيسور فايس، أن الانقلاب الذي أحدثه فوز ليكود في الانتخابات العامة، سنة ١٩٧٧، كان نتيجة مباشرة للاحتجاج الطائفي، حيث أن تأييد ليكود من قبل الطوائف الشرقية هو الذي حقق له الفوز[١٧]. إلا أنه يبدو أن هذا الاحتجاج سيجد له مساراً آخر مختلفاً في الانتخابات الحالية، وذلك عبر تأييد قائمة أبو حتسيره والقوائم الطائفية الاخرى. فالقائمة الجديدة، تختلف، وبخاصة من حيث تمثيلها، عن القوائم الطائفية السابقة؛ حيث يتزعمها وزيران سابقان هما: وزير الأديان في حكومة ليكود ووزير سابق في حكومة المعراخ هو اهرون اوزان. وتعتمد القائمة الجديدة على العديد من النشيطين المحليين من أبناء الطوائف الشرقية، سواء أكانوا رؤساء مجالس محلية أم نشيطين في مدن الانماء، ولها الكثير من المؤيدين في اشكلون واشدود والرملة ونيتفوت وطبريا ومعظم مدن الانماء، حيث يسكن الكثير من اليهود الشرقيين. وتأييد هذه القائمة قد ينجم عن شعور هؤلاء، خصوصاً أبناء المغرب منهم، بقوتهم العامة واصرارهم على تحقيق تمثيل لهم في القيادة السياسية في اسرائيل. فعلى سبيل المثال، نذكر أن طائفة اليهود، من شمال افريقيا، تعدّ أكبر طائفة في اسرائيل، حيث يبلغ مجموع افرادها حوالي ربع السكان، أي نحو سبعمئة ألف شخص، يرغبون في التحرر من التبعية للأحزاب الكبيرة وزعمائها الاشكناز. وتقدر الأوساط المطلعة في اسرائيل أن قائمة أبو حتسيره، بالوسائل المادية والبشرية المتاحة لها، يمكن أن تفوز بأربعة مقاعد في الكنيست العاشر، مما قد يمكنها من لعب دور أساسي في تشكيل الحكومة في المستقبل. أما بالنسبة لتأثيرها على قوة الأحزاب الاخرى، فإن هذه القائمة ستحصل على اصواتها في الأساس، على حساب المفدال وليكود والقوام الطائفية الاخرى. وسيكون المفدال المتضرر الأساسي، مما قد يقضي على حلمه في أن يكون قوة أساسية في المستقبل. كذلك، قد يتراجع العديد من يهود شمال افريقيا عن تأييد ليكود في الانتخابات؛ إذ طالما أن مركز دافيد ليفي، وزير الاسكان، مضمون في المكان الثاني في قائمة ليكود، فإنه يكون من الأجدر بهم تأييد أبو حتسيره واوزان وغيرهما من الزعماء الشرقيين. كذلك، فإن القائمتين الطائفيتين الاخريين، وهما: قائمة «اوهليم» التي يتزعمها يمين سويسا، وقائمة «التوحيد» التي يتزعمها الغرابلي - مرتسيانو، وهي قائمة الفهود السود في الانتخابات الحالية، ربما تضررتا كثيراً، خصوصاً وانهما لا تستطيعان منافسة قائمة أبو حتسيره سواء من ناحية التمثيل أم من

ناحية الامكانات المالية التي يقوم المليونير اليهودي نسيم غاؤون بتوفيرها له. وقد يكون المعراخ هو الرابح الأساسي من وراء قائمة أبو حتسيره، إذ أن وجود اهرون اوزان بها قد يسهل اشراكها، دون تعقيدات، في أي ائتلاف حكومي قد يشكله مستقبلاً في حال فوزه في الانتخابات، خصوصاً وأن المفدال لم يعد شريكاً معقولاً بسبب تسلط العناصر المتطرفة عليه.

الأحزاب المتطرفة وأثرها على ليكود

ليست قائمة أبو حتسيره هي القائمة الوحيدة التي يمكن لها أن تشكل خطراً على ليكود والمفدال في الانتخابات العامة الحالية؛ وإنما هنالك أيضاً القوائم المتطرفة الاخرى، وأبرزها قائمة هتحياه التي يتزعمها البروفيسور يوفال نئمان وغيؤلاه كوهين وحنان بورات وتسفي شيلواح والحاخام اليعيزر فولدمان من رؤساء المدرسة الدينية في كريات أربع، ومناحيم بليكس من زعماء غوش ايمونيم. ومن شأن هذه القائمة أن تستقطب جميع المتطرفين السياسيين الذين لم تعجبهم سياسة ليكود خلال الأربع سنوات الماضية، خصوصاً ما يتعلق فيها بما انجزته من اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر، التي أدت إلى الانسحاب من سيناء واخلاء مستوطنات شرم الشيخ ورفح. والجدير بالذكر، أن زعماء حركة هتحياه، وعلى رأسهم النائبة كوهين، كانوا قد انشقوا عن ليكود بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد. ويبدو أن لهم الكثير من المؤيدين بين المستوطنين في المناطق المحتلة، خصوصاً في مستوطنات غوش ايمونيم ومستوطنات سيناء. وستظهر الانتخابات الحالية مدى ما لهم من التأييد؛ إذ ربما تحولوا إلى قوة أساسية في الكنيست العاشر. إلا أن تطرفهم المتزايد من جهة، وعدم مرونتهم السياسية من جهة اخرى، يحول دون اشتراكهم في أي ائتلاف حكومي في المستقبل، حتى إذا شكله ليكود.

وإذا كان ليكود لا يستطيع أن يضمن اشتراك الأحزاب المتطرفة في حكومته، في حال فوزه في الانتخابات، فإنه يستطيع المراهنة على تأييد الأحزاب الدينية ومشاركتها، وهي: المفدال واغودات يسرائيل وبوعالي اغودات يسرائيل، مقابل الالتزام بتنفيذ بعض شروطها، فيما يتعلق بتطبيق الشريعة اليهودية في اسرائيل. وقد سبق وأشرنا إلى الانقسام الذي حدث في صفوف المفدال، الأمر الذي قد يضعفه ويؤثر سلباً على قوته في فرض شروطه في أي ائتلاف حكومي يشكل في المستقبل. مقابل ذلك، فقد حافظ كل من اغودات يسرائيل وبوعالي اغودات يسرائيل على صفوفه، مما قد يحفظ لهما قوتهما في الانتخابات الحالية. ويترأس قائمة مرشحي اغودات يسرائيل ابراهام شابيرا والحاخام مناحم بروش والحاخام شلومو لورنس وشموئيل هلبرت ويوسف ملاميد واسحاق مئير. أما قائمة مرشحي بوعالي اغودات يسرائيل، فيترأسها ابراهام فيريغر وشخنا روتام وشمعون اليطوف وشموئيل فينبرغ.

القوائم العربية

أصدر رئيس الحكومة الاسرائيلية، بيغن، في نيسان (ابريل) الماضي، بصفته وزيراً

د. مصطفى جفّال

فرنسا اليسار والقضية الفلسطينية

منذ فوز مرشحه في انتخابات الرئاسة يوم ١٠ أيار (مايو) الماضي، ونجاحه في تأمين أغلبية صلبة في الجمعية الوطنية في الانتخابات التشريعية التي أجريت دورتها الأولى يوم ١٤ حزيران (يونيو)، والثانية يوم ٢١ من الشهر نفسه، يمكن القول بأن الحزب الاشتراكي الفرنسي، أصبح الحزب الحاكم في فرنسا بعد أن ضمن السيطرة على السلطتين التنفيذية والتشريعية. وبالتالي، فإن السياسة الفرنسية، على الصعيدين الداخلي والخارجي، ستكون محكومة إلى حد بعيد بمواقف هذا الحزب، الذي منحه الناخبون الفرنسيون ثقة لم يسبق أن منحوها لحزب آخر من قبل.

معطيات السلطة الجديدة

إن أي محاولة للتكهن بما قد تكون عليه مواقف السلطة الجديدة في فرنسا بقيادة الحزب الاشتراكي إزاء القضية الفلسطينية والقضايا العربية، خاصة أمام قصر تجربتها وعدم تبلور سياستها الخارجية بشكل متكامل، تستدعي أن نأخذ بعين الاعتبار المعطيات التالية:

☐ إن الذي فاز في الانتخابات الفرنسية الرئاسية والتشريعية هو اليسار الفرنسي، وإن كان نصيب الأسد في هذا الفوز هو للحزب الاشتراكي. فقد أثبتت الانتخابات أن فرنسا تتجه نحو اليسار دون فزع، رغم كافة محاولات اليمين لتخويفهم من «البعبع» اليساري الذي سيجلب الفوضى وعدم الاستقرار. واختار الناخب الفرنسي البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي يتفق عليه اليسار الاشتراكي والشيوعي وتؤيده النقابات العمالية. ويفترض أن تكون هذه القوى أكثر تفهماً لقضايا الشعوب المناضلة من أجل التحرر والتقدم.

☐ الحزب الاشتراكي الفرنسي هو حزب السبعينات؛ بمعنى انه لا يشكل، بالضرورة، استمرارية «للفرع الفرنسي للأممية العالمية» (S.F.I.O)، بتقاليد هذا الفرع الاستعمارية، والذي لم يحصل مرشحه لانتخابات الرئاسة الفرنسية في سنة ١٩٦٩ – غاستون دوفير،

آنذاك - إلا على ٥,٠١ في المئة من الأصوات. فالقادة الاشتراكيون يحرصون على التركيز على أن الحزب الاشتراكي الحالي تأسس سنة ١٩٧١، وهذا يعني عدم استعدادهم لتحمل إرث التيارات الاشتراكية الفرنسية. وفعلاً، أعيد تشكيل الحزب سنة ١٩٧١ في مؤتمر توحيد الاشتراكية الذي عقد في «ايبيني سور سين» والذي انتصر فيه اتجاه فرانسوا ميتران على اتجاه غي موليه - بطل حرب السويس - وألان سافاري[١].

ومذاك، وسع الحزب صفوفه بين العمال والشبيبة، والتحقت به تيارات من منظمات اليسار الجديد، إضافة لالتحاق أعضاء سابقين من تلك المنظمات التي ازدهرت عقب حركة أيار (مايو) ١٩٦٨ الطلابية، وبدأ نجمها يأفل منذ مطلع السبعينات، بعد أن وصلت إلى طريق مسدود، وتوزّع العديد من أعضائها بين الحزبين، الشيوعي والاشتراكي. كما انضم للحزب في سنة ١٩٧٤، جزء هام من الحزب الاشتراكي الموحد (.P.S.U)، بالتحاق التيار الروكاردي به، فقد كان ميشال روكار أميناً عاماً لـ (.P.S.U) ثم التحق وتياره بالحزب الاشتراكي.

□ عكست هذه التطورات نفسها على البنية التنظيمية الداخلية للحزب الاشتراكي، وعلى برنامجه.

فعلى صعيد البنية التنظيمية الداخلية، فمن المعروف أن الحزب الاشتراكي هو أقرب في تشكيله إلى الائتلاف منه إلى الحزب المركزي. وخلافاً للأحزاب والمنظمات التي هي على هذه الصورة في بلادنا، حيث تبقى كلمة الفصل فيها للزعيم القائد، فان للتيارات في داخل الحزب الاشتراكي وجهة نظرها ومواقفها الخاصة، ولها وسائل تعبيرها العلنية، وتدافع عن وجهة نظرها بعناد في القضايا الخلافية.

أما أبرز تيارات الحزب الاشتراكي، إضافة لتيار ميتران الذي يتزعمه الآن الأمين العام الجديد للحزب ليونيل جوسبان، فهناك تيار «مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية الاشتراكية» (CFRES)[٢] الذي يشكل يسار الحزب، ويسيطر على فيدرالية باريس للحزب الاشتراكي، ويمثل أكثر من خُمس مندوبي مؤتمراته؛ وأعضاؤه من العمال والشبيبة والطلبة والمثقفين أساساً، ومعروف عنه تشديده على ضرورة التحالف بين الحزبين الاشتراكي والشيوعي وان طروحاته من طروحات الحزب الشيوعي الفرنسي. وقد دافع زعيمه شوفنمان، حتى بعد نجاح الحزب الاشتراكي في تأمين الأغلبية في الجمعية الوطنية عن ضرورة إشراك الحزب الشيوعي في الحكومة. فيجب على الاشتراكيين، على حد قوله، «أن يكونوا قادرين على ضم طاقة وأمل الحزب الشيوعي إلى جهودهم»[٣].

وهناك أيضاً تيار ميشال روكار، زعيم الاغلبية داخل الحزب الاشتراكي ورجل الحزب «الزئبقي»؛ فالجناح التقليدي في الحزب يتهمه باليسار المتطرف، بينما يتهمه جناح (.C.E.R.E.S) بأنه يمثل اليسار الاميركي. وروكار هو رجل الحزب القوي، ونافس ميتران على موقع مرشح الحزب للرئاسة حتى اللحظة الأخيرة، ويتمتع بشعبية واسعة

في داخل الحزب وخارجه، وهو مرشح لأن يكون خليفة ميتران في الانتخابات الرئاسية القادمة.

إن كافة هذه التيارات التي شاركت في الحكومة الانتقالية، يُتوقع لها المشاركة في تحمل المسؤولية في السلطة خلال الفترة القادمة.

وعلى صعيد البرنامج، فإن برنامج الحزب ما فتىء يعرف تطورات متلاحقة، مع توسع صفوفه والتحاق المزيد من العمال والشباب والمثقفين به – عدا الحزب الشيوعي الفرنسي، حزب الطبقة العاملة في فرنسا – وخاصة على الصعيدين، الاقتصادي والاجتماعي. فقد تضمن برناجه تأميم المجموعات الصناعية الكبرى، ورفع الحد الأدنى للأجور والتعويضات العائلية وتعويضات الشيخوخة والسكن، وخفض ساعات العمل الأسبوعية وسن التقاعد، وإيجاد وظائف جديدة وحل مشكلة البطالة تدريجياً، وفرض ضرائب على الثروات إلخ...(٤). وكذلك الأمر بالنسبة لشؤون السياسة الخارجية، وهو ما سنتطرق اليه في سياق الموضوع.

□ إضافة إلى مواقف أجنحة الحزب المختلفة، والتي لا تتفق فيما بينها حول قضايا السياسة الخارجية، فسيكون لقوى ومنظمات الأغلبية الشعبية الجديدة، التي أمنت فوز اليسار الساحق، والحقت الهزيمة بأحزاب اليمين، دور في تقرير سياسة السلطة الجديدة. ويأتي الحزب الشيوعي في مقدمة هذه القوى. فهو، وبالرغم من التراجع الذي سجله، يبقى حزباً رئيسياً مؤثراً، خاصة في صفوف الطبقة العاملة والفئات الاجتماعية التي استبدلت برنامج حكم اليمين ببرنامج حكم اليسار. وسواء شارك هذا الحزب في الحكومة فوراً أو في وقت لاحق، فانه يقع عليه، ابتداء من اليوم، دور جديد في ممارسة الرقابة الشعبية على السلطة الجديدة، وتطوير إجراءاتها، ودفعها باتجاه المزيد من التجذير؛ وهذا ما يدركه الحزب الاشتراكي جيداً، فهو يجد نفسه مشدوداً بين الطبقات الوسطى على يمينه، والحزب الشيوعي على يساره، وسيحسب مواقفه وإجراءاته بشكل دقيق كي لا يدع مجالاً لمواجهتها أو انتقادها، خشية فقدانه لقاعدته الشعبية، خاصة وأن الحزب الشيوعي الذي يسيطر على النقابة العمالية الأكثر ثقلاً وحجماً وتمثيلاً، باستطاعته ممارسة الضغط على الحكومة الجديدة ودفعها لاتخاذ مواقف أكثر تقدماً.

وبين القوى السياسية، يجب أن لا ننسى أيضاً، بعض التنظيمات الأقل أهمية والتي يحسب الحزب الاشتراكي حسابها، خاصة الديغوليون واليساريون والحزب الاشتراكي الموحد ومجموعات اليسار الجديد والمجموعات المسيحية اليسارية.

أما النقابات العمالية، وخاصة «الاتحاد العام للعمل» (.C.G.T) و«الاتحاد الفرنسي الديمقراطي للعمل» (.C.F.D.T) والتي صوت أعضاؤها وأنصارها بشكل جماعي لصالح المرشح الاشتراكي (أكثر من ٨٠٪ من العمال الفرنسيين)، فسيكون لها كلمتها، خاصة في الاجراءات الاجتماعية للحكومة.

□ أصبح للسياسة الخارجية الفرنسية ثوابت تفرضها، في نهاية الأمر، مصالح فرنسا.

فأي رئيس، مهما كانت مواقفه السياسية والايديولوجية، سيتحرك ضمن سقف هذه المصالح الذي حدّده منذ وقت مبكر الجنرال ديغول. وحتى الرئيس السابق جيسكار ديستان، الذي أوصله الدعم الاميركي ودعم الشركات الاحتكارية إلى السلطة، لم يتجاوز حدود هذا السقف.

دلّت التحركات الأولى للحكومة الفرنسية الانتقالية، في العلاقة مع العالم العربي على أن فرنسا اليسار، تعلق أهمية كبرى على علاقاتها بالعالم العربي، فقد احتلت المنطقة العربية حيزاً كبيراً في اهتمام وتحركات ومواقف وتصريحات القادة الفرنسيين الجدد، طوال الفترة الأولى لحكمهم.

السلطة الجديدة والقضية الفلسطينية

انطلاقاً من هذه المعطيات، فإن موقف الحزب الاشتراكي، بوصفه حزب السلطة الجديدة في فرنسا، إزاء القضية الفلسطينية، يتأثر بالعديد من العوامل التي تتجاذبه، سلباً أو إيجاباً، باتجاه المواقف الصهيونية أو الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وتجدر الاشارة هنا إلى أن القضية الفلسطينية تتميز، بالنسبة لهذا الحزب، عن غيرها من القضايا العربية وقضايا العالم الثالث، بسبب عوامل عدة وخاصة العوامل التاريخية، إضافة لما اتسم به الحزب الاشتراكي من طبيعة كولونيالية، خاصة بعد ابتعاد الحزب الشيوعي عنه في سنة ١٩٢٢، حيث تحول الحزب إلى مدير أعمال للبرجوازية الفرنسية، مدافعاً عما أسماه «بالاستعمار الايجابي» خلال عقود عدة.

وإذا كان من السهل على السلطة الفرنسية الجديدة اتخاذ مواقف لصالح البلدان النامية ومعادية للديكتاتوريات العسكرية في أميركا اللاتينية وأفريقيا، ومؤيدة لنضالات الشعوب في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، إلا أن المسألة تكتسب حساسية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، بسبب الارث الاشتراكي في العلاقة مع الحركة الصهيونية. فقد نجحت الحركة الصهيونية في نسج علاقة وطيدة مع الاشتراكيين الفرنسيين منذ وقت مبكر من هذا القرن، لا بل حتى منذ أواخر القرن الماضي، حينما وقف الاشتراكيون وحدهم في وجه موجة اللاسامية، خاصة أثناء قضية «دريفوس»، حيث تميز دور القائد الاشتراكي، جان جوريس، عن غيره من القادة السياسيين بالتصدي لموجة اللاسامية والعنصرية.

وبقيام الحركة الصهيونية، بعد سنوات قليلة من هذه القضية، انسحب موقف الاشتراكيين في الدفاع عن اليهود على الحركة الصهيونية، حيث أقام العديد من القادة الاشتراكيين وخاصة ليون بلوم، علاقة متميزة مع الحركة الصهيونية، وساهم بشكل رئيسي في توطيد العلاقة بين «الفرع الفرنسي للأممية العمالية» (S.F.I.O.) الذي كان يتزعمه، وبين الحركة الصهيونية.

وخلال المجازر التي نظمها هتلر في الحرب العالمية الثانية، والتي طالت اليهود أيضاً، وقف الحزب بشكل واضح إلى جانب مطالب الحركة الصهيونية التي اعتبرها، مثله

مثل بقية أعضاء الدولية الاشتراكية، بمثابة «حركة التحرر الوطني للشعب اليهودي»، وقدم لها كافة أشكال الدعم من أجل إنجاز مشروعها الكولونيالي - الاستيطاني في فلسطين. كما دعم الحزب الاشتراكي وسائر أعضاء الدولية الاشتراكية، اسرائيل منذ قيامها في سنة ١٩٤٨. وبمشاركة الدولة العبرية، نظم الاشتراكي غي موليه، رئيس وزراء فرنسا آنذاك مع بريطانيا، العدوان الثلاثي ضد مصر في سنة ١٩٥٦. كما اعتبرت الأوساط القيادية في أحزاب الدولية الاشتراكية، ومنها الحزب الفرنسي، عدوان سنة ١٩٦٧، بمثابة «حرب دفاعية عادلة».

وإضافة إلى هذه العوامل التاريخية، ولما اتسم به الحزب الاشتراكي وأحزاب أخرى من طابع كولونيالي، لعب عامل آخر، هو أصوات اليهود في فرنسا، دوراً في مواقف الحزب الاشتراكي المؤيدة لاسرائيل. فيهود فرنسا يعتبرون أكبر تجمع يهودي في أوروبا، حيث يصل عددهم إلى حوالي ٦٠٠ ألف شخص(٥)، ويحتل اليهود مركزاً هاماً في سوق المال والصناعات، ولهم نفوذ واسع في أجهزة الاعلام والصحافة الفرنسية. وقد حاول يهود فرنسا، منذ الخمسينات، أن يشكلوا «لوبي انتخابي»، كما هو الحال في الولايات المتحدة، غير أن هذه المحاولة فشلت، بسبب تصدي الجنرال ديغول لها، ناهيك عن عدم انسجام يهود فرنسا أنفسهم، بسبب اختلاف البلدان التي أتوا منها. كما أن ظروف فرنسا لا تسمح بقيام مجموعات ضغط عرقية أو اثنية. وبالرغم من ذلك، فإن لأصوات اليهود أهمية وذلك لسبب رئيسي هو ان الشعب الفرنسي ينقسم قسمين متساويين تقريباً، والفارق في نتائج الانتخابات بين مرشحي اليمين واليسار ضئيل للغاية في بعض الأحيان. وهو ما حصل، مثلاً، في نتائج انتخابات ١٩٧٤ بين ديستان وميتران، التي فاز فيها الأول بفارق ٤٠٠ ألف صوت، حيث صوت ثلثا الناخبين اليهود لديستان، وفي مثل هذه الحالة، يصبح للصوت اليهودي أهمية خاصة، كعامل ترجيح في الانتخابات.

غير أن هذه العوامل ليست هي وحدها التي تؤثر في مواقف السلطة الجديدة، بل على العكس من ذلك فهي عوامل مرتبطة بالماضي، وقليلة الأهمية، مقارنة بالعوامل الأخرى التي تجذب موقف هذه السلطة باتجاه الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. فقد ترافق تجديد الحزب الاشتراكي الفرنسي في السبعينات، مع نهوض الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وتحقيقها للانتصارات المتتالية التي تقربها من انتصار حقوقها الوطنية المشروعة. واستطاعت القضية الفلسطينية أن تستقطب أصدقاء ومؤيدين كثر في العالم أجمع. وفي فرنسا نفسها، تحولت القضية الفلسطينية إلى قضية رئيسية، خاصة بالنسبة لقوى اليسار. وعكس هذا الوضع نفسه داخل الحزب الاشتراكي مع انخراط أجيال جديدة من الشباب المؤيد للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في صفوفه؛ فحدد الحزب الاشتراكي موقفه من الشرق الأوسط، في برنامجه الحكومي الصادر في ١٩٧٢، على الشكل التالي: «الاعتراف بحق اسرائيل في البقاء والأمن، وكذلك بحق جميع الأمم الأخرى في الشرق الأوسط، بما فيها الأمة العربية الفلسطينية»(٦)، وهي المرة الاولى التي ينص فيها برنامج الحزب الاشتراكي على الشخصية الوطنية الفلسطينية.

كان من الطبيعي ان يؤدي الاقتراب بين الحزبين، الشيوعي والاشتراكي، اللذين توصلا إلى التوقيع على برنامج مشترك سنة ١٩٧٢، إلى تطوير مواقف الحزب الاشتراكي إزاء القضية الفلسطينية. فقد نصّ هذا البرنامج، فيما يتعلق بالشرق الأوسط، على ما يلي: «العمل من أجل إعادة السلام والأمن إلى الشرق الأوسط، مع احترام حق كل دولة من دول المنطقة بالوجود، واحترام سيادتها، وخاصة دولة اسرائيل، وكذلك احترام الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني»[٧].

وبفعل هذه العلاقة، وبفعل تطور النضال الوطني الفلسطيني، ذهبت بعض تيارات الحزب، وخاصة تيار «سيريس»، أبعد بكثير من موقف الحزب في تأييدها للقضية الفلسطينية، وكانت حرب تشرين الأول (اكتوبر) مناسبة لإظهار التمايز داخل الحزب حول القضية الفلسطينية. ففي الوقت الذي أصدرت فيه الهيئة الادارية للحزب بياناً في ١٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، مؤيداً لاسرائيل، أصدرت فيدرالية باريس، التي يسيطر عليها تيار «سيريس»، بياناً مناقضاً لموقف الحزب، جاء فيه: «نأمل بعد وقف إطلاق النار أن تعيد اسرائيل مباشرة كل الأراضي التي استولت عليها، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة مطلقة... وإذا كان الرأي العام قد تضامن مع اليهود بسبب ضحاياهم خلال الحرب، فإن مئات الألوف من الفلسطينيين الذين يعيشون في ظروف بائسة تشكل وصمة عار في جبين الانسانية. ان رفض اسرائيل المستمر للتخلي عن الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧، جعل المجابهة مع العرب أمراً حتمياً»[٨]. وشكل التحاق تيار ميشال روكار بالحزب الاشتراكي، في أواخر سنة ١٩٧٤، دعماً لأنصار القضية الفلسطينية والقضايا العربية في داخل الحزب، حيث يدعو روكار إلى اتخاذ موقف متوازن من الصراع العربي - الاسرائيلي، كما انه يؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ويدعو إلى دفع الحوار مع منظمة التحرير إلى مواقع متقدمة.

وخلال انتخابات الرئاسة الفرنسية في سنة ١٩٧٤، والتي كان ميتران قد التقى قبلها بفترة قصيرة، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، خلال زيارته للقاهرة في شباط (فبراير) ١٩٧٤، أعلن ميتران في حديث له مع صحيفة «الوطن» الكويتية «ان الحزب الاشتراكي يعتبر أن المشكلة الفلسطينية مشكلة سياسية وليست مشكلة لاجئين... وان السلام الحقيقي يستدعي الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بالوجود»[٩]. وعشية الانتخابات الفرنسية الأخيرة، وبالرغم من المواقف المؤيدة لاسرائيل ولعملية كامب ديفيد، التي صدرت عن ميتران، بدر من الحزب الاشتراكي ومن أمينة العام، بادرتان إيجابيتان تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية. الأولى كانت في دعوة منظمة التحرير الفلسطينية، رسمياً، إلى المشاركة في مؤتمر الحزب الأخير الذي عقد في مدينة «ميتز»، وهو ما دفع حزب العمل الاسرائيلي، شريك الحزب الاشتراكي في الدولية الاشتراكية إلى تقديم احتجاج رسمي. والثانية كانت التصريحات التي أدلى بها ميتران واتخذ خلالها موقفاً مؤيداً لإقامة وطن فلسطيني يتمتع «بهيكلية دولة، ضمن حدود احترام المبادىء الدولية المبنية على حقوق الانسان، وحق الشعوب في حكم نفسها بنفسها». وحدد ميتران في هذه المقابلة، أهدافه السياسية في الشرق الأوسط بالتعابير التالية: «اعتراف اسرائيل بحق

الفلسطينيين في أرض يكون لهم عليها سيادة كاملة، وقبولهم بحق دولة اسرائيل بالوجود ضمن حدود امنة ومعترف بها»(١٠).

لا بد من التأكيد هنا إلى أن موقف فرنسا من القضية الفلسطينية، لا ينطلق فقط من الأسس والمبادىء، وانما يتعلق أساساً بمصالح فرنسا في المنطقة العربية. وفرانسوا ميتران، الذي أصبح يدرك حاجات فرنسا للطاقة والأسواق العربية، يجد نفسه مضطراً لاتخاذ مواقف أكثر توازناً إزاء القضية الفلسطينية والقضايا العربية.

مصالح فرنسا في العالم العربي

وصل اليسار الفرنسي إلى السلطة في فترة يعاني فيها العالم الرأسمالي، ومنه فرنسا، من نتائج أعمق أزمة اقتصادية يعرفها، منذ نهاية الحرب الكونية الثانية. وتتجسد هذه الأزمة في انخفاض معدلات النمو لدرجة الصفر في العديد من هذه البلدان، والتباطؤ الاقتصادي، وارتفاع نسب التضخم ومعدلات البطالة، بحيث يقدر أن يتجاوز عدد العاطلين عن العمل في البلدان الصناعية الغربية ٣٠ مليوناً حتى أواخر العام الجاري(١١).

وفي فرنسا، ترك الرئيس الفرنسي السابق ديستان للرئيس الجديد، تبعة اقتصادية ثقيلة، تجد تعبيراتها في نسبة تضخم تجاوزت ١٣٪ سنة ١٩٨٠ وأكثر من ١,٨ مليون عاطل عن العمل، كما تجد تعبيرها في عجز الميزان التجاري(١٢). وزاد في تعقيد الأمور، الحالة النفسية التي خلقتها أوساط الرأسمال حول «المخاطر» التي يشكلها وصول اليسار الفرنسي إلى الحكم، وما أدى اليه ذلك من انخفاض لأسعار الفرنك والأسهم الفرنسية في البورصة، من جهة، وارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة، وما أدى اليه ذلك من ارتفاع أسعار الدولار إلى أرقام قياسية، وبالتالي فاتورة النفط، من جهة أخرى، إضافة لجر الودائع في البنوك الاوروبية باتجاه السوق المالية الاميركية.

وفي ضوء هذه الأوضاع، وبسبب رغبة الرئيس الجديد، وحكومته إلى إيلاء الأولوية للاقتصاد، وحاجته إلى المال من أجل تنفيذ برامجه الاقتصادية والاجتماعية، فإن مصالح فرنسا التي تنامت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، في البلدان العربية، وعلاقاتها التجارية مع هذه البلدان، تكتسب أهمية استثنائية بالنسبة للنظام الجديد في بداية عهده. فعلى الصعيد الاقتصادي، بلغت واردات فرنسا، وخاصة من النفط، ٩١,٥ مليار فرنك فرنسي في سنة ١٩٨٠، مقابل صادرات قيمتها ٤٨,٧ مليار فرنك في نفس السنة أي بعجز قدره ٤٢,٨ مليار فرنك، وهذا العجز في الميزان التجاري (الذي كان ٢٥ ملياراً فقط عام ١٩٧٩) تعوض عنه جزئياً ودائع الرساميل العربية في فرنسا والبالغة حوالي ٣٠ مليار دولار، تشكل حوالي ٢٥٪ من الاحتياط الفرنسي من العملة الصعبة (١٢٠ مليار). ولكن التعويض الأساسي يأتي من مبيعات الأسلحة الفرنسية التي بلغ مجموع قيمتها في سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٠ على التوالي، ٢٥ و٣٥ مليار فرنك، أرسل أكثر من نصفها إلى البلدان العربية(١٣). وتعتبر فرنسا، أكثر بلدان السوق الأوروبية المشتركة علاقة مع العرب على الصعيد الاقتصادي، وتشير آخر الاحصاءات حول المبادلات الفرنسية – العربية إلى أن

فرنسا استوردت من الدول العربية، سنة ١٩٨٠، بنسبة ٢٦،٣٣ بالمئة من مجموع استيرادات دول السوق الأوروبية المشتركة التسع من العالم العربي. كما ان صادراتها إلى الدول العربية بلغت ٢٣،٨٤ بالمئة من مجموع صادرات دول السوق الأوروبية المشتركة للدول العربية.

وفي قطاع الطاقة، على سبيل المثال، بلغت نسبة استيرادات فرنسا لمنتجات الطاقة، من الدول العربية، ٢٦،٠٦ بالمئة من مجموع استيرادات دول السوق المشتركة لمنتجات الطاقة من الدول العربية، بينما بلغت صادراتها ١٥،٦٣ بالمئة من مجموع صادرات الدول التسع من منتجات الطاقة للدول العربية. وتقوم ست دول عربية بتأمين ٧٠ بالمئة من حاجة فرنسا من النفط.

وفي قطاع المواد الأولية، وصلت نسبة استيرادات فرنسا للمواد الأولية من الدول العربية، ٣١،٤٩ بالمئة من مجموع استيرادات شريكاتها الأوروبيات للمواد الأولوية من دول العالم العربي. أما الصادرات فبلغت نسبة ٣٣،٩٧ بالمئة من مجموع صادرات السوق المشتركة للمواد الأولية للدول العربية.

وفي حقل المواد الكيماوية، بلغت نسبة استيرادات فرنسا من هذه المواد، من العالم العربي، ٢٧،٠٨ بالمئة من مجموع استيرادات الدول التسع لهذه المواد من الدول العربية، ووصلت الصادرات إلى ٢٥،٤٦ بالمئة من مجموع صادرات السوق المشتركة للمواد الكيماوية باتجاه البلدان العربية. وفي الشهور الأخيرة «وقعت الصناعات الفرنسية عقوداً بالغة الأهمية في المنطقة العربية»[١٤].

وعلاقة فرنسا مع العالم العربي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي. فعلى الصعيد الثقافي، تحتل دول المغرب العربي، رأس قائمة الدول المستوردة للكتب والصحف الفرنسية. أما على الصعيد الاجتماعي، فان الجالية العربية تمثل أهم جالية أجنبية في فرنسا، ويبلغ عددها حوالي المليون ونصف المليون شخص، يعانون من الاضطهاد العنصري. ويهدف البرنامج الاشتراكي إلى الدفاع عن العمال المهاجرين؛ فهو يعطيهم حق التصويت إذا كان قد مضى على وجود الواحد منهم خمس سنوات في فرنسا، إضافة للإستفادة من الضمانات الصحية والتعويضات.

في الممارسة

تجربة الحكم الجديد في فرنسا ما زالت قصيرة، ومع ذلك، فان ما بدر منها من تصريحات ومواقف عملية حتى الآن يشكل مؤشراً للنهج الذي قد يسلكه، في نظرته وتعامله مع القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي – الاسرائيلي. ومن بين هذه المواقف العملية والتصريحات يمكن أن نلاحظ ما يلي:

☐ حرص القادة الجدد على تصحيح صورتهم في العالم العربي، هذه الصورة التي كانت تقدمهم كحلفاء لاسرائيل، وشارك في هذه الحملة رئيس وزراء الحكومة الانتقالية، وهو من الاتجاه المحسوب على اسرائيل، والعديد من وزرائه. فبيار موروا، رئيس الوزراء، أعلن

«ان هناك خلافات في وجهات النظر بين الحزب الاشتراكي وحزب العمل الاسرائيلي حول العديد من القضايا، وأن الصورة التي تقدم عن الاشتراكيين الفرنسيين في العالم العربي غير صحيحة». وأضاف: «إن الجيل الحاكم في فرنسا تربطه علاقات خاصة مع بلدان شمال افريقيا العربية وأحزابها التقدمية، وبشكل خاص مع الجزائر، وذلك لأن غالبية أعضاء الحزب هم من الجيل الذي عاش حرب الجزائر وشهد تحررها»[٥]. وأعلن كل من ليونيل جوسبان وميشال روكار في حديثين لهما مع صحيفة «السفير» ان «العرب يستطيعون الاعتماد على سياسة فرنسا في الشرق الأوسط لصالح سلام عادل... وان مخاوف الدول العربية من مجيء ميتران هي في غير محلها»[١٦].

أما جان - بيار شوفنمان، فقد أكد أن «أي شعب من الشعوب لا يمكن أن يكون مضموناً إلا من خلال إقامة دولته، وهذا ما يجب أن يفهمه الاسرائيليون»[١٧].

□ إيفاد مبعوثين للدول العربية لشرح السياسة الفرنسية الجديدة. وقد أكد أحد هؤلاء أن «مصلحة بلاده الاقتصادية مرتبطة بسياستها مستقبلاً مع العالم العربي، وان فرنسا يهمها رؤية المنطقة العربية تعيش في جو من الأمن والاستقرار حتى تنمو وتتدعم النشاطات الاقتصادية بين فرنسا والعالم العربي». وان الرئيس الفرنسي «يؤمن بأن جوهر قضية الشرق الأوسط هي المشكلة الفلسطينية، وانه يجب إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المشروعة ومنها حقهم في تقرير المصير وممارسة سيادتهم على أرضهم»[١٨].

□ تعيين عدد من الوزراء الأصدقاء للعرب وبلدان العالم الثالث في الحكومة. وتصريح بيار موروا في هذا المجال واضح، فقد أعلن «ان اختيار شخصيتين مثل كلود شيسون وجان - بيار كوت لمنصبي: وزير العلاقات الخارجية، ووزير التعاون، لم يأت اعتباطاً أو مصادفة، وانما جاء تعبيراً عن رغبة الرئيس ميتران في اعطاء سياسة التعاون والتضامن مع العالم الثالث محتوى جديداً». واثنى موروا على شيسون واصفاً إياه بأنه «يؤمن بقضايا العالم الثالث، وهو يناضل من أجل سياسة تعاونية معه يكون محورها العالم العربي»[١٩]. ويوصف شيسون بأنه صديق للعرب، ومن دعاة الحوار العربي - الأوروبي.

وبالاضافة اليهما، هناك ميشال جوبير، وزير التجارة الخارجية، والمعروف بصداقته للعرب، حيث رفض إدانة مصر وسوريا عندما كان وزيراً لخارجية فرنسا، خلال حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، كما اشتهر بموقفه المتصلب أمام كيسنجر. ومن بين الوزراء المؤثرين والمعروفين بتأييدهم للقضايا العربية، كل من ميشال روكار وزير التخطيط، وجان - بيار شوفنمان وزير البحث العلمي والأبحاث الاشتراكية. وبالمقابل، استبعد ميتران صديقه القديم وشريكه السياسي جاك أتالي من مجلس الوزراء وعينه مستشاراً للرئيس. وأتالي هذا رجل أعمال يهودي من أصل شمال أفريقي، معروف بتطرفه الصهيوني، وهو من جماعة «آرش» الصهيونية، ونائب رئيس الصندوق اليهودي الاجتماعي الموحد، وهو المنظمة اليهودية الرئيسية في فرنسا للدعاية من أجل اسرائيل.

ان دلالات تعيين هؤلاء الوزراء، الذين يسيطرون على السياسة الخارجية الفرنسية،

بكافة جوانبها، ليست محلية فقط، بل هي سياسية أيضاً. فالرئيس الجديد يريد أن يرضي العواصم العربية، وعواصم العالم الثالث، بتعيين شخصيات تتفهم مشكلاتها.

□ حاول الرئيس الفرنسي، وعدد من المسؤولين الفرنسيين الجدد، رسم الخطوط العريضة لسياسة فرنسا الفلسطينية والعربية على الشكل التالي:

– أمن لكل دولة، ودولة لكل شعب. وهو المبدأ الذي ميز تصريحات قادة فرنسا الجدد. فقد حرص فرانسوا ميتران في المقابلة الأولى التي أجراها بعد انتخابه مع صحيفة «النيويورك تايمز» على التأكيد ان «من الطبيعي أن يكون للفلسطينيين وطن يبنون فيه هيكل دولة». وقال بأن «اسرائيل ليست محقة في اعتقادها بأن لا وجود للمشكلة الفلسطينية»[٢٠]. وفي رسالة الشكر التي وجهها للعقيد معمر القذافي، كرر ميتران هذا المبدأ الموجه لسياسته بشكل محدد، حيث جاء في هذه البرقية: «في الشرق الأوسط، ستعمل فرنسا مع كافة الأطراف المعنية من أجل إيجاد حل مناسب يسمح لكل شعوب المنطقة بأن تعيش في وطن، ضمن حدود مضمونة ومعترف بها»[٢١].

أما كلود شيسون، فقد أكد «ضرورة منح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره» وقال «ان إعطاءه وطناً هو قضية مقدسة»[٢٢].

– إشعار الفلسطينيين والعرب بأن صداقة ميتران لاسرائيل ستعود بالفائدة عليهم، حيث «سيقنع الاسرائيليين أنهم لن يستطيعوا تجاهل القضية الفلسطينية إلى ما لا نهاية، وأن عليهم الاعتراف بكامل الحقوق الشرعية لهذا الشعب، إذ أرادوا قيام الأمن والسلام والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم»، على حد قول أكثر من مسؤول فرنسي.

– إظهار الرغبة باقامة نمط من العلاقات ذات البعد الحضاري والثقافي والتاريخي، أي علاقات متعددة المستويات، وليست فقط اقتصادية. فقد أعلن شوفنمان في هذا المجال «بأن المصالح المشتركة لأوروبا والعالم العربي تتطلب تقارباً ليس فقط في مجال التعاون الاقتصادي بل ان التعاون الحضاري والاستراتيجي ضروري لأوروبا وللعالم العربي... إن ثراء العالم العربي ليس ثراء مادياً فحسب، ولكنه ثراء بشري وحضاري، والتفاعل بين الحضارتين الأوروبية والعربية يمكن أن يعطي نتائج هامة»[٢٣].

الموقف المطلوب

ان هذه المواقف الأولية لسلطة اليسار في فرنسا، تثبت تسرع بعض ردود الفعل العربية الأولى، إزاء فوز اليسار، والتي اكتفت بتسجيل القلق والحذر وعدم الارتياح، بسبب عدم الاحاطة بكل أبعاد الحدث الفرنسي وتطوراته واحتمالاته. ولا يتعلق الأمر بأبعاد الحدث على الصعيد الداخلي وما شكّله من انتصار للفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً من السياسة الاقتصادية لسلطة رأس المال التي مثلها جيسكار ديستان، وإنما كذلك إزاء قضايا

السياسة الخارجية، وخاصة إزاء أميركا اللاتينية والوسطي وأفريقيا والعلاقة بين الدول المعنية والعالم الثالث.

وحتى فيما يتعلق بالعالم العربي، فإن كافة الاحتمالات مفتوحة، وما يميز السلطة الجديدة هو تأييدها للدولة الفلسطينية واستعدادها للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا من الأمور الرئيسة التي ميزت، ولا تزال، قصور المبادرة الأوروبية وعجزها عن الاستجابة للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

صحيح أن الأمور ستكون أفضل بالنسبة للقضية الفلسطينية، لو كانت علاقات القوى بين أطراف اليسار الفرنسي أفضل مما هي عليه اليوم وخاصة بالنسبة للحزب الشيوعي الفرنسي، بسبب الموقف الواضح لهذا الحزب من القضايا العربية وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بقيادة مظمة التحرير الفلسطينية، وبسبب كونه حظي بشرف الريادة في دعوة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى زيارة فرنسا، غير أنه سيكون للحزب الشيوعي دور يجب عدم التقليل من شأنه في رسم السياسة الفرنسية. إضافة إلى انه في داخل الحزب الاشتراكي نفسه، توجد تيارات مؤثرة صديقة للقضية الفلسطينية وللعرب، وتشارك بفعالية في السلطة، كما رأينا سابقاً. كما أن النقابات العمالية الرئيسية قد عبرت في مؤتمراتها عن تأييدها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. وهناك قوى يسارية ديمقراطية أخرى، كالحزب الاشتراكي الموحد والديغوليين اليساريين وغيرهما، تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في السلطة الجديدة، وكلها تؤيد الحقوق الوطنية الفلسطينية.

باختصار، ان أصدقاء الشعب الفلسطيني والشعوب العربية في السلطة الجديدة، بما في ذلك في قمتها، هم أكثر بكثير من أصدقاء الدولة العبرية، والأمور ستعتمد منذ الآن على الطريقة التي ستتحرك فيها منظمة التحرير والقوى الوطنية العربية. وأي تحرك فلسطيني ووطني عربي مضمون النتائج في فرنسا، يجب أن يتجه أولاً وجهة القوى الفاعلة، خاصة تلك التي تتخذ مواقف مبدأية واضحة من الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وفي العلاقة مع السلطة الفرنسية، فان التحرك الايجابي من أجل الزامها بمواقفها، ودفعها لتطبيق قناعاتها الخاصة بحق تقرير المصير على كافة الشعوب دون استثناء، عملاً لا قولاً فقط، وتحريك القوة الفاعلة والمؤيدة للحقوق الفلسطينية في هذه العملية، هو ضمانة تطوير موقفها مستقبلاً. ومصالح فرنسا في العالم العربي يمكن أن تكون سلاحاً هاماً، يتوقف على منظمة التحرير إلى حد كبير كيفية استثماره في نضالها على جبهة الديبلوماسية الثورية في العلاقة مع الحكم الجديد.

(١) من الكتب التي عالجت الجوانب المختلفة لتشكل وتطور الحزب:

Pierre joxe, *Parti socialiste* . Paris: EPI s.a., 1973.

Jean-Pierre Chevenement. *Etre socialiste aujourd hui*. Paris: Seuil. 1979.

Thierry Pfistier. *Les socialistes*. Paris: El Albin Michel. 1977.

Thierry Des jardines. *Francois* Mitter- Ane *Un socialiste guallien*. Paris: Hachatte. 1978.

(٢) عبر عن وجهة نظر هذا التيار زعيمه جان بيار شوفنمان في كتابه:

Les socialistes, les communistes et les autres, Paris: Seuil. 1977.

(٣) *Le Monde* (Paris). 16/6/1981

(٤) *Programme Sociale*, Paris: Edition E P I sa. 1980.

(٥) *Guide de Juifs de France*, Paris: Edition Mig dad. 1979.

(٦) *Programme Sociale op. cit.*, 1972. p342.

(٧) *Programme commun de gouvernement*, Paris: Edition Sociales. 1972, p 182.

(٨) *Le Monde*, 17/11/1973.

(٩) *Le Monde*, 2/5/1974.

(١٠) **المستقبل** (تصدر مؤقتاً في باريس)، ١٢/٤/١٩٨١.

(١١) وفقاً لتقديرات خبراء «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» (O.C.D.E.) الذين اجتمعوا في باريس في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٨١.

(١٢) مقابلة مع وزير المالية الفرنسي الجديد، جان ديلور في: *Le Monde*, 27/5/1981

(١٣) *Le Monde*, 2/6/1981.

(١٤) الأرقام مثبتة في **الحوادث** (تصدر مؤقتاً في لندن)، ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٨١؛ ومجلة: *Le Point* (Paris). 28/5/1981).

(١٥) **السفير** (بيروت)، ٢٨/٥/١٩٨١.

(١٦) مقابلة مع ليوبيل جوسبان وميشال روكار، **السفير**، ١١/١/١٩٨١.

(١٧) **السفير**، ٢٣/٥/١٩٨١.

(١٨) من تصريح اندرياني، أحد المبعوثين الفرنسيين للدول العربية، في أبو ظبي. **السفير**، ١٤/٦/١٩٨١.

(١٩) **السفير**، ٢٨/٥/١٩٨١.

(٢٠) **نيويورك تايمز**، ٤/٦/١٩٨١.

(٢١) *Le Monde*, 8/6/1981.

(٢٢) من مؤتمر صحافي عقده كلود شيسون عقب المحادثات التي جرت بين الملك السعودي خالد وميتران، **السفير**، ١٤/٦/١٩٨١

(٢٣) **السفير**، ٢٣/٥/١٩٨١.

ماجد عزّام

زيارة السادات للسودان
نهاية منطقية لانحراف قديم

ردود الفعل العربية، الرسمية والشعبية التي ولدتها الزيارة التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات إلى الخرطوم بتاريخ ٢٤ أيار (مايو) ١٩٨١، لم تتعد كونها زوبعة في فنجان: إذ سريعاً ما هدأت العاصفة ليحل بعدها الصمت المريب. وباستثناء بعض ردود الفعل الاعلامية الغاضبة التي برزت، لدى كل من ليبيا وسوريا واليمن الديمقراطي، وأصوات الادانة التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية عبر منظماتها المتعددة[١]، داعية فيها إلى معاقبة الخرطوم واتخاذ الاجراءات الفعالة بحقها، فان أحداً لم يتحرك جدياً، بصورة تدل على استشرافه لخطورة الحركة الديبلوماسية الناجحة، كما رأتها الصحافة الفرنسية[٢]، والتي قام بها السادات ونفذها على مرأى ومسمع من شهود الزور.

لم تفشل بعض التعليقات الصحافية في تحديد ملامح الزيارة: فقد رأت فيها مقدمة لهجوم ساداتي جديد، إضافة إلى أنها لم تكن مفاجئة لأحد بعد اعلان قرار رسمي باعادة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين[٣] إلى مستوى السفراء بتاريخ ٢١ آذار (مارس) ١٩٨١. إلا أنها بالمقابل لم تتقص الوقائع السياسية التي قادت إليها والآفاق الاستراتيجية التي ستتأتى عنها، لا سيما لجهة ارتباطها بالاهداف الاستراتيجية للسياسة الأميركية في الخليج العربي وأفريقيا في مواجهة السياسة السوفياتية.

جزء من حركة السياسة الأميركية

التأمل في الوقائع التاريخية المتعددة الأوجه، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، والتي قادت، بعد اعادة العلاقات إلى الزيارة، يثبت أنها كانت تتمة منطقية لسلسلة من المقدمات التي لم تنقطع حلقاتها مرة واحدة، وإن كانت قد ضعفت أحياناً، وسنورد، في ما يلي، الملامح الفاصلة لهذه السلسلة في حلقات ضعفها وقوتها خلال الاستعراض التاريخي السياسي للعلاقات بين البلدين. وهي جاءت لتثبت أن تبعية نظامي مصر

والسودان للهيمنة الأمبريالية الأميركية أقوى من أي وضع قد يتسم بضعف العلاقات أحياناً وبمناورات سياسية تفرضها الظروف أحياناً أخرى، وقد حدثت لتؤكد أن برجوازيات الدول العربية يلحق بعضها ببعضها الآخر في الانخراط بمخططات النفوذ والسيطرة على المنطقة كلما سنحت أمامها الفرصة لتحقيق ذلك. واستقراء بسيط لتنامي العلاقات الأميركية، قبل منتصف السبعينات وحتى اليوم، والتسهيلات التي تمنح لها وازدياد التعاون معها، يثبت صحة هذا القول.

وعليه، فان النظر إلى الخطوة التي تمت بين مصر والسودان، يجب ألا يغفل علاقات الأمبريالية الأميركية ببعض الدول العربية المطلة على البحر الأحمر والخليج، وبخاصة الصومال وعمان، اللتين لا تزال مصر تحتفظ معهما بأوثق العلاقات العلنية، على خلاف ما هي الحال مع باقي الدول العربية، وذلك لما لهذين البلدين من وشائج سياسية واستراتيجية مع مصر، وعلاقات رئيسية مع الولايات المتحدة الأميركية.

العلاقات المصرية - السودانية

يلحظ الناظر إلى تاريخ العلاقات المصرية - السودانية حالة من المد والجزر، لا يشوبها انقطاع، تسم هذا التاريخ الذي يبدو تاريخاً لم تنفصم عراه مرة بصورة جدية، رغم ما انتابه من فتور في العلاقات أحياناً، ومن أزمات حادة في أحايين أخرى[٤].

ولعل أبرز الأزمات التي حدثت بين مصر ٢٣ يوليو والسودان المستقل كانت تلك التي حدثت في عام ١٩٥٨ حينما بدأت مصر بالتخطيط لمشروع السد العالي، ففي ذلك الحين، ثارت مشكلة توزيع مياه النيل وتعويض أهالي شمالي السودان. غير أن توتر العلاقات لم يمنع حركة التواصل بين البلدين من الاستمرار، خصوصاً على الصعيد الشعبي في منطقة الحدود.

وقد اتجهت هذه العلاقات نحو مزيد من التقارب، لتمر بمؤتمر الخرطوم بعد هزيمة حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، ولتتوج بثورة ٢٥ أيار (مايو) عام ١٩٦٩ التي قادتها مجموعة من الضباط الوطنيين السودانيين[٥]. واستمرت العلاقات متينة بين مصر والسودان، وقد دعمتها مساندة القوات المصرية المرابطة في السودان لعملية إعادة النميري إلى السلطة في عام ١٩٧١ خلال انقلاب هاشم العطا ورفاقه من الضباط الوطنيين، حين أمر السادات القوات المصرية المرابطة في معسكري الشجرة ووادي سيدنا بسحق الانقلاب[٦].

وكانت العلاقات قد توترت عند اعلان اتحاد الجمهوريات العربية، في عام ١٩٧١، نتيجة رفض السودان الدخول فيه والقبول بزعامة السادات الطامحة إلى الحلول مكان زعامة عبدالناصر العربية. وقتها هاجمت صحف القاهرة نميري بعنف، ودعت إلى إسقاطه على لسان رئيسها السادات الذي راح يبشر بقرب سقوط النميري. «غير أن حرب تشرين، سرعان ما اعادت الأمور إلى مجاريها. وقد رتب الأمر، خصوصاً، مع وصول نائب الرئيس المصري، آنذاك، المهندس سيد مرعي، إلى الخرطوم في نيسان (ابريل) ١٩٧٣، لاعادة

العلاقات إلى طبيعتها. وترسخت العلاقات أكثر، مع صدور بيان مشترك، وقعه النميري بعد زيارة حسني مبارك إلى الخرطوم في ٢١ نيسان» (ابريل) عام ١٩٧٤، وقد دعا البيان هذا إلى وقوف مصر والسودان ضد الغزو الشيوعي [٧].

وقد شهدت هذه العلاقات إبرازاً إعلامياً لها في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٧ حين دارت نقاشات واسعة في المؤتمر البرلماني المشترك لمجلس الشعب في كل من مصر والسودان، وانتهى الأعضاء إلى الموافقة على تشكيل مجلس أعلى للتخطيط على مستوى القطرين إلى جانب اللجنة المشتركة المشكلة من أعضاء المجلسين للتنسيق والتخطيط والمتابعة[٨]. وتتالت الاجتماعات واللقاءات بعدها، فصدر بيان مشترك حول نتائج اجتماعات الدورة الخامسة للجنة الوزارية العليا للتكامل بين البلدين. وتضمنت التوصيات والقرارات تنفيذ مشروعات التكامل الغذائي والزراعي واستغلال الثروات التعدينية وتمويل مشروعات الانتاج الصناعي المشترك والاسراع في تجديد مسار الخط الحديدي لربط السكك الحديدية بين السد العالي ومدينة حلفا. هذا، إضافة إلى توقيع مشاريع متعددة[٩] للتعاون الاقتصادي والاجتماعي في اوائل عام ١٩٧٨. ولم تنقض أشهر على هذا البيان، حتى قررت اللجنة الوزارية العليا للتكامل الاقتصادي والسياسي بين مصر والسودان، في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٨، وضع برنامج زمني محدد لتنفيذ مشروعات التكامل بين البلدين، مؤكدة حرصها على دفع عجلة التكامل بين شعبي وادي النيل، والوصول إلى مرحلة من الاكتفاء الذاتي في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في البلدين، كما ذكرت القرارات آنذاك[١٠].

وشددت اللجنة على وجوب اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع استراتيجية إعلامية وثقافية لتوحيد الفكر المشترك لانسان وادي النيل، وانشاء مكتب إعلامي في القاهرة وآخر في الخرطوم. كما وافقت على بدء تنفيذ قرار تنقل المواطنين بين البلدين بالبطاقات الشخصية والعائلية ابتداء من أول آب (اغسطس) ١٩٧٨. ووضعت اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع السماح بتداول العملتين المحليتين داخل منطقة التكامل بمحافظتي أسوان والمديرية الشمالية، مخفضة، في الوقت نفسه، أجور السفر والانتقال، موحدة مناهج الرياضيات والعلوم والمواد الاجتماعية واللغة العربية والتربية البيئية، مبتدئة بتشغيل المحطة الأرضية للاتصالات عن طريق القمر الصناعي[١١]، عاملة على توحيد مواد قانون الأحوال الشخصية قدر الامكان[١٢]، مراعية، في ذلك، الجانب السوداني الذي أبدى بعض الملاحظات آنذاك.

وقد تزامن ذلك مع تاريخ خطوة السادات التي أدت إلى التفريط بالقضية الفلسطينية. والواقع ان هذه الخطوة لم تلق أدنى مبالاة من قبل النظام السوداني، وهذه اللامبالاة، ليست غريبة، طالما ان الأنظمة العربية لم تعقد مؤتمر القمة العربية إلا في نهاية العام ١٩٧٨، وبعد سنة تقريباً على زيارة السادات لاسرائيل، وانما على العكس من ذلك، فقد تتابعت مشاريع التكامل الاقتصادي والسياسي برغم قرارات مؤتمر بغداد، ومقاطعة مصر وطردها من الجامعة العربية الخ... وكان أن أعلن عن ربط منطقة التكامل،

الممتدة بين اسوان والمديرية الشمالية، بطريق بري، في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، بحيث تكلف المرحلة الأولى منه ٧ ملايين وخمسمئة ألف جنيه، وعقد العزم على انشاء مزرعة مشتركة بين مصر والسودان على مساحة ١٥ ألف فدان بمنطقة وادي حلفا[١٣]، وذلك بعد مرور أقل من شهر على صدور قرارات المقاطعة العربية.

وقد أمعن النظام السوداني في تحديه للمشاعر الوطنية العربية، فبدأ في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، في القاهرة، اجتماعات للجان الفنية المشتركة لمتابعة تنفيذ برنامج التكامل بين مصر والسودان. وقد نوقشت، في هذه الاحتماعات، ضرورة متابعة تنفيذ الشركات والمشروعات المشتركة للتكامل الزراعي والأمن الغذائي في كل من مصر والسودان وتوفير احتياجات البلدين من الأسمدة على مدى السنوات الست القادمة، وانشاء الشركة المصرية - السودانية للتكامل الزراعي والشركة الأفريقية - العربية للمياه الجوفية وشركة مشروعات الري والانشاءات[١٤].

واتفق، في حينها، أن يبدأ، في العام الدراسي ١٩٨٠ - ١٩٨١، توحيد المناهج في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، على أن يكون التوحيد كاملاً في مواد التربية الاسلامية واللغة العربية والعلوم بفروعها والرياضيات. على أن يحدد، فيما بعد، ما يجب أن يكون مشتركاً في البلدين من المواد الاجتماعية والمواد العملية، وتقرر بدء الاجراءات التنفيذية لزراعة خمسين ألف فدان في منطقة التمازين في السودان، وتدبير مبلغ ٦ ملايين جنيه لتنفيذ مشروع انتاج اللحوم والأعلاف المركزة[١٥]، إلى جانب الكثير من التوصيات والمشاريع الأخرى.

لن نتوسع أكثر في الحديث عن مشاريع التكامل بين مصر والسودان. وحسبنا أن نشير إلى أنها شملت مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية... الخ[١٦]، وانها عبرت بوضوح وجلاء عن تقارب سياسي، لم تهزه خطوة السادات، ولم تؤثر عليه مبادرته التي فرطت في الحقوق الوطنية الفلسطينية، لترمي المنطقة تحت وطأة المزيد من السيطرة الامبريالية. وبرغم الانتقادات التي وجهت إلى مشاريع التكامل هذه، والملاحظات التي ساقها البعض حولها[١٧]، فقد بقيت مؤشراً إلى عمق الروابط التي تجمع النظامين، تسري بهدوء وسكينة، وتفعل فعلها المؤثر دون ضجيج خارجي.

وليس أدل على ذلك كله من متابعة السادات بنفسه لها، لأنه كان يرى أثرها السياسي المهم بالنسبة لمخططاته وتوجهاته. فقام بزيارة السودان في شهر كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٧٩، بعد صدور قرارات الطرد والعزل، متحدياً ما سميّ بالاجماع العربي، آملاً تطوير خطة لخلق اتحاد قوي بين مصر والسودان، راجياً إنهاء عزلة مصر بسبب اتفاقات كامب ديفيد.

لقد كانت أنظار السادات تتجه نحو الجنوب، إلى أفريقيا، بدلاً من الشرق الأوسط[١٨]، وكان يأمل في تحقيق ضربة ديبلوماسية ناجحة تحوّل الضغوط العربية عن

مصر نحو السودان، واضعاً النميري في المواجهة. إلا أن الأخير كان متردداً في السير معه والتطابق مع سياساته، لعلمه أن تماهياً وتماثلاً شديدين مع سياسات السادات سيعرضانه إلى مجابهة محتملة الوقوع مع قوات الأنصار ومع رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي، خصوصاً وأن الأخير كان قد استقال من جميع مناصبه في الاتحاد الاشتراكي السوداني في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨، عندما أعلن النميري مساندته لاتفاقات كامب ديفيد[١٩]. وبالطبع كان موقف السعودية المعارض للاتفاقات يفعل فعله لدى الاخوان المسلمين بقيادة حسن الترابي.

وعليه، فقد اعتبر النميري أنه من غير الحكمة إرضاء السادات كلياً في هذه المرحلة، وفضل انتظار ظروف أخرى أكثر مؤاتاة ليقوم ببهلوانياته السياسية المتأثرة بمهارته الرياضية المعهودة منذ كان ضابطاً شاباً في الجيش، والتي أثبتها ببراعة يشهد لها حين انحرف بانقلاب ٢٥ أيار (مايو) ١٩٦٩ الوطني إلى هاوية القمع والسحق والسحل للحركة الديمقراطية والاجتماعية التقدمية الوطنية في السودان[٢٠].

لم يطل الوقت، حتى اضطر النظام السوداني، برئاسة جعفر نميري، إلى التنازل أمام ضغط الشارع الوطني المنفعل بالقضية القومية والانتماء العربي، وبالذل والسحق اليوميين اللذين يعانيهما من النظام. فقد عاش الشعب السوداني في شهري أذار (مارس) ونيسان (ابريل) ١٩٧٩، حالة من الغليان أقرب إلى الانتفاضة، ليسير تظاهرات عديدة وصاخبة وكبيرة، تندد بخيانة السادات ومبادرته الاستسلامية[٢١]. ولم يكن حظه مع زعماء المعارضة الرسمية بأحسن حالاً، فقد فشل في اقناعهم بالتعامل معه بسبب موقفه المؤيد لسياسة السادات الاستسلامية[٢٢]. إن موقفاً سياسياً واضحاً من هؤلاء، لصالح دعمه، كان سيجعلهم في مجابهة مع جماهيرهم المتأثرة إجمالاً بالعروبة والاسلام. ولذلك لم يقدموا على اتخاذ هذا الموقف.

كان على النظام السوداني، بقيادة النميري، أن يختار بين أمرين لا ثالث لهما، إما الاستمرار علناً في سياسة محالفة السادات وبالتالي مجابهة غالبية الجماهير السودانية التي أذاقها الأمرين، والتي ألهبت خيانة السادات حماستها القومية والشعبية، وإما الاستكانة المراوغة حتى تهدأ العاصفة.

والاختيار الأول، لم يكن مضمون النتائج؛ فالنظام عاجز وضعيف اقتصادياً، وخائر القوى سياسياً، بعدما انهكته محاولات الانقلابات ومشاريع المؤامرات طيلة السنين الماضية[٢٣]. والجيش الذي يعتمد عليه قصمت ظهره التسريحات المتتالية وقرارات الصرف والطرد من الخدمة. ولم يعد أمامه من حامٍ فعلي غير القوات المصرية المرابطة في السودان[٢٤]، كما كان دأبها منذ انقلاب هاشم العطا عام ١٩٧١. والقوات هذه كبيرة، حتى أن البعض رفع تعدادها إلى ما يقارب الأربعين ألف جندي[٢٥] مهمتهم حماية النظام من السقوط، إلى جانب كونهم احتياطياً أثبت دوماً استعداده للوقوف إلى جانب السياسة الأميركية كما حدث في شابا الكونغو والصومال. وبغض النظر عن صحة العدد الذي تورده مصادر سودانية، فان الثابت كون هذه القوات ساهمت، دوماً، في تثبيت

أقدام النظام وحمايته من السقوط في لحظات حاسمة كان الانهيار فيها قاب قوسين أو أدنى منه. ناهيك عن دور مخابراتها إلى جانب المخابرات المصرية في كشف كل تحرك مضاد للنظام.

أما الاختيار الثاني، وهو الاستكانة المراوغة حتى تهدأ العاصفة فكان الأفضل دون شك. فالجماهير العربية المسحوقة تحت وطأة التخلف والقمع، تشغلها لقمة العيش اليومية عن استذكار الفعلة السوداء، والجمهور السوداني المعاني ضنك العيش والقمع، الساعي إلى تحصيل القوت اليومي خارج بلاده في موجة من الهجرة متزايدة، سيشغل بحياته المهددة بالموت جوعاً، وبالمصادرة، عن إعادة العلاقات مع الحليف التقليدي والاستراتيجي.

وهكذا كان ... فلم يخيب النميري التوقعات! استكان لفترة وراوغ محاولاً التملص من تحديد موقف صريح ضد السادات يقطع الجسور والعلاقات نهائياً معه. وراحت أبواقه الاعلامية، خلال عام ١٩٧٩، تلتجىء إلى الشعارات العلنية المعهودة مؤيدة القضية الفلسطينية لفظياً، رافضة التفريط بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، منتقدة اتفاقية كامب ديفيد لما تتصف به من غموض[٢٩]، لكنها لم تحاول قط تحديد موقف صريح يجلو حقيقة القطيعة مع مصر.

وهي، في ذلك، لم تحد عما رسمه لها رئيسها النميري، الذي اكتفى، في هذه المرحلة، باعلان عدم إلزامية المعاهدة التي وقعتها مصر لأية دولة عربية أخرى، مجدداً تأكيده في شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٩، على حق السودان في بذل الطاقات والجهد، والعمل كي لا ينسلخ أي جزء من الأمة العربية عن ساحة النضال القومي، سواء كان ذلك اضطرارياً أم أختيارياً، لأن القضية القومية، بنظره، لا تقبل الخلاف، مبدياً، في الحين نفسه، استعداد نظامه للمشاركة في أي جهد عربي يحشد الطاقات لاعطاء النضال القومي دفعة جديدة تسمح بتحقيق الأهداف[٢٧].

إن موقف النميري المنتقد للمعاهدة لم يكن أكثر من موقف انتقادي لفظي، يسعى، من خلاله، إلى استرضاء بعض ممموليه علّهم يجودون عليه بدريهمات تنقذ نظامه من الضائقة الاقتصادية المتزايدة الحدة. وليس قولنا هذا تجنياً على موقفه، فالمتبصر فيه، يرى رفضاً واضحاً لسلخ أي جزء من الأمة العربية اضطراراً أو اختياراً. والمعني بحديثه مصر. أما موقف سفرائه، فكان يعكس حقيقة الموقف وجوهره بغير الديبلوماسية المعهودة والتي يفترض تناغمها مع سياسة الرئيس المعلنة. فالسفير السوداني في الكويت، يصرح، بلا مواربة، في ٩ أيار (مايو) ١٩٧٩ أن لدى السودان تحفظات على مقررات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب والتي تنص على فرض عقوبات سياسية واقتصادية على مصر، وان كان يعلن تأييد بلاده للقضية الفلسطينية ولمؤتمر قمة بغداد عموماً[٢٨]، وذلك بعد أيام معدودة من تصريحات رئيسه، والحق يقال: إن هذا الموقف إنما كان يتناغم مع موقف الاستكانة المراوغة الذي اتخذه النميري دونما تحول جدي في الموقف: وذلك بالتعتيم على الموقف الحقيقي للنظام، من خلال اختلاق التناقضات في

التصريحات والبيانات، بحيث يراهن البعض على هذا الاتجاه أو ذاك في النظام، بدلاً من اتخاذ موقف جذري حاسم ونهائي منه.

وعلى كل حال، فإن هذه المداهنة السياسية لم تتوجه صوب الخليج ودوله فحسب، بل نظرت إلى جار متاخم للديار هو ليبيا، آملة منه ما أملته من دول الخليج؛ فقد صدر بيان مشترك، في ٧ أيار (مايو) ١٩٧٩، بين السودان وليبيا يلتزم باحترام قرارات بغداد ويرفض أي اتفاق مع العدو الاسرائيلي يسمح له بإضفاء الطابع الشرعي على احتلال الأراضي العربية وفلسطين، ويندد بكل الخطط الاستسلامية التي تهدف إلى المس بالقضية العربية، معلناً التصميم على مواجهة المطامع الصهيونية والاستعمارية الهادفة إلى تكريس الاحتلال وتجزئة الأمة العربية، مكرراً الدعم اللامشروط لكفاح الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد له.

صدر البيان المشترك هذا[٢٩] في أعقاب زيارة وزير الخارجية السوداني التي قام بها إلى الجماهيرية والتي هدفت أكثر ما هدفت إلى الحصول على عون مالي، كان سيذهب كغيره لسد حاجات الانفاق الاستهلاكي لدى البرجوازية البيروقراطية العسكرية المسيطرة في السودان. ولم العجب والتساؤل، وليس من ضريبة على الكلام؟ ولم لا يؤيد النميري نفسه هذا الكلام، وصحة ما أورده، مكرراً إيمانه بالجامعة العربية بالرغم من أن نظامه لم يوافق على مقررات قمة بغداد[٣٠]؟ حقاً، إن في البيان لسحراً، وإن في التلمظ إلى المال أبان الضائقات الاقتصادية لأثراً.

ولن يمضي طويل وقت حتى يصبح البيان خبراً، فيبعث النميري إلى حاكم مصر، في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٧٩، برقية تهنئة بمناسبة عودة العريش للسيادة المصرية[٣١]. ويوجه نداء في صحيفة السياسة الكويتية، في أوائل حزيران (يونيو) ١٩٧٩، يدعو فيه، إلى عقد مؤتمر عربي[٣٢] تحضره مصر والدول العربية لإعادة التضامن بين أطراف الصف العربي، على أن يعقد هذا المؤتمر في مكة برئاسة الملك خالد بن عبدالعزيز، ويعيد النظر في الاجراءات المتخذة من قبل الدول العربية بحق مصر، والاجراءات المصرية المعاكسة، لأن الجزء الأكبر منها يعد خطأ. واستبعد إمكانية الدخول في حرب جديدة نظراً لحدوث خلل في ميزان القوى بعد خروج مصر من دائرة المواجهة. وبرر إرساله رسالة التهنئة إلى السادات، بأنه لا يظن أن هناك من يعترض على عودة متر واحد من الأراضي العربية، أو عودة مواطن واحد من قبضة اسرائيل[٣٣].

يظهر الاستعراض السابق استكانة النميري المراوغة وكأنها لم تمتد طويلاً. وقد يعرض للبعض أنها ليست أكثر من موقف باطني مضمر ينتظر اللحظة التي يخرج فيها من مرحلة الكمون إلى مرحلة الظهور العلني. والواقع أن الأمر يتعدى ذلك. فاذا كان المرء يحتفظ بلا شك بالكثير من مفاهيمه الاساسية خلال خوضه الصراع، إلا أنه بالمقابل يضطر إلى التعامل مع الوقائع المخالفة لهذه المفاهيم، والتي تفرض وجودها المادي على مثالية مفاهيمه. وكثيراً ما تغلب لديه خياراً كان يؤثر تأخيره. وبكلمة أوضح، فان تهنئة النميري للسادات، لم تكن مجرد مجاملة ديبلوماسية ترتكز إلى المفاهيم المثالية الاساسية

حول ضرورة التواصل مع مصر، بل على العكس من ذلك، فقد فرضتها تطورات سريعة خلال فترة الاستكانة المراوغة.

من هذه التطورات، وإلى جانب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المستمرة؛ إكتشاف خلايا ومنظمات سرية هدفها الإطاحة بالنظام[٣٤]. وترافق ذلك مع توتر شديد في الأوضاع الداخلية للسودان، خلال شهري آذار (مارس) ونيسان (ابريل) ١٩٧٩، وصدور قرارات بمحاكمة جميع اولئك الذين سيثبت عليهم الاشتراك في المنظمات السرية وخلاياها الهادفة إلى الاخلال بالأمن والنظام العام الحاملة أهدافاً عنصرية وأقليمية بحسب ما ذكر. وقد ترافق ذلك مع أعلان النائب الأول لرئيس الجمهورية قرار التعجيل باتخاذ الاجراء التمهيدي الخاص بتشكيل لجان تحقيق مختصة بمطاردة الأشخاص المشبوهين. في حين أفادت المعلومات الواردة من القيادة العامة للقوات المسلحة، ان عدداً كبيراً من الأشخاص قد اعتقلوا في نيسان (ابريل) ١٩٧٩، وعثر في حوزتهم على أسلحة أدخلت بطريقة غير مشروعة إلى الأراضي السودانية، أو سرقت من معسكرات الجيش السوداني، بحسب ما أعلن آنذاك[٣٥].

وفي هذا الوقت ، كان النظام المصري لا يكف عن محاولات مد الجسور إلى السودان، وكان مسؤولوه، وعلى الأخص حسني مبارك [٣٦]، يقومون بزيارات متواصلة إلى الخرطوم، خلال شهر نيسان (ابريل)، وهم يحملون الرسائل من السادات لشرح آخر تطورات الموقف في المنطقتين العربية والافريقية، ولبحث العلاقات الثنائية[٣٧]. والمريب، في هذه العلاقات، إن الكشف عن الخلايا المسلحة ومحاولة الانقلاب تواقتت مع وصول حسني مبارك في زيارة وصفت بأنها مفاجئة للعاصمة السودانية، بحجة نقل رسالة شفهية من أنور السادات إلى الرئيس جعفر نميري حول العلاقات الثنائية الخ... وعلى الرغم من ذلك، لم يرد ما يفيد بأن الرئيس السوداني قد استقبل مبارك[٣٨].

وقد دفع ذلك البعض إلى الاستنتاج بأن للمخابرات المصرية، كعادتها في مرات سابقة، يداً في كشف هذه المؤامرة وإن هذا الكشف كان هدية متواضعة إلى النظام السوداني بأمل المبادلة بالمثل، في خطوة سياسية مناسبة. وبالمقابل، كان السودان ينفي، على لسان سفيره بالقاهرة، محمد ميرغنى، أي علاقة للزيارة، بما جرى في السودان[٣٩]. إلا ان مجمل المواقف المهادنة التي وقفها النظام السوداني من خطوة السادات، خلال هذه المرحلة، تثبت العكس، وذلك بدءاً من برقية التهنئة الآنفة الذكر مروراً بالزيارات المتتابعة[٤٠] التي كان يقوم بها نائب الرئيس المصري حسني مبارك إلى الخرطوم خلال عام ١٩٧٩، في فترات متلاحقة، حاملاً رسائل شفهية تتعلق بآخر التطورات السياسية بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط والقمة الأفريقية التي عقدت في منروفيا ومؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد في هافانا ومباحثات حيفا الخ... وانتهاء بدعوة النميري إلى القمة العربية[٤١] التي أعلنها، وتابع سفراؤه الدعوة إليها[٤٢]، خلال الأشهر نفسها من عام ١٩٧٩. إن هذه المواقف جمعاء تشير إلى أن هاجس الأمن الداخلي والخارجي للسودان الذي استفادت منه مصر، إلى جانب عوامل أخرى، دفع بالنميري ونظامه إلى تجديد العلاقة، تدريجياً، مع مسيرة

السادات، مُتحوِّلين بذلك من مرحلة الاستكانة المراوغة التي ذكرناها سابقاً إلى مرحلة الانحياز العلني الهادىء؛ وذلك برغم مواقف المعارضة الخارجية والداخلية لمبادرة السادات، والتي كان يجددها، بين الحين والآخر، باستمرار، أركان مهمون كالصادق المهدي وغيره(٤٣).

هذا الانتقال التدريجي إلى مرحلة الانحياز العلني الهاديء، أدى، مرات متعددة، إلى حدوث تعارضات في المواقف المعلنة واضطراب في التوجه السياسي الاعلامي، بحيث كانت تصريحات المسؤولين ينفي بعضها بعضها الآخر، بحسب درجة قرب المسؤول من مراكز السلطة المقررة أو بعده عنها.

فوزير الثقافة والاعلام السوداني، اسماعيل الحاج موسى ، ينفي، في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، اشتراك السودان رسمياً في الاجتماعات التأسيسية لما يسمى بجامعة الشعوب العربية والاسلامية في القاهرة، معتبراً أن اشتراك المواطنين السودانيين، في اجتماعاتها، إنما يتم بصفتهم الشخصية، لا سيما وأن السودان عضو في جامعة الدول العربية وكذلك، في منظمة المؤتمر الاسلامي(٤٤)، وموحياً بعدم الموافقة الرسمية الضمنية عليها.

ولا تكاد تنقضي أيام معدودة، حتى يصرح الدكتور أحمد السيد أحمد، وزير المواصلات السوداني، إلى صحيفة الأهرام، في ١٥ من الشهر نفسه، بأن جامعة الشعوب العربية والاسلامية هي بداية الحلقة التي سوف تجمع بين الشعبين الشقيقين، المصري والسوداني، موضحاً أن التكامل سيكون خير وسيلة لنشاط الجامعة ونجاحها. وبأنها ستساعد، بدورها، على زوال كل ما اعترض طريق التكامل بين الشعبين(٤٥). وفي تصريح آخر له، لصحيفة السياسي الأسبوعية، يبدو وكأنه ينفي عمداً ما ذكره وزير الثقافة والاعلام السوداني عن الاشتراك في الاجتماعات بصفة شخصية، فيؤكد أن مشاركة السودان، في الاجتماع الخاص بالهيئة التأسيسية لجامعة الشعوب العربية والاسلامية، يعكس العلاقات الأبديّة الخالدة بين الشعبين المصري والسوداني وقدرهما المشترك بقيادة الرئيسين: أنور السادات وجعفر نميري، في تحقيق التضامن العربي والاسلامي وحمايته(٤٦)، موحياً بذلك موافقة رسمية ضمنية على حضور الاجتماع.

وبغض النظر عمن هو الأقرب إلى الموقف الرسمي، فإن هذا يعكس الارتباك السياسي الاعلامي الذي كان مسؤولو النظام السوداني يقعون فيه، كلما أقدمت مراكز السلطة المقررة على إنتهاج المزيد من خطوات التقارب مع النظام الساداتي، مثبتة، أكثر فأكثر، انحيازها العلني إلى سياساته الاستسلامية.

ويبدو أن وزير الاعلام السوداني، الدكتور اسماعيل الحاج موسى، قد اختص بالاعلان عن المواقف الكلامية التي لا تنقضي أيام، إلا وتكون المواقف الفعلية والوقائع الملموسة قد نسفتها ونقضتها مؤكدة الارتباك السياسي الاعلامي الذي ذهبنا إليه.

فالاعلام الصادر عن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني، في ١ آذار

(مارس) ١٩٨١، يؤكد على رغبة اللجنة في توطيد العلاقات مع مصر، ويدعو إلى تعزيز عملية التكامل بين الدولتين الشقيقتين منددا بالدور العسكري الليبي والحرب الأهلية في تشاد[٤٧]، مما دفع بعض الديبلوماسيين الغربيين إلى التعليق عليه بانه دليل على أن مصر والسودان يرصان الصفوف لمواجهة معمر القذافي[٤٨]، ويتجهان نحو خطوة وحدوية هامة.

ويتصدى وزير الاعلام لهذا التفسير، نافياً اياه، فيصرح لصحيفة السياسة الكويتية، في ١٦ آذار (مارس) ١٩٨١، بأن الدعوة التي وجهتها اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني بدعم العلاقات بين السودان ومصر، لا تخرج عن كونها إعادة لتأكيد العلاقات الأزلية بين الشعبين دون جزم بصحة الأنباء التي ترددت عن قرب ارسال السفراء.

ولم تمض أيام معدودة حتى تم، في ١٩ من الشهر نفسه، خلافاً لما ذكره وزير الاعلام، تبادل ترشيح اسم سفير كل من البلدين في البلد الآخر تمهيداً لاعادة العلاقات الديبلوماسية بينهما[٤٩]، وذلك بعد انقطاع تجاوز السنتين، أي منذ أن استدعى السودان سفيره في القاهرة في اوائل عام ١٩٧٩، وبعد وقت قصير من توقيع معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية في آذار (مارس) من ذلك العام[٥٠].

وقد أشارت المصادر الديبلوماسية والصحف إلى أن العنصرين المهمين اللذين دفعا العاصمتين إلى التقارب هما: محاولة الانقلاب الأخيرة في السودان والتي قام بها العميد سعد بحر والتطورات في التشاد[٥١]. وعلم أن اعلان هذا القرار، قد اتى كنتيجة طبيعية لمجموعة من الاتصالات السرية المكثفة التي تمت بين السودان ومصر والتى كانت قد بدأت، منذ شهر، بزيارة قام بها مدير المخابرات المصرية إلى السودان؛ حيث اجتمع بالرئيس النميري لمدة ست ساعات،واستمرت هذه الاتصالات بزيارة مساعد وزير الدفاع المصري واجتماعه بكبار المسؤولين العسكريين، عقب الأنباء التي ترددت عن امكانية تدخل ليبيا على الحدود السودانية – التشادية.

وعلم أن عودة العلاقات سوف تمكن السودان من التحرك لطلب قيام القوات المسلحة المصرية بأي دور تقتضيه لحماية الأراضي السودانية، وفق اتفاقيات القاهرة للدفاع المشترك الموقعة في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٧٦، والتي تعطي حق التدخل العسكري، بناء على طلب الحكومة السودانية، لحماية السودان من أي تدخل عسكري[٥٢].

وما يسترعي الإنتباه، في ما سلف، هو أن اعلان عودة العلاقات تطابق زمنياً مع الكشف عن محاولة الانقلاب التي رئسها العميد المتعاقد سعد بحر، تماماً كما ترافقت برقية التهنئة النميرية ، بمناسبة عودة العريش إلى السيادة المصرية، مع الكشف عن محولة انقلاب سابقة، اسلفنا القول عنها.

وهذا، إن أظهر شيئاً، فإنما يظهر مدى قسوة الهاجس الأمني، وتحكمه بالخطوات الديبلوماسية والسياسية التي يتخذها النظام السوداني في ظل استحكام الأزمة

الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية العامة الآخذة بخناقه. ولعل خير دليل يؤكد استنتاجنا هو تصريحات الرئيس السوداني التي ترافقت مع أنباء اعلان عودة العلاقات، ومضمونها تكرار استعداده لمنح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية في الأراضي السودانية[٥٣]، وكذلك، تصريحات وزير الخارجية المصري، كمال حسن علي، للاذاعة السويسرية، من أنه إذا تدخلت ليبيا في السودان، فستكون هناك حتماً مواجهة معها من قبل الدولتين[٥٤] وسنوضح، لاحقاً، ارتباط هذه الخطوات المتخذة من قبل النظامين بالاستراتيجية الأميركية الشاملة لأمن الخليج والقرن الأفريقي.

لم تتخط ردود الفعل على قرار اعلان عودة العلاقات الديبلوماسية بين الخرطوم والقاهرة حدود التصريحات الأعلامية والتنديد الصحافي[٥٥]، هذا إذا صدرت عن مسؤولين رسميين. والواقع، ان الذين اعترضوا على قرار عودة العلاقات الديبلوماسية هم أنفسهم الذين اعترضوا، فيما بعد، على زيارة السادات للخرطوم. أما الغالبية، فقد اكتفت، من رؤيتها للمنكر المتوجبة محاربته، بأضعف الأيمان: وهو الصمت. هذا، إذا كانت قد حاربته بقلبها بالفعل.

وعلى كل حال، فإن هذه الاعتراضات، لم تكن لتثير أدنى اهتمام من قبل نظام النميري ورجالاته، إذ أن مسيرة العلاقات السودانية - المصرية التاريخية الأبعاد، العميقة الجذور والوثيقة الارتباط، تتابعت بانتظام علني لتتوج بزيارة السادات إلى الخرطوم في ٢٤ أيار (مايو) ١٩٨١، لحضور الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة مرور ١٢ عاماً على حركة (٢٥) أيار (مايو) السودانية[٥٦] التي ما كان لها أن تستمر يوماً بعد حركة هاشم العطا، لولا الدعم المصري بكافة وجوهه، السياسية والاقتصادية والعسكرية الخ...

العلاقات السودانية - الدولية

يلاحظ الناظر إلى تاريخ العلاقات السودانية الخارجية، من جهة أولى، تناسباً طردياً ما بين نمو العلاقة السودانية - المصرية ونمو العلاقة السودانية - الأميركية، بازاء التناسب العكسي لنمو العلاقة السودانية - السوفياتية من جهة أخرى. وكانما كل خطوة يخطوها النظام المصري، في سيره بركاب الولايات المتحدة الأميركية، تستتبع نمواً لعلاقات السودان مع الأمبريالية الأميركية ومزيداً من تدهور علاقاته مع الاتحاد السوفياتي؛ مما يشير إلى ميزان خفي يتحكم بصعود أحداث المنطقة وهبوطها، لا سيما لجهة علاقات دولها الخارجية بعضها مع البعض الآخر من ناحية، وعلاقاتها الاستراتيجية بالقوتين العظميين من ناحية أخرى.

العلاقة السودانية - السوفياتية، بدأت تدهورها الفعلي منذ عام ١٩٧١، عقب فشل انقلاب ١٩ تموز (يوليو) ١٩٧١ الذي قاده هاشم العطا. وبرغم دعوات التهدئة التي اطلقت، آنذاك، لوقف تدهور العلاقات؛ كدعوة وزير الخارجية، في حينه، الدكتور منصور خالد[٥٧] إلى وقف الانحدار حتى لا يندفع الموقف إلى اسوأ مما انحدر إليه، فإن الأمر لم يسر وفق ما أعلن. إذ ترافقت أنباء الاعتقالات[٥٨] التي تمت في شهر آب (أغسطس)

عام ١٩٧١، مع تصريحات معادية للاتحاد السوفياتي، ولاولئك الذين يدعون انهم «رواد الأشتراكية الدولية»[٥٩]، من قبل الرئيس السوداني.

وظلت الأزمات تترى، لا سيما بعد أن حاولت الصين الاستفادة من تدهور العلاقات السودانية ـ السوفياتية لصالحها، بعرضها تقديم المساعدة والمعونة إلى السودان عوضاً عن الاتحاد السوفياتي.

وقد قابلت الصحافة السوفياتية هذا التوجه بالانتقاد؛ مما استتبع مزيداً من التدهور في العلاقات مع السودان، لاعتباره هذا النقد تصرفاً غير ودي[٦٠]، وجعله يقوم باتخاذ اجراءات مضادة، كمنع سفر وفد صداقة سوداني ـ سوفياتي، واخطار الاتحاد السوفياتي بعدم قبول أية منح دراسية لطلاب سودانيين في الاتحاد السوفياتي.

وهكذا توالت الاتهامات والاتهامات المضادة والاجراءات والاجراءات المضادة: فاتهم الكرملين السودان بالتمهيد لاعتداء عسكري يشن على اثيوبيا بالتنسيق مع القوى الأمبريالية والرجعية، في حين ردت الحكومة السودانية باتهام الاتحاد السوفياتي بأنه يخطط لمؤامرات جديدة ضد السودان قد تتخذ شكل التدخل السافر والمباشر[٦١].

وقد تصعد الموقف، تدريجياً، فنظم الرئيس السوداني حملة ضد الاتحاد السوفياتي متهماً إياه بأنه يقود «الأمبريالية الاشتراكية» الجديدة في أفريقيا[٦٢]، ليقمع شعوبها تحت ستار الايديولوجيا، محذراً الدول الشقيقة من هذه «الأمبريالية السوفياتية» المختبئة تحت ستار الأشتراكية والتقدمية والتي تستخدم الأسلحة المقدمة إلى الدول، كوسيلة ضغط عليها[٦٣].

وقد توجت مسيرة الانهيار والتدهور هذه بقرار السودان القاضي بطرد تسعين من المستشارين العسكريين السوفيات خلال عام ١٩٧٧ والذي تلاه قرار آخر يقضي بطرد أربعين ديبلوماسياً سوفياتياً [٦٤]، إلى جانب عدد من الموظفين غير الديبلوماسيين، ليزيد هذا كله من حدة الشرخ القائم وعمقه.

وعلى العكس من هذا التدهور، وانطلاقاً منه، كانت العلاقات السودانية ـ الأميركية تتخذ منحىً تصاعدياً من خلال الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين[٦٥] وطلبات الأسلحة والعتاد[٦٦]. وقد استفادت الولايات المتحدة من هذا التوجه إلى أقصاه؛ فنال السودان دعماً مادياً متتابعاً، على صورة معونات عسكرية واقتصادية، كانت تزيد من تبعيته السياسية، وانخراطه في المشروع الأمبريالي لأمن الخليج والقرن الأفريقي؛ وهو انخراط توج بقبول السلطات السودانية منح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية في السودان، بل، وفي عرضها ذلك، بالحاح على الأمبريالية الأميركية.

ويمكن، من خلال مقارنة تدهور العلاقة السودانية ـ السوفياتية ونمو العلاقة مع الولايات المتحدة، ملاحظة التوافق الزمني بين اشتداد الحملات على الاتحاد السوفياتي واعلان الدعم الأميركي. وعلى سبيل التمثيل لا الحصر، نذكر ان طرد المستشارين العسكريين ومن ثم الديبلوماسيين السوفيات، في أواخر أيار (مايو) ١٩٧٧، كما

أسلفنا سابقاً، كان قد سبقه، قبل حوالي ثلاثة أسابيع من الشهر نفسه، اعلان لوزارة الدفاع الأميركية عن أن الولايات المتحدة ستمد السودان، للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٤، بمعدات عسكرية على شكل ٦ طائرات من طراز «سي ١٣٠». وقد قدرت قيمة الصفقة التي تنتظر موافقة الكونغرس بـ ٧٤،٤ مليون دولار(٦٧).

وقد لاحظت مصادر واشنطن أن هذه الصفقة تأتي في اعقاب اغلاق الوكالات الأميركية في اثيوبيا وطرد الأميركيين العاملين فيها، في ظل اشتداد التوتر بين الخرطوم وأديس أبابا(٦٨). وبالفعل، فإنه بمقدار ما تطورت علاقة أديس أبابا، طرداً، مع موسكو، وعكساً مع واشنطن، تطورت علاقات القاهرة والخرطوم، عكساً، مع الاتحاد السوفياتي، وطرداً، مع الولايات المتحدة.

وقد تتالت المساعدات العسكرية والمادية بعدها، دون توقف، منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨١ مقرونة بالدعم المالي(٦٩) لتزيد من حدة انخراط نظام السودان في المشروع الأمبريالي الأميركي لأمن منطقة الشرق الأوسط والخليج والقرن الأفريقي، كقاعدة لا يستغنى عنها في اكتمال المسرح الاستراتيجي الأميركي الغربي.

وكي لا يثور شك حول مضمون هذه المساعدات العسكرية والمعونات التي تبدو، في ظاهرها، كحسنة وخدمة تقدمها الولايات المتحدة لشعوب المنطقة والعالم، نشير إلى ما ذكره رئيس المجلس الاقتصادي السوداني-الأميركي الذي انعقد في الخرطوم، فاتح عبدالرحمن البشير، وهو رئيس الجانب السوداني في الوقت نفسه، من ان المعونات الأميركية المقررة للسودان، في عام ١٩٨١، والبالغة ١٠٤ ملايين دولار، بالمقارنة مع ٦٤ مليون دولار لعام ١٩٧٨، إنما توجهت بنسبة ٥٠٪ إلى القطاع السوداني الخاص لتمويل واردات السلع الأميركية(٧٠).

أما نشاطات المجلس الهادف لخير السودان! وشعبه! والمتحكم، في الآن نفسه، بتوجيه المعونات الأميركية والدعم، فينقسم، بحسب ما ذكره البشير إلى ثلاثة أنواع من المشاريع الاستثمارية يضطلع بتنفيذها في السودان. والنوع الأول، هو المشاريع التي تقوم المؤسسات الأميركية بتنفيذها طبقاً لقانون تشجيع الأستثمار الصادر عام ١٩٨٠. والنوع الثاني، يضم المشاريع التي تتعهد بتنفيذها المؤسسات والشركات والأفراد السودانيون من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا الأميركية. أما النوع الثالث الاستثماري، فيضم المشاريع السودانية-الأميركية المشتركة(٧١). ولعل خير تعليق على ما سبق، هو استعادة حديث مساعد وزير الخارجية الأميركي الأسبق، يوجيه روستو، عندما يحدد أهداف السياسة الأميركية طيلة السنوات الماضية، بأنها ترمي إلى منع حدوث مزيد من التغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط وشرق أفريقيا، وذلك بتشجيع مصر والدول العربية على إنهاء علاقتها مع الاتحاد السوفياتي(٧٢).

وليس غريباً، بعد هذا كله، أن يكون السودان واحداً من هذه البلدان التي تم فيها، تحت ستار منع التغلغل السوفياتي، تحقيق مواطىء قدم للأمبريالية الأميركية من

خلال استغلال العلاقات المصرية ـ السودانية، وما تفرزه من شبكة علاقات ومستويات داخلياً وخارجياً، أوضحناها فيما سبق.

كلمة السر الأميركية

يتضح، مما سبق، أن زيارة السادات إلى الخرطوم كانت تتويجاً في العلاقات المتنامية بين البلدين. وانها كانت أمراً منتظراً من خلال المقدمات التي أدت إليها. أما اعتبارها تحدياً، من نظام النميري، لقرارات القمم العربية التي نصت على ضرورة عزل نظام السادات وعدم إقامة أية علاقات معه، فنظنه يغفل نظامين آخرين ممعنين في التحدي العلني هما نظاما عمان والصومال.

إلا أن الزيارة، ولا شك، كانت خطوة ديبلوماسية ناجحة، وناقوساً ينبه إلى أن الوقت قد حان لعودة الدور المصري، بعدما تمكنت الادارة الأميركية من إقناع المعترضين والمتحفظين بأن مواجهة التغلغل السوفياتي في الشرق الأوسط وأفريقيا تحتم عودة مصر وفك العزلة عنها[٧٣]. ولا يمكن فهم أسباب هذه الزيارة والنتائج التي ترتبت عنها، وما سيترتب عنها، والآفاق التي يمكن أن تقود إليها، دون النظر إلى الموقع الذي يحتله السودان بالنسبة لكل من مصر والأمبريالية الأميركية في شرق أفريقيا.

ولعل خير ما يحدد ذلك، هو عدسة السادات التي تسهل الرؤية للعين الأميركية. فكيف يرى هذا الأخير إلى موقع السودان، والحالة هذه؟

السودان ومصر يشكلان بالنسبة للسادات، كما أعلن في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨، ثلثي الأمة العربية، سواء من حيث القوى البشرية أم من حيث مساحة الأراضي وحجم المواد الطبيعية، وهما يعيشان، معاً، في موقع استراتيجي هام سواء كملتقى للقارات الثلاث أو كعمق استراتيجي ينفتح على القارة الأفريقية بأكملها. وحدود السودان كانت دوماً هي حدود مصر الشمالية والشرقية كما يعلق الفريق كمال حسن علي للتلفزيون المصري[٧٤]، والسيطرة على هذا العمق، أو إدماجه في المجال الاستراتيجي الحيوي لأمن الأمبريالية الأميركية وتابعها النظام الساداتي يعد خطوة هائلة النتائج ستعاني، من آثارها المباشرة، الدول المجاورة، بدءاً من ليبيا مروراً بالتشاد إنتهاء بأثيوبيا، دون أن نغفل العين عن القرن الأفريقي بأكمله، بدءاً من الصومال وجيبوتي وصولاً إلى اليمن الديمقراطي والسعودية، تطلعاً إلى عمان والخليج العربي.

وعلى كل حال، فإن أول الغيث قطر ثم ينهمر... فقد ظهرت التباشير الأولى لزيارة السادات في صورتها الحقيقية، عبر أنباء متعددة، مهمة النتائج، حول الأمن الاستراتيجي في شرق أفريقيا، سابقة على موعدها ولاحقة له.

فقد أشارت الأنباء[٧٥] إلى أن ما عرضه الرئيس السوداني على الولايات المتحدة الأميركية لاقامة قواعد عسكرية لها على الأراضي السودانية كان، في الواقع، تأكيداً لواقع قائم بالفعل. ذلك أن القواعد الأميركية في السودان قد بوشر بها بالفعل. وهي قائمة في

مناطق سواكن على البحر الأحمر والفاشر على الحدود السودانية الليبية - التشاديه، وكذلك في منطقة دنقلة شمالي الخرطوم[٧٦].

وبغض النظر عما إذا كانت هذه الأماكن قواعد ثابتة كما وصفتها بعض الصحف، أم أنها قواعد تسمح بتسهيلات للقوات الأميركية كما يذهب النظام السوداني ومسؤولوه، فإن ما لا يختلف عليه اثنان كونها موطىء قدم للنفوذ الأميركي بازاء ما يعتبر مناطق نفوذ للاتحاد السوفياتي في أفريقيا عموماً.

وقد تبعت هذه الأنباء تصريحات للعميد عبدالوهاب البكري، رئيس لجنة الأمن والدفاع السوداني، أدلى بها في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٨١، وقبيل زيارة السادات إلى الخرطوم - وهو أيضاً مستشار القضايا العامة للقوات المسلحة السودانية للشؤون التنظيمية والتسليح السوداني والمصري بمقتضى اتفاقيات الدفاع المشترك المبرمة بين البلدين، وممن يلعبون دوراً مقرراً في السياسة السودانية - بأن بلاده تواجه، الآن، خطراً حقيقياً متمثلاً في الوجود السوفياتي - الليبي على الحدود الغربية مع تشاد والوجود الكوبي على الحدود الشرقية مع أثيوبيا[٧٧]. وقد تجسدت هذه التصريحات في أنباء راجت فيما بعد، عن إرسال قوات مصرية إلى الأراضي السودانية، في حينه بحجة الخوف من عدوان خارجي قد يقع على السودان بعد تدخل القوات الليبية في تشاد[٧٨].

والواقع، ان هذه النظرة السودانية إلى الخطر الليبي والأثيوبي تتناغم مع رغبة مبطنة، لدى نظام السادات، في ممارسة دور الدركي الأمبريالي في أفريقيا؛ وهو دور مارسه في تشابا الكونغو والصومال والسودان ويتطلع إلى ممارسته في غيرها من البلدان.

وها إن نظام السادات، اليوم، لا يخيب التوقعات، فيقوم مع ارئيل شارون: ذاك الذي اخترق الدفاعات المصرية على قناة السويس، وفتح الثغرة المشهورة خلال حرب ١٩٧٣، بتفقد الحدود المصرية - الليبية[٧٩] بعد مرور أقل من أسبوعين على زيارة السادات إلى الخرطوم، وذلك في الوقت الذي تتصاعد فيه الحملة الأميركية والسودانية، بشكل متناسق، على ما يسمى بالارهاب الليبي في أفريقيا والشرق الأوسط والعالم.

وهكذا، تحمل الحكومة الأميركية على ليبيا متهمة إياها ببذل محاولات مستمرة لتقويض السياسة الرامية إلى إيجاد حل سلمي من أي نوع للمشاكل التي تغرق فيها منطقة الشرق الأوسط[٨٠]. ويتم إغلاق المكتب الشعبي الليبي في واشنطن، كما تتقدم الحكومة الأميركية بطلب إلى الكونغرس بالموافقة على زيادة المساعدات العسكرية للسودان من ٣٠ مليون دولار، في السنة المالية ١٩٨١، إلى مئة مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٢، ولمصر من ٥٥٠ مليون دولار إلى ٩٠٠ مليون دولار لكون هذه الدول الأفريقية العربية تقاوم السياسة الليبية[٨١]. كذلك، تشن حملة ديبلوماسية واعلامية من قبل الحكومة السودانية مضادة لكل من سوريا وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية تتهمها بشن حملات عدوانية والتحريض على مؤامرات داخلية في السودان[٨٢].

ويذكر السادات، في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨١، خلال خطاب له ألقاه بعد الزيارة،

أنه طلب من الولايات المتحدة أن تنشر جزءاً من قوات الانتشار السريع على طول الساحل المصري على البحر الأحمر، للدفاع عن السعودية في مواجهة التهديد السوفياتي، مضيفاً أن الأميركيين يريدون تركيز جزء من قوات الانتشار السريع في المحيط الهندي للدفاع عن السعودية، إلا أنه دعاهم إلى المجيء لمصر والسودان القريبتين إليها[٨٣].

إن مجمل هذه التحركات والحملات والدعوات، مترافقة مع الأنباء والتصريحات والدراسات المتتابعة حول المنهج الاستراتيجي لادارة الرئيس الأميركي ريغان، والتي تنظر إلى الخليج والقرن الأفريقي والشرق الأوسط كاجزاء من مسرح سياسي استراتيجي يتطلب تحركاً شاملاً لضمان توازن القوى[٨٤]، تؤشر بوضوح إلى الآفاق المحتملة بعد زيارة السادات إلى السودان.

ويمكن ايجاز هذه الآفاق ببروز تحالف مصري-سوداني يرفع علناً شعار التصدي للخطر السوفياتي ويقاتل ضده، أينما استطاع إلى ذلك سبيلا. وينتظر اتساع هذا التحالف ليشمل البلدان التي تربطها علاقة لم تنقطع بمصر، كالصومال وعمان، عاملاً على إيجاد أرضية لقاء بينه وبين عرب أميركا في المنطقة، من استتر منهم ومن ظهر: لدفعهم نحو المزيد من العلنية في تأييدهم للسياسة الأميركية في المنطقة، وحثهم على المزيد من الانخراط فيها والتبعية لها بشكل سافر ومكشوف، والظهور بمظهر الحامي الأمني الموثوق به للمنطقة.

وسيرفع هذا التحالف شعار التصدي للخطر السوفياتي في ليبيا - وقد رفعه - عاملاً على محاربته بمواجهة عسكرية غير مستبعدة في المدى المنظور، وتؤشر نحوها مجمل التحركات، ما لم تعقها ظروف لا تبدو منظورة حتى الآن.

ونحسب أنه، بهذا التحالف، سيتكامل أكثر ويتحقق فعلاً، المسرح الاستراتيجي الأمني للامبريالية الأميركية في شرق أفريقيا والخليج والمحيط الهندي، بدءاً من كينيا مروراً بجيبوتي والصومال والسودان ومصر عبوراً إلى سلطنة عمان انتهاء بجزيرة دييغوغارسيا في المحيط الهندي، حيث تملك الولايات المتحدة في كل من هذه البلدان قواعد عسكرية أو تسهيلات ممنوحة لها.

ولهذا، فإن الضغط سيشتد، كما نعتقد، على اليمن الديمقراطي الجنوبي وأثيوبيا وتشاد، إضافة إلى ليبيا. وإذا ما تحققت نجاحات، في أي من هذه البلدان، فسيزداد التوغل الأميركي في أفريقيا محاولاً إسترجاع البلدان الأفريقية التقدمية، أو الضغط والتحريض عليها وإثارة القلاقل؛ معتبراً أن الاتحاد السوفياتي قد كسب صداقتها في السبعينات، وعلى الولايات المتحدة استعادتها في الثمانينات.

وبمقدار ما يبدو هذا التصور للآفاق المحتملة خطراً، بمقدار ما يزداد العبء على قوى التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي في المنطقة، ولئن كان السادات، بخطوته هذه، قد حقق نجاحاً للأمبريالية الأميركية، لا شك فيه: فإن الواجب يقضي بمنعه من إكمال مسيرته، بدلاً من الاكتفاء بالصراخ. وعلى كل حال، فإن إشعال شمعة واحدة خير ألف مرة من لعن الظلام، كما تقول الحكمة المعروفة.

(١) **النهار** (بيروت)، ٢٧/٥/١٩٨١: **السفير** (بيروت)، ٢٥/٥/١٩٨١.

(٢) **اللوموند** (باريس) ٢١/٣/١٩٨١ (تعليق).

(٣) **النهار**، ٢٢/٢/١٩٨١.

(٤) رؤوف مسعد، من تحقيق عن «العلاقات المصرية – السودانية من عبدالناصر إلى السادات، **السفير**، ٢٨/٥/١٩٨١.

(٥) يوسف محمد عمر (الأمين العام للجبهة الوطنية السودانية)، «١٢ سنة على حركة ٢٥ أيار (مايو) في السودان». **المصدر نفسه**، ٢٣/٥/١٩٨١.

(٦) رؤوف مسعد، **مصدر سبق ذكره**.

(٧) **المصدر نفسه**.

(٨) **الاهرام** (القاهرة)، ٣٠/١٠/١٩٧٧.

(٩)**المصدر نفسه**، ٢٦/١/١٩٧٨ و٢٧/١/١٩٧٨.

(١٠) **المصدر نفسه**، ٣٠/٦/١٩٧٨.

(١١) لمزيد من التفصيل: **المصدر نفسه**.

(١٢) **المصدر نفسه**، ٦/١٠/١٩٧٨.

(١٣) **الأخبار** (القاهرة)، ٢٦/١١/١٩٧٨.

(١٤) **الاهرام** (القاهرة)، ٢٧/١١/١٩٧٨.

(١٥) **الأخبار** (القاهرة)، ٤/١٢/١٩٧٨: **الجمهورية** (القاهرة)، ٦/٢/١٩٧٨.

(١٦) راجع تفاصيل هذه المشروعات وما أنجز منها وما هو في طريق الانجاز، في: سامي متولي، «تكامل مصر والسودان: كشف الحساب، **الأهرام**، ٨/١/١٩٧٩ (تحقيق): **المصدر نفسه**، ١٣/١/١٩٧٩ و١٦/١/١٩٧٩: **الجمهورية**، ٥/١/١٩٧٩.

(١٧) ح. ش.، «برنامج التكامل بين مصر والسودان بين المصالح الاقتصادية والاطار السياسي». **دراسات عربية** (بيروت): السنة الخامسة عشرة، العدد ١٠، آب (أغسطس) ١٩٧٩.

(١٨) كولن ليجم، **ذي أوبزرفر** (لندن)، ٢١/١/١٩٧٩.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) كامل عبدالله، «الخاصيات الست للحكم السوداني»، **السفير**، ٢٦/٥/١٩٨١.

(٢١) الشريف الهندي (أحد زعماء المعارضة السودانية)، «تصريحات»، **تشرين** (دمشق)، ٧/٤/١٩٧٩.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ١١/٤/١٩٧٩.

(٢٣) يوسف محمد عمر، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٤) كامل عبدالله، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٥) **تشرين** (دمشق)، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٦) **بيان**، سفارة جمهورية السودان الديمقراطية في بيروت، ٢١/٤/١٩٧٩.

(٢٧) **السياسة** (الكويت)، «حديث صحافي بخصوص معاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية»، ٢٩/٤/١٩٧٩، نقلا عن **عكاظ** السعودية.

(٢٨) **القبس** (الكويت)، ٩/٥/١٩٧٩.

(٢٩) **النهار**، ٨/٥/١٩٧٩: **الايكونوميست** (لندن)، ١٩/٥/١٩٧٩.

(٣٠) **القبس**، ٢٣/٥/١٩٧٩.

(٣١) **الثورة** (دمشق)، ٢٩/٥/١٩٧٩.

(٣٢) **السفير**، ٤/٦/١٩٧٩.

(٣٣) **المصدر نفسه**.

(٣٤) **الرأي العام** (الكويت)، ١٣/٤/١٩٧٩.

(٣٥) **المصدر نفسه**.

(٣٦) **الاهرام**، ١٣/٤/١٩٧٩.

(٣٧) **المصدر نفسه**.

(٣٨) **الرأي العام**، ١٣/٤/١٩٧٩.

(٣٩) **الأخبار** (القاهرة)، ١٥/٤/١٩٧٩.

(٤٠) **النهار**، ٧/٦/١٩٧٩: **الاهرام**، ٢٣/٩/١٩٧٩.

(٤١) **النهار**، ٧/٦/١٩٧٩.

(٤٢) **السياسة**، ١٥/٧/١٩٧٩: **الرأي العام**، ٢٠/٧/١٩٧٩.

(٤٣) **الأخبار** (عمان)، ١٨/٦/١٩٧٩.

(٤٤) **السفير**، ١٣/١١/١٩٨٠.

(٤٥) **النهار**، ١٧/١١/١٩٨٠.

(٤٦) **المصدر نفسه**.

(٤٧) **النهار**، ١/٣/١٩٨١.

(٤٨) **المصدر نفسه**.

(٤٩) **الشرق الأوسط** (لندن)، ٢٠/٣/١٩٨١.

(٥٠) **السفير**، ٢٠/٣/١٩٨١.

(٥١) **المصدر نفسه**.

(٥٢) **الشرق الأوسط**، ٢٠/٣/١٩٨١.

(٥٣) **السفير**، ٢٠/٣/١٩٨١.

(٥٤) **النهار**، ١٩٨١/٣/٢٢.
(٥٥) راجع تصريحات الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي في: **الثورة** ١٩٨١/٣/٣١: كذلك راجع تصريحات مسؤول الاعلام الفلسطيني الموحد ومواقف الجماهيرية الليبية وتنديد الشريف الهندي، أحد زعماء المعارضة السودانية، في: **السفير**، ١٩٨١/٣/٢٣.
(٥٦) **السفير**، ١٩٨١/٥/٢٤.
(٥٧) **الاهرام**، ١٩٧١/٨/٥.
(٥٨) **النهار**، ١٩٧١/٨/١٠.
(٥٩) **المصدر نفسه**، ١٩٧١/٨/١٢.
(٦٠) **المصدر نفسه**، ١٩٧٤/٥/٢٢.
(٦١) **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/١/٧.
(٦٢) **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/١/٨.
(٦٣) **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/١/٢٩.
(٦٤) **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/٥/٣١.
(٦٥) راجع اخبار هذه الزيارات في: **النهار**، ١٩٧٧/٢/٢٨ و ١٩٧٧/٤/٧.
(٦٦) **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/٤/١٠ و ١٩٧٧/٤/١٥.
(٦٧) **المصدر نفسه**، ١٩٧٧/٥/١.
(٦٨) **المصدر نفسه**.
(٦٩) راجع أخبار هذه المعونات وذاك الدعم في: **السفير**، ١٩٧٧/١/٢٤؛ **السياسة**، ١٩٨٠/٨/٣٠؛ **السفير**، ١٩٨١/٢/١٥.
(٧٠) **الشرق الأوسط**، ١٩٨١/٢/٢٢.
(٧١) **المصدر نفسه**.
(٧٢) سعد محيو، « ٥ حزيران ١٩٦٧ الحرب المفتوحة»، **السفير**، ١٩٨١/٦/٥.
(٧٣) النهار العربي والدولي (باريس)، ١ - ٧ حزيران (يونيو)، العدد ٢١٣، ص٢٢.
(٧٤) راجع ما أعلنه، خلال لقائه بوزراء السودان، في ١٩٧٨/١/٢٦، خلال اجتماعات الدورة الخامسة للجنة الوزارية العليا للتكامل بين البلدين، في: **الاهرام**، ١٩٧٨/١/٢٧. كذلك راجع تصريح الفريق كمال حسن علي في: **السفير**، ١٩٧٩/٥/٥.
(٧٥) **السفير**، ١٩٨١/٣/١٩.
(٧٦) **المصدر نفسه**.
(٧٧) **الشرق الأوسط**، ١٩٨١/٤/١٨.
(٧٨) راجع تفاصيل الخبر بعد زيارة السادات إلى الخرطوم في: **السفير**، ١٩٨١/٥/٢٤.
(٧٩) **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٦/٥.
(٨٠) **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٥/٣.
(٨١) **السفير**، ١٩٨١/٦/٥، نقلاً عن صحيفة **النيويرك تايمس**.
(٨٢) **السفير**، ١٩٨١/٦/٩.
(٨٣) **النهار**، ١٩٨١/٦/٧؛ **السفير**، ١٩٨١/٦/٧.
(٨٤) راجع حول هذا الموضوع، على سبيل التمثيل لا الحصر: **الوطن** (الكويت)، ١٩٨١/٣/٤؛ **الرأي العام**، ١٩٨١/٣/٧ و ١٩٨١/٣/٢٥؛ **الهدف** (الكويت)، ١٩٨١/٣/٢٦؛ **الشرق الأوسط**، ١٩٨١/٣/٣٠

الياس عبود

أهداف الهيمنة الاسرائيلية على الشريط الحدودي في جنوب لبنان

مقدمة

الاحتلال الاسرائيلي في منطقة الشريط الحدودي - مقنعاً كان أم مكشوفاً - قام من الأساس على سياسة، واتخذ لنفسه توجهاً استراتيجياً مدروساً ومحسوباً. هذا ما يؤكده لنا توقيت ظهور هذا الاحتلال؛ إذ أنه حدث مباشرة إثر مؤتمري القمة العربيين، المنعقدين في الرياض والقاهرة بتاريخ ١٦ - ١٨ ثم بتاريخ ٢٥ و٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦، وما اتخذاه من قرارات قضت بارسال قوات الردع إلى لبنان. وهو أيضاً ما تكشفه أعمال الاحتلال وطرق ممارسته على مدى استمر أكثر من خمس سنوات فائتة.

شاء العدو الاسرائيلي أن يقول للعرب، منذ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦، أنه «شريكهم» في تقرير مصير لبنان.

وشاء العدو أن يُفهم قمتي الرياض والقاهرة، بالملموس، ذلك الحين، وفيما بعد، أن استراتيجيته قامت، وتقوم، على إبادة الثورة الفلسطينية حيثما تواجدت وبأية صورة ظهرت، إدراكاً منه أن طبيعة هذه الثورة تجعلها لا تبقى شأناً فلسطينياً فحسب، بل ترجح أن تكون شأناً نضالياً لبنانياً وعربياً وعالمياً ينصب مردوده على الدولة الصهيونية. ثم ان العدو لا يجهل أن الثورة الفلسطينية شأن نضالي حتى عند التقدميين والمسالمين اليهود، في اسرائيل وفي العالم، وهذه صفة تزداد بروزاً مع الأيام، ولعل من أبسط ظواهرها ظاهرة الهجرة المعاكسة.

إن هذا، بالذات، يفسر الضربات الهمجية الموجعة التي وجهها، ويوجهها، العدو للسكان المدنيين في الشريط الحدودي، وفي الجنوب اللبناني على العموم (والتي تقع كلها تقريباً تحت عنوان جرائم الحرب). فهذه الضربات ليست مزاجية بل هي ترتكز إلى سياسة وتتوجه نحو استراتيجية، هدفها إبادة الثورة. ومن تعبيرات ذلك أن جنوداً

اسرائيليين كانوا ينسفون منزلاً في احدى القرى، فأطلت عليهم عجوز تسعينية وشتمتهم. وهذا يحدث مثيله كل يوم في قرى الشريط وفي الجنوب، وهو ينطوي على دلالة عميقة تعرفها اسرائيل تماماً، وتعني أن الثورة الفلسطينية كائن حي، مولّد ومكثار، حتى بين أناسٍ بلغوا من العمر تسعيناً.

وقائع البدايات وتفاصيلها

والآن نمضي في ذكر التفاصيل، بادئين بالحدثين الواقعيين التاليين اللذين صارا موضوع تندر في قرى الشريط.

القناع والمكشوف: قبل مدة، انتقل طبيب من بيروت إلى مرجعيون، موفداً من وزارةالصحة لتسلم المستوصف الحكومي. ولدى وصوله سأل عن سعد حداد، فقيل له أنه في مستعمرة المطلة الاسرائيلية القريبة، داخل حدود فلسطين المحتلة، ثم أخذوه إليه. وفي المكان الذي التقاه فيه، راح يحدثه عن نفسه وصفته والمهمة التي جاء من أجلها، وكان مع حداد في الغرفة ضابط اسرائيلي صغير، برتبة ملازم، فقاطع الطبيب وتوجه اليه بلغة عربية فصيحة: «هاي يامعلم.. ماذا تريد؟ تحدث معي أنا لأني الذي يقول لا أو نعم في كل أمر وليس جناب الرائد. أتفهم؟». ولم يطل الوقت حتى عاد الطبيب إلى بيروت، مستغنى عن خدماته.

شاعت حادثة الطبيب، أولاً، في بلدة دير ميماس الواقعة قرب مرجعيون إلى الغرب، ثم انتقلت منها إلى غيرها.

ومرة، كان سكان احدى القرى في الشريط يؤدون صلاة الجمعة ظهراً، وقد امتلأ المسجد فيهم وفاضت الصفوف حتى غطت الدار الخارجية. وفي هذه اللحظات مر مجندون عاملون مع سعد حداد، وكانوا على ما يبدو من غير منطقة الشريط (لعلهم وافدون من المتن أو كسروان للدعم)، فشدهم المشهد ووقفوا يتفرجون، معبرين عن الوانٍ من التعبيرات الساخرة. بعد الصلاة، مضى أشخاص من القرية إلى ضابط المخابرات الاسرائيلي المقيم في المنطقة، يورام، للشكوى، فكان أن طيب خواطرهم وقال لهم: «امور ما إلنا دخل فيها.. تدبروا المسألة مع جناب الرائد حداد...».

وقد جرى التحدث بهذه الواقعة، أولاً، في بلدة كفركلا، المحاذية لنقطة تل النحاس والمطلة على الداخل الفلسطيني، ثم جرى تداولها في سائر قرى الشريط، وما لبثت أن انتقلت إلى سواها.

ولقد تقصدت البدء بالحدثين — على بساطتهما — لأن لكل منهما دلالته.

فلماذا هنا «امور ما إلنا دخل فيها» وهناك «أنا الذي يقول نعم أو لا في كل أمر»؟ أي لماذا هنا جناب الرائد، هو القناع وهناك لا حاجة لأن يكون جنابه قناعاً، فالاحتلال احتلال ومكشوف تماماً؟

الكيفية والتوقيت: من أجل وضع نقاط الجواب على حروفه، لا بد من العودة إلى البداية لاستطلاع دقائق قيام ما سمي بـ «الشريط الحدودي» وميليشيا الشريط، ولبيان الدور الاسرائيلي في ذلك، ثم تحول هذا الدور إلى احتلال ذي وجهين، مقنّع ومكشوف، تعبيراً عن أهداف محددة في إطار استراتيجية شاملة، عسكرية وسياسية. هذا مع الملاحظة بأن العدو راح يتصرف في الفترة الأخيرة وكأن القناع جزء منه، لصيق به.

إن الكيفية التي انشئت بها ميليشيا الشريط، ثم التوقيت الذي اختير لظهورها فوق الأرض، مدججة بالأسلحة والتجهيزات، هما اللذان كانا ينطويان ضمنياً على الوصول بالمنطقة إلى واقع تكون فيه الدولة اللبنانية (والمعني هنا الشرعية) مرفوضة، ولو بصفة طبيب يمارس الخدمة العامة، الانسانية، مثلما يكون فيه الاعتداء على مصلّين داخل المسجد مسموحاً به، مع أن القانون الاسرائيلي نفسه لا يبيحه.

يعرض عدد «العمل» الشهري الصادر عن حزب الكتائب، تحت عنوان: «التجمعات العسكرية المتفرقة»، وفي اطار عرض شامل بعنوان: «المقاومة اللبنانية في حرب السنتين وجذورها في التاريخ»، لكيفية نشوء ميليشيا الشريط، فيبين الكاتب أن ذلك كان ضمن نسق عام يشمل مناطق عدة وتحت راية «الجبهة اللبنانية» نفسها. والتجمعات التي تناولها الكاتب هي: التجمع العسكري في دير الأحمر، التجمع العسكري في زحلة، التجمع العسكري في زغرتا، التجمع العسكري في جزين، ثم «التجمع العسكري في القليعة وتجمع رميش وعين ابل». وعن هذا التجمع الأخير جاء التفصيل كالتالي:

«أقلق سقوط ثكنة الخيام في يد جيش لبنان العربي والفلسطينيين واليساريين، العسكريين المسيحيين في ثكنة مرجعيون، خاصة بعد الشائعات التي اطلقت حول اقتراب موعد اجتياحها، ولم تكن المحاولات اليائسة التي اجراها قائدا القطاع وكتيبة المشاة الاولى، لتفيد العسكريين الذين صمموا على مغادرة الثكنة إلى القليعة. وفي أصيل اليوم الحادي عشر من آذار (مارس) ١٩٧٦، غادر العسكريون ببعض آلياتهم وأعتدتهم مرجعيون لينشئوا تجمعاً في القليعة، ويسهلوا وقوع الثكنة والبلدة تحت سيطرة قوات الغزو بدعم من احدى الدول العربية المجاورة، بينما انسحب، خلال شهر شباط (فبراير)، عسكريو رميش وعين ابل ودبل من ثكنات النبطية ومرجعيون وصور الى قراهم المذكورة للدفاع عنها، واثر سقوط الثكنة جرت مفاوضات عديدة مع تجمع القليعة لتسلم الأسلحة وتحرير الطريق الدولية المؤدية إلى النبطية أمام تحركات الفلسطينيين مقابل وعد بالحماية وعدم التعدي، ولكنها باءت جميعها بالفشل لتفسح المجال أمام المناوشات وتبادل القصف المدفعي بين الطرفين حتى ١٥ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦.

«خلال فترة المناوشات تمكن التجمع، في الأول من آب (اغسطس) ١٩٧٦، من احتلال مرتفع النبي عويضة المشرف على بلدة الطيبة وجبل الحمامص إلى الجنوب من بلدة الخيام، ومنذ ١٥ تشرين الأول (اكتوبر)، انتقل التجمع في القليعة، والتجمع في رميش – عين ابل إلى مرحلة الهجوم الصاعق، فاحتل الثاني في اليوم نفسه بلدة حانين، واسترجع الأول في ١٧ و١٨ ثكنتي مرجعيون والخيام بالاتفاق مع آل عبدالله غير

الحزبيين. وبين ٢٢ و٣٠ من الشهر نفسه، سقطت دير ميماس عنوة وكفركلا بالاتفاق مع أهاليها بيد التجمع، كما تم الاتصال سلمياً بين التجمعين وبلدة علما الشعب على طول الطريق الحدودي. وفي ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) سقطت العديسة التي تبعد بضع مئات من الأمتار عن مسغاف عام الاسرائيلية ودبين ومفرق نبع ابل والماري والخريبة عنوة بيد تجمع القليعة. ثم تبعتها عنوة بين ١٩٧٧/٣/٢٠ و١٩٧٧/٤/٣ قرى رب الثلاثين والطيبة ودير سريان، وبدون مقاومة قرى مركبا وحولا وميس الجبل وبليدا وعيترون.

«ومع بزوغ فجر الثاني من نيسان (ابريل)، بدأ تجمع القليعة بحصار مدينة بنت جبيل وعيناتا من الشرق والشمال الشرقي وحاصرها تجمع رميش - عين ابل من الغرب والجنوب الغربي ليتسنى للتجمعين الاتصال على امتداد الشريط الحدودي، وحتى اليوم الثالث من نيسان (ابريل) ١٩٧٧، التاريخ الفاصل بين مرحلتين، هما مرحلتا الانتشار والانحسار، كانت ثلاثون قرية حدودية قد وقعت تحت سيطرة التجمعين.

«منذ هذا التاريخ الفاصل، بدأ العد العكسي بالنسبة للقوات اللبنانية في الجنوب، إذ فتحت قوات الردع العربية الطريق أمام القوات الفلسطينية، وعلى رأسها قوات منظمة الصاعقة المؤلفة بغالبيتها من النظاميين السوريين، لتتدفق إلى منطقة الجنوب، فتسترجع المنطقة التي خسرتها في حرب التوسع. وناهزت هذه القوات ستة آلاف مقاتل، مزودين بأحدث الأسلحة الثقيلة والمتوسطة المدى وراجمات الصواريخ العائدة للقوات النظامية. ودارت معارك ضارية لم تكن فيها القوات المتواجهة متكافئة، إذ كان يقابل هذه الجحافل سبعماية جندي لبناني وحوالي ألف مقاتل مدرب على مختلف الأسلحة.

«وكانت أبرز المعارك بين التجمع والقوات الغازية حول الطيبة والخيام، سقط فيها عدة قتلى فيما استسلمت القرى الاخرى دون قتال لخلوها من المقاتلين المدربين وتركها في عهدة بعض أبنائها المسلحين، وانتهى القتال بانحسار المد اللبناني عن ٢٠ قرية، ليبقى باسطاً نفوذه على القرى والبلدات الاخرى»[١].

يلاحظ أن العرض الكتائبي يتميز بأمرين اثنين هما:

- التبني الصريح لتجمعي: القليعة ورميش - عين ابل منذ قيامهما حتى تحولهما إلى ميليشيا، كما لو أن ذلك قد تم في إطار نهج واحد متفق عليه مسبقاً وبرعاية من «الجبهة اللبنانية».

- تجاهل كل علاقة، في سياق العرض، لميليشيا الشريط مع اسرائيل بعيداً عن الالتزام بأبسط قواعد الكتابة التاريخية.

ولعل هذا يعني أن المادة حين كتبت كان حزب الكتائب لا يزال يصر على الظهور بوجهين، وليس كما صار إليه الآن، في العام ١٩٨١؛ إذ راح يظهر بوجه واحد قوامه التعامل العلني «مع الشيطان»... حتى عبر شاشات التلفزة.

مذكرة رسمية: ثم هناك شيء أكده سياق الأحداث بعد العام ١٩٧٦؛ وهو أن نشوء

التجمعات التي استعرضها العدد المذكور من «العمل» قد تم بناءً على مذكرة رسمية صادرة عن قيادة الجيش اللبناني برقم وتاريخ، ومن النوع الذي يحمل كلمتي «سري جداً» أو «سري للغاية» والذي ليس مطلوباً الاعتراف به طبعاً. ذلك أن فرنسيس رزق، «وزير اعلام» سعد حداد، أشار إلى مثل هذه المذكرة غير مرة من اذاعة «لبنان الحر»، كما لمح إليها حداد نفسه في خطبة وهدد بنشرها. ونشير إلى أن بعض الصحف قد جاء على ذكر المذكرة أيضاً. فقد ذكرت السفير، في تحقيق عنوانه: «شريط المئتي ألف شهيد»، وفي حلقة تناولت «تفريخ الميليشيا عبر قرى تابعة لقضاء بنت جبيل» التالي:

«خلافاً لما يتوهمه البعض ليست عين ابل هي مفرخة 'الميليشيات في المنطقة وإن كان التركيز الاعلامي - سواء منه المقصود أو غير المقصود - قد جعلها كذلك. إن رميش ودبل هما 'القليعة' الاخرى، وقد اختيرت الاولى كمركز متقدم للميليشيات لسببين اثنين هما: أولاً: موقعها الاستراتيجي المتصل مباشرة مع الحدود الفلسطينية وطبيعة أهلها الذين يشبهون من وجوه عدة أهل القليعة، سواء من حيث تخلف الوعي الثقافي والسياسي والانغلاق على الأفكار الوطنية التقدمية، أم من حيث قابلية أكثرهم للانجراف مع تيار التشنج الطائفي المعادي للمقاومة الفلسطينية والاتجاهات العروبية. وعلى العكس من ذلك كانت عين ابل تتميز بوجود أكثرية من الشبان فيها هم على مستوى ثقافي رفيع ومنفتح. وبانتماء العشرات من هؤلاء إلى الأحزاب القومية والتقدمية ومناصرة المقاومة الفلسطينية. ونذكر أن أحد المراسلين الفرنسيين زار البلدة في أواسط العام ١٩٧٦ عندما علم أنها بلدة البطريرك الماروني انطونيوس بطرس خريش وعقد ندوة مع عدد من هؤلاء الشبان واتصل بالوجهاء ورؤساء العائلات. فدهش دهشة بالغة لموقفهم المناهض للطائفية ولأحزاب الميليشيات واسرائيل. وقد كتب مقالاً مطولاً بهذا المعنى. ولو شئنا اجراء المقارنات لأمكن القول أن عين ابل في منطقة الشريط الحدودي لقضاءي بنت جبيل وصور تعكس صورة مرجعيون تقريباً في حين تعكس رميش، ومعها دبل أيضاً صورة القليعة».

المهم أن جماعة «الجبهة اللبنانية»، بالتفاهم والتعاون مع العدو الاسرائيلي، اتجهوا لتنفيذ مخططهم - أي مخطط «تفريخ» الميليشيات في المنطقة - آخذين في الاعتبار الخصائص السياسية المشار اليها. وقد ساعدهم في ذلك (بقصد أو بغير قصد، من يدري...) قرار لقائد الجيش الأسبق العماد اسكندر غانم وهو قرار اتخذ في صيف العام ١٩٧٥ ويسمح بموجبه بتجميع عناصر الجيش في بعض القرى «وفقاً لمتطلبات السلامة والظروف الأمنية». ومن القرى التي وقع عليها الاختيار في هذا الصدد، رميش ودبل وعلما الشعب.

ومعروف عن أهل هذه القرى أنهم من «فقراء الموارنة» الذين درجوا على اتخاذ الانتساب إلى الجندية حرفة، مثلهم في ذلك مثل موارنة البقاع والشمال، إذ يوجد بينهم المئات من العسكريين العاملين والمتقاعدين(٢).

أول جسر علني: وينقل التحقيق نفسه عن أشخاص مهجرين من بنت جبيل سياقاً

للأحداث، يتبين منه أن عملية تفريغ ميليشيا المنطقة تميزت باقامة أول جسر علني بين «الجبهة اللبنانية» واسرائيل، كالتالي:

في هذه الأثناء، ومع تصعيد الحرب الأهلية في بيروت وضواحيها وسائر المناطق، كان قرار تجميع العسكريين المتخذ من قبل قيادة الجيش يحدث مضاعفات معينة. مع بدايات ١٩٧٦ أغلقت رميش، وهي قريبة من حدود فلسطين المحتلة، من جهة القرى اللبنانية المجاورة، في حين بدأ الاتصال بينها وبين اسرائيل... وظهرت بوابات «الجدار الطيب». كان واضحاً أن جماعة «الجبهة اللبنانية» ركزوا على احتواء العسكريين المتواجدين في القرية، وعلى توظيف هذا الاحتواء في الاتجاه المقرر. وكان عرّاب الاتصال بين رميش واسرائيل شخص يدعى نقولا حداد، وهو يعمل لدى الرهبانيات وقد عرف عنه أنه كان يرافق المطران يوسف الخوري في زياراته للأرض المحتلة.

سعى نقولا حداد لارسال أشخاص من رميش ودبل وعين ابل للتدرب على السلاح في اسرائيل. ثم بوشر الاتصال بين رميش وعين ابل بواسطة نقولا حداد على أساس قيام ميليشيات مشتركة، وبرز في عين ابل تنافس بين حزبي «الأحرار» والكتائب للسيطرة على القرية. الأول كان يمثله الياس شعيا. رئيس نقابة عمال وموظفي طيران الشرق الأوسط، والثاني كان يمثله شخص يدعى لويس حصروني. وكان التنافس في البدء مقتصراً على النشاط السياسي ثم ما لبث أن تطور إلى تلقي السلاح والظهور المسلح، فتغلب حصروني على منافسه الذي ما لبث أن انسحب من الساحة، مظهراً صداقته لاحدى المنظمات الفدائية ولأنه تهيب — ربما — مثل هذا التعامل المباشر مع العدو، أما لويس حصروني فقد تابع التحرك مع نقولا الحداد في الاتصال باسرائيل والعمل على «تفريغ» ميليشيا المنطقة.

وفي أوساط العام ١٩٧٦، جاء إلى عين ابل من بيروت ثمانية عشر مسلحاً من الكتائبيين وحراس الأرز، بعضهم من أبناء القرية، وتمركزوا في النقاط الحساسة. ومنها دير الراهبات. جاؤوا بطريق اسرائيل ومروا برميش بدعم من بعض العسكريين المتواجدين فيها، وقد لعب اتيان صقر (أبو أرز) دوراً في هذه العملية. وهو، على فكرة، من قرية عين ابل.

كان هذا التحرك أول جسر علني يمتد بين ميليشيات «الجبهة اللبنانية» واسرائيل. وقد أدى إلى افشال لقاء كان مقرراً عقده بين وجهاء عين ابل وبنت جبيل للتعاون، كما ذكرت شخصية بارزة من بنت جبيل، كانت على علاقة باتصالات مسالمة بين البلدتين. وهذا يعني أن القرارات المتخذة في «الجبهة اللبنانية» وفي اسرائيل كانت متجاوزة، سلفاً، النوايا الطيبة وارادة المسالمة.

الملابسات: وقد تواكب كل هذا مع اعلان اسرائيل عن فتح ما أسمته «الجدار الطيب» ومع تصريحات رسمية اسرائيلية واعتداءات تحمل مؤشرات التدخل في حرب لبنان، ومن ضمن ذلك الاستعداد لحماية تجمعي القليعة ورميش — دبل وتحويلهما إلى

ميليشيا كاملة العدة... في الوقت نفسه استمرت الدولة باعتبار التجمعين جزءاً من جيش الشرعية، بدليل ارسال الرواتب لعناصرهما، واستمرت «الجبهة اللبنانية» بتأمين التغطية السياسية لهما، من حيث أنهما من «القوات اللبنانية». أما على الصعيد العربي، فقد كان الجميع منشغلاً عما يجري باللهاث وراء صيغة لحل الأزمة. ولا بد من استعراض هذه الامور بشيء من التفصيل بغية الاحاطة بسائر ملابسات نشوء ميليشيا الشريط أو إنشاؤها ومن أجل مزيد من الاحاطة نعود إلى بدايات البدايات.

بتاريخ ٥ آذار (مارس) ١٩٧٥ نقل لاسحاق رابين، رئيس الحكومة الاسرائيلية، في حينه، تصريح عقب فيه على عملية فندق سافوي الفدائية، وقد وقعت في عمق فلسطين المحتلة، جاء فيه:

«إن اسرائيل لن ترد مباشرة على عملية سافوي، لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من تلاحم الفلسطينيين واللبنانيين. ولكنها تعرف كيف ترد بطريقة اخرى».

وقد قيل هذا الكلام في غمرة المضاعفات السياسية التي تركها حادث اطلاق النار على تظاهرة الصيادين في صيدا، خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٧٥، والذي أدى إلى اصابة الشهيد معروف سعد اصابة قاتلة. وقد جاء توقيته بعد تظاهرة الاشرفية الشهيرة التي قامت تأييداً للجيش اللبناني بيوم واحد وقبل وفاة الشهيد سعد بيوم واحد أيضاً. وبعد خمسة أسابيع، وبتاريخ ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ وقعت مجزرة الباص في عين الرمانة فكانت شرارة الحرب. «حادثة عين الرمانة كانت المؤشر لبداية اللعبة الاسرائيلية. فقد كان دوي الانفجارات يملأ سماء بيروت خلال الأيام الخمسة، وكانت اذاعة اسرائيل تكرر نشراتها الاخبارية القائلة ان أكثر من مئة قتيل من الفلسطينيين قد سقطوا في الاشتباكات، وبدت من خلال هذه النشرات أنها تزيد من حجم الاشاعات في البلد، بغرض دفع الفريقين إلى مزيد من الصدام والتقاتل»[٣].

ومنذ العام ١٩٧٤، كانت الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان متواكبة مع الحملات السياسية والاعلامية التي كانت تواجهها المقاومة في الساحة اللبنانية، وكانت مؤقتة توقيتاً دقيقاً لتعطيها المزيد من الوقع والأثر. «في هذا العام، وعلى مدى سنتي الحرب ١٩٧٥ - ١٩٧٦، راحت الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب تزداد كثافة. فقد وقع ٣٨ اعتداءً كانت حصيلتها ١٣٦ شهيداً وحوالي ٣٠٠ جريح. وأغلب هذه الاعتداءات كانت موجهة لتسعير حمى المعارك، وذات ارتباط بها على هذه الصورة أو تلك»[٤]. ومما يذكر أنه بين سنتي ١٩٦٨ و١٩٧٩ صدر عن مجلس الأمن الدولي ١٣ قراراً تدين اسرائيل لاعتداءاتها على الأراضي اللبنانية.

توجيه بالتصريحات: وخلال العام ١٩٧٦، راح العدو الاسرائيلي يهيء لإقامة ميليشيا الشريط بالتصريحات، التي كان هدفها رفع معنويات الذين يحاربون الثورة الفلسطينية، من ناحية، وتحديد وجهات التحرك أمامهم من ناحية اخرى. فبعد ظهور جيش لبنان العربي واستيلائه على ثكنات الجنوب والبقاع وبعض ثكنات الشمال، وبعد تفكك الجيش

اللبناني إلى مجموعة كتل وقيادات، وبالتحديد في ١٢ آذار (مارس) ١٩٧٦، أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، آنذاك، شمعون بيرس، التالي: «إن اسرائيل ستتخذ تدابير مضادة إذا هدد جنوب لبنان سلامة الشمال الاسرائيلي. إننا 'مراقب محايد' [كذا] بالنسبة للوضع. ولكن أي تغيير يؤثر في سلامة منطقة الحدود وسكانها والمستعمرات القائمة فيها، سيؤدي إلى تدابير مضادة». وفي اليوم نفسه، أشارت صحف اسرائيل إلى «أن رئيس الوزراء، اسحق رابين، أجرى مشاورات مع رئيس الأركان مردخاي غور بشأن جميع الاستعدادات الضرورية لمواجهة التطورات الأخيرة». ونسبت الصحف إلى مصادر موثوق بها أن القوات المسلحة وحرس الحدود في شمال اسرائيل قد اتخذت بالفعل اجراءات احتياطية على طول الحدود مع لبنان. وصدر تصريح لرابين، بعد ذلك، يقول: إذا استمر وضع لبنان بالتدهور، فلا مفر من أن نواجه مشاكل من الصعب التكهن بنتائجها في هذه اللحظة وكذلك بالوجهة التي تتخذها».

ومع استمرار التدهور العسكري لميليشيات «الجبهة اللبنانية»، كانت تتصاعد لهجة التصريحات الاسرائيلية، آخذة في الاعتبار احتمال دخول قوات سورية إلى لبنان. ففي ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٦، صدر تصريحان لكل من رابين، رئيس الوزراء وشمعون بيرس، وزير الدفاع.

فقد قال اسحاق رابين، في مقابلة نشرتها صحيفة يديعوت أحرونوت: «أن هدفنا الأساسي كان ولا يزال منع وصول لبنان إلى وضع يشكل فيه خطراً على أمننا. إننا نعيد النظر وندقق يومياً في تحركاتنا المحتملة وحتى لو ووجهنا بوضع قد يشكل خطراً علينا، فإن رد فعلنا لن يأتي في دقائق أو ساعات. إن اسرائيل قد أقامت خطاً أحمر إذا تعداه التدخل السوري في لبنان، فإنها ستكون مضطرة إلى التحرك. إن اسرائيل تفضل دون شك أن ترى لبنان يستمر كدولة مستقلة يتعايش فيها المسيحيون والمسلمون في احترام متبادل». وأشار رابين في مقابلته مع معاريف إلى أن «التدخل العسكري السوري إذا بلغ حجماً معيناً لن احدده الآن، سيدفع اسرائيل إلى التحرك للمحافظة على سلامتها. أما قرار موعد التحرك وتوقيته، فهو مرتبط مباشرة بحاجات اسرائيل الدفاعية التي ينشأ عنها».

وأعلن شمعون بيرس، وزير الدفاع، في مقابلة ثانية مع صحيفة يديعوت احرونوت: «إن هذا الهدف [منع لبنان من أن يغدو خطراً على اسرائيل] هو الذي يملي على اسرائيل موقفها بأكمله في مواجهة أحداث لبنان. وحتى إذا أصبح الموقف في لبنان خطيراً، فإن هذا لا يقضي علينا ولا يقتضي منا أن نتحرك فوراً، إذ علينا أن ندرس الموقف لنعرف ما إذا كان تدخل اسرائيل لن يتم لمصلحة عرفات أو جنبلاط. فضلاً عن ضرورة معرفة ما إذا كان أي تدخل محتمل، من جانبنا، من شأنه أن يحدث تحالفاً في العالم العربي ضد اسرائيل».

وفي ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٦، وكان ذلك بعد دخول قوات سورية إلى لبنان وحدوث بعض التبدل في ميزان القوى والمعادلات، يظهر تحول في لهجة التصريحات

الاسرائيلية؛ إذ يصبح همها التأكيد للميليشيات على أنها طرف في الأحداث:«نحن هنا.. تشجعوا.. لن نتخلى عنكم».

فقد صرح يغئال آلون، وزير الخارجية الاسرائيلي، أمام الكنيست: «أن صفحة جديدة في الحرب الأهلية اللبنانية قد فتحت منذ يومين بدخول الوحدات السورية إلى لبنان». وكان آلون يرد بذلك، في الكنيست، على استجواب لأحد نواب الحزب الديني. وقال «ان نظرة من الخارج إلى هذا التدخل تبين أنه يرمي إلى انقاذ الطائفة المسيحية. لكن أحداً لا يعرف إلى ما سينتهي اليه وليس من شأننا تحليل الأسباب التي جعلت سوريا تختار وجود كوسيغين في دمشق لتقدم على هذه العملية. لا يسعني إلا أن أضمن للكنيست أن اسرائيل تراقب عن كثب ما يجري في لبنان وحول لبنان ونحن نحتفظ بحرية الحركة وتقرير كيفية العمل إذا رأينا أن أمن اسرائيل بات في خطر».

وفي ما يتعلق بالتدخل الفرنسي قال آلون: «إن العالم العربي أجمع على رفض المبادرة الفرنسية. إن هذه المسألة تجاوزها الزمن ولا مجال للتوقف عندها. إن فرنسا تمثل البلد الاوروبي الذي اتبع السياسة المناهضة لاسرائيل بصورة أكثر حسماً ووضوحاً، وان التعارض مستمر مع باريس حول هذا الموضوع، لكنه لا يمنع اقامة علاقات صحيحة بين البلدين في العديد من المجالات بل وتكثيف هذه العلاقات».

ومن جهة اخرى كرست الصحافة الاسرائيلية افتتاحياتها للتدخل السوري. وقالت صحيفة دافار: «إن لدى اسرائيل الأسباب الكافية لاتخاذ موقف الترقب والحذر...».

الموقف المزدوج: هذا الموقف الاسرائيلي المتراوح بين تأكيد الاهتمام بالقوى المعادية للثورة الفلسطينية وبين الحذر تجاه سوريا، قابله عند هذه القوى موقف مزدوج لم يبق، في يومنا، يثير شيئاً من الاستغراب. فبين شهري حزيران (يونيو) وآب (اغسطس)، كان حزبا الكتائب والأحرار يرسلان أفواجاً من العناصر العسكرية المدربة، بطريق فلسطين المحتلة، لدعم تجمعي القليعة ورميش - دبل (وهذا ثابت بشهادات الشهود، ميدانياً من أهالي قرى مرجعيون وبنت جبيل المهجرين). وهذا ما حصل لفوج الثمانية عشر عنصراً الذي وصل إلى عين ابل بقيادة «أبو أرز» في شهر آذار (مارس) ١٩٧٦. وفي الوقت نفسه، كان شارل حلو والأباتي شربل قسيس والشيخ بيار الجميل والرئيس كميل شمعون يطلقون، كل يوم، تصريحات الترحيب بدخول قوات سورية إلى لبنان وكيل أنواع المدائح لسوريا. والواقع أن تنظيماً واحداً رفض المراءاة والمداهنة واصر على الصدق «مع ذاته ومع الله»، وهو تنظيم «حراس الأرز» الذي أشاد رئيسه، اتيان صقر (أبو أرز)، باسرائيل غير مرة وهدد بطلب نجدتها صيف ١٩٧٦، والذي ظلت عناصره تكتب على جدران الأبنية في بيروت الشرقية شعارات مثل: «لا لسوريا» و«لا للقوات العربية» و«لا للعروبة». إن حالة تنظيم «أبو أرز» تترجم واقعياً المثل القائل: «خذوا أسرارهم من صغارهم»(٥).

إلى جانب الاحتواء الاسرائيلي وازدواجية المواقف لدى أكثر أركان الانعزاليين

وقادتهم، يندرج، في إطار كيفية قيام ميليشيا الشريط، شيء آخر، هو سلوك أفراد تجمعي القليعة ورميش - دبل بالذات، بين أوائل العام ١٩٧٦ وشهر ايلول (سبتمبر) من العام نفسه، والذي كان بغير شك نتيجة سياسة عليا مقررة سلفاً يشرف على أداء انغامها مايسترو كثير المهارة. ففي هذه الفترة، كان أفراد هذين التجمعين يبدون في وداعة الحملان، وكان في واجهة كل منهما ضابط، أو أكثر، من غير المشبوهين بعلاقة سابقة مع العدو، ومن المقبولين بقدر ما شعبياً. وكمثال على ذلك نذكر أن تجمع القليعة كان على رأسه الضابط غسان حمصي وأخوه عدنان، اللذان عرفا كعسكريين محترفين لا يتعاطيان السياسة. وقد ثبت ذلك عندما جاء «وقت الجد»، إذ سقطا على الطريق فغادرا المنطقة والتحقا باليرزة ليحل محلهما سعد حداد، من حيث هو ناجح سلفاً في «الامتحان»، أي المستعد لأن يفعل أي شيء لاسرائيل. أما في تجمع رميش - دبل، فقبل وصول اتيان صفر وعناصره إلى المنطقة في آذار (مارس) ١٩٧٦، ظهر أكثر من ضابط أو رتيب واحد على صورة الأخوين حمصي. حتى أن بعضهم سعى جدياً (ولا حاجة بنا لذكر أسماء) لاقامة علاقات حسنة بين قرى عين ابل ورميش ودبل وقوزح وبين جيرانهم من المسلمين الشيعة. وهذا ما يؤكده وجهاء من بنت جبيل وغيرها[٦]. وحين جاء «وقت الجد» ظهر الضابط سامي شدياق كرديف لسعد حداد.

«الشريك»، في مواجهة القرارات العربية

أما الآن، فنصل إلى توقيت ظهور ميليشيا الشريط، وهو التوقيت الذي اختارته اسرائيل لمواجهة القرارات العربية الصادرة عن قمتي الرياض والقاهرة، بين ١٦ و٢٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦.

قبل هذا التاريخ، وبالتحديد في اوائل آب (اغسطس) ١٩٧٦، ظهرت حملة تصريحات اسرائيلية تستهدف تشديد معنويات قادة احزاب الميليشيات، بتذكيرهم بأن «اسرائيل هنا» و«أن الحرب ستطول» و«أن الامة المارونية لها حق تقرير المصير». وينفرد اسحاق رابين بالاشارة إلى استراتيجية اسرائيل المستهدفة إبادة الثورة الفلسطينية. ومن خلال هذه التصريحات - ومنذ ذلك الحين - يستطيع المراقب الامساك برأس خيط التوجه الاسرائيلي نحو احتلال منطقة الشريط الحدودي في جنوب لبنان، بأقنعة وبلا أقنعة، من حيث أن هذا الاحتلال يقوم على سياسة وينطوي على استراتيجية. ففي اطار كل المواجهة العربية، تبقى الثورة الفلسطينية هي الهاجس والشبح المرعب... إنها حالة اللص ازاء صاحب المنزل.

ولنقف أولاً عند تصريح رابين لصحيفة دافار، فقد قال:

«لست أرى خطراً في المدى القصير على اسرائيل من القتال الدائر في لبنان. فالعامل العسكري المركزي هناك هو الجيش السوري؛ وهو مهتم بالابقاء على الهدوء مع اسرائيل حتى لا يعطينا مبرراً للتدخل. ولكن علينا أن نظل على استعداد. ان سياسة اسرائيل تجاه الأزمة اللبنانية حققت النجاح بدليل عدم وجود قوات عسكرية عربية ذات وزن في الوقت الراهن على الحدود الشمالية لاسرائيل. إن أسباب القتال في لبنان إنما تعود إلى

نشاطات الفلسطينيين الذين حاولوا أن يجعلوا من أنفسهم العامل المهيمن داخل البلاد. واعتقد أن النزاع اللبناني سيستمر طويلاً ولا أتكهن بأي حل عسكري سريع»(٧). وقال «إن الانقسامات العميقة في العالم العربي هي لمنفعة اسرائيل. إننا نعيش في الشرق الأوسط حيث كل شيء قابل للتغيير والشيء الوحيد الثابت هو رفض العرب للاتفاق مع اسرائيل. إن العالم العربي لا يستطيع في الوقت الذي تتركز جهوده السياسية والعسكرية الرئيسية في لبنان، تحرير نفسه للاهتمام بأي نوع من المحادثات مع اسرائيل سواء حول اتفاق عام أو حول انهاء حال الحرب».

وشدد رابين، في تصريحه المذكور، من هجومه على منظمة التحرير الفلسطينية وقال: «لقد أثبتت منظمة التحرير الفلسطينية من دون شك أنها جسم سرطاني في نسيج العالم كله وأن الظروف السياسية الدولية القائمة حالياً تعتبر مؤاتية تماماً لشن حملة اعلامية واسعة تستهدف، من ضمن امور اخرى، الحد من نفوذ المنظمة وتأثيرها».

وفي الوقت نفسه، صدر تصريح لشمعون بيرس، وزير الدفاع، يبشر بـ«تقسيم لبنان» وبـ«الاستعداد الأفضل لدى مصر» وقال: «إن اسرائيل ليست لديها أية مطامع توسعية في لبنان ولا تنوي احتلال أي جزء من جنوبه وإن تقسيم لبنان أصبح واقعاً من الصعب تغييره. أما بالنسبة للاحتمالات المقبلة فإن مصر خرقت مراراً، في الفترة الأخيرة، اتفاق سيناء، إلا أن ذلك لم يثر قلق اسرائيل، نظراً للاستعداد الأفضل لدى مصر للتوصل إلى اتفاق بدليل تطوير المدن المصرية على طول قناة السويس كذلك في الحقول النفطية في سيناء. أما سوريا فلم تخرق اتفاق فصل القوات لكن اسرائيل لا تزال حذرة لأن عداء سوريا تجاه اسرائيل كان قوياً في الماضي».

أما شلومو افنيري، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، فيطلق تصريحاً، في اواخر آب (اغسطس) ١٩٧٦، في الاتجاه نفسه يقول فيه: «لولا اسرائيل لكانت سوريا قد ضمت لبنان فوراً اليها». ولما كان افنيري يتحدث في القدس أمام عدد كبير من قادة المنظمات اليهودية في اميركا وكندا، فقد تناول وضع لبنان وقال: «إن سياسة اسرائيل تجاه الأزمة اللبنانية مسؤولة ومعقدة. فهي تقف في منتصف الطريق بين عدم التدخل والمحافظة على حدود اسرائيل. إننا نتابع الموقف ساعة بعد ساعة. وعلى أية حال فنحن نعتقد أن الامة المارونية تحاول الآن استخدام حقها بتقرير المصير، وبذلك تستطيع منطقة الشرق الأوسط أن تظل متعددة القوميات، فلا يسيطر عليها العرب وحدهم».

وخلال هذه الفترة الممتدة حتى قمتي الرياض والقاهرة تستمر تعليقات الصحف الاسرائيلية في طرح الأفكار نفسها.

ومع إطلالة تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦، تحول تجمعا القليعة ورميش – دبل إلى ميليشيا تمارس دور القناع للاحتلال الاسرائيلي. وكان ظهورها، في البدء، على شكل حاجز هنا ومناوشة مع القوات المشتركة هناك. ثم ما لبثت أن عبرت عن ذاتها كقوة احتلال اسرائيلية عدوة بحدثين اثنين هما:

– استفراد قرية حانين في قضاء بنت جبيل.
– اقتحام مدينة مرجعيون في القطاع الأوسط.

ففي حانين، كشف العدو عن حقيقة أهدافه، حين قتل، بواسطة أقنعته، العشرات من أهلها، بعد أن قاوم هؤلاء مقاومة المجاهدين الصادقين الصابرين، حتى اليأس. وكان أن جمع السفاحون الأهالي في مكان وانتزعوا منهم كل ما يحملون وطردوهم من قريتهم، التي نهبوا محتوياتها ودمروها بالكامل. وهكذا سبقت حانين الخيام إلى الشهادة؛ إذ كان دور هذه الأخيرة في اجتياح آذار (مارس) ١٩٧٨.

أما مرجعيون، فبعد المجزرة الغادرة التي وقعت في الثكنة، جاء دور بيوت السكان المسلمين والوطنيين المسيحيين ومحلاتهم التجارية، لتنهب وتنسف، وقد جرى التنكيل بأقرباء الجميع «على الرائحة» وتم تهجيرهم، حتى مبنى مطرانية الروم الارثوذوكس لم يسلم من الأذى، انتقاماً من عروبة المطران بولس الخوري. لقد شاء العدو أن يعطي نصارى مرجعيون «درساً» في لاعتداء بعروبتهم والزهو بأنهم حوارنة من غسان وتغلب. المهم – ولا حاجة للغرق في سرد التفاصيل – أن العدو الاسرائيلي أظهر، على مدى السنوات الخمس من احتلاله لمنطقة الشريط الحدودي، أن استراتيجيته تتركز على إبادة الثورة الفلسطينية. فقد ارتكب أبشع جرائم الحرب هولاً، وكان ما فعله بالخيام ومرجعيون والطيبة وحانين وبنت جبيل وغيرها نتيجة طبيعية لاعتباره أهلها يشكلون رموز البعد القومي للثورة. وعلى مدى السنوات الخمس من الاحتلال للشريط، ومن الاعتداءات اليومية التي يوجهها من هناك ضد مناطق الجنوب الاخرى، شاء العدو أن يقول للدول العربية أنه شريكها في بحث المصير اللبناني، لا سيما بعد أن ذهب إليه أنور السادات مستسلماً وعقد معه اتفاقية كامب ديفيد. وكل هذا يوصلنا إلى معرفة سبب رفض اسرائيل لمظاهر الدولة اللبنانية في المنطقة واطلاقها العنان للسفاحين.

ونشير إلى أن الحركة الوطنية كانت قد كشفت، قبل نهاية العام ١٩٧٦، وبتاريخ ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، عن عناصر الوضع في الجنوب، عبر مذكرة شاملة رفعت ألى رئيس الجمهورية ووقعها الشهيد المرحوم كمال جنبلاط، وقد جاء فيها:

«لم يتعد دخول القوات [قوات الردع العربية] وتمركزها جنوباً مصفاة الزهراني. وبينما يتردد الحديث عن احتمال تمدد هذه القوات نحو النبطية وصور، يجري التعتيم كلياً على ما يقوم به الحلف الانعزالي – الاسرائيلي على طول الشريط الحدودي من أعمال عسكرية وتعديات تشمل المياه الاقليمية اللبنانية الجنوبية.

«١ – استمرار الأعمال العسكرية الارهابية من جانب الانعزاليين[1]: يستمر حشد القوات الانعزالية في محاور الجنوب الحدودية وخاصة في محور القليعة – مرجعيون ومحور دبل وعين إبل ورميش، وذلك بنقل القوات إلى هذه المحاور براً وبحراً وتحت حماية الجيش الاسرائيلي من المناطق الاخرى التي يسيطر عليها الانعزاليون حيث يجري تعزيزها بالمدفعية والآليات المدرعة ومختلف أنواع الأسلحة الثقيلة.

«كما يستمر الحلف الانعزالي الاسرائيلي بقصف القرى اللبنانية الجنوبية: بنت جبيل، الطيرة، يارون، رشاف، كفركلا... الخ، بالمدفعية الثقيلة، وتستمر أيضاً أعمال التهجير القسري ونسف البيوت ونهب محتوياتها وفرض التجنيد الاجباري على أهالي مرجعيون وجوارها ممن تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٥٠ عاماً بغية تصعيد القتال وتوسيع رقعته إلى سائر أنحاء الجنوب اللبناني.

«٢ - استمرار إقفال طريق مرجعيون الدولية: وكان من نتيجة الوضع العسكري المتفجر في منطقة الجنوب، إقفال 'الانعزاليين' للطريق الدولية من المصنع إلى مرجعيون فصيدا فبيروت، خلافاً للقرارات العربية المعلنة في هذا الصدد وللخطة الأمنية التي تقضي بفتح جميع الطرق الدولية.

«وإذا وضعنا ذلك كله في اطار التصريحات الاسرائيلية المتتالية، المدعمة بالحشود العسكرية، والمتصاعدة في لهجتها التحذيرية من أن اسرائيل لن تقبل بوجود المنطقة الجنوبية، أو قوات فلسطينية في المنطقة الجنوبية، ندرك كم هي كبيرة المخاطر التي يتعرض لها الجنوب اللبناني اليوم.

«إن ما يرمي إليه التحالف الانعزالي - الاسرائيلي من وراء تصعيد التوتر العسكري في الجنوب هو تقويض مهمة السلام العربية وتعطيل تنفيذ قرارات مؤتمر القمة في هذا المجال. وفي تقديرنا أن التحالف المذكور مصمم على المضي في خطته هذه وصولاً إلى إقامة منطقة عازلة على امتداد الحدود الجنوبية خاضعة للسيطرة الانعزالية - الاسرائيلية من أجل منع تنفيذ اتفاق القاهرة مع المقاومة الفلسطينية وتعطيل الحل العربي للأزمة اللبنانية والتمهيد لتدويل القضية اللبنانية بهدف سلخ لبنان عن العالم العربي وإقامة جسور مفتوحة بينه وبين اسرائيل.

«إن مسؤولية الدفاع عن الجنوب اللبناني وحماية عروبته في وجه المؤامرة هي مسؤولية عربية قومية شاملة تستدعي التحرك السريع لجعل مهمة قوات الردع العربية شاملة لجميع المناطق اللبنانية بما في ذلك المنطقة الجنوبية المتاخمة للأرض المحتلة».

لكن سعد حداد ظل معفى من الملاحقة إلى ما بعد تصديه لقوة جيش الشرعية في كوكبا خلال شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٩ واعلانه «دولة لبنان الحر»؛ وكذلك ظل أضرابه من المتعاملين مع العدو، رغم أن المادة ٢٧٥ من قانون العقوبات اللبناني تنص على التالي:

«كل لبناني دس الدسائس لدى العدو أو اتصل به ليعونه، بأي وجه كان، على فوز قواته، عوقب بالاعدام».

بقي أخيراً أن نعرض أسماء قرى الشريط، وهي، من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، التالية:

راس الناقورة، لبونة، ظهيرة، يارين، مروحين، رامية، عيتا الشعب، رميش، يارون،

مارون الراس، عين ابل، دبل، حانين، بنت جبيل، عيناتا، عيترون، بليدا، ميس الجبل، حولا، مركبا، رب ثلاثين، الطيبة، عديسة، كفركلا، دير ميماس، القليعة، سردا، وزانة الخربة (برج الملوك)، كفرشوبا، مرجعيون، الخيام. وهناك جملة من القرى واقعة في اطار عمل القوات الدولية، ومنها التالية: دبين، بلاط، كفرحمام، راشيا الفخار، شبعا، حاصبيا، شقرا، وغيرها.

---

(١) **العمل** (بيروت)، «التجمعات العسكرية المتفرقة»، العدد ١٢، ١٩٧٩ (عدد شهري).

(٢) **السفير** (بيروت)، «شريط المئتي ألف شهيد»، العدد ١٧٤٢، ١٩٧٩/٢/٢٤.

(٣) انطوان خويري، **الحرب في لبنان**، بيروت: دار الأبجدية، الجزء الاول، ص ١٣.

(٤) الياس عبود، **لبنان المهجر**، بيروت: المركز العربي للوثائق، القسم الثاني، ص ١٦٨.

(٥) راجع: انطوان خويري، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٢٩٠ - ٨١٠.

(٦) السفير، **مصدر سبق ذكره: المصدر نفسه**، العدد ١٧٤٩، ٧٩/٣/٣.

(٧) **دافار**، ١٩٧٦/٨/٦.

روز مصلح

العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة

٢ – أثر العمل العربي في إسرائيل على القوة العاملة في إقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة

ترك انتقال العمال العرب للعمل في اسرائيل نتائج هامة على القوة العاملة في المناطق المحتلة. فمن مجموع ٣٦,٨ ألف عامل، من الضفة الغربية، يعملون في اسرائيل، هناك ٢٨,٥ ألف عامل قادم من القرى. وإذا ما أخذ بعين الاعتبار أن نسبة العاملين من القرى، من مجموع العاملين في الضفة الغربية، يعادل ٦٥٪، يتضح مدى النزف الذي تعاني منه المناطق الريفية في الضفة الغربية؛ هذا النزف الذي يتم بانتقال العمال العرب للعمل في اسرائيل.

أما في قطاع غزة، فإن نصف العاملين في اسرائيل هم من أبناء المخيمات الذين عانوا، في السابق، من بطالة عالية النسبة نظراً لقلة توفر فرص العمل وصعوبة السفر للعمل في الخارج. يليهم القادمون من المدن الذين يشكلون ٤٠,٨٪ من العاملين من القطاع في اسرائيل؛ مما يشير إلى أن المخيمات في قطاع غزة، وهي التي تضم أكبر كثافة سكانية تتعرض لنزف مماثل للمناطق الريفية في الضفة الغربية.

وغني عن الذكر أن إخلاء هذه النسبة العالية من القوة الشابة، للقرى الفلسطينية التي تمد المدن عادة بالقوة العاملة؛ وللمخيمات الفلسطينية؛ حيث الازدحام السكاني عال، هو أفضل صمام أمان للسيطرة على المناطق المحتلة وإخضاعها، من خلال حرمانها من أية إمكانية للتنظيم.

ويتضح من الجدول رقم ١٢، أيضاً، أن معظم العمال، بغض النظر عن طبيعة سكنهم، يتمركزون في قطاع البناء في اسرائيل، باستثناء القادمين منهم من مدن الضفة الغربية، فيتمركزون في قطاع الصناعة، مما يشير إلى التغير الذي أحدثه العمل في اسرائيل على توزيع القوة العاملة ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة. ورغم أن معظم

دراسة قُدمت من قبل مركز الأبحاث، م.ت.ف.، إلى «الندوة العلمية الثالثة للمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل» حول «تغلغل الرأسمال الأجنبي وأثره في تحطيم البنية التقليدية للمجتمعات العربية». الجزائر، من ٢١ – ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٨١.

جدول رقم ١٢
العاملون من الضفة والقطاع في إسرائيل
حسب طبيعة السكن والفرع الاقتصادي
لسنة ١٩٧٨[١]

	الضفة الغربية					قطاع غزة			
	مجموع		مدن	قرى	مخيمات	مجموع		مدن	مخيمات
	بالألف	٪				بالألف	٪		
مجموع	٣٦,٨	١٠٠,٠	١٢,١	٧٧,٣	١٠,٦	٣١,٤	١٠٠,٠	٤٠,٨	٥٠,٠
زراعة	٤,١	١٠٠,٠	٤,٧	٨٣,٣	١٢,٠	٧,٣	١٠٠,٠	٢٨,٨	٥٢,٠
صناعة	٨,٧	١٠٠,٠	١٩,٥	٧٠,٢	١٠,٣	٦,٤	١٠٠,٠	٤٠,٦	٥٣,١
بناء	١٦,٧	١٠٠,٠	٧,٢	٨٢,٠	١٠,٨	١٣,٨	١٠٠,٠	٤٥,٦	٤٧,٨
اخرى	٧,٣	١٠٠,٠	١٨,٨	٧٠,٦	١٠,٦	٣,٩	١٠٠,٠	٤٦,١	٤٨,٧
مجموع بالألف	٣٦,٨		٤,٤	٢٨,٥	٣,٩	٣١,٤		١٢,٨	١٥,٦
نسبة ٪	١٠٠,٠		١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠		١٠٠,٠	١٠٠,٠
زراعة	١١,٤		٤,٥	١٢,٣	١٢,٨	٢٣,٢		١٦,٤	٢٤,٢
صناعة	٢٣,٦		٣٨,٧	٢١,٥	٢٣,١	٢٠,٤		٢٠,٣	٢١,٧
بناء	٤٦,٠		٢٧,٣	٤٨,٢	٤٦,٢	٤٤,٣		٤٩,٢	٤٢,٠
اخرى	١٩,٠		٢٩,٥	١٨,٠	١٧,٩	١٢,١		١٤,١	١٢,١

العاملين في الضفة الغربية هم من أبناء القرى إلّا أن نسبة العاملين منهم في قطاع الزراعة لا تتجاوز ١٢,٣٪ من العاملين منهم في اسرائيل.

توزع العمال حسب القطاعات الاقتصادية

يتبين من الجدول رقم ١٣ أن الانخفاض في نسبة العاملين، في القطاع الزراعي، في الضفة الغربية، ناتج عن تدفق العمال العرب للعمل في اسرائيل، وقد بلغت نسبة العاملين في المناطق في هذا القطاع، ٣٤/٤٪، إلّا أنها انخفضت إلى ٢٧,٩٪، إذا ما حسب العاملون في اسرائيل. وللسبب نفسه تنخفض نسبة العاملين في قطاع الخدمات من مجموع العاملين، عن نسبتها من العاملين في اقتصاد المناطق. وبالمقابل ترتفع نسبة العاملين في قطاع الصناعة، بينما تتضاعف نسبة العاملين في قطاع البناء لدى إضافة أعداد العاملين في إسرائيل.

أما في قطاع غزة، فرغم أن نسبة العاملين، في قطاع الزراعة، ظلت، تقريبا، كما هي؛ فقد ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة بنسبة مماثلة لارتفاعها في الضفة الغربية

الجدول رقم ١٣
العاملون من الضفة الغربية وقطاع غزة
والعاملون فيها حسب مكان السكن والقطاع الاقتصادي[٢]

	مجموع العاملين						العاملون في المناطق المحتلة					
	بالآلاف	مئوي	زراعة	صناعة	بناء	اخرى	بالآلاف	مئوي	زراعة	صناعة	بناء	اخرى
الضفة الغربية مجموع	١٣١,٥	١٠٠,٠	٢٧,٩	١٧,٥	٢٠,٦	٣٣,٩	٩٤,٠	١٠٠,	٣٤,٤	١٥,٢	١٠,٩	٣٩,٥
جنين	١٨,٧	١٠٠,	٤٦,٥	٨,٦	١٢,٣	٣٢,٦	١٤,٩	١٠٠,	٥٤,٣	٥,٤	٤,٧	٣٥,٦
نابلس	٢٢,٦	١٠٠,	٢٠,٠	٢٢,٢	١٣,٣	٤٤,٥	١٩,٠	١٠٠,٠	٢٣,٢	١٩,٥	٩,٥	٤٧,٨
طولكرم	١٩,١	١٠٠,	٣٧,٢	١٧,٣	١٥,٧	٢٩,٨	١١,٩	١٠٠,٠	٤٧,٩	٦,٧	٥,٩	٣٩,٥
رام الله	٢٦,٨	١٠٠,	٢٤,٧	١٩,٩	٢٤,٠	٣١,٤	١٨,٠	١٠٠,	٣٢,٨	١٧,٢	١٦,١	٣٣,٩
بيت لحم واريحا	١٦,٧	١٠٠,	١٣,٨	١٨,٠	٣٠,٠	٣٨,٢	١١,٤	١٠٠,	١٨,٤	٢١,١	١٦,٧	٤٣,٨
الخليل	٢٧,٦	١٠٠,	٢٦,٩	١٧,١	٢٧,٣	٢٨,٧	١٨,٨	١٠٠,	٣٢,٤	١٨,٦	١١,٧	٣٧,٣
قطاع غزة مجموع	٨٠,٤	١٠٠,	٢١,٩	١٧,٣	٢١,٤	٣٩,٤	٤٨,٧	١٠٠,٠	٢١,١	١٥,٤	٧,٠	٥٦,٥
رفح	١٤,٧	١٠٠,	٢٦,٥	١١,٦	٢٣,١	٣٨,٨	٨,٥	١٠٠,٠	٢٣,٥	٩,٤	٥,٩	٦١,٢
غزة	٤٣,٥	١٠٠,	١٦,١	٢١,١	٢٠,٤	٤٢,٤	٢٨,٣	١٠٠,	١٦,٣	١٩,٤	٨,١	٥٦,٢
خان، يونس	٢٢,٢	١٠٠,	٣٠,٢	١٣,٥	٢٢,١	٣٤,١	١١,٩	١٠٠,	٣١,١	١٠,١	٥,٠	٥٣,٨

إلّا أن نسبة العاملين في قطاع الصناعة من مجموع العاملين قد بلغت ثلاثة أضعاف نسبة العاملين في القطاع. وقد انخفضت، بشكل ملحوظ، نسبة العاملين في الخدمات من عدد العاملين في القطاع مقارنة بنسبتهم من مجموع العاملين.

ويتضح مدى التدهور الذي عانى منه قطاع الزراعة، من مقارنة نسبة العاملين، في هذا القطاع، في الضفة الغربية، إلى نسبة العاملين من المجموع العام لهم حسب المناطق المختلفة؛ حيث انخفضت نسبة العاملين، بشكل واضح، في مناطق الضفة الغربية كافة، نتيجة للعمل في اسرائيل. كما ارتفعت نسب العاملين، في قطاع الصناعة، في المناطق التي لم تكن فيها نسبة العاملين في هذا القطاع عالية كجنين وطولكرم، إلّا أنها ارتفعت أيضا في المدن كنابلس ورام الله.

أما في قطاع البناء فإن نسبة زيادة، العاملين من المناطق المختلفة، مقارنة بالعاملين فيها، تتفاوت. فقد بلغت، فيمنطقتيجنين وطولكرم، ثلاثة أضعاف ما هي عليه في المنطقة نفسها، وفي منطقتي أريحا وبيت لحم بلغتضعف ما كانت عليه. أما في المناطق الأخرى فقد كانت الزيادة أقل من ذلك بقليل.

وفي قطاع غزة، ارتفعت نسبة العاملين، في قطاع الزراعة، في منطقة رفح، مقارنة بالعاملين في هذا القطاع في المنطقة نفسها، إلّا أن المناطق الثلاث سجلت إرتفاعا متشابها في نسبة العاملين من المناطق في قطاع الصناعة مقارنة بالعاملين في هذا القطاع في المناطق نفسها. أما في قطاع البناء، فقد أصبحت نسبة العاملين أربعة اضعاف في منطقتي رفح وخان يونس، وأكثر من ضعفين في منطقة غزة.

والجدير بالذكر، أن انتقال العمال العرب للعمل في اسرائيل قد قلل نسبة العاملين في قطاع الخدمات حيث حصل انخفاض في المناطق الثلاث، خاصة في منطقتي رفح وخان يونس.

توزع العاملين حسب المناطق

ترك انتقال العمال للعمل في اسرائيل نتائج على توزعهم بين المناطق المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الجدول رقم ١٤
نسبة العاملين في الضفة الغربية
وقطاع غزة حسب مكان السكن
للعام ١٩٧٨[٣]

		في المنطقة نفسها	في اسرائيل
المجموع بالآلاف	١٣١,٥	٩٤	٣٦,٨
مئـوي	١٠٠,٠	١٠٠,	١٠٠,٠
جنين	١٤,٣	١٥,٩	١٠,١
نابلس	١٧,١	٢٠,٢	٩,٢
طولكرم	١٤,٦	١٢,٧	١٩,٣
رام الله	٢٠,٤	١٩,١	٢٣,٤
بيت لحم وأريحا	١٢,٧	١٢,١	١٣,٩
الخليل	١٢٠,٩	٢٠,٠	٢٤,١
قطاع غزة، مجموع بالألف	٨٠,٤	٤٨,٧	٣١,٤
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
رفح	١٨,١	١٧,٤	١٨,٨
غزة	٥٤,١	٥٨,٢	٤٨,٧
خان يونس	٢٧,٦	٢٤,٤	٣٢,٥

فبعد أن كانت نابلس تأتي في المرتبة الأولى، كما يبين الجدول رقم ١٤، من حيث تمركز العمال في الضفة الغربية صارت رتبتها الثالثة؛ وذلك إذا ما حسبنا نسبة العاملين

منها في اسرائيل. بعكس منطقة الخليل التي تأتي بعد منطقة نابلس من حيث عدد العاملين فيها، إلّا أنه إذا ما حسب عدد العاملين منها في إسرائيل فإنها تأتي في المرتبة الأولى، وتأتي منطقة رام الله في المرتبة الثالثة من حيث عدد العاملين فيها إلّا أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث مجموع عدد العمال.

أما في قطاع غزة، فرغم أن مدينة غزة ظلت تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة العمال فيها من مجموع العمال في القطاع (العاملين فيها والعاملين في اسرائيل) إلّا أنها بعد أن كانت تضم ٥٨٪ من العاملين في اقتصاد المنطقة نفسها أصبحت تضم ٥٤٪ من مجموع العاملين. وبالمقابل ارتفعت نسبة العاملين من مجموع العاملين لمنطقتي رفح وخان يونس، كما يبيِّـن الجدول رقم ١٤.

وقد أدى انتقال العمال العرب من القرى، المختلفة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى تغيير في توزع العمال بين هذه الفروع، تبعاً للمناطق المختلفة. ورغم أنه لم يحدث تغيّـر هام في توزع العمال، في قطاع الزراعة، بين مناطق الضفة الغربية، نظراً لتأثر مناطق الضفة الزراعية كافة، من حيث النقص في الأيدي العاملة، إلّا أن القطاعات الأخرى قد رافقها اختلاف في التوزع العمالي من منطقة لأخرى. فعلى سبيل المثال نذكر منطقة نابلس. فبعد أن كانت هذه المنطقة تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين فيها في قطاع الصناعة، أصبحت تحتل المرتبة الثانية، إذا ما حسب العاملون منها باسرائيل. أما منطقة الخليل التي كانت تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد العاملين فيها في قطاع الصناعة فقد أصبحت في المرتبة الثالثة، واحتلت منطقة رام الله المرتبة الأولى من مجموع العمال في قطاع الصناعة بعد أن كانت تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد العاملين فيها في هذا القطاع.

أما في قطاع البناء، فقد حدث تغير أيضاً، وذلك أن منطقة رام الله بعد أن كانت الأولى من حيث عدد العاملين فيها في هذا القطاع أصبحت الثانية في مجموع العاملين، وهي تأتي بعد منطقة الخليل التي كانت الثانية في عدد العاملين فيها في هذا القطاع. كما وقد ظلت منطقة بيت لحم وأريحا تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد العاملين فيها ومجموع العاملين في هذا الفرع. ويلاحظ أن هذه المنطقة كانت من أقل المناطق تأثراً من حيث نسبة توزع العاملين بين القطاعات المختلفة.

أما قطاع الخدمات فقد كان أكثر القطاعات تعرضاً لاختلاف توزع العمال حسب المناطق المختلفة. ورغم أن منطقة نابلس ظلت تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد العاملين فيها في هذا الفرع وفي مجموع العاملين، إلّا أن منطقة الخليل التي تلتها في المرتبة، من حيث عدد العاملين فيها، أصبحت الثالثة من حيث مجموع العاملين، وسبقتها منطقة رام الله التي كانت تليها، من حيث عدد العاملين. وبعد أن كانت منطقة جنين تحتل المرتبة الرابعة من حيث عدد العاملين أصبحت تحتل المرتبة الأخيرة في مجموع العاملين.

أما في قطاع غزة، فرغم أن مدينة غزة ظلت تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد

العاملين فيها ومن حيث عدد العاملين في الفروع المختلفة فتليها، في ذلك، منطقة خان يونس فرفح، إلَّا أن نسب العاملين، في هذه المناطق، قد تغيرت كثيراً في الفروع كافة؛ وذلك نتيجة للعاملين في اسرائيل. حيث ارتفعت، بشكل واضح، نسبة العاملين من منطقة مدينة غزة في كافة الفروع مقارنة بالعاملين فيها بينما حصل العكس في المنطقتين الأخريين كمايبيِّن الجدول رقم ١٥.

الجدول رقم ١٥

العاملون من الضفة الغربية وقطاع غزة

والعاملون فيها حسب مكان السكن والقطاع الاقتصادي[٤]

	مجموع العاملين					العاملون في اقتصاد المناطق				
	المجموع	زراعة	صناعة	بناء	اخرى	المجموع	زراعة	صناعة	بناء	اخرى
المجموع بالآلاف	١٣١,٥	٣٦,٧	٢٣,١	٢٧,٣	٤٤,٤	٩٤,٠	٣٢,٣	١٤,٣	١٠,٢	٣٧,٢
٪	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
مبنى	١٤,٣	٢٣,٩	٧,٠	٨,٥	١٣,٧	١٥,٩	٢٥,١	٥,٦	٦,٩	١٤,٢
نابلس	١٧,١	١٢,٣	٢١,٨	١١,٠	٢٢,٤	٢٠,٢	١٣,٦	٢٥,٨	١٧,٦	٢٤,٥
طولكرم	١٤,٦	١٩,٤	١٤,٤	١١,٠	١٢,٨	١٢,٧	١٧,٦	٥,٦	٦,٩	١٢,٦
رام الله	٢٠,٤	١٨,٠	٢٣,٢	٢٣,٥	١٨,٩	١٩,١	١٨,٣	٢١,٧	٢٨,٤	١٦,٤
بيت لحم وأريحا	١٢,٧	٦,٢	١٣,١	١٨,٣	١٤,٤	١٢,١	٦,٥	١٦,٨	١٨,٦	١٣,٥
الخليل	٢٠,٩	٢٠,٢	٢٠,٥	٢٧,٧	١٧,٨	٢٠,٠	١٨,٩	٢٤,٥	٢١,٦	١٨,٨
قطاع غزة										
المجموع	٨٠,٤	١٧,٥	١٣,٩	١٧,٢	٣١,٨	٤٨,٧	١٠,٣	٧,٥	٣,٤	٢٧,٥
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
رفح	١٨,٣	٢٢,١	١٢,٢	١٩,٨	١٧,٩	١٧,٤	١٩,٥	١٠,٧	١٤,٧	١٨,٩
غزة	٥٤,١	٣٩,٨	٦٦,٢	٥١,٧	٥٨,٢	٥٨,٢	٤٤,٦	٧٣,٣	٦٧,٧	٥٧,٨
خان يونس	٢٧,٦	٣٨,١	٢١,٦	٢٨,٥	٢٣,٩	٢٤,٤	٣٥,٩	١٦,٠	١٧,٦	٢٣,٣

توزع العاملين حسب مركز العمل

كان لانتقال العمال العرب للعمل في اسرائيل بهدف البحث عن أجور أعلى دوراً في ارتفاع نسبة العاملين بأجر، وانخفاض نسبة العاملين لأنفسهم وللأسرة ونسبة أرباب العمل؛ حيث تحول الكثير من أصحاب المؤسسات والحيازات الصغيرة إلى عمال ومستخدمين بأجر كما يبين الجدول رقم ١٦. وقد تم ذلك بعد أن عجز هؤلاء عن دفع أجور تقارب ما يعطى للعمال العرب في اسرائيل، مما أدى إلى انتقالهم للعمل، أيضاً، في اسرائيل، أو للتحول إلى قطاعات اخرى غير الزراعة والصناعة للعمل فيها كعمال مأجورين. فبعد أن كانت نسبة العاملين بأجر، في الضفة الغربية، تعادل ٤٩٪ من

مجموع العاملين، سنة ١٩٧٠، أصبحت، سنة ١٩٧٨، تعادل ٥٨٪. وفي قطاع غزة، ارتفعت نسبتهم من ٦٠٪، سنة ١٩٧٠، إلى ٦٧٪ سنة ١٩٧٨. ومن الجدير بالملاحظة أن ظاهرة ارتفاع العاملين بأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تعود إلى ازدياد عدد المؤسسات أو إلى تمركز الانتاج، وإنما إلى انتقال العمال العرب للعمل في الاقتصاد الاسرائيلي كعمال مأجورين. وإذا ما أخذت بعين الاعتبار أعداد العاملين بأجر بطرق غير رسمية فإن هذه النسبة تكون أعلى من ذلك بكثير.

الجدول رقم ١٦

العاملون من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب مركز عملهم بالآلاف (٥)

الضفة السنة	مجموع	عمال بأجر	أرباب عمل	عامل لنفسه	عامل للأسرة
١٩٧٠	١١٤,٦	٥٦,٥	١٠,٥	٣٠,٤	١٧,٢
١٩٧١	١١٦,٨	٦٣,٨	٩,٢	٣٠,٣	١٣,٥
١٩٧٢	١٢٥,٢	٧١,٨	٦,٨	٣٣,٩	١٢,٧
١٩٧٣	١٢٦,٤	٧٣,٠	٦,٨	٣٣,٥	١٣,١
١٩٧٤	١٣٧,٠	٧٩,٦	٥,٦	٣٥,٤	١٦,٤
١٩٧٥	١٣٢,٣	٧٦,٦	٥,٠	٣٥,٨	١٥,١
١٩٧٦	١٢٩,٧	٧٤,٧	٤,٥	٣٣,٥	١٥,٠
١٩٧٧	١٢٧,٣	٧٤,٠	٤,٦	٣٣,٣	١٥,٤
١٩٧٨	١٣١,٥	٧٦,١	٤,٨	٣٣,٤	١٧,٢
قطاع غزة					
١٩٧٠	٥٨,٧	٣٥,٢	١,٧	١٩,٨	٢,٠
١٩٧١	٥٩,٨	٣٦,٤	١,٦	١٩,٦	٢,٢
١٩٧٢	٦٣,٦	٤٢,٩	١,٤	١٧,٥	١,٨
١٩٧٣	٦٨,٢	٤٦,١	١,٦	١٧,٦	٢,٩
١٩٧٤	٧٢,٩	٤٨,٨	٢,٠	١٨,٧	٣,٤
١٩٧٥	٧٢,٤	٤٩,٣	٣,٤	١٥,٩	٤,١
١٩٧٦	٧٦,١	٥١,٤	٥,٨	١٤,٨	٤,١
١٩٧٧	٧٧,٢	٥١,٨	٥,٢	١٥,٤	٤,٨
١٩٧٨	٨٠,٤	٥٣,٦	٥,٤	١٦,١	٥,٣

وبالمقابل، فقد انخفضت، في الضفة الغربية، بشكل ملحوظ، نسبة أرباب العمل، فبعد أن كانت تشكل ٩,٢٪، في بداية الفترة، انخفضت إلى ٣,٧٪ في نهايتها. أي بنقص يعادل ٥,٧ ألف عامل. أما في قطاع غزة، فرغم ارتفاع نسبة العاملين بأجر، فقد حصل

ارتفاع موازٍ في نسبة أرباب العمل؛ حيث ازداد عددهم، في نهاية الفترة المذكورة، بما يعادل ٤,٧ ألف عامل.

ويلاحظ أن التحول هذا، أي إلى عمال مأجورين، كان، في الضفة الغربية، على حساب أرباب العمل؛ بينما كان، في قطاع غزة، على حساب العاملين لأنفسهم. وهذا يشير إلى إغلاق كثير من المؤسسات في الضفة الغربية، في حين تم إنشاء مؤسسات جديدة في قطاع غزة؛ حيث ارتفع عدد أرباب العمل فيها بشكل ملحوظ إلّا أن عدد العاملين لأنفسهم قد انخفض في القطاع؛ وهذا يدل على أن الصناعة الحرفية التي كانت هي الغالبة في القطاع قد تراجعت؛ حيث توجه الكثير من العاملين لانفسهم للعمل كعمال مأجورين في اسرائيل. أما في الضفة الغربية، فقد توجه جزء كبير من العاملين لأنفسهم للعمل في اسرائيل إلّا أنه من الواضح أن حرب تشرين الأول (اكتوبر) أثرت على هؤلاء؛ مما أدى إلى ارتفاع عددهم في الضفة الغربية وبخاصة في سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٥، غير أن العدد عاد إلى الانخفاض؛ مما يشير إلى أن بعض هؤلاء عاد للعمل في اسرائيل، أو اضطر للهجرة للخارج، بخلاف قطاع غزة؛ حيث مجالات الخيار ضعيفة للعاملين لأنفسهم.

توزع العاملين حسب المهن

أدى عدم توافر فرص للعمل، في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما مر سابقاً، إلى التوجه نحو سوق العمل الاسرائيلية أو إلى الهجرة. وقد كانت الحاجة في اسرائيل، بشكل أساسي، إلى عمال غير مهرة وإلى عمال زراعيين وإلى عمال مهرة في القطاعات التالية: الصناعة والمناجم والبناء والمواصلات.

لذلك، فإن فئات العاملين من الاكاديميين والعلميين الذين لا تتوافر لهم فرص للعمل في اقتصاد المناطق المحتلة أو بالاقتصاد الاسرائيلي هم أكثر فئة تتعرض للهجرة. فقد كان عددهم، سنة١٩٧٢، في الضفة والقطاع، ٤٦٤٩ عاملاً وأصبح، سنة ١٩٧٨، ٢٧٩٩عاملاً فقط.

أما فئة العمال الفنيين والتقنيين، فقد حافظت نسبتهم على ثباتها؛ مما يشير إلى أن أية زيادة، في عدد العاملين من هذه الفئة، محكوم عليها بالهجرة. وينطبق ذلك، أيضاً، على العمال الاداريين والمكتبيين وعمال المبيعات.

ويتضح أن الزيادة التي حصلت في أعداد العاملين اقتصرت على العمال المهرة وغير المهرة، خصوصاً العاملين بأجر منهم، في قطاعات الصناعة والمناجم والبناء والمواصلات. أما العمال الزراعيون، فقد انخفض عددهم خصوصاً العاملين بأجر منهم، بسبب تضرر قطاع الزراعة في المناطق المحتلة، كما ان نسبة قليلة من العمال الزراعيين عملت في الزراعة في اسرائيل. وقد كان التوجه أكثر نحو الصناعة والبناء.

الجدول رقم ١٧
العاملون في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المهنة
للسنوات ١٩٧٢ – ١٩٧٨

	١٩٧٢	١٩٧٣	(٦) ١٩٧٤	(٧) ١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	(٨) ١٩٧٨
الضفة الغربية، مجموع بالآلاف	١٢٥,٢	١٢٦,٤	١٣٧,٦	١٣٢,٥	١٢٩,٧	١٢٧,٣	١٣١,٥
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١ – عمال أكاديميون وعلميون	٢,٩	١,٦	١,٧	١,٧	١,٨	١,٧	١,٨
٢ – عمال فنيون وتقنيون وما شابه	٤,٩	٦,٤	٦,٢	٦,٣	٦,٣	٦,٤	٦,٢
٣ – عمال اداريون	٠,٩	٠,٨	٠,٧	٠,٨	٠,٦	٠,٧	٠,٥
٤ – عمال مكتبيون وما شابه	٢,٦	٢,٧	٢,٤	٢,٨	٢,٩	٢,٦	٢,٥
٥ – عمال مبيعات	٩,٣	٩,١	٨,٥	٩,٤	١٠,٢	١٠,٦	٩,٥
٦ – عمال خدمات	٦,١	٦,٢	٦,١	٦,٤	٦,٦	٧,٠	٦,٩
٧ – عمال زراعيون	٣٠,٤	٢٦,٥	٢٩,٧	٢٧.٣	٢٧,٨	٢٧,٦	٢٧,٧
٨ – عمال مهرة في الصناعة والمناجم والبناء والمواصلات وما شابه	٢٣,٢	٢٦,٤	٢٣,٧	٢٤,٨	٢٤,٢	٢٣,٩	٢٥,٧
٩ – عمال آخرون في الصناعة والمواصلات والبناء وعمال غير مهرة	١٩,٧	٢٠,٣	٢١,١	٢٠,٦	١٩,٦	١٩,٥	١٩.٢
قطاع غزة مجموع بالألف	٦٣,٦	٦٨,٢	٧٢,٩	٧٢,٦	٧٦,١	٧٧,٢	٨٠,٤
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١ – عمال أكاديميون وعلميون	١,٦	١,١	٠,٨	٠,٦	٠,٨	٠,٨	٠,٥
٢ – عمال فنيون وتقنيون وما شابه	٦,٦	٦,٢	٦,٧	٦,١	٦,٤	٦,٦	٦,٥
٣ – عمال اداريون	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٤
٤ – عمال مكتبيون وما شابه	٣,٨	٣,١	٣,٣	٢,٩	٣,٠	٣,٤	٢,٧
٥ – عمال مبيعات	١٢,٩	١٢,٦	١٢,٢	١٢,٣	١٢ ٢	١١,٧	١١,١
٦ – عمال خدمات	٧,٧	٧,٥	٧,٨	٨,٦	٨,١	٨,٦	٧,٦
٧ – عمال زراعيون	٢٩,١	٢٨,٨	٢٦,٨	٢٢,٧	٢٣,٠	٢٢,٦	٢١,٥
٨ – عمال مهرة في الصناعة والمناجم والبناء والمواصلات وما شابه	٢٢,٦	٢٢,٤	٢٥,٩	٢٤,٧	٢٣,٧	٢٤,٧	٢٨,٤
٩ – عمال آخرون في الصناعة والمواصلات والبناء وعمال غير مهرة	١٥,١	١٧,٨	١٦,٠	٢١,٥	٢٢,١	٢١,٠	٢١,٣

ويبينّ الجدول رقم ١٧ أن نسبة العاملين من هؤلاء، في قطاع غزة، أصبحت سنة ١٩٧٨، أعلى منها في الضفة الغربية بعد أن كان الحال هو العكس سنة ١٩٧٢؛ مما يشير إلى هجرة هذه الفئة من الضفة الغربية. ورغم أن نسبة العاملين بأجر من هذه الفئة كانت، سنة ١٩٧٨، في الضفة الغربية، أعلى منها في قطاع غزة، إلا أن معدل ارتفاعها في قطاع غزة أعلى. وقد حصل ارتفاع واضح في نسبة العمال غير المهرة في قطاع غزة من العاملين والمستخدمين بأجر، بينما سجلت هذه النسبة ثباتاً نسبياً في الضفة

الغربية، كما حصل ارتفاع في نسبة العاملين في الخدمات بأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة مقابل ثبات نسبي في نسبة العاملين منهم في المنطقتين؛ وذلك يدل على أن هؤلاء يعملون بأجر في اسرائيل.

والواضح أن التغيرات التي تمت الاشارة إليها هي تغيّرات حصلت في مجموع اعداد العاملين والعاملين بأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي التي تضم العاملين في اسرائيل ومعظم هؤلاء هم عمال بأجر، مما يجعل التغيرات في توزع العاملين حسب المهنة أوضح لدى فئة العاملين بأجر كما يبين الجدول رقم ١٨.

الجدول رقم١٨

توزع العاملين بأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة

حسب المهنة للسنوات ١٩٧٢ – ١٩٧٨[٩]

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الضفة الغربية، مجموع بالآلاف	٧١,٨	٧٢,٩	٨٠,٠	٧٦,٦	٧٤,٧	٧٤,٠	٧٦,١
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عمال فنيون وتقنيون وما شابه	٤,٦	٢,٤	٢,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٦	٢,٦
عمال اداريون	٨,١	١٠,٤	١٠,٤	١٠,٨	١٠,٤	١٠,٦	١٠,١
عمال مكتبيون وما شابه	١,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٣
عمال مبيعات	٤,٠	٤,٥	٤,٥	٤,٤	٤,٨	٤,٢	٣,٨
عمال خدمات	١,٧	١,٨	١,٨	١,٤	٢,٠	٢,٣	٢,٠
عمال زراعيون	٨,٥	٨,٠	٨,٠	٨,٧	٩,٥	١٠,٢	١٠,٤
عمال مهرة في الصناعة والمناجم والبناء والمواصلات وما شابه	١٣,٥	١٠,٠	١٠,٠	٩,٥	٩,٥	٩,٧	٨,٠
عمال أخرون في الصناعة والمواصلات	٢٦,٥	٢٩,٦	٢٩,٦	٢٩,٢	٢٩,٠	٢٨,٧	٣٢,١
والبناء وعمال غير مهرة	٣٢,١	٣٢,٨	٣٢,٨	٣٢,٨	٣١,٩	٣١,٢	٣٠,٧
قطاع غزة مجموع بالآلاف	٤٢,٩	٤٦,١	٤٨,٩	٤٩,٤	٥١,٤	٥١,٨	٥٣,٦
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
عمال أكاديميون وعلميون	٢,١	١,١	١,٢	١,٠	١,٢	١,٢	٠,٩
عمال فنيون وتقنيون وما شابه	٩,٣	١٠,٥	٩,٨	٨,٩	٩,١	٩,٥	٩,٣
عمال اداريون	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
عمال مكتبيون وما شابه	٥,٤	٤,٢	٤,٥	٤,٠	٤,٥	٤,٦	٣,٩
عمال مبيعات	٠,٩	١,٠	٠,٤	٠,٦	٠,٨	١,٠	٠,٧
عمال خدمات	٨,٤	٨,٤	٩,٠	٩,٣	٩,٧	١٠,٤	٩,٥
عمال زراعيون	٣٣,٨	٣٢,٠	٢٩,٠	٢٢,٣	٢٠,٥	١٩,٩	١٨,٧
عمال مهرة في الصناعة والمناجم والبناء والمواصلات وما شابه	٢٠,٧	١٩,٤	٢٥,٤	٢٥,١	٢٣,٨	٤٢,٢	٢٨,١
عمال أخرون في الصناعة والمواصلات والبناء وعمال غير مهرة	١٨,٩	٢٢,٤	٢٠,٤	٢٨,٥	٣٠,٢	٢٩,٠	٢٨,٧

كما أن التغيرات التي حصلت في التوزع حسب المهنة لها علاقة بالعمل في اسرائيل، أو الهجرة من حيث انخفاض نسبة العاملين في الزراعة وارتفاع نسبة العاملين في البناء، والنقص في نسبة العاملين الاداريين.

وقد استقطب سوق العمل الاسرائيلي الفئات الشابة من عمال الضفة والقطاع. ونظراً لأن الطلب كان أشدّ على العمال المهرة وغير المهرة في الصناعة والبناء، فقد اختلف توزع العمال حسب المهنة باختلاف فئات الأعمار؛ حيث يبين الجدول رقم ١٩ أن التوزع على المهن المختلفة يختلف من فئة عمر إلى أخرى.

الجدول رقم ١٩

العاملون في الضفة الغربية وقطاع غزة

حسب المهنة والسن للعام ١٩٧٨(١٠)

	١٤ - ٢٤	٢٥ - ٥٤	٥٥ +
الضفة الغربية. المجموع بالآلاف	٤٣,٢	٧١,٠	١٧,٣
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أعمال مهن علمية، حرة، مدراء وموظفون	٦,٢	١٥,٠	٥,٨
عمال مبيعات	٥,٦	١٠,٤	١٥,٦
عمال خدمات	٦,٧	٦,٦	٨,٧
عمال زراعة	٢٢,٩	٢٥,٥	٤٩,١
عمال مهنيون في الصناعة	٢٣,١	٢٥,٤	٨,٧
عمال آخرون في الصناعة	٢٥,٥	١٧,١	١٢,١
قطاع غزة. المجموع بالآلاف	٢٨,٨	٤٣,٤	٨,٢
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أعمال مهن علمية، حرة، مدراء وموظفون	٢,٤	١٦,٢	٤,٩
عمال مبيعات	٦,٣	١١,٨	٢٤,٧
عمال خدمات	٦,٧	٧,٦	١١,١
عمال زراعة	٢٢,٣	١٨,٠	٣٧,١
عمال مهنيون في الصناعة	٣٤,١	٢٧,٧	١١,١
عمال آخرون في الصناعة	٢٨,٢	١٨,٧	١١,١

فعلى سبيل المثال، ترتفع نسبة العاملين في الصناعة (المهنيين وغير المهنيين) من فئة العمر ١٤ - ٢٤ لتشكل، في الضفة الغربية، أكثر من ٥٨٪ من مجموع العاملين من هذه الفئة، وفي قطاع غزة، أكثر من ٦٢٪ منها. وبينما تنخفض نسبة عمال المهن العلمية والحرة والمدراء والموظفين، في هذه الفئة خاصة في قطاع غزة، ترتفع نسبة فئة العمر ٢٥ - ٥٤ في كل من المنطقتين. ويلاحظ أن التوزع المهني للعمال من هذه الفئة أكثر انسجاماً من الفئتين الأخريين. ويشكل العاملون في الصناعة (مهنيين وعاديين) أعلى نسبة من العاملين في هذه الفئة. أما العاملون في الزراعة منهم في الضفة الغربية فيشكلون أعلى نسبة من هذه الفئة بينما تقل نسبتهم في قطاع غزة.

أما الفئة الثالثة فتتميز بارتفاع نسبة العاملين في الزراعة منهـا، فهم يشكلون نصف العاملين من هذه الفئة في الضفة الغربية وأكثر من ثلثهم في قطاع غزة. كما ترتفع نسبة عمال المبيعات إلى ربع العاملين في قطاع غزة. ويلاحظ، أيضاً، أن العمال الذين تجاوزت أعمارهم ٥٥ سنة في الضفة الغربية يعودون للعمل في الزراعة في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة، فهم يتوزعون بين العمل في الزراعة أو في المبيعات.

وقد أدى عدم توافر فـرص للعمل، في السـوق الاسرائيليـة، للعمال الاداريـين والأكاديميين والفنيين والتقنيين، وبخاصة في الضفة الغربية، مقابل ازدياد الطلب على العمال غير المهرة، إلى هجرة الفئة الأولى ومن ثمّ تدني المستوى التعليمي للعمال في الضفة الغربية بشكل خاص.

الجدول رقم ٢٠
العاملون في الضفة الغربية وقطاع غزة
حسب سنوات الدراسة

	الضفة الغربية (١١)						الضفة الغربية			
		سنوات الدراسة					سنوات الدراسة			
	بالآلاف	صفر	١ – ٦	٧ – ٨	٩ +	مئوي	صفر	١ – ٦	٧ – ٨	٩ +
المجموع	١٣١,٥	٣٤,٦	٤٩,٨	١٧,٦	٢٩,٥	١٠٠,٠	٢٦,٣	٣٧,٩	١٣,٤	٢٢,٤
منهم في المدن	٣٤,٧	٤,٥	١٣,٦	٥,٤	١١,٢	١٠٠,٠	١٣,٠	٣٩,٠	١٥,٦	٣٢,٤
منهم في القرى	٨٥,٤	٢٧,٥	٣١,٧	١٠,٢	١٦,٠	١٠٠,٠	٣٢,٢	٣٧,٢	١١,٩	١٨,٧
		قطاع غزة (١٢)					قطاع غزة			
المجموع	٨٠,٤	١٧,٧	٢٧,٣	٨,٧	٢٦,٧	١٠٠,٠	٢٢,٠	٣٤,٠	١٠,٨	٣٣,٢
منهم في المدن	٤١,٢	٨,٤	١٥,٤	٤,٥	١٢,٩	١٠٠,٠	٢٠,٤	٣٧,٤	١٠,٩	٣١,٣
منهم في القرى	٣١,٨	٧,٤	٩,٧	٣,٠	١١,٧	١٠٠,٠	٢٣,١	٣٠,٨	٩,٣	٣٦,٨

ويبين الجدول رقم ٢٠ ارتفاع نسبة الاميّة بين العاملين في المنطقتين إلا أنها في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة. وتعتبر أعلى نسبة للعمال هي بين الذين يتراوح مؤهلهم التعليمي ما بين ١ – ٦ سنوات دراسية. ويتضح من الجدول رقم ٢٠ أن نسبة العمال الذين اتموا السنوات الثمانية الأولى للدراسة هي في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة، وترتفع بالمقابل نسبة العمال الذين تجاوزوا هذه الفترة الدراسية في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية. وهذا مؤشر أخر لهجرة العمال الذين يرتفع مستواهم التعليمي في الضفة الغربية. ويوضح الجدول المذكور، أيضا، أن نسبة العمال الأميين، في المدن، تقل كثيراً عنها في القرى؛ بينما ترتفع نسبة العمال الذين تلقوا سنوات معينة من الدراسة، في المدن، عنها في القرى كلما ازدادت سنوات الدراسة. مما يشير إلى أنه، اضافة إلى توافر فرص التعليم لسكان المدن أكثر من توافرها لسكان القرى، واضطرار كثير من الطلاب في القرى إلى ترك دراستهم للالتحاق بذويهم للعمل في الأرض، فإن هجرة

العمال الفنيين والأكاديميين من القرى أعلى منها في المدن؛ حيث، تتوافر في المدن، فرص أكثر للعمل منها في القرى خاصة في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة، فإن الفارق، في نسبة الأمية، بين عمال المدن وعمال القرى أقل مما هو عليه في الضفة الغربية. وترتفع الاميّة بين عمال القرى أكثر من ارتفاعها لدى عمال المدن، إلا أن نسبة الذين تلقوا دراسة تزيد عن ٩سنوات هي، في القرى، أكثر منها في المدن. والواقع أن ارتفاع نسبة اللاجئين في قطاع غزة، وتوافر مدارس وكالة الغوث، فيها، يقلل من نسبة الاميّة في المدن ويجعلها أقل منها في القرى. غير أن هذه المدارس تغطي التسع سنوات الاولى من الدراسة فقط، مما يجعل هذه النسبة تنخفض بعد ذلك. ولذلك فإن نسبة العمال الذين تلقوا تعليماً لمدة تزيد عن ٩ سنوات تقل في المدن عنها في القرى.

الجدول رقم٢١

العاملون في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المهنة وسنوات الدراسة للعام ١٩٧٨(١٣)

	صفر	١-٦	٧-٨	٩+
المجموع بالآلاف	٣٤,٦	٤٩,٨	١٧,٦	٢٩,٥
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أعمال مهن علمية، حرة، مدراء وموظفين	٠,٩	٢,٦	٤,٠	٤٠,٣
عمال مبيعات	٦,٩	١١,٨	٩,١	٩,٢
عمال خدمات	٦,٩	٨,٠	٦,٨	٥,٤
عمال زراعة	٥٨,٧	٢٤,١	١٣,١	٦,٤
عمال مهنيون في الصناعة	٩,٥	٣١,٠	٤٣,٧	٢٥,١
عمال آخرون في الصناعة	١٧,١	٢٢,٥	٢٣,٣	١٣,٦
قطاع غزة المجموع بالآلاف	١٧,٧	٢٧,٣	٨,٧	٢٦,٧
مئوي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أعمال مهن علمية، حرة مدراء وموظفين	١,٧	٣,٧	٤,٦	٢٥,٨
عمال مبيعات	١٥,٨	١١,٧	٩,٢	٧,٥
عمال خدمات	٩,٦	٩,٢	٥,٧	٤,٩
عمال زراعة	٣٨,٤	١٩,٨	١٩,٥	١٢,٤
عمال مهنيون في الصناعة	١٥,٣	٣٢,٩	٣٦,٩	٢٨,٨
عمال آخرون في الصناعة	١٩,٢	٢٢,٧	٢٤,١	٢٠,٦

ويبين الجدول رقم ٢١ أن نسبة الأميّة ترتفع بين العاملين في قطاع الزراعة، حيث تصل، في الضفة الغربية، إلى أكثر من النصف؛ وفي قطاع غزة، إلى أكثر من الثلث. كما يرتفع المستوى التعليمي للعمال المهنيين في الصناعة عن العاملين في المهن الأخرى وهي تصل، في الضفة الغربية، إلى ٤٣,٧٪ من العمال الذين تلقوا، ما بين ٧و٨ سنوات،

وفي قطاع غزة تصل إلى ٣٧٪ إلا أن نسبة العمال المهنيين الذين تلقوا تعليماً يزيد عن ٩ سنوات دراسية، برغم ارتفاعها في قطاع غزة، منخفضة، في الضفة الغربية، مقارنة بنسبة العمال الذين تلقوا سنين مماثلة من التعليم ويعملون في المهن العلمية والحرة والادارية والوظيفية. ويتضح من الجدول المذكور أيضاً أنه بازدياد سنوات الدراسة يزداد الميل للانتقال من الزراعة إلى الصناعة. فبعد أن كان العمال الزراعيون يشكلون ٥٨,٧٪ من العمال الأميين انخفضت نسبتهم إلى ٢٤٪، ثم إلى ١٣٪، ثم إلى٦٪، في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة؛ فقد انخفضت نسبتهم من ٣٨٪ إلى ١٩,٨٪، ثم إلى ١٩,٥٪، ثم إلى١٢,٤٪. أما عمال الصناعة، فبعد أن كانوا يشكلون ٢٧٪ من العمال الأميين في الضفة الغربية و٣٤,٥٪ في قطاع غزة ارتفعت نسبتهم إلى٥٣,٥٪، ثم إلى ٦٧٪، ثم انخفضت قليلاً لتحتل المرتبة الثانية بعد نسبة العاملين في المهن الحرة. أما في قطاع غزة، فقد ارتفعت نسبة العاملين في الصناعة من ٣٤,٥٪ من الأميين إلى ٦٥,٦٪ من الذين أنهوا المرحلة الابتدائية و٦١,٠٪، ثم انخفضت إلى ٤٩,٤٪.

يتضح مما سبق أنه كلما ارتفع المستوى الفني والأكاديمي للعمال كلما ارتفعت قابليتهم للهجرة؛ وذلك بالرغم من حاجة الكثير من المؤسسات، في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى الخبرة الفنية الضرورية لتطويرها. ولكن نظراً لأن التعليم الفني القائم حالياً في المناطق المحتلة لا يتطابق مع ضرورات الانتاج، فإن آلاف المتخرجين من هذه المعاهد لا يتم استيعابهم؛ وهم محكومون، إما بالعمل في اسرائيل، إن توفر لهم ذلك، أو بالهجرة. ومنذ سنة ١٩٧٤، أخذ الطابع العام لهجرة العمال يكتسب صفة هجرة العمال الأكاديميين والفنيين، حيث أصبحت المناطق المحتلة أهم مصدر لتصدير الخبرة الفنية لدول الخليج والأردن.

ونظراً لحاجة السوق الاسرائيلية للأيدي العاملة غير الماهرة، وإلى الأيدي العاملة الماهرة في قطاعات الصناعة والزراعة والبناء، فقد ارتفعت، في المناطق المحتلة، نسبة العمال الأميين على الذين تلقوا سنوات محدودة من الدراسة، وهذا أوضح في الضفة الغربية منه في قطاع غزة، حيث مجال الهجرة مفتوح أكثر للعمال الأكاديميين والاداريين.

وقد نتج عن هجرة الأكاديميين من جهة وزيادة الطلب في السوق الاسرائيلية على فئة العمال غير الفنيين من جهة أخرى، أن ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة. ولكن هذا مؤشر مضلل إلى «بلترة» عمال المناطق (بمعنى تحولهم إلى بروليتاريا)؛ حيث أن الزيادة في القوة العاملة في قطاع الصناعة لم تتم في اقتصاد المناطق نفسها، وإنما هي ناتجة عن تزايد تمركز العمال في قطاع الصناعة في اسرائيل، أي ان العمال التحقوا بقطاع الصناعة خارج دائرة الانتاج المحلي، وان تمركزهم، في هذا القطاع، لا يشير إلى تحولهم إلى بروليتاريا كما يحاول بعض الباحثين تصوير تحولهم.

(١) *Administered Territories Statistics*, Quarterly, Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1979, Table 17, p.141.

(٢) **المصدر نفسه**، ص١٤٧.

(٣) **المصدر نفسه**.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) **المصدر نفسه**، ص١٤٢.

(٦) *Statistical Abstract of Israel 1975*, Table XXVI/25, p. 709.

(٧) **المصدر نفسه**، ص٧٢٩.

(٨) **المصدر نفسه**، ص٧٤٣.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) Administered Territories..., *op. cit.*, p. 144.

(١١) **المصدر نفسه**، ص١٤٥.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص١٤٦.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص١٤٥.

محمد سليمان

التطور الديمغرافي العربي في اسرائيل: واقع... وتوقعات

١ - مؤشرات الزيادة الطبيعية

بعد سنة ١٩٤٨، حدث تغير جذري في البنية الديمغرافية فوق مساحة الأرض التي اقيمت عليها **دولة اسرائيل** في القسم الغربي من فلسطين الواقع ضمن حدود الهدنة العامة لعامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩، التي وُقّعت بين الدول العربية واسرائيل، ورسمت بموجبها خطوط وقف اطلاق النار بين الدول العربية المجاورة لفلسطين وبينها.

لقد بلغ عدد سكان فلسطين، يوم ١٩٤٨/١٢/٣١، كما أشار تقرير كلّاب، رئيس اللجنة الخاصة بفلسطين والتابعة للامم المتحدة، ١,٤٢٧,٠٠٠ نسمة، وكان يقيم منهم في القسم الشرقي من فلسطين (أو ما عرف، فيما بعد، باسم الضفة الغربية) ٤٦٧,٠٠٠ نسمة، وكان ٧٣,٠٠٠ نسمة يقيمون في غزة، وكان هنالك ٢٢ ألف مواطن بدوي يتوزعون بين المنطقتين.

وأشار كلّاب، أيضاً، إلى ان ٧٢٦ ألف مواطن فلسطيني شُردوا من ديارهم نتيجة المعاملة الوحشية التي واجهتهم السلطات الصهيونية بها، واستقر منهم في شرقي فلسطين ٢٨٠ ألف نسمة، وفي قطاع غزة ١٩٠ ألف نسمة؛ وهاجر منهم ١٠٠ ألف نسمة إلى لبنان، فيما هاجر إلى سوريا ٧٥ ألف نسمة، وإلى مصر سبعة آلاف نسمة، وإلى العراق أربعة آلاف نسمة.

ولم يبق من عرب في فلسطين التي اقيمت عليها دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨ سوى ١٥١ ألف مواطن يقطن معظمهم في الجليل والمثلث في شمال فلسطين، وفي منطقة النقب جنوبها.

ومما ساعد على تفريغ البلاد من أصحابها الشرعيين، وأتاح للصهيونية ممارسة كل ما تستطيع لترحيلهم، صدور **قرار التقسيم**، في ١٩٤٧/١١/٢٩، بما تضمنه من تأكيد

هذا القسم هو الأول من هذه المادة، وسينشر القسم التالي في العدد القادم.

على قيام **دولتين فلسطينية عربية، ويهودية: وانهاء الانتداب البريطاني**، على أن يظل، في كل دولة، مواطنون عرباً ويهوداً بحسب مقتضيات امتلاكاتهم واقاماتهم ورغبتهم في الاستمرار في اطار هذه الدولة أو تلك، أو عدم رغبتهم في ذلك. ولأن تطبيق القرار كان يمنع الحركة الصهيونية من تحقيق أطماعها التوسعية، بشكل كامل، باشرت، منذ الاعلان، عن صدور القرار بتنفيذ عملية طرد واسعة للفلسطينيين من المساحة التي خصصها القرار للدولة اليهودية؛ وذلك ليخلص الصهيونيون دولتهم من وجود أي فلسطيني فيها في المستقبل.

وقرار التقسيم رقم ١٨١ الذي صدر عن اجتماع الدورة الثانية للأمم المتحدة، بتاريخ ٢٩/١١/١٩٤٧، نص على قيام الدولة الفلسطينية على مساحة ١١,١٠٠ كيلومتر مربع أي على ٤٢٪ من مساحة فلسطين، ويكون عدد سكانها، وفق خريطة الحدود المرسومة لها، واعتماداً على المعطيات التي وفرتها اللجنة الخاصة، بتقريرها المسمى الوثيقة أ/ج ع/٣٦٤(١)، بعد عملية مسح واحصاء شاملين، ٧٣٥ ألف نسمة، منهم ٧٢٥ ألف فلسطيني و١٠ آلاف يهودي.

ووفق القرار، تقوم الدولة اليهودية على ١٤,٠٠ كيلو متر مربع أي على ٥٦٪ من مساحة فلسطين وعدد سكانها ٩٩٥ ألف نسمة، منهم ٤٩٨ ألف يهودي و٤٩٧ ألف فلسطيني. أما مدينة القدس، فتصبح دولية يسكن فيها ٢٠٥ آلاف نسمة منها ١٠٥ آلاف عربي و ١٠٠ ألف يهودي.

لكن القيادة الصهيونية طردت بالارهاب كل من استطاعت طرده من الفلسطينيين، ولم يبق في اطار دولتها، وفق القرار ١٨١، سوى بضعة آلاف من السكان العرب على الكرمل، وفي حيفا، وجسر الزرقاء، واعداد قليلة جداً في بعض المناطق الاخرى.

وعندما نجحت الصهيونية في اقامة دولتها وفي منع قيام الدولة الفلسطينية، مستفيدة، في ذلك، من الظروف الصعبة التي كان الشعب الفلسطيني يواجهها، ومن هزيمة الجيوش العربية في فلسطين، ومن دعم الدول الاستعمارية: بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية، قامت بتوسيع رقعة هذه الدولة؛ حيث سلب ما يقارب نصف مساحة الأرض التي أقر قرار التقسيم اقامة الدولة الفلسطينية عليها، وقامت، بعد ذلك، بتشريد السكان العرب من تلك المساحة من الأرض.

وكانت، من بين احدى العمليات الأولى لطرد السكان الفلسطينيين إلى خارج الحدود، أو نقلهم من قراهم إلى أماكن أخرى بالقوة، ثم الاستيلاء على أملاكهم وتغيير معالمها بشكل كامل، وتبديد الحالة الديمغرافية للوحدة الجغرافية: القرية أو التجمع، عملية اخلاء قرية أقرت من سكانها يوم ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨ واجلائهم بالقوة إلى بلدة الرامه. وتتالت من ثمّ عمليات الطرد والتشريد. فيوم ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، شرد سكان كفربرعم بالطريقة نفسها أيضا. أما أهالي قرية كفرعنان، فقد طردوا يوم ٤ شباط (فبراير) ١٩٤٩ من منازلهم، وذلك بعد أن أجبر نصفهم على

التوجه إلى المثلث، حيث لجأوا إلى شرقي فلسطين. وحين تقدم من بقي من سكان القرية، بعد مرور ثلاث سنوات على طردهم، بشكوى إلى المحكمة الاسرائيلية العليا، طالبين اعادتهم إلى قريتهم، نسف الجيش الصهيوني بيوت القرية. هذا، ولا يزال، حتى الآن، عدد من أهالي كفرعنان يعيشون في بلدة الرامه.

ويوم ١٩٤٩/٢/٢٨، وضع أكثر من ٧٠٠ لاجىء كانوا يعيشون في قرية كفرياسيف، في سيارات نقل، وأرسلوا إلى خط التماس مع الجبهة العربية التي كان يرابط عليها، يومذاك، الجيش العراقي، واجبروا على اجتياز الحدود ليعيشوا لاجئين في شرقي فلسطين. وكان أولئك المواطنون، قد التجأوا إلى قرية كفرياسيف بعد أن اجبروا على ترك قراهم المجاورة أثناء نشوب الحرب في الجليل.

ويوم ١٩٤٩/٣/٢٥، وبعد اجراء عملية تفتيش واسعة ودقيقة في قرية الرامه، اعتقلت قوات الجيش الاسرائيلي ٢٨ فلسطينياً، ونقلتهم إلى الحدود واجبرتهم على اجتيازها إلى شرقي فلسطين.

وفي الخامس من حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٩، طوقت قوات الجيش والشرطة ثلاث قرى في الجليل هي: الخصاص وقبطية والجاعونه، وطردت سكانها إلى منطقة صفد، وأبعدت البعض منهم إلى خارج الحدود.

ويوم ١٩٥٠/١/٢٤، وصلت وحدة من رجال الجيش قرية الغابسية في الجليل، وأنذرت السكان بالرحيل خلال يومين، وإلا فإنهم سيطردون إلى ما وراء الحدود. وحينما رأى السكان أنه لا بد من ذلك، تركوا قريتهم مكرهين، وانتقلوا إلى قرية دنون التي كانت هي الاخرى متروكة أيضاً[٢].

وفي اوائل آذار (مارس) سنة ١٩٥٠ طرد سكان قرية البطاط من بيوتهم بالقوة.

ويوم ١٩٥٠/٧/٧، قام الجيش الاسرائيلي بعملية تفتيش واسعة وهمجية لقرية «أبو غوش» القريبة من القدس، نقل على أثرها نحو مئة من السكان إلى جهة مجهولة.

وفي ١٩٥٠/٨/١٧ تسلم سكان بلدة المجدل (التي يسمونها اليوم أشكلون) أوامر بالطرد، ثم بدأ نقلهم إلى خطوط الهدنة نحو قطاع غزة، وقد استغرقت عملية الطرد ثلاثة أسابيع كاملة.

وفي اوائل شباط (فبراير) سنة ١٩٥١، طرد إلى خارج الحدود سكان ١٣ قرية فلسطينية صغيرة تقع في وادي عارة في المثلث.

ويوم ١٩٥١/١١/١٧، طوقت وحدة من الجيش خربة الخويشات الواقعة قرب ام الفحم في المثلث، وطردت سكانها، ثم نسفت بيوتهم بعد ذلك[٣].

واضافة إلى هذا النمط من التبديد الديمغرافي المتمثّل بعمليات **الطرد الجماعية** التي كانت تتم بتنفيذ حرفي للقرارات الصادرة بشأنها، كانت هناك نمطية **الطرد**

الانتقائي الذي كان يتم عبر اختيار بضع عشرات من الرجال من كل قرية. وطردهم إلى خارج الحدود لتلحق بهم عائلاتهم التي لا يمكنها الاستمرار في غياب المعيل.

وفي هذه النمطية الأخيرة من الطرد، كانت تجري بعض التعديلات الاستثنائية على القرارات الصادرة بشأنها، حيث كان يسمح لبعض المطرودين بالرجوع. وقد تبين أنه حتى عام ١٩٥٢ كان مجموع من صدرت لمصلحتهم أوامر عودة ٨٦٥ شخصاً فقط.

ومع أن أهداف الطرد كمنت، في البداية، وراء الأسباب الأمنية، إلا أنه استمر حتى بعد استتباب أوضاع الدولة وبلوغها خمس سنوات من العمر... فمثلاً، في أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٥٣ طرد سكان قرية ام الفرح الواقعة قرب نهاريا، ونسفت منازل القرية بعد ذلك، ودمرت بأكملها(٤). وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٣، طردت سبع عائلات من قرية الريحانية في الجليل على الرغم من أن المحكمة العليا أصدرت قراراً بعدم قانونية هذا الطرد. ومن الشهود الحق على عسف تلك العملية الأخ علي اسحق عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الفلسطينية، الذي طرد وأهله حين كان طفلاً، مع تلك العائلات.

ويوم ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٥٦، أجبرت قبيلة البقاره على مغادرة بلدة البقاره وأراضيها بالقوة العسكرية، مما اضطرها للجوء إلى سوريا(٥).

وفي النقب، حيث كان يعيش قرابة ٤٨ ألف مواطن، عام ١٩٤٨، قامت السلطات الصهيونية بإبعاد معظم هؤلاء إلى ما وراء الحدود، ولم يبق منهم في السنوات الاولى لقيام اسرائيل سوى ١٣ ألف مواطن، وحتى هؤلاء لم يسلموا بدورهم من شبح الإبعاد والتهجير، كما جرى لعشيرة المحمديين وبعض الأفخاذ والبطون الاخرى من قبيلة العزازمة الذين طردتهم السلطات من أراضيهم وسلبتها، ثم أقامت عليها مستوطنتي حلومه وريفيفيم... وحتى في سنة ١٩٥٩، قررت السلطات طرد قبائل بدوية من النقب إلى ما وراء الحدود، ولم يلغ هذا القرار إلا بعد تدخل الامم المتحدة(٦).

وهناك العديد من القرى الفلسطينية، خالية من السكان ومهدمة كلياً، أو جزئياً. فهناك، منها، مثلاً، ٢٠ قرية في قضاء عكا، و٦٨ قرية في قضاء صفد، و٢٣ قرية في قضاء طبريا، و٢٨ قرية في قضاء بيسان، و٦ قرى في قضاء الناصرة...(٧). بينما يعيش قسم كبير من سكان هذه القرى كلاجئين في وطنهم، كأهالي قرى: عمقا وصفورية والمجيدل، والمنصورة ومغار والكويكات والبروه والدامون والرويس وغيرها(٨).

وكانت السلطات الصهيونية قد أجلت، في أوائل السبعينات، **عرب الزنار** عن بيوتهم في الجليل الأعلى بالقوة، واستولت على أراضيهم. ويعيش بعضهم اليوم في أبو سنان.

وتواصل السلطات جهودها اليوم لتجميع عرب السواعد، وارغامهم على السكن في مناطق أخرى غير أراضيهم وقراهم، كما لا تزال تواصل محاولاتها لتهجير عرب المفجر القاطنين قرب الخضيرة(٩).

وكنتيجة لهذه الاجراءات العنصرية، انخفضت نسبة السكان العرب في اسرائيل من ٥٢٪ من مجموع السكان بعد صدور قرار التقسيم رقم ١٨١ في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، إلى ١٧,٩٪من مجموع السكان عام ١٩٤٩.

ومع أن عدد السكان الفلسطينيين في اسرائيل كان قد بلغ بتاريخ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، كما أشار تقرير كلّاب ١٥١ ألف نسمة، فإنه قد وصل عام ١٩٥٠ إلى ١٦٠ ألف نسمة بسبب تمكن بعض الفلسطينيين من العودة بطريقة أو بأخرى من جهة، وبسبب الولادات الطبيعية من جهة أخرى، غير أن هذا العدد لم يمثل سوى ١٢,٩٪ من مجموع السكان، الأمر الذي يعكس مستوى ازدياد تدفق موجات الهجرة الصهيونية على فلسطين المحتلة خلال تلك الفترة.

وبمرور الزمن، ورغم ارتفاع أعداد اليهود المهاجرين، فإن عدد الفلسطينيين قد تزايد بشكل ملحوظ، وارتفعت نسبتهم العامة إلى مجموع السكان؛ وكان من المؤكد ارتفاع مستوى هذه النسبة من الزيادة في عدد السكان أكثر، لو لم تكن هنالك هجرة فلسطينية إلى الخارج في الخمسينات، بسبب اشتداد وطأة الارهاب والعنصرية الصهيونية ضد العرب، فقد تراوحت نسبة عدد المهاجرين الفلسطينيين إلى الخارج حينها بين ٠,٤٪ و١,٦٪ من مجمل الزيادة الفلسطينية في عدد السكان. كما ارتفعت في الوقت نفسه نسبة المهاجرين اليهود إلى فلسطين بشكل يتراوح بين ٣١,٦٪ و٥٩,١٪ من مجمل الزيادة اليهودية العامة في عدد السكان، وإن هذا الأمر يعكس بشكل بيّن استقرارية نسبية في عدد السكان الفلسطينيين مقارنة بالمجموع العام للسكان في اسرائيل قبل ٥ حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٧.

زيادة طبيعية قياسية

ومع أن نسبة السكان العرب إلى مجموع السكان في اسرائيل لم تتعد، سنة ١٩٦٠، ١١,١٪، إلا أن هذه النسبة كانت تعكس تطوراً ملحوظاً في عدد السكان الفلسطينيين الذين يتوالدون. الأمر الذي يؤكده وصول تلك النسبة إلى ١٢,٥٪ (بدون سكان القدس البالغ عددهم ٧٥ ألف نسمة) في سنة ١٩٧٠، وارتفاع عدد السكان الفلسطينيين سنة ١٩٧٤. كما أشارت الاحصائيات الاسرائيلية إلى أن ٥١٨ ألف نسمة، أي بنسبة ١٥,٢٥٪ من مجموع سكان اسرائيل، يتوزعون ديمغرافيا على ألوية: القدس (بما في ذلك الجزء المحتل سنة ١٩٦٧) بنسبة ١٨,٥٪ من مجموع السكان العرب في اسرائيل، واللواء الشمالي ٤٧,٢٪، ولواء حيفا ١٦٪، واللواء الأوسط ٩,٥٪ ولواء تل - أبيب ١,٦٪، والنقب ٧,٢٪...[١٠]

وإن نظرة مقارنة واحدة تشير إلى أن وتائر التطور الديمغرافي للفلسطينيين في اسرائيل، تسير بازدياد طردي، وبمعدلات كبيرة، كما هو وارد في الجدول رقم (١)...[١١]

جدول رقم ١

عدد السكان (بالآلاف) في السنوات: ١٩٤٨ و١٩٦١ و١٩٧٠ و١٩٧١ و١٩٧٧

الألوية	١٩٤٨	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
القدس*	٢.٩	٤.٢	٧٨.٦	٨٤.٤	٨٨.٠	٩٦.١	٩٩.١	١٠٣.٤	١٠٦.٩
حيفا	٢٧.٤	٤٨.٠	٧١.٥	٧٨.٣	٨١.٦	٨٢.٩	٨٥.١	٨٨.٤	٩١.٦
الشمالي	٩٠.٦	١٤٢.٨	٢١١.٠	٢٢٧.٤	٢٣٦.٨	٢٤٤.٧	٢٥١.٠	٢٦٠.٣	٢٦٩.٥
الأوسط	١٦.١	٢٦.٩	٤١.٣	٤٥.٢	٤٧.١	٤٩.٢	٥٠.٩	٥٣.١	٥٥.٥
تل - أبيب	٣.٦	٦.٧	٨.٥	٩.٠	٩.٣	٨.٢	٨.٥	٨.٨	٩.٣
الجنوبي	١٥.٤	١٨.٦	٢٨.٩	٣٢.٤	٣٤.٣	٣٧.٤	٣٩.٢	٤٠.٩	٤٣.٠
المجموع العام	١٥٦.٠	٢٤٧.٢	٤٣٩.٨	٤٧٦.٧	٤٩٧.١	٥١٨.٧	٥٣٣.٨	٥٥٥.٠	٥٧٥.٨

ويتوزع العرب الفلسطينيون في أقضية تلك الألوية، في ثلاث طوائف متآخية تعزز كل منها وحدتها الفعلية في اطار العمق الوطني الفلسطيني بامتدادات جذور قومية قوية للأمة العربية. وقد أثبتت الأيام أن لهذه الوحدة الوطنية من عوامل الرسوخ والثبات ما يمكنها من أن تواجه كل محاولات التفرقة وبث روح النعرة الطائفية التي يحاول الصهيونيون بث سمومها بين الفلسطينيين بغية إيجاد ثغرات في الجسم الفلسطيني، تمكنهم من النفاذ إلى داخله، وممارسة عملية التخريب التي يريدونها بما ينسجم وأهدافهم ومخططاتهم.

وهناك من بين العرب ما نسبته ٨,٢٪ يشكلون الطائفة الدرزية، وما نسبته ١٦,٢٪ مسيحيون. أما المسلمون فيشكلون ٧٥٪ من مجموع السكان[١٢]. وهنالك فئات صغيرة جداً يكاد عددها لا يذكر يدينون بعقائد دينية ذات علاقة مباشرة بهذه الطائفة أو تلك من الطوائف الثلاثة، ومن بين تلك الفئات الموارنة، والبهائيون. والجدير بالذكر أن عوامل ديمغرافية بحتة هي التي اقتضت ذكر التقسيمات الدينية هذه، وهي لا تعني شيئاً مهما بالنسبة للفلسطينيين، لكنها ربما عنت لبعض جهات البحث أهمية ما. لذلك أوردناها واقتضى التنويه.

ونسبة الزيادة في عدد السكان لا يتحدد التفاوت فيها فقط، اعتماداً على مقارنتها بعدد السكان العرب، أو بمقارنة عدد السكان العرب بالسكان اليهود، أو بعدد السكان

---

* إن السبب الرئيسي للارتفاع الفجائي في عدد سكان القدس، كما هو وارد في الجدول اعلاه، لا يعود إلى نمو طبيعي وانما إلى ضم القسم الغربي من القدس المحتل سنة ١٩٦٧ إلى اسرائيل وادخال سكانه في العمليات الاحصائية السكانية في اسرائيل لمجموع سكان القدس.

العرب في لواء بعددهم في لواء آخر، بل، أيضاً، يمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح على صعيد اللواء نفسه، فهناك فروق واضحة في النمو والتكاثر بين قضاء وقضاء آخر في لواء واحد كما يشير لذلك الجدول رقم (٢) التالي:

جدول رقم ٢[١٣]

عدد السكان فى الأقضية (بالآلاف)

الألوية	١٩٤٨	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
القدس	٢.٩	٤.٢	٧٨.٦	٨٤.٤	٨٨.٠	٩٦.١	٩٩.١	١٠٣.٤	١٠٦.٩
حيفا: قضاء حيفا	٩.١	٢٩.٦	١٨,٦	٢٥.٥	٢٧.٣	٢٨.١	٢٧.٣	٢٧.٨	٢٨.٧
قضاء الخضيرة	١٨.٣	٦٢.٠	٢٩.٤	٤٦.٠	٥١.٠	٥٣.٥	٥٥.٦	٥٧.٣	٥٩.٨
الشمالي: قضاء صفد	١.٩	٤.٥	٣.٠	٤.٠	٤.٠	٤.١	٤.٢	٤.٢	٤.٤
قضاء طبريا	٥.١	١٣.٠	٧.٩	١١.٣	١٢.٨	١٣.٣	١١.٨	١٢.٠	١٢.٤
قضاء مرج بن عامر	٣٤.٩	١٠٢.٦	٥٣.٥	٧٨.١	٨٤.٨	٨٨.٤	٩٣.٦	٩٥.٧	٩٩.٢
قضاء عكا	٤٨.٧	١٤٩.٥	٧٨.٤	١١٧.٦	١٢٥.٨	١٣١.٠	١٣٥.١	١٣٩.١	١٤٤.٣
أوسط: قضاء هشارون	١٠.٤	٣٣.٧	١٧.٤	٢٥.٩	٢٧.٨	٢٨.٩	٣٠.٦	٣١.٦	٣٢.٦
قضاء بيتح تكفا	٣.٠	١٠.٥	٤.٧	٧.٦	٨.٨	٩.١	٩.٤	٩.٦	١٠.١
قضاء الرملة	٢.٦	١٠.٦	٤.٤	٧.٦	٨.١	٨.٥	٨.٨	٩.٢	١٠.٠
قضاء رخبوت	٠.١	٠.٥	٠.٤	٠.٥	٠.٥	٠.٦	٠.٤	٠.٥	٠.٥
تل - أبيب/يافا	٣.٦	٩.٣	٦.٧	٨.٥	٩.٠	٩.٣	٨.٢	٨.٥	٨.٨
الجنوبي: قضاء عسقلان	٢.٤	٠.٤	٠.٣	٠.٥	٠.٦	٠.٦	٠.٣	٠.٣	٠.٤
قضاء بئر السبع	١٣.٠	٤٢.٦	١٨.٣	٢٨.٤	٣١.٨	٣٣.٧	٣٧.١	٣٨.٩	٤٠.٥

فمثلاً، سكان قضاء حيفا في لواء حيفا، الذين بلغوا سنة ١٩٤٨ حوالي ٩١٠٠ نسمة، ارتفعوا، في سنة ١٩٦١، إلى ١٨.٦٠٠ نسمة، فزادت نسبتهم، خلال ١٣ سنة، حوالي ٥٠,٧٪. أما سكان قضاء الخضيرة في اللواء نفسه، فقد ارتفعت نسبة زيادتهم، في الفترة نفسها، حوالي ٦٢٪. ويكمن الوصول إلى نتيجة مماثلة، إذا ما أجرينا مقارنة أولية بين نسبة تطور عدد السكان في قضاء عكا وقضاء طبريا في اللواء الشمالي. وهذا الأمر ينطبق كذلك على نسبة زيادة عدد السكان في كل من قضاءي عسقلان وبئر السبع في اللواء الجنوبي.

غير اننا وبالاعتماد على معطيات الاحصائيات الاسرائيلية نفسها، نجد تفاوتاً كبيراً بين نسبة الزيادة الطبيعية للسكان الفلسطينيين، والزيادة الطبيعية للسكان اليهود. كما يشير إلى ذلك الجدول رقم (٣) الآتي:

جدول رقم ٣ [١٤]

السنة	عدد السكان	يهود	عرب	ملاحظات
١٩٤٨	٨٣٤.٣١٧	٧١٦.٦٧٨	١١٧.٦٣٩	الأرقام بالاعتماد على الاحصاء الذي جرى بتاريخ ١٩٤٨/١١/٨
١٩٤٩	١.١٧٣.٨٧١	١.٠١٣.٨٧١	١٦٠.٠٠٠	الزيادة في عدد العرب في هذه السنة بسبب ضم قرى المثلث العربية إلى اسرائيل في أوائل سنة ١٩٤٩
١٩٥٠	١.٣٧٠.٠٩٤	١.٢٠٢.٩٩٣	١٦٧.١٠٠	
١٩٥١	١.٥٧٧.٨٢٥	١.٤٠٤.٣٩٢	١٧٣.٤٣٣	
١٩٥٢	١.٦٢٩.٥١٩	١.٤٥٠.٢١٧	١٧٩.٣٠٢	
١٩٥٣	١.٦٦٩.٤١٧	١.٤٨٣.٦٤١	١٨٥.٧٧٦	
١٩٥٤	١.٧١٧.٨١٤	١.٥٢٦.٠٠٩	١٩١.٨٠٥	
١٩٥٥	١.٧٨٩.٠٧٥	١.٥٩٠.٥١٩	١٩٨.٥٥٦	
١٩٥٦	١.٨٧٢.٣٩٠	١.٦٦٧.٤٥٥	٢٠٤.٩٣٥	
١٩٥٧	١.٩٧٥.٩٥٤	١.٧٦٢.٧٤١	٢١٣.٢١٣	
١٩٥٨	٢.٠٣١.٦٧٢	١.٨١٠.١٤٨	٢٢١.٥٢٤	
١٩٥٩	٢.٠٨٨.٦٧٥	١.٨٥٨.٨٤١	٢٢٩.٨٤٤	
١٩٦٠	٢.١٥٠.٣٥٨	١.٩١١.١٨٩	٢٣٩.١٦٩	
١٩٦١	٢.١٧٩.٤٩١	١.٩٣٢.٣٥٧	٢٤٧.١٣٤	الأرقام بالاعتماد على الاحصاء العام بتاريخ ١٩٦١/٥/٢٢
١٩٦٢	٢.٣٣٨.٨٠١	٢.٠٦٨.٨٨٢	٢٦٢.٩١٩	
١٩٦٣	٢,٤٣٠.١٢٥	٢.١٥٥.٥٥١	٢٧٤.٥٧٤	
١٩٦٤	٢.٥٢٥.٥٦٢	٢.٢٣٩.١٧٧	٢٨٦.٣٨٥	
١٩٦٥	٢.٥٩٨.٤٢٤	٢.٢٩٩.٠٧٨	٢٩٩.٣٤٦	
١٩٦٦	٢.٦٥٧.٤١٠	٢.٣٤٤.٨٧٧	٣١٢.٥٣٣	
١٩٦٧	٢.٧٧٣.٨٩٢	٢.٣٨٣.٥٥٤	٣٢٤.٥٢٨	يضاف إلى ذلك عدد سكان القدس القديمة بعد احتلالها في ٦٧/٦/٥
١٩٦٨	٢.٨٤١.٠٧٥	٢,٤٣٤.٨٣٢	٣٣٧.١٨٠	
١٩٦٩	٢.٩١٩.١٧٢	٢.٤٩٦.٤٣٨	٣٥١.٣٠٧	
١٩٧٠	٣.٠٠١.٤٠٠	٢.٥٦١.٤٠٠	٣٦٦.٦٥٦	
١٩٧١	٣.٠٩٥.١٠٠	٢.٦٣٦.٦٠٠	٣٨٢.٣٠٠	

حيث يتضح أن هذه الزيادة تتجاوز، بشكل عام، الأربعين بالألف. وإنها قد بلغت ٣٧,٨ بالألف بين الفلسطينيين سنة ١٩٥٥ مقابل ٢٦,٣ بالألف بين اليهود. ثم ارتفعت إلى ٤٢,٨ بالألف سنة ١٩٦٠ مقابل ١٨,٤ بالألف بين اليهود. وفي سنة ١٩٦٥، ارتفعت إلى ٤٤,٦ بالألف بينهم مقابل ١٦,٢ بالألف بين اليهود. وفي سنة ١٩٧٠، كانت الزيادة الطبيعية ٤٠,٢ بالألف مقابل ١٦,٩ بالألف بين اليهود. وفي سنة ١٩٧٤، كانت الزيادة الطبيعية بين الفلسطينيين ٤٣,٩ بالألف مقابل ١٧,٢ بالألف بين اليهود.

وبمقارنة الأرقام، نجد أن نسبة الزيادة الطبيعية للفلسطينيين تبلغ ٢,٣ ضعف

الزيادة الطبيعية لليهود، وتتضح الفروق في نسبة الزيادة الطبيعية بشكل أكثر عند اجراء مقارنة تفصيلية بين الزيادة العامة للسكان، حيث نجد أنها تبلغ ١٥,٤ بالألف بين اليهود، بينما تصل إلى ٣٤,٦ بالألف بين السكان الفلسطينيين، وقد وصلت في بعض السنين إلى ٤٠,٥ بالألف.

وبالمقابل، فإن نسبة الأطفال الذين يولدون أحياء لدى الفلسطينيين تبلغ ٤٤,٦ بالألف، بينما تبلغ ٢٤,٧ بالألف لدى اليهود[١٥].

والجدول رقم (٤) يوضح عدد الأطفال الذين يولدون أحياء بين الفلسطينيين والوفيات بينهم، ووفيات الأطفال، والمواليد الأموات، والزيادة الطبيعية للفلسطينيين في اسرائيل، في السنوات ١٩٥١، ١٩٥٥، ١٩٦٠، ١٩٦٥، ١٩٧١، ١٩٧٧.

جدول رقم ٤ [١٦]

	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
المواليد الأحياء	٧٢٩٣	٨٣٤٧	١١٠٢١	١٤٨٣٥	٢٠٤٣٦	٢١٠٥٤	٢١٧٥٩	٢٢٦٢١	٢٢٣٨٠	٢٣٦٩٧	٢٣٥٠٦
الوفيات	١٣٩٧	١٥٦٣	١٦٤٩	١٧٩٠	٢٧٨٤	٢٨٢٨	٢٧٣٣	٢٧٣٤	٣٠٠١	٢٧٧٤	٢٩٥٧
وفيات الأطفال	٣٥٦	٥٢٢	٥٢٩	٦٤٤	٧٧٠	٨٤٧	٨٠٧	٨٣٨	٨٨٥	٧٧٩	٧١٥
المواليد الأموات	—	—	١٣١	٢٢٢	٢٥٧	٢٦٧	٢٥٦	٣٠٠	٣٠٤	٢٧٠	٢٧٢
الزيادة الطبيعية	٥٩١٤	٦٧٦٤	٩٣٧٢	١٣٠٤٥	١٧٦٥٢	١٨٢٢٠	١٩٠٢٦	١٩٨٨٧	١٩٣٧٩	٢٠٩٢٣	٢٠٥٤٩

وتبذل السلطات الصهيونية عناية صحية فائقة بالأطفال اليهود الرضع، سواء على صعيد العناية المباشرة بهم، أو عبر التسهيلات التي تقدمها للامهات المرضعات اليهوديات. ومقابل ذلك، فالسلطات تمارس عنصرية تجاه الفلسطينيين، بشكل عام، بحيث يصيب قسط منها الأطفال مما يؤدي بهم إلى الوفاة.

وتهدف السلطات من وراء ذلك إلى تخفيض المعدل العام للزيادة الطبيعية للفلسطينيين في اسرائيل والحفاظ على المستوى الديمغرافي لليهود بشكل يرجى له أن يجاري النمو الديمغرافي الفلسطيني.

ولما كان أسلوب تمويت الرضع بسبب سوء العناية بهم، يكتسب أهمية ديمغرافية خاصة، لما له من أثر على معدل الوفيات العام، كما أن ممارسة هذا الاسلوب تحقق الأهداف المرجوة منها دونما تقديم أسباب علنية للادانة، فهي تجري وفق عمليات تبدو كما لو أنها تلقائية عفوية وغير مقصودة أبداً، لذلك نرى أن السلطات الصهيونية تواصل

امعانها في ممارسة العنصرية ضد الشعب الفلسطيني بشتى الطرق وفي مختلف المجالات، الأمر الذي يعكس نفسه على واقع الامومة والرضاعة والطفولة بشكل عام، وينذر بعواقب ديمغرافية مروعة.

وتقديراً من السكان الفلسطينيين للأهداف العامة للسياسة التي تمارسها السلطات ضدهم، أخذوا على عاتقهم مهمة التصدي لهذه السياسة وافشالها بأكثر من اسلوب. وأبرز هذه الأساليب: الاستمرار في التنديد بهذه السياسة العنصرية، ومواصلة المطالبة بالمساواة في الحقوق الاجتماعية والقومية، والاعتماد على الامكانية المحلية في تقديم الخدمات العامة التي ترفض السلطات تلبيتها، وذلك من خلال مساعدة السلطات المحلية على صعيد المدينة أو القرية، كتعبيد الطرقات، واشادة المجاري، والقيام بأعمال النظافة وتطوير البيئة، واقامة العيادات والمدارس.

ونتيجة لهذه السياسة العربية السليمة التي تندرج تحت عنوان رئيسي هو: «نصمد... نصمد... ننمو... نتكاثر... فنحافظ على وجودنا الوطني والقومي»، أفشلت، إلى حد كبير، السياسة الصهيونية التي تعتمد مبدأ «تمويت الرضع» بسبب الامعان في سياسة سوء العناية، وأن النسب المئوية لمعدلات وفيات الرضع بين الفلسطينيين تنخفض تدريجياً ولكن بأرقام ذات أثر، وتكاد تقترب من المعدلات العامة لوفيات الرضع بين اليهود، وإن نظرة مقارنة أولية من خلال الجدول رقم (٥) توضح ذلك.

الجدول رقم ٥

السنة	الفلسطينيون٪		اليهود٪	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
١٩٥٤	٥٤.٠	٦٩.١	٣٨.٨	٣٥.٤
١٩٥٧	٦١.٣	٧١.٧	٣٧.٤	٣٢.٢
١٩٦٥	٣٩.١	٤٨.٢	٢٧.١	٢٠.٦
١٩٧١	٣٧.٣	٢٧.١	٢٢.٢	١٦.٨
١٩٧٤	٢٤.٧	١٩.٨	٢١.٥	١٦.٨

ففي حين يشير الجدول إلى أن نسبة معدلات وفيات الرضع الفلسطينيين، سنة ١٩٥٤، تكاد تساوي ٢:١، نجد أنها، خلال عشرين سنة، قد تقلصت إلى النصف، حيث بلغت تلك النسبة سنة ١٩٧٤ حوالي: ١: ٠,٩.

وقد لعب هذا التخفيض، في هذه النسبة، الذي يعني الحد من معدل وفيات الرضّع، دوراً رئيسياً في الحفاظ على نسبة التفوق الفلسطيني في التكاثر السكاني في اسرائيل، الأمر الذي يعبر عن تواصل الانتصار الفلسطيني على الصهيونية في هذا المجال الحيوي لمقومات استمرار الصراع الديمغرافي الفلسطيني – الصهيوني.

ويتأثر هذا الجانب من الصراع، أيضاً، بالمؤثرات السياسية العامة التي تحكم مستويات هذا الصراع المتواصل. فمثلاً، في أعوام المواجهة العربية – الاسرائيلية الأقل حدة، نجد أن القدرة الفلسطينية على تخفيض وفيات الرضع هي أكبر بكثير منها في السنوات التي تسود فيها المعطيات الحادة للصراع. ويمكن أن نلاحظ أن معدل وفيات الرضع الفلسطينيين في اسرائيل كان للذكور ٥٤،٨٪ وللاناث ٦٩،١٪، سنة ١٩٥٦. وبسبب العدوان الثلاثي في ذلك العام، فإن الاستعدادات الفلسطينية لمواجهة الصهيونية من أجل المطالب الاجتماعية كانت أقل بسبب ارتفاع وتيرة الشوفينية الاسرائيلية وتصاعد حدة العنصرية الصهيونية من خلال ما أفرزته تلك الحرب، الأمر الذي عكس نفسه على امكانات تخفيض معدلات الوفيات الرضع في عام ١٩٥٧، حيث بلغ معدل الوفيات بين الرضع الفلسطينيين في اسرائيل في تلك السنة ٦١،٣٪ للذكور، و٧١،٧٪ للاناث أي زيادة عن السنة السابقة بما نسبته ٦،٥٪ للذكور و٢،٦٪ للاناث.

وفي حين كان معدل وفيات الرضع الفلسطينيين، سنة ١٩٦٦، للذكور، ٣٨،٢٪، فإنه قد ارتفع، في سنة ١٩٦٧، بسبب من أثر حرب حزيران (يونيو) على الفلسطينيين في الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، حتى وصل إلى ٤٣،٧٪ أي بزيادة بمعدل ٥،٥٪ عن السنة السابقة.

والأمر نفسه ينطبق على مستوى التخفيض الذي حدث في سنة ١٩٧٣، وما كان متوقعاً له من ارتفاع كبير في سنة ١٩٧٤، وذلك بسبب حرب ٦ تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٧٣، فقد زادت نسبة وفيات الرضع من الذكور والاناث في نهاية سنة ١٩٧٣، بمعدل ٢،٦٪ عنه في سنة ١٩٧٢. وقد كان من المؤمل أن تصل نسبة التخفيض إلى ما هو أقل من ٢٠٪ بين الذكور و١٨٪ بين الاناث، إلا أن نسبة وفيات الرضع الذكور في سنة ١٩٧٤ وصلت ٢٤،٧٪ عما كان متوقعاً، ووصلت نسبة الاناث في السنة نفسها إلى ١٩،٨٪، أي بزيادة ١،٨٪ عما كان متوقعاً أيضاً[١٧].

شعب فتي

وبرغم ذلك، فإن المؤشر العام لمعدل الوفيات بين الأطفال والرضع الذي يعكس بصورة تلقائية مستويات التطور، يميل إلى الانحدار، فيما المؤشر العام لمعدلات الزيادة يشير إلى الارتفاع، مما سيجعل المحصلة في النهاية لصالح التطور الديمغرافي.

فمثلا، في سنة ١٩٧٤، بلغ عدد المواليد الأحياء في الناصرة وشفاعمرو ١٨٣١ وليداً، فيما كان عدد الوفيات، في السنة نفسها، ٢٥٣ وفية، من بينهم ٦٣ طفلاً، أي بمعدل ٣٤،٤٪.

بينما، بلغ عدد المواليد الأحياء في الناصرة وشفاعمرو، في سنة ١٩٧٧، ١٨٠٧، أي بنقص ٢٤ وليداً. فيما ارتفع عدد الوفيات الاجمالي بزيادة ست وفيات، حيث وصل إلى ٢٥٩ وفية، لكن وفيات الأطفال فيها تناقصت إلى ٤٤ وفية سنة ١٩٧٧، وذلك بمعدل ٢٤،٣٪. وكذلك الحال أيضاً في باقي قرى الجليل وتجمعاته السكانية الفلسطينية، حيث بلغ عدد المواليد الأحياء ١١٥٧٢ وليداً في السنة نفسها، فيما كان عدد الوفيات ١١٥٧ وفيه من بينهم ٣٧٦ طفلاً وذلك بمعدل ٣٢،٥٪.

وفي سنة ١٩٧٧، بلغ عدد الوفيات ٩٥١ وفية بينهم ٥٦٥ طفلاً، أي بمعدل ٣٠.٣٪. وفي النقب بلغ عدد المواليد الأحياء سنة ١٩٧٤ حوالي ٢٠٤١ نسمة، بينما بلغ عدد الوفيات ١٧١ وفية بينهم ٦١ طفلاً، أي بمعدل ٢٩.٩٪. أما في سنة ١٩٧٧، فقد بلغ عدد المواليد الأحياء في النقب ٢٠٥٥ مولوداً، في حين بلغ عدد الوفيات في هذه السنة، ١٩٨، من بينهم ٥٣ طفلاً أي بمعدل ٢٥.٨٪(١٨).

إن هذا الأمر يعكس بالضرورة واقع الزيادة الهامة في عدد السكان التي تشهدها المدن والقرى العربية الكبيرة، حيث أخذ عدد القرى التي يزيد عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة، يتزايد أكثر فأكثر، الأمر الذي سيكون له في المستقبل تأثير كبير في موقع المشاركة البلدية الفلسطينية في مجلس البلديات العامة في وزارة الداخلية الاسرائيلية، والجدول رقم (٦) يوضح مستوى زيادة عدد سكان المدن والقرى العربية في ربع

جدول رقم ٦

المدن والقرى العربية	زيادة عدد السكان	
	١٩٥٠	١٩٧٦
الناصره	٢٠.٠٠٠	٣٧.٧٠٠
ام الفحم	٤.٤٠٠	١٦.٥٠٠
الطيبه	٥.١٠٠	١٤.٤٠٠
شفا عمرو	٣.٩٠٠	١٣.٨٠٠
طمره	٣.٢٠٠	١٠.٧٠٠
سخنين	٣.٢٠٠	١٠.١٠٠
الطيره	٣.٦٠٠	٩.٦٠٠
باقه الغربية	٣.٠٠٠	٩.١٠٠
المغار	٢.٦٠٠	٧.٨٠٠
عرابه	٢.٠٠٠	٧.٦٠٠
دالية الكرمل	٢.٥٠٠	٧.٢٠٠
كفركنا	٢.٣٠٠	٦.٤٠٠
قلنسوه	١.٨٠٠	٦.٢٠٠
كفر قاسم	١.٦٠٠	٦.٠٠٠
يافة الناصرة	١.٨٠٠	٥.٩٠٠
كفر قرع	١.٥٠٠	٥.٩٠٠
مجد الكروم	١.٣٠٠	٥.٢٠٠
يركا	١.٤٠٠	٥.١٠٠
عسفيا	١.٤٠٠	٥.١٠٠
المدن المختلطة وزيادة عدد الفلسطينيين فيها		
حيفا	١٨.٠٠٠	١٤.٢٠٠
عكا	٤.٠٠٠	١٢.٦٠٠
يافا (تل أبيب)	٣.٩٠٠	٧.٤٠٠
الرمله	١,٨٠٠	٥.٣٠٠

قرن[١٩]، كما يوضح مستويات تطورها التصنيفي من حيث عدد سكانها، حيث أن هناك ١٩ مدينة وبلدة وقرية عربية يزيد عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة. وأن هناك أربع مدن مختلطة، وان القسم الأكبر من القرى العربية التي كانت صغيرة ازداد عدد سكانها من ضعفين إلى ثلاثة لتصبح مدناً صغيرة على الرغم من أن السلطات لا تزال تعاملها كقرى، وخير مثال على ذلك أم الفحم التي تشبه مدينة ايلات من حيث عدد سكانها، وكذلك الطيبة، وطمرة، وسخنين، وغيرها.

وهذه الأرقام تؤكد صحة ما وصل إليه علي عاشور عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) في تقريره الذي قدمه لمؤتمر بناة السلام الذي انعقد في وارسو في أيار (مايو) سنة ١٩٧٧، حيث جاء فيه عن الوضع السكاني «إن السكان العرب يتكاثرون بنسبة ٤.١٪ كل سنة، وإنهم يضاعفون أنفسهم كل ١٧ سنة... أما اليهود فيحتاجون ٤٤ سنة لمضاعفة أنفسهم..»[٢٠]. وإن هذا ليؤكد على ما يتمتع به الفلسطينيون من خصوبة كلية جيدة في جميع فئات عمر الأم، إذا ما قيست بالمعدلات العامة عند الأم اليهودية، وعند الامهات في بلدان كثيرة من العالم. ويمكن ملاحظة تطورات معدل الخصوبة لدى الام الفلسطينية كما يشير اليها الجدول رقم (٧) التالي[٢١]:

جدول رقم ٧

معدلات الخصوبة العمرية والكلية للفلسطينيين في اسرائيل

فئات عمر الأم	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
أقل من ٢٠ سنة	١١٦.٨	٩٢.٤	١١١.٧	٨٩.٥	١٠٥.٦	١٠٢.٥	١٠١	٩١.٧	٨٦.٨	٧٩.٢	٧٣.٤
من ٢٠ إلى ٢٤ سنة	٣٢٨.٢	٣٨١.٢	٣٥٩.٨	٣٤١.٤	٣٤١.٠	٣٤٥.٧	٣١٧.١	٣١٨.٣	٣٢٩.٤	٣١١.٧	٢٩٨.٦
من ٢٥ إلى ٢٩ سنة	٣٢٧	٣٩٨.١	٤٠٦.٢	٣٨٢.٤	٣٦٧.٤	٣٦٩.٦	٣٦٣.٣	٣٤٩.٢	٣٥٦.٤	٣٣٦.٩	٣٢٣
من ٣٠ إلى ٢٤ سنة	٣٢٧.٢	٣٢٥	٣٧٠.٢	٣٢٨.٤	٣٠٩.٧	٣١٥	٣١٣.٣	٣٠٧.٣	٣٠٤.٦	٢٨٥.١	٢٦٧.٥
من ٣٥ إلى ٢٩ سنة	١٩٦.٧	٢٤٥.٦	٢٥٥.٨	٢٤٠.٣	٢١٤.٩	٢٢٦.٥	٢١١.٦	٢٠٢.٧	١٩٩	١٩٤.٩	١٨٥
من ٤٠ إلى ٤٤ سنة	٩٠.٤	١١٥.٩	١٣١	١١٦.١	٩٣.١	٨٥.٢	٨٧	٧٥.٨	٧٧.٦	٧٨.٦	٦٨.٣
من ٤٥ إلى ٤٩ سنة	٢٦.٨	٣٩.١	٤٩.٣	٣٢	٢٤.٣	٢٣.٩	٢٢.٣	٢٠.٧	١٧.٦	١٤.٦	١٣.٣
المجموع	٢١٤.٤	٢٤١.٦	٢٦١.٤	٢٢٩.٩	٢٢١.٩	٢٢٤	٢٢٢	٢٠٩	٢٠٩.٩	١٩٨.٣	١٨٨.٣
معدل الخصوبة الكلية	٧.٠٧	٧.٩٩	٨.٤٢	٧.٦٥	٧.٢٨	٧.٣٤	٧.٢٣	٦.٨٣	٦.٨٦	٦.٥١	٦.١٥

وتبدو أهمية هذه الأرقام، ديمغرافياً إذا علمنا أنها تكاد تكون نادرة وعلى الأخص في ظروف كتلك التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت واقع الاستعمار الاستيطاني، حيث تمارس السلطات سياسة عنصرية فظة وشوفينية عجفاء. وهي معدلات غير عادية مقارنة بالبلدان الاخرى، فمثلاً، لم تتجاوز نسبة الأطفال الذين ولدوا في الولايات المتحدة، سنة ١٩٧٤، ٢٢،٤ بالألف، بينما بلغت هذه النسبة لدى الفلسطينيين في اسرائيل، وفي السنة نفسها ٣٩،٢ بالألف، وفي المملكة المتحدة لم تبلغ أكثر من ١٧،٩ بالألف، وفي الهند ٣٨،٤ بالألف، وفي المكسيك ٤٦ بالألف، وفي مصر ٤٢،٨ بالألف.

ان الغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين هم في سن الشباب، ففي سنة ١٩٧٥ كان معدل أعمار ٤٩،٥٪ من السكان الفلسطينيين في اسرائيل يتراوح بين سنة و١٤ سنة، بينما يقابل ذلك من اليهود، ما نسبته ٢٩،٩٪ من السكان اليهود.

وكانت أعمار ٧٤،٥٪ من السكان الفلسطينيين تتراوح بين سنة و٢٩ سنة، الأمر الذي يؤكد أن المجتمع الفلسطيني في اسرائيل مجتمع شاب ومنتج لا يضاهيه مجتمع آخر. ويمكن اثبات ذلك بالمقارنة، فمثلاً في الولايات المتحدة الأميركية تتراوح أعمار ٢٨،٣٪ من السكان بين سنة و١٥ سنة. بينما أبناء هذه الفئة في اليابان يمثلون ٢٩،٩٪ وفي فرنسا ٢٤،٨٪...[٢٢].

ويبلغ معدل عمر الشخص الفلسطيني في اسرائيل، خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٤٨ لغاية ١٩٦٨، ٢٠،٩ سنة، في حين يبلغ متوسط عمر الشخص اليهودي، خلال الفترة نفسها، ٣٠،٣ سنة.

ومتوسط العمر العام للشخص الفلسطيني في اسرائيل هو ١٥،٢ سنة، أما متوسط العمر العام للشخص اليهودي فهو ٢٥،٦ سنة، وقد أسهم هذا المعدل الفلسطيني بشكل كبير في خلق تمايزية بين المستويات الديمغرافية للاسر الفلسطينية والأسر اليهودية في اسرائيل. ففي حين كان عدد الأسر الفلسطينية، عام ١٩٧٥، لِشكل ٨،٧٪ من عدد الأسر في اسرائيل فإن أفراد تلك العائلات كانوا يشكلون ١٢،٥٪ من مجموع السكان، ثم أخذوا يشكلون عام ١٩٧٧ حوالي ١٣،٣٪، وهم في عام ١٩٨٠ يمثلون ما يزيد على ١٦٪ من عدد السكان.

وقد كان متوسط حجم العائلة اليهودية في اسرائيل سنة ١٩٧٤ ما يعادل ٣،٦ أشخاص (بما في ذلك العائلة المكونة من شخص واحد، والعائلة التي لا تضم سوى الزوجين). بينما كان حجم العائلة الفلسطينية ٦،٢ أشخاص، أي بنسبة تساوي ٢:١ تقريبا.

والجدول رقم (٨) يبين النسب المئوية للعائلات الفلسطينية واليهودية اعتماداً على عدد أفراد الاسرة من فئة الاسرة المكونة من شخص واحد لغاية فئة الاسرة المكونة من ٧ أفراد وما فوق[٢٣].

جدول رقم ٨

فئة الأسرة	السكان		تناسب السكان		ملاحظات
	اليهود	الفلسطينيون	اليهود	الفلسطينيون	
من شخص واحد	١٣.١	٦.٢	٢	١	التناسب تقريبي
من شخصين	٢٣.١	٨.٦	٣	١	التناسب تقريبي
من ثلاثة أشخاص	١٨.٢	٩.٤	٢	١	التناسب تقريبي
من أربعة أشخاص	١٩.٤	٩.٤	٢	١	التناسب تقريبي
من خمسة أشخاص	١٢.٤	١٠.٣	١	١	التناسب تقريبي
من ستة أشخاص	٥.٩	١١.٨	١	٢	التناسب تقريبي
من سبعة أشخاص فما فوق	٧.٩	٤٤.٣	١	٦	التناسب تقريبي

إن الحقائق الموضوعية التي تحاول سلطات الاحتلال، بكل جهدها، أن تطمسها هي أكبر من التجاهل. لأن الوجود الفلسطيني في اسرائيل، رغم كل محاولات التغييب، تبقى له آثاره الكبيرة على أية معطيات معلوماتية. وإن مجمل الحقائق التي جرى تقديمها حول واقع التطور الديمغرافي للفلسطينيين في اسرائيل، يعتمد بالأساس على ما أوردته المجموعة الاحصائية الاسرائيلية (Statistical Abstract of Israil)، ذلك لأنها المرجع الوحيد المتوفر والممكن حول ذلك. ومع يقيننا التام بعدم حيادية المقررين أو المدققين أو المحققين الاحصائيين الاسرائيليين، بسبب موقفهم العنصري المسبق من الفلسطينيين، إلا أن ما لم يستطع هؤلاء انكاره هو أن الفلسطينيين في اسرائيل قد ارتفع عددهم وتضاعف مرتين في الثلاثين سنة الماضية، وتتوقع المصادر أن يتضاعف عدد الفلسطينيين مرة أخرى في العشرين سنة القادمة ليشكلوا أكثر من ٢٠٪ من السكان في اسرائيل قبل نهاية هذا القرن. إن التقارير الرسمية، في مكتب الاحصاء المركزي باسرائيل، تشير بشكل عام، إلى احتمالية أن تكون زيادة عدد السكان الفلسطينيين ١٣٠٪ في كل ٢٠ سنة، بينما لن يتجاوز عدد السكان اليهود أكثر من ٤٦٪ خلال المدة نفسها وفي ظل فرضية استقدام ٢٥ ألف مهاجر يهودي سنوياً، مع العلم أن عدد المهاجرين في السنوات الأخيرة، يقل تدريجياً ولا يزيد عن ٢٠ ألف في كل عام(٢٤). وما هو أهم من ذلك هو أن عام ١٩٧٥ قد دشن بداية لتساوي الهجرة مع الهجرة المعاكسة، في اسرائيل.

---

(١) **قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥، ص ٤.

(٢) ابراهيم مالك، مجلة **الجديد** (حيفا)، العدد الرابع، ١٩٧٥، ص ١٠.

(٣) صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣، ص ١٤٤.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) **المصدر نفسه**.

(٦) ابراهيم مالك، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠.

(٧) حسن أمنون وآخرون، **العرب الفلسطينيون في اسرائيل**، بيروت: دار الكلمة، ١٩٧٩، ص١٢.

(٨) صبري جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٥.

(٩) ابراهيم مالك، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠.

(١٠) د. حسن أمنون وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤.

(١١) الأرقام مستخرجة من **المجموعة الاحصائية الفلسطينية**، المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني، م.ت.ف.، العدد الأول، سنة ١٩٧٩، جدول رقم ٦/٤، ص١٠٢؛ ومن مجلة **الجديد**، العدد الرابع، ١٩٧٥، ص٥٠.

(١٢) د. حسن أمنون وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤.

(١٣) المجموعة الاحصائية الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**.

(١٤) صبري جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤ و١٥

(١٥) د. حسن امنون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤ و٥٥؛ صبري جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥ و١٦

(١٦) المجموعة الاحصائية الفلسطينية رقم (١) **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٥، وأرقام السنوات ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، مقارنة مع:

A) *Statistical Abstract of Israel* 1975. No 26. p.p. 80-96.

B) *Statistical Abstract of Israel* 1976. No 27.

C) *Statistical Abstract of Israel* 1977. No 28.

(١٧) الأرقام مستخرجة من:

A) *Statistical Abstract of Israel* 1975. No 26. p.p. 18-96.

B) *Statistical Abstract of Israel* 1974. No 25. p.p. 80-93.

C) *Statistical Abstract of Israel* 1937. No 24. p.p. 85-98.

(١٨) المجموعة الاحصائية الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، العدد الأول، الجدول رقم ٤/٨، ص ١٠٤.

(١٩) ابراهيم مالك، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠.

(٢٠) **الكتاب الأسود عن يوم الأرض**، اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية (حيفا)، ٣٠ آذار (مارس) - ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦، ص٢٥.

(٢١) المجموعة الاحصائية الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، العدد الأول، ص ١٠٩؛ **المصدر نفسه**، العدد الثاني، ١٩٨٠، ص١٣٢.

(٢٢) **المصدر نفسه**، العدد الأول، ١٩٨٠، ص١٠٩، والعدد الثاني، ص١٣٢.

(٢٣) الأرقام مستخرجة من *Statistical Abstract of Israel*. 1975. No 26. p.p.84-103. د. حسن امنون وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٤ و٥٥.

(٢٤) **فلسطين الثورة** (بيروت)، العدد السنوي، ١/١/١٩٧٨.

سلوى العمد

ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الاولى

لمحة موجزة عن الوضع في ظل السيادة العثمانية

عندما نتطرق إلى بحث الوضع الاقتصادي - الاجتماعي في فلسطين حتى نهايات الحكم العثماني، لا بد لنا من الاشارة، بالضرورة، إلى أن فلسطين كانت جزءاً من مقاطعة سوريا الكبرى التي ضمت كلًا من: فلسطين، لبنان، سوريا وشرق الاردن. والتي خضعت جميعها لحكم الامبراطورية العثمانية قرابة أربعة قرون.

ومن البديهي ازاء هذه الفترة الطويلة من السيطرة العثمانية، أن يتخذ التطور التاريخي لمقاطعة سوريا، خلال هذه الفترة، «طابع تطور الدولة العثمانية ذاتها، وأن تفرض عليها نوعاً معيناً من العلاقات الانتاجية والسياسية»[١].

وفي نطاق السمة الزراعية للانتاج، كانت العلاقات الاقطاعية هي السائدة في مختلف أنحاء الامبراطورية بما فيها منطقة الشرق الأدنى. وقد استتبعت هذه العلاقات ظروف الاضطهاد والفقر والتخلف وارتفاع حدة الاستثمار. وقد حدث هذا، بصورة خاصة، «في المناطق التي تقطنها أجناس غير الجنس الحاكم، كما في سوريا مثلًا، حيث يأخذ شكل الاستثمار الاقطاعي، شكلًا مقروناً باستثمار شغيلة قومية أخرى»[٢]. وفي ظل هيمنة الاقطاع العثماني، لم يكن الاقطاعي «سيد الأرض والريف المطلق فحسب، بل وسيد

هذه المادة هي الفصل الأول من دراسة أعدتها الباحثة لنيل شهادة معادلة للماجستير (Zusatstudium) من جامعة كارل ماركس في مدينة لايبزغ بالمانيا الديمقراطية. وعند اعدادها للنشر قامت بادخال بعض التعديلات عليها.

الدولة أيضاً، فكبار رجال الادارة وقادة الجيش وضبّاطه وكبار موظفي الدولة الآخرين، هم في الغالب، أبناء الاقطاعي وحاشيته والمقربون منه، إنهم يحكمون الدولة بعقلية القرون الوسطى، ويديرونها في ظل حكم استبدادي يكره الحرية والتجديد والاصلاح ويعادي الديمقراطية»[٣]، وقد كان لهذا كله آثاره العميقة التي انعكست، فيما بعد، على التطورات السياسية في تلك البلدان، وعلى تطور قواها المنتجة، وبالتالي على تطور وعي القوى البشرية المنتجة لمصالحها الطبقية والسياسية.

وقد حمّل هذا الوضع، أيضاً، الشعوب الخاضعة للسيادة العثمانية أعباء جمّة زادت في أفقارها واستعبادها. هذا بالاضافة إلى الحروب الكثيرة والواسعة التي خاضتها الدولة العثمانية والتي تسببت في ارهاق موازنتها، وحطّمت قسماً كبيراً من اليد العاملة وزادت في أعباء الضرائب على المواطنين. مما أسهم، بالضرورة، في اخضاع الامبراطورية المترامية الأطراف «للدول الاستعمارية ورساميلها وقروضها و'مساعداتها'، التي حولّت الامبراطورية، فيما بعد، إلى دولة نصف مستعمرة ودفعتها إلى أتون الحرب العالمية الاولى»[٤].

بدايات تغلغل الامبرياليات الاوروبية في منطقة الشرق الأدنى

وقد ترافقت مرحلة تدهور الامبراطورية العثمانية، مع مرحلة انتقال الرأسمالية في اوروبا واميركا الشمالية من مرحلة التنافس الحر إلى أعلى مراحلها (الامبريالية)؛ حيث أصبح تصدير الرساميل هو الشكل الرئيسي الجديد لبسط النفوذ الامبريالي على العالم، ومن ضمنه الامبراطورية العثمانية. يشير لينين إلى أن رأس المال المالي هو «قوة كبرى، يمكننا أن نقول أنها فاصلة في جميع العلاقات الاقتصادية والدولية بحيث أن باستطاعتها أن تخضع لسلطانها، وهي تخضع في الواقع، حتى الدول التي تتمتع باستقلالها السياسي الناجز»[٥]. وهكذا أصبح تغلغل رأس المال الأجنبي بمختلف أشكاله: البنوك والقروض و«المساعدات» وغيرها، «السيد المطلق في البلاد [الدولة العثمانية] والقابض على زمام الاقتصاد كله»[٦] فيها.

وفيما يتعلق بمنطقة سوريا على وجه التحديد، فإن رأس المال الاوروبي (الفرنسي والالماني والبريطاني وجزئياً، البلجيكي)، قد توجه إلى بناء خطوط للسكك الحديدية. وقد كان خط سكة حديد برلين – بغداد، أخطر هذه الخطوط استراتيجياً. وقد حصل على امتيازه رأس المال المالي الالماني من الامبراطورية العثمانية في عام ١٩٠٣. ويربط هذا الخط برلين بالخليج العربي مروراً بتركيا، حلب، الموصل، بغداد، البصره. وهو بذلك يهدد المصالح الحيوية لكل من فرنسا وبريطانيا في المنطقة؛ إذ يسيطر على طريق انجلترا إلى الهند، وعلى قناة السويس. وقد كانت أهمية هذا الخط أحد أسباب زيارة فيلهلم الثاني إلى الامبراطورية العثمانية وفلسطين. وكتب لينين في مؤلفه: «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» عن الدور الهام الذي تلعبه السكك الحديدية بالنسبة لتوظيف رؤوس الأموال والمشاريع، مشيراً إلى خط برلين – بغداد باعتباره من أكبر مشاريع سكك الحديد آنذاك وأهمها.

واتجه أيضاً إلى بناء المرافىء في سوريا ولبنان، وكذلك إلى تأسيس فروع للبنوك الهامة في عموم المنطقة، بما فيها فلسطين. وأهم هذه البنوك: البنك العثماني، البنك الالماني (Deutsche Bank)، بنك أسسته كتلة يهودية في سالونيك عام ١٨٨٨، وآخر يهودي أيضاً، عرف باسم الشركة الانكليزية الفلسطينية. وقد انشئت له فروع عديدة في فلسطين؛ وهو بنك صهيوني لعب دوراً أساسياً في تمويل مشاريع الاستيطان الصهيوني على أرض فلسطين.

ولما كانت الامبراطورية العثمانية، في نهايات القرن التاسع عشر، تعاني من تناقضات داخلية سياسية واجتماعية لا يستهان بها، أسهمت كثيراً في تصدعها وتحلل مجمل أوضاعها، فقد سهّل هذا الوضع على الدول الامبريالية الصاعدة، بسط نفوذها الفعلي على مجمل أوضاع الامبراطورية. وقد انعكس هذا كله، بالضرورة، على أوضاع المناطق العربية التابعة للامبراطورية؛ حيث تحملت هذه المناطق قسطاً وافراً من مخلفات العهد العثماني ومن بصماته المتخلّفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي[٧]، مما كان له كبير الأثر على مجمل التطورات السياسية في المناطق المذكورة، في الفترة التاريخية، اللاحقة، أي الفترة التي احتدم فيها صراع الامبرياليات الاوروبية وتنافسها على اقتسام الولايات العربية، في سياق اعادة اقتسام العالم مناطق نفوذ فيما بينها. وفي هذا الصدد، يعتبر لوتسكي التدخل الانكليزي واستسلام محمد علي سنة ١٨٤٠* ، بداية «عهد تغلغل الرأسمال الأجنبي في المنطقة العربية». ويرى في ذلك «فاتحة الاستعباد الاستعماري للمنطقة العربية وعهد تبعيتها الاقتصادي»[٨]. ويضيف بأن النتيجة المنطقية لهذا العهد تتمثل بتحويل المناطق العربية إلى مستعمرات. وقد استكمل هذا العهد، فعلاً، في المرحلة التاريخية اللاحقة، مرحلة تكون رأس المال الاحتكاري وسيطرته.

وقد احتلت المناطق العربية موقعاً خاصاً في مخططات الامبرياليات الاوروبية، وكانت، لهذا، ساحة تنافس حاد بين الامبرياليتين الفرنسية والبريطانية على وجه الخصوص. نظراً لما لهذه المناطق من أهمية بالغة في المجالين، الاستراتيجي العسكري والاقتصادي (طرق المواصلات، المواد الخام، والموقع الجغرافي الهام كنقطة ربط بين ثلاث قارات: آسيا، افريقيا واوروبا). هذا الصراع على النفوذ، سُوِّي، آنذاك، إلى حين، باقتسام منطقة الشرق الأدنى مناطق انتداب كولونيالي بين فرنسا وبريطانيا في مؤتمر سان ريمو سنة ١٩٢٠.

---

* في السابع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٨٤٠، وتحت ضغط فوهات المدافع الانكليزية، وقع محمد علي اتفاقية أجليت، بموجبها، قواته عن سوريا وفلسطين. وقد تمكن الانكليز من فرض الاتفاقية عليه بموجب اتفاق مسبق بين الدول الكبرى (انكلترا، النمسا، روسيا، بروسيا، وتركيا) في مؤتمر السفراء، المنعقد في لندن، ١٥ تموز (يوليو) ١٨٤٠ واعتبرت هذه الاتفاقية، في حينه، نصراً للدبلوماسية الانكليزية التي استندت، في حربها ضد محمد علي، إلى دعم الدول الكبرى الموقعة على الاتفاق المذكور. لمزيد من التفاصيل أنظر: لوتسكي، **المصدر رقم ٧**، ص ١٤١ – ١٤٥.

الوضع الاقتصادي

الزراعة وملكية الأرض: حتى نهاية الحرب العالمية الاولى كانت فلسطين بلداً زراعياً متخلفاً، حيث ملكية الأرض الكبيرة هي السائدة وإلى جانبها الاستثمار الفلاحي الصغير والملكية المشاعية، وقد كان أغلب سكان فلسطين، الذين بلغ تعدادهم سنة ١٩١٤، حوالي ٦٨٩,٠٠٠ نسمة، يسكن في الريف الفلسطيني، لأن الصناعة والتجارة كانتا، إلى حد ما، وحتى الحرب العالمية الاولى، محدودتين.

وحسب التقديرات الاحصائية لعام ١٩٢٢، بلغت نسبة سكان المدن ٣٤٪ من مجموع السكان[٩]. وكانت الأرض هي مصدر الرزق الأساسي لثلثي السكان تقريباً[١٠] باستثناء سكان مدن السواحل والقدس الذين عملوا، على الأغلب، في الصناعات اليدوية والأعمال الحرفية وتعاطي التجاره.

وقد لعبت علاقات الانتاج السائدة دوراً كبيراً في اعاقة تطور القوى المنتجة، وخاصة الانسان، منتج الخيرات المادية، وقد عانت فئة الفلاحين الفقراء والمالكين الصغار وضعاً اجتماعياً واقتصادياً متردياً في ظل الاستعباد المزدوج للمتنفذين من الاداريين العثمانيين، وأسياد الأرض المحليين، حيث مصادر المياه يتحكم بها أسياد الأرض الكبار[١١]، وأدوات الانتاج الزراعي بدائية، لم يطرأ عليها أي تغيير منذ قرون. يضاف إلى ذلك كله، عدد لا يحصى من الضرائب[١٢] التي كان على الفلاحين دفعها لكل من أسياد الأرض المحليين والاداريين العثمانيين وللسلطان باعتباره السيد الأكبر[١٣]. كما لم تتوفر الحماية الكافية للفلاحين أمام هجمات البدو الذين كان دافعهم لشن الهجمات على حقول الفلاحين بؤس أحوالهم.

وقد جاءت القوانين العثمانية التي صدرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لتزيد من بؤس الفلاحين ومن انهيار أوضاعهم. فقبل التنظيمات العثمانية، وهي مجمل القوانين العثمانية الاصلاحية التي صدرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد عرفت باسم التنظيمات العثمانية، ومن أهم هذه القوانين: قانون الأراضي ١٨٥٨، وقانون ١٨٦٧ الذي مُنح الأجانب بموجبه حق حيازة وامتلاك الأراضي في الامبراطورية، مما أعطى، فيما بعد، تغطية شرعية لشراء الأراضي في فلسطين من قبل المستوطنين الصهيونيين، كان نمط ملكية الأرض السائد ذا طابع مشاعي. لكن الأتراك العثمانيين، اتبعوا «سياسة نزع أراضي الفلاحين المشاعية عنوة، فأعلنوا الأراضي المشاعية، أراضي أميرية - تابعة للدولة - وجعلوها ملكية فردية عائدة إلى ممثلي أشراف الاقطاعيين العشائريين، أي إلى الامراء والشيوخ»[١٤]. ويشير لوتسكي إلى أن صدور قانون الأراضي العثماني سنة ١٨٥٨، أفسح «مجالاً لتوسيع الملكية الخاصة للأرض، وجعلها بضائع متداولة»[١٥]. ويؤكد ذلك أ.ن.بولياك، باشارته إلى أن الذين وضعوا أيديهم على الأراضي، أعطوا لأنفسهم «الحق ببيعها لأبناء المدن أو أبناء القرى الأخرى». ويضيف بولياك بهذا الخصوص: «أن الأراضي غير المزروعة ابتاعها، من الخزينة العامة، أشخاص ذوو مال ونفوذ بينهم عدد كبير من موظفي الدولة، وهنا أدخل لقب 'أفندي إلى اللغة العامة وأصبح

مرادفاً لصاحب مقاطعة»[١٦]. ويذكر عبد العزيز الدوري، في كتابه «مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي» أن بعض الأراضي الواسعة قد اعطيت لشيوخ القبائل من قبل الاداريين العثمانيين[١٧]. يضاف لهذا أن بعض المتنفذين من الشخصيات الدينية قد تسلم ادارة أراضي الوقف. ومن المعروف أن أراضي الوقف ترصد للمشاريع الخيرية الاجتماعية والدينية، إلا أنها اتخذت صفة اقطاعيات خاصة، نظراً لأن الوكلاء المشرفين عليها، كانوا يتصرفون بمدخولها لمصالحهم الخاصة، وذلك بصيغة وضع اليد وبصيغة ارثية. ومن أشهر الاسر التي استفادت من هذا النظام آل النشاشيبي والحسيني من القدس والتميمي في الخليل[١٨]. وهنالك تقديرات تقول إن الأراضي التي وصلت لأيدي العائلات الاقطاعية والدوائر الدينية المتنفذة في فلسطين، والتي تركزت كملكية خاصة فيما بعد، بلغت نصف الأراضي المستثمرة[١٩] ونلخص، فيما يلي، النتائج المباشرة لصدور القوانين العثمانية، على ملكية الأرض وأوضاع الفلاحين في فلسطين[٢٠]:

أولاً - يمكن اعتبار مصادرة الدولة العثمانية للأراضى المتروكة التي تخصّ الملاّكين الوسط والصغار وقبائل البدو، وبيعها هذه الأراضي لكبار الملاّكين، بمثابة الخطوة الاولى نحو تركيز الملكية الواسعة للأراضي في أيدي قلة من الاسر الاقطاعية على حساب الجماهير الواسعة من فقراء الفلاحين في مجتمع يشكل الفلاحون فيه الغالبية العظمى من السكان.

ثانياً - أدّى امتناع بعض الملاّكين الوسط والصغار وبعض قبائل البدو عن تسجيل أراضيهم بأسمائهم، تهرباً من دفع الضرائب الباهظة، ورسوم التسجيل الخ... إلى استيلاء الدولة على أراضيهم وبيعها هذه الأراضي بأثمان بخسة للملاكين الكبار الذين تواطأوا مع الاداريين العثمانيين المعنيين بالأمر.

ثالثاً - أسهم تهرب الملاكين الوسط والصغار وبعض قبائل البدو من دفع الضرائب والرسوم، بغض النظر عن دوافع هذا التهرب، في تركيز الملكية الواسعة للأراضي، ليس فقط في أيدي الأسر المتنفذة، وإنما، أيضاً، زاد في توسيع ملكية الأوقاف واتساع نفوذها الاجتماعي، وذلك عندما لجأ بعض الملاكين الصغار إلى احالة أراضيهم للأوقاف. لأن أراضي هذه الأخيرة معفاة من الضرائب والرسوم.

وكما نلاحظ، فقد طرأ تغيير شامل على علاقات الملكية في فلسطين وفي عموم المنطقة، في نهايات الحكم العثماني، حيث «تقلصت الملكية الصغيرة والاميرية لصالح الملكية الكبيرة»[٢١]. وبهذا، تحولت أراض واسعة ملكاً للمؤسسات الدينية، ولبعض الاسر ذات السطوة والوجاهة الاجتماعية. مما أدى إلى تمكين هؤلاء (الأوقاف والوجاهات) من بسط هيمنتهم الاقتصادية والسياسية، بالاضافة إلى نفوذهم الديني والاجتماعي على المجتمع الفلسطيني؛ أذ منحهم هذا الوضع المستجد، الامكانية لأن يلعبوا دوراً مهيمناً في النضال الوطني الفلسطيني فيما بعد. وقد صبّ هذا الدور بالطبع في مصلحتهم الطبقية، أساساً، على حساب النضال القومي والطبقي لجماهير الشغيلة الفلسطينيين.

الصناعة والتجارة: ولم يكن حظ الصناعة والتجارة من التطور، في ظل الحكم العثماني أوفر من حظ الزراعة؛ فقد أعاق النظام العثماني تطور المدن العربية، كما «أعاق

السلب والنهب الاقطاعي تطور التجارة والصناعة وجعل من غير الممكن الانتقال إلى علاقات الانتاج الرأسمالية»(٢٢). وقد وصف أنجلز السيطرة العثمانية بأنها، «ككل سيطرة شرقية، لا تنسجم بالفعل مع المجتمع الرأسمالي، ولم تكن القيمة الزائدة المكتسبة مضمونة بشكل ما، أمام قبضة الحكام الطغاة المستكلبين. إذ كان معدوماً أول وأهم شرط من شروط العمل لأصحاب المشروع البرجوازي، وهو صيانة شخصية التاجر وممتلكاته»(٢٣). في هذا الاطار الذي عبرّ عنه انجلز، اتسم تطور الصناعة والتجارة بالضعف والبطء الشديدين. فالصناعات السائدة هي الحرفية الطائفية (المقصود هنا طوائف الحرف)، والتي تعتمد بشكل أساسي على العمل اليدوي. ورغم أن المدن الكبرى في الولايات العربية، كانت «أكبر وأشهر مراكز الصناعة الحرفية»(٢٤)، وكان العديد من صناعاتها يصدّر لاوروبا حتى القرن الثامن عشر، فإن هذه الصناعات قد ازيحت بعد الثورة الصناعية حتى من الأسواق المحلية للولايات العربية(٢٥).

وفي أواخر العهد العثماني، لم تتجاوز نسبة العاملين في الصناعة والتجارة ١٠ – ١٥٪(٢٦) من مجموع سكان ولاية سوريا، وغالبية هؤلاء كانت تعمل بالتجارة. وفي هذا الصدد، يشير السباعي إلى أنه كان من النادر وجود مصانع تستوعب أكثر من مئة عامل، وإن وجدت فإن تجهيزها كان ضعيفاً، وبالتالي كانت انتاجيتها منخفضة(٢٧). ويضيف، أيضاً، بأن السمة الأساسية للانتاج الصناعي الوطني، كانت حرفية منزلية؛ حيث الرساميل الضئيلة وأدوات الانتاج البسيطة، والتقسيم البدائي للعمل والانتاجية الضعيفة، وكذلك ضعف التمركز(٢٨) بما له من أهمية كبيرة في تنمية الوعي الطبقي لدى جماهير الشغيلة والعمال.

كان على هذا الانتاج الوطني الضعيف أن يقف في مواجهة تحديات حقيقية أهمها الرسوم والضرائب، ومنافسة البضائع الأجنبية المستفيدة إلى حد كبير من نظام الامتيازات العثماني(٢٩) وقد دعيت بهذا الاسم، في الامبراطورية العثمانية، وثائق معينة منحت للتجار الاوروبيين حقوقاً وامتيازات خاصة. وقد بدأ هذا النظام كنوع من التسهيلات يمنحها السلطان العثماني للتجار الأجانب، وهي تحتوي على ضمان ممتلكات هؤلاء التجار وتحديد الرسوم التي يدفعون. واستمر هذا النظام ساري المفعول حتى بداية القرن العشرين، مما سهل تغلغل الرأسمال الأجنبي في المنطقة. هذا، اضافة إلى تفوق التجار الاوروبيين، اقتصادياً وثقافياً، وتوفر الرساميل الضخمة لديهم، مع خبرة عالية في التنظيم ونقل البضائع. وقد ترك هذا الوضع، كما يقول لوتسكي، آثاراً عميقة على التطور السياسي والاقتصادي في المناطق العربية؛ إذ أنه «وضع التجار المحليين في موقع غير متكافىء في الحقوق مع التجار الاوروبيين، الذين كانوا يدفعون رسوماً أقل بكثير مما يدفع التجار المحليون»(٣٠)، كان التجار المحليون يدفعون بنسبة ٧ – ١٠٪ والأجانب بنسبة ٣٪. وبينما كان التجار الأجانب يدفعون الرسوم مرة واحدة، كان التجار المحليون يدفعونها مرات عدة وكلما مرت بضائعهم على دوائر الجمارك الداخلية المتعددة، أو كلما نقلت البضائع من اقطاعية لأخرى، مما أسهم في اعاقة «تطور الرأسمال الوطني وأضرّ بتطور العلاقات الرأسمالية»(٣١) في عموم سوريا.

وفي فلسطين، اتسم تطور الصناعة والتجارة بطابع تطورهما في الولاية السورية عموماً، حيث كان عدد المشتغلين في الصناعة والحرف لا يتجاوز ١٠٪[٣٢] من مجموع سكان الولاية التي كانت فلسطين جزءاً منها. لكن نصيب فلسطين كان أقل من ذلك بكثير[٣٣]. ففي العقد الأخير من القرن التاسع عشر، انشئت فيها اولى المؤسسات الصناعية، وقد تركزت المشاريع الصناعية، في مجملها، على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة والتحويلية. وعلى سبيل المثال نذكر أنه قد انشىء مصنع للحرير في الجليل ومصنع للزجاج في العنطورة ومعامل صغيرة للصابون ومطاحن، ومشاغل لحياكة السجاد في القدس، ومعملان صغيران لانتاج مختلف القطع لمنشآت الري والمطاحن ومعاصر الزيت. وقد اعتمدت حركة التصنيع الأولية هذه بالدرجة الاولى على المواد الزراعية وعلى صناعة الملابس والمواد الغذائية بشكل خاص. كما نمت صناعة الكونياك والخمور، التي يعزو (E.G. Jessel) نموها في فلسطين، في مطلع هذا القرن، إلى الهجرة اليهودية[٣٤].

وبالاجمال ظلت الصناعة الفلسطينية حتى أواخر الحرب العالمية الاولى، تتألف من مؤسسات صغيرة، عدد العمال في الواحدة منها لا يتجاوز ٦ – ١٠ بالمتوسط[٣٥]. كما كان تطور التجارة، قبل الحرب العالمية الأولى ضعيفاً على العموم. وذلك نظراً لمحدودية الانتاج الزراعي والصناعي الذي تستند إليه التجارة. غير أنه حصل انتعاش نسبي للتجارة منذ الحرب،. أسهمت فيه عدة عوامل داخلية: (نزوح السكان من القرى إلى المدن، تحسين طرق المواصلات، تحديث أدوات الزراعة: الحراثة والنقل)[٣٦]. وعوامل خارجية: (دخول رؤوس أموال ضخمة إلى البلاد في سياق تغلغل رأس المال الاوروبي في المنطقة عموماً و«انضمام المنطقة العربية إلى السوق الرأسمالية العالمية على أساس تحويلها إلى ملحق يزودّ الدول الصناعية الاوروبية بالخامات الزراعية»[٣٧]، اضافة إلى تغلغل رأس المال الصهيوني القادم في اطار سياسة الهجرة والاستيطان في فلسطين[٣٨] وثمة عوامل أخرى ثانوية كازدهار السياحة مثلاً).

وقد سيطر التجار الوطنيون، عموماً، على التجارة الداخلية في البلاد؛ أما التجارة الخارجية، فقد كانت انعكاساً لعلاقات تبادل غير متكافئة[٣٩]، إذ احتل التجار الاوروبيون منها الموقع المسيطر. ومن جانب آخر، فإن الاقليات المسيحية التي منحت، ابان الحكم العثماني، وفي ظل الوصاية الاوروبية، بعض الامتيازات[٤٠] أفرزت هي الأخرى فئة من التجار، احتلوا موقعاً في مجال التجارة الخارجية، إلى جانب التجار الأوروبيين. والمعروف أن التعليم الذي انتشر في أوساط المسيحيين عن طريق الارساليات الدينية والمدارس والمؤسسات الثقافية الاوروبية والذي جعل هؤلاء يتقنون اللغات الاوروبية المختلفة ساعدهم على النشاط في مجال التجارة الخارجية. وفيما بعد، نمت، من بين هؤلاء، فئة على هامش العلاقة مع الرأسمالية الاوروبية، ولعبت هذه الفئة دوراً في تسريب الأراضي للصهيونيين في عشرينات وثلاثينات هذا القرن، في نطاق الاتجار بالأراضي، مشكّلة بذلك نواة فئة من البرجوازية كمبرادورية (وسيطة).

واستناداً إلى ما تقدم، فإن التغيرات التي طرأت على علاقات الملكية، في نهايات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، استتبعت وتيرة تمايز طبقي سريعة في الريف

الفلسطيني والمدينة أيضاً؛ لقد حلّ الخراب بالعديد من الفلاحين مما اضطرهم لهجر الأرض بحثاً عن مورد آخر للرزق، اما بالانتقال للمدينة، حيث العمل في قطاع الخدمات ممكناً، أو البقاء في الريف والانتقال لعمل موسمي مأجور (الحصاد، جمع الغلال في المزارع مثلاً)، أو العمل الدائم المأجور في استثمارات كبار الملاكين العقاريين وأغنياء الفلاحين.

لقد أفرز حدوث عملية التمايز الطبقي هذا، في مجتمع الفلاحين الفلسطينيين، مجموعتين من الفئات، ضمت الاولى منهما فئة الفلاحين الوسط والصغار والأجراء الزراعيين، والفلاحين الشركاء والعمال الزراعيين والمياومين، في مواجهة المجموعة الثانية والتي ضمت طبقة كبار ملاك الأراضي وحلفاءهم الطبقيين من المرابين وجامعي الضرائب وممثلي السلطة المركزية.

واستناداً إلى ما تقدم، يمكن تحديد الفئات الاجتماعية في الريف الفلسطيني من حيث الموقع الطبقي كما يلي:

كبار ملّاك الأراضي: لا تصل نسبة هؤلاء لأكثر من ١٪ من مجموع الفلاحين[٤١]، وهم أقل الفئات ارتباطاً بالأرض، حيث يعيشون في المدن الكبيرة، الفلسطينية أو العربية (بيروت على سبيل المثال) ويؤجرون أراضيهم لمتعهد يدير شؤونها بالوكالة عنهم. أو «يشاركون» فيها بعض المزارعين حسب نظام المحاصصه. وكانت علاقتهم مع الفلاحين تتم من خلال وكلائهم الذين شاركوا في عملية استغلال الفلاحين، ممارسين أشكالاً عدّة من الاضطهاد ضدهم. لقد وضع كبار ملّاك الأراضي - كطبقة - مصلحتهم الطبقية فوق المصالح القومية لشعبهم، واثرى هؤلاء من بيع الأراضي للصهيونيين على حساب المزارعين، ولم يعوا مخاطر بيع الأرض على الشعب الفلسطيني بأكمله. وينتمي إلى هؤلاء عدد من الأسر اللبنانية الاقطاعية التي ملكت أراضي واسعة في فلسطين، حصلت عليها ابان السيادة العثمانية عندما كانت بعض مناطق فلسطين (نابلس، عكا) جزءاً من ولاية بيروت، حسب التقسيمات العثمانية آنذاك.

الفلاحون المتوسطون والصغار: حيث لم تكن الملكية الوسط ذات شأن يذكر، كانت غالبية الفلاحين من فئة الفلاحين الصغار، وقد شكل هؤلاء أكثر من نصف الفلاحين[٤٢] وعليهم وقعت سطوة المرابين؛ حيث اضطروا لاستدانة المال منهم، مما أوقعهم في تبعية المرابين نتيجة تراكم الديون عليهم. وقد اضطر الكثير من الفلاحين إلى رهن أراضيهم، وفي أغلب الأحيان فقدان الأرض، بالتنازل عنها للمرابي. ولأن هذه الفئة (أي الفلاحين الصغار) ملتصقة بالأرض، وهي المنتجة لخيراتها المادية، قاومت اغراءات البريطانيين والصهيونيين بصدد بيع الأراضي[٤٣].

المستثمرون الصغار: تعرض هؤلاء لاضطهاد كل من كبار ملاك الأراضي ووكلائهم وجامعي الضرائب، وفي فترة لاحقة، هجّروا من الأراضي التي استثمروها بالقوة، بعد أن انتقلت ملكيتها للصهيونيين.

العمال المأجورون والمياومون: عدد هؤلاء نسبياً قليل، وأغلبهم عمل في مشاريع المستوطنات الصهيونية والالمانية، التي اضطرت لاستخدامهم نظراً لرخص اليد العاملة الفلسطينية بالاضافة إلى الكفاءة العالية للفلاح الفلسطيني في مجال الزراعة والتي تفوّق بها على المزارع الاوروبي المستوطن.

البدو: لا بد من اشارة إلى وضع البدو، الذين لا يجري حسابهم في عداد الفلاحين. ويبلغ تعداد هؤلاء، حسب احصاء عام ١٩٢٢، حوالي ٦٠,٠٠٠، يرتحلون مع مواشيهم ويمارسون الزراعة البدائية والبستنة في السهول. وعدد لا بأس به منهم تم توطينه، وأصبح يمارس الزراعة البسيطة والبستنة ويقوم بانتاج بعض الصناعات التي تعتمد على الحرف اليدوية. غير أن البدو لم يتمكنوا من تحقيق اكتفاء معيشي من هذه المنتجات المحدودة، مما دفعهم، نتيجة لبؤس أوضاعهم وفقرهم المدقع، إلى النهب والسرقة.

أما التركيب الطبقي[٤٤] للمدينة الفلسطينية فمن الممكن تصنيفه على النحو الآتي:

الطبقات المستغِلة: في هذا الاطار، يمكن حساب كل من كبار ملّاك الأراضي الذين يملكون أراضي واسعة في الريف، لكنهم يسكنون المدن، وكبار التجار والمرابين.

الفئات المتوسطة: تتراوح هذه الفئات ما بين صغار التجار والموظفين والحرفيين وأصحاب الحوانيت والمثقفين وأصحاب المهن الحرة (أطباء، مهندسون، محامون) ومعلمي المدارس.

فقراء المدن: هؤلاء يضمون صغار الحرفيين والعمال وكذلك العمال غير المهرة والعاطلين عن العمل الذين أخذ عددهم يتزايد باضطراد منذ بداية العشرينات.

العوامل التي أثّرت في التركيب الطبقي للمدن: تأثر التركيب الاجتماعي للمدن بعد نهاية الحرب العالمية الاولى بالعوامل التالية:

أولاً - هجرة الفلاحين من القرى، والتي تنامى من خلالها عدد الجماهير الفقيرة في المدن، وبشكل خاص ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل.

ثانياً - تطور الصناعة والتجارة؛ مما أدى إلى انتعاش حركة الاستيراد والتصدير وإلى ازدهار نسبي لمدن فلسطين الكبرى، ولقد عكس هذا النهوض نفسه اجتماعياً، في صعود البرجوازية التجارية التي تمايز في أوساطها اتجاهان: اتجاه التجار الوطنيين، واتجاه الوسطاء. الاتجاه الأول، نظر إلى الرأسمال الأجنبي كمنافس، ولذا ناضل في الصفوف الوطنية ضد النفوذ الصهيوني والاحتلال البريطاني، وضد الانتداب فيما بعد. والاتجاه الثاني ما كان ليوجد إلا في اطار العلاقة مع الرأسمال الأجنبي ومن خلاله، لهذا نجده قد نشط وسيطاً في عمليات بيع الأراضي للمؤسسات الصهيونية العاملة على الاستيطان في أرض فلسطين، ووكيلاً أو مديراً لمؤسسات أجنبية، تعمل على تكريس النفوذ الأجنبي في البلاد.

ثالثاً – هجرة المستوطنين اليهود: على الرغم من أنه لم يكن للهجرة اليهودية، في بداياتها الاولى، أهمية تذكر، إلا أنه ليس هناك ما يمنع الاشارة إلى حقائق أولية شكلت بدرة التواجد الاستيطاني في فلسطين. ففي عام ١٨٨٠، سكن حوالي ثلثي المهاجرين من اليهود مدينة القدس، حيث وصل عددهم إلى نصف سكان المدينة. وعند بداية الحرب الاولى، استوطن ما يقارب ٨٦٪ من مجموع الـ ٨٥,٠٠٠ مهاجر، في مدن فلسطين الكبرى (نسبة عالية منهم في القدس، والباقي في صفد وطبريا والخليل ويافا وحيفا). أما النسبة المتبقية منهم، والبالغة ١٤٪، فقد سكنوا في المستوطنات التي كانت قد تأسست حتى ذلك الحين وعددها ٤٣ مستوطنة[٤٥].

التنافس الكولونيالي وبدايات الاستيطان الصهيوني

ولدت فكرة «دولة اليهود» في صلب مطامع الكولونياليات الاوروبية وتنافسها على مراكز النفوذ في العالم، وذلك قبيل تأسيس الحركة الصهيونية بحوالي قرن من الزمان. وكان نابليون، واحداً من الأوائل الذين تنبّهوا إلى امكانية استغلال مشكلة اليهود لصالح سياسته الخارجية، بينما كان يعدّ لشن حملته على مصر (١٧٩٨ – ١٨٠١)[٤٦]. وقد حاول نابليون استمالة يهود فرنسا والعالم إلى جانب حملته تلك، وذلك بتوجيهه نداء يدعو فيه يهود آسيا وافريقيا للتوحد حول رايته، من أجل اعادة بناء «مملكة القدس القديمة». وفي وقت لاحق، عكست الطموحات الفرنسية ذاتها ثانية في كتيب بعنوان: (مسألة الشرق الجديدة La Nouvélle Question d'Orient) نشره، سنة ١٨٦٠، السكرتير الخاص لنابليون الثالث ارنست لاران (Ernest Lahranne) ودعا فيه اليهود لكي يعدّوا أنفسهم للهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها «تحت الرعاية المقدسة لفرنسا مانحة الحرية» (Sous L'egide sacrée de Cette France emancipatrice)[٤٧]. وكان، آنذاك، تنظيم دعي بالمجلس اليهودي قد أصدر نداء ليهود العالم سنة ١٧٨٩، دعا فيه إلى تأسيس وكالة يهودية عالمية بهدف الحصول على «وطن قومي» في مصر السفلى وكل فلسطين حتى البحر الأحمر، وذلك بالتعاون مع الحكومة الفرنسية[٤٨]. وسنة ١٨٦٠، أسس ستة من المولين اليهود في فرنسا ما عرف باسم «الاليانس الاسرائيلي العالمي» (Alliance Israeilite Univreselle)، والذي نذر نفسه، في البداية، لنشاطات ثقافية قبل كل شيء، غير أنه في سنة ١٨٧٠، باشر بالقيام بخطوات عملية باتجاه الاستيطان في فلسطين، تجسدت بداياتها في تأسيس مدرسة زراعية بالقرب من يافا[٤٩] تبعها سنة ١٨٧١ تأسيس الرابطة الأنجلو – يهودية (Anglo-Jewish Association) وسنة ١٨٧٣، تأسس اليانس الماني[٥٠] وآخر فرنسي، على غرار المؤسسات المذكورة أعلاه.

نبّهت مبادرة نابليون الرامية إلى كسب السكان اليهود إلى جانب الطموحات الكولونيالية للبرجوازية الفرنسية، الكولونيالية البريطانية لهذه المسألة الهامة (مسألة اليهود)، التي من الممكن أن تستعملها بريطانيا كورقة رابحة لصالح تحقيق مآربها الكولونيالية في الشرق العربي. وقد اتخذت هذه المسألة بالفعل طابعاً ملحاً لدى الساسة البريطانيين في مواجهتهم لطموحات محمد علي التوسعية في بلاد الشام، حيث خطا

بالمرستون (Palmerston) خطوته الاولى في هذا الاتجاه، عندما أرسل رسالة في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) سنة ١٨٤٠، أي في اليوم نفسه الذي هزمت فيه القوات البريطانية محمد علي، إلى السفير البريطاني في استانبول آنذاك اللورد (Ponsonby)، يطلب فيها منه تمهيد الأجواء لامكانية عودة اليهود إلى فلسطين[٥١] لاستغلالهم هناك لتنفيذ مآرب السياسة البريطانية. ومنذ ذلك الوقت، تنافست كل من البرجوازيتين البريطانية والفرنسية على تأسيس وتنشيط التنظيمات اليهودية التي تتخذ لنفسها واجباً في عودة اليهود إلى فلسطين والاستيطان فيها. ومن بين هذه التنظيمات اليهودية، نشطت في أوساط اليهود منظمة عرفت باسم أحباء صهيون (Hovevei Zion) داعية اياهم للهجرة إلى فلسطين، ومحاولة تنظيم هذه الهجرة.

اليهود في فلسطين

حتى بداية القرن التاسع عشر، بلغ عدد اليهود في فلسطين ٨,٠٠٠[٥٢] سكنوا بشكل رئيسي مدن فلسطين الكبرى (القدس، صفد، الخليل، طبريا)، وقد بلغ عدد اليهود في القدس حوالي النصف من مجمل سكانها. هذا التواجد الواسع في مدينة القدس لليهود تتضح أسبابه، كما بيّنها كارل ماركس في مقالته «في تاريخ المسألة الشرقية» (Zur Geschichte der orientalischen Frage) حين أشار إلى أن المتدينين من اليهود جاؤوا إلى القدس من «بلدان متباعدة ومختلفة، مدفوعين بالرغبة في السكنى قرب تل (Tal Josaphat)، وللموت في الموقع نفسه؛ حيث ينتظر أن يظهر المخلص»[٥٣].

وحتى سنة ١٨٨٠، كان عدد اليهود المتواجدين في فلسطين قد ارتفع إلى حوالي ٢٣,٠٠٠ نسمة[٥٤]، وشكلوا، حتى ذلك الوقت، أقلية دينية، عاشت الظروف نفسها التي عاشها مواطنو فلسطين الآخرون.

يشار هنا، إلى أنه رغم دعم الممول روتشيلد لنشاطات أحباء صهيون ومشاريعها، لم تأت هذه التجربة بالنتائج المتوخاة منها. مما حدا بآحاد هعام إلى تقديم اقتراحات بضرورة اجراء بحوث شاملة على أرض فلسطين، يجريها اختصاصيون، وإلى تأسيس مؤسسة مركزية لشراءالأراضي والاستيطان. والانتقال إلى زراعة الحبوب ورعاية الماشية، اللذين يشكلان الشرطان الضروريان للفلاحة[٥٥]؛ تنظيم الاستيطان وبرمجته، اللذان دعا اليهما آحاد هعام جاءت بهما إلى فلسطين موجة الهجرة الصهيونية الثانية، التي مع مجيئها، بدأت بالتدريج عملية الاستيطان الصهيوني المخطط والمدروس على الأصعدة: الزراعية والصناعية، في الريف والمدن على السواء. وإلى تاريخ الهجرة الصهيونية الثانية يمكن ارجاع بدايات التأثير الفعلي للاستيطان الصهيوني في فلسطين على البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني[٥٦].

خلاصة

لم تكن الطبقات في فلسطين حتى أوائل العشرينات من هذا القرن قد تبلورت كطبقات محددة ومتمايزة، بالمفهوم العلمي الخاص لهذه الكلمة. بل كان التداخل بين

الطبقات مرناً إلى حد كبير؛ فمثلاً، عمل عدد من كبار ملاك الأراضي بالتجارة، وأصبح العديد من التجار مالكي أرض. هذه التداخلات شملت المدينة والريف على السواء، وكانت لها آثار ملموسة على الوضع الاجتماعي والتوزع الديمغرافي للسكان. فعلى سبيل المثال، كان لحركة الانتقال غير المستقرة من الريف إلى المدينة وبالعكس، دوافع وآثار متعددة. إذ انتقل بعض الفلاحين من الريف لفترة محدودة، وبقيت اسرهم وجذورهم الاجتماعية في الريف. والبعض الآخر من المنتقلين، لم يتمكن من التكيف مع أجواء المدينة، أو كان أصلاً قد ذهب إليها بهدف العودة بعد فترة إلى الريف، لتأسيس محل بيع صغير مثلاً. كذلك لم تعط الصناعة القائمة فرص عمل لاستيعاب الكثيرين من هؤلاء الفلاحين المنتقلين.

وعلى الرغم من نشوء برجوازية محلية، في مطلع القرن العشرين، ظلّت طبقة الأفندية التي خدمت الامبراطورية العثمانية وهادنت الكولونيالية البريطانية، فيما بعد، هي الطبقة المهيمنة، سياسياً، على المجتمع الفلسطيني قبل الحرب العالمية وبعدها.

أما البرجوازية الوطنية الصاعدة، فإنها كانت ضعيفة في نشأتها إلى حد لم تستطع معه أن تشكل نفسها كطبقة بحيث تتسلم الدور القيادي في النضال الوطني آنذاك. وذلك لأنه كان عليها أن تكوّن ذاتها في ظل مواجهة لثلاث قوى مضادة لنموها، هي الحكم العثماني، أسياد الأرض المحليين، ورأس المال الأجنبي. وهي، في ظل هذا الواقع، لم تصل في مواجهتها لهذه القوى الثلاث إلى حد الصراع معها، بل اقتصرت في أساليبها الكفاحية على تأسيس الجمعيات السياسية السرية[٥٧]، والاعتماد على الشخصيات المتنفذه في سعيها لتحقيق أهدافها، وليس على دعم حركة الجماهير لها: ولمحدودية افقها السياسي وضعف بنيتها، توسمت في الامبرياليتين البريطانية والفرنسية تفهما لنضالها، في فترة قريبة لاحقة، دون أن تعى بأنهما في الواقع العدوان الحقيقيان لها.

---

(١) بدر الدين السباعي، **أضواء على رأس المال الأجنبي في سوريا** (١٨٥٠ - ١٩٥٨)، دمشق: دار الجماهير، ١٩٦٧، ص ٣.

(٢) **المصدر نفسه** ص.٤.

(٣) **المصدر نفسه** ص ٥.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) W.I. Lenin: *Der Imperialismus als höchstes Stadium des Kapitalismus.* in Werke, Bd.22, Berlin, 1960, S.264.

(٦) السباعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥.

(٧) فلاديمير لوتسكي **تاريخ الأقطار العربية الحديث** (ترجمة عفيفة البستاني). موسكو: دار التقدم، ١٩٧١، الفصل الأول.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ١٤٦.

(٩) سعيد حماده (تحرير). **النظام الاقتصادي في فلسطين**، بيروت: جامعة بيروت الأميركية (منشورات كلية العلوم والآداب)، ١٩٣٩، ص ١٢.

(١٠) **تاريخ الأقطار العربية المعاصر ١٩١٧ - ١٩٧٠** (مجموعة مؤلفين)، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥، الجزء الأول، ص ٢٠٥.

يُشار هنا إلى أن مصدراً آخر قدرهما بنسبة ٨٠٪، أي أعلى من الثلثين. أنظر:

Autorenkollektiv, *Geschichte der Araber*, Bd.3. Berlin: 1947. S.161.

(١١) ابراهيم مالك، «نظرة أولية على الحالة الاجتماعية في فلسطين قبل أحداث ١٩٤٨»، **الاتحاد** (حيفا)، العدد ٢/٣٦، ٨ أيار (مايو) ١٩٧٩، ص ٣.

(١٢) لمزيد من التفاصيل، أنظر: عبدالقادر ياسين،

تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٤٨، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٨٠ ص ٢٩ و٣٠: ابراهيم رضوان الجندي، «الأرض والفلاح الفلسطيني في ظل الانتداب البريطاني»، **آفاق عربية** (بغداد)، السنة الرابعة، العدد ٨، نيسان (ابريل)، ١٩٧٩، ص ٢٦ - ٣٦.

(١٣) Vgl. Mario Offenberg: *Kommunismus in Palastina, Nation and Klasse in der antikolonialen Revolution. Meisenheim am Glan*, 1975. S. 21.

(١٤) لوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ١٦٠.

(١٦) أ.ن. بولياك، **الاقطاعية في مصر، سوريا، لبنان وفلسطين ١٢٥٠ - ١٩٠٠**، (ترجمة عاطف كرم)، بيروت: دار المكشوف، ١٩٤٨، ص ٢١٢ و٢١٣.

(١٧) عبدالعزيز الدوري، **مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨، ص ١٢٥.

(١٨) أ. بولياك، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٢.

(١٩) ابراهيم مالك، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٠) خليل أبو رجيلي، «الزراعة العربية في فلسطين قبل قيام دولة اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١، ١٩٧٢، ص ١٢٩ و١٣٠.

(٢١) محمد حافظ يعقوب، **نظرة جديدة إلى تاريخ القضية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٤٨** (بحث سوسيولوجي)، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٣، ص ٣٦.

(٢٢) لوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(٢٣) F.Engles: «Die auswärtige politik des russischen Zarentums». In MEW. *Bd.* 22. Berlin. 1963. S.31.

(٢٤) لوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢.

(٢٥) **المصدر نفسه**.

(٢٦) السباعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٦.

(٢٨) **المصدر نفسه**.

(٢٩) لوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠ و ٢١.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٢.

(٣١) **المصدر نفسه**.

(٣٢) تاريخ الأقطار العربية المعاصر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٦.

(٣٣) **المصدر نفسه**.

(٣٤) Vgl. E.G. Jessel: *Palästina im Rahmen des türkischen Reiches und die Andfänge der jüdischen Landwirtschaftlichen Kolonisation*, Diss. Universität Freiburg i/Br. 1922. S.79.

(٣٥) تاريخ الأقطار العربية المعاصر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٠٧.

(٣٦) حماده، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٤.

(٣٧) لوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٧.

(٣٨) حماده، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٦.

(٣٩) لوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٧.

(٤٠) كامل خله، **فلسطين والانتداب البريطاني (١٩٢٢ - ١٩٣٩)**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ١١.

(٤١) محمد حافظ يعقوب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥.

(٤٢) **المصدر نفسه**.

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) لمزيد من التفاصيل حول التركيب الطبقي للمجتمع الفلسطيني وأثر هذا التركيب على القضية الفلسطينية، أنظر: لطف غنطوس، «أثر التركيب الطبقي في القضية الفلسطينية»، **دراسات عربية** (بيروت)، السنة الثانية، العددان الأول والثاني، تشرين الثاني (نوفمبر)- كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥.

(٤٥) Y. Porath, *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement (1918-1929)*. Frank, Cass. London. 1974. p.17.

(٤٦) لمزيد من التفاصيل أنظر: لوتسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣ - ٥٦.

(٤٧) Leonard Stein. *The Balfour Declaration*. Vallentine Michaell. London. 1967. p.11.

(٤٨) أنيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، صيدا وبيروت: منشورات جريدة المحرر والمكتبة العصرية، ١٩٦٦، ص ١٢.

(٤٩) Siehe: E.G. Jessel. a.a.O. S.107

(٥٠) خيرية قاسمية، **النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه (١٩٠٨ - ١٩١٨)**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٣، ص ١٤.

(٥١) Stein. *Ibid*. pp.6.7

(٥٢) مصطفى مراد الدباغ، «الاستيطان الصهيوني في الريف الفلسطيني»، **دراسات عربية**، السنة الحادية عشرة، العدد ٥، ص ٣٠.

(٥٣) K. Marx, «Zur Geschichte der orientalischen Frage», In: MEW, *Bd. 10*, Berlin 1961, S.176

(٥٤) الياس سعد، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة ١٨٨٢ - ١٩٦٨**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف. ١٩٦٩، ص ١٨.

(٥٥) Vgl. E.G. Jessel, **a.a.O.** S.111

(٥٦) عبدالحفيظ محارب، «سياسة العمل العبري بين الامس واليوم»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤، ١٩٧٣، ص ١٢٩و ١٤٠.

(٥٧) السباعي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦ و٧ و ٣٢٨ و٣٢٩.

يوسف سامي اليوسف

تجربة فدوى طوقان
٢ - المرحلة الثانية: أصالة القلق البشري

سأحاول، الآن، أن أختار بعض النصوص الشعرية من المجموعات الثلاث الاخرى لفدوى طوقان، ثم أبحث فيها، من مواقع معيارية، ابتغاء الوصول إلى معرفة بالقيمة الفنية لهذه الشاعرة. أما المختارات فليست عشوائية، بل هي - حسب ظني - من بين أفضل ما كتبته الشاعرة في هذه المرحلة الثانية من حياتها الشعرية. أما المعايير النقدية التي سألجأ إليها في التعرف على قيمة هذه النصوص المصطفاة، فهي رعشة الانفعال، واللامنطقية التصويرية، والتعبير بالصور المتنامية، وملغمة العناصر المكوّنة للقصيدة، أو النظر اليها من موقع التراكم والاكتظاظ والاغتناء بالعناصر العميقة الوفيرة الصانعة للمزية.

النص الأول

لست أعني بمعيار رعشة الانفعال سوى مدى عمق الهزة الشعورية التي تصدمنا بها القصيدة، ومدى ما يحدثه هذا العمق من تأثير في الذات المتلقية، إذ ان الشعر، في نظري، حوار بين أرواح. وبالطبع تحتوي رعشة الانفعال على صدق العاطفة وعمق المعايشة الوجدانية للوجود، إذ لا يمكن لشعر أن يرعشنا بأصالة، أن يخاطب الغليان الرابض في أساس ذواتنا، إلا إذا كان صادق الوجدان ضارباً بعمق في محتويات الوجود الماهوية.

ليكن النص الأول من الديوان السادس، «على قمة الدنيا وحيداً»، وليكن اللوحة الثالثة من قصيدة «اليهم وراء القضبان»، وهي اللوحة التي عنوانها، «من مفكرة سجين مجهول مكان السجن»:

من الفجاج يطفح الظلام عابساً صموت
والليل ناصب هنا شراعه الكبير

لا زحفُ ضوء النجم واجد طريقه ولا
تسلسلُ الشروق،
ليل بلا شقوق
يضيع فيه الصوت، والصدى يموت.
الوقت فاقد هنا نعليه، واقف
تختلط الأيام والفصول.
تُراه موسم البذار؟
تراه موسم الحصاد؟
تُراه؟ من يقول؟
لا خبر.
ويقف السجان وجهه حجر
وعينه حجر
يسلب منا الشمس، يسلب القمر.
خلف حدود الليل
تظل خيل الوقت في سباقها
تركض نحو موطن الحلم
خلف حدود الليل
الشمس في انتظارنا تظل، والقمر.

لعل من الواضح أن هـذا المقبوس لا يتمنع إذا ما حاولنا تشطيره إلى ثلاث فقرات، ولكنها، في الحق، ثلاث مترابطة موحدة الهوية. ولا بد أن متذوق الشعر يعرف طبيعة الشعور في الفقرة الاولى، ويدرك تماماً أنه ينهج نهجاً ايحائياً، أي هو يكشف عن مضامينه من خلال صوغ لغوي لا مباشر، وفي الوقت نفسه ناصع الوضوح مستساغ، وذلك لأن الصور تتابر باضطراد على اشعاع حالة الغمة التي يعيشها السجين، تشعها دون أن يتعرقل الحراك اللغوي المنساب بهدوء ولين، وبضرب من الايحائية لطيف ليس من شأنه أن يكد الذهن ولا أن يسف ويتردى في التسطح.

ولعل العامل الفاعل، في هذه الايحائية، هـو اعتماد الشكل على منهـج الصور المتوالدة المتسلسلة الشديدة الترابط فيما بينها. فبينما تتقدم الصورة بالظلام العابس الصامت والطافح من الفجاج المتكاثرة (ولفظة «الفجاج» هنا توحي بشيء من الحصار يضاف إلى الحصار الذي تفرضه جدران السجن نفسها ويدعمها)، فإن هذه الشذرة التصويرية نفسها تَنْسِلُ الصورة الثانية وتلدها على هيئتها المضمونية ووفقاً لطبعها نفسه، وإن اختلف لونها بسبب من تقديم الليل على هيئة شراع ضائع مجهول. والحقيقة أن هذا التلوين الذي لا يدمر الوحدة، التلوين الذي يصون النسق، يفصل ولا يفصل في الوقت نفسه، هو ما ينجز «وحدة الهوية والفرق»، الشيء الذي لا يوجد في النفس البشرية منزع أشد منه عمقاً، على ما أظن.

وبداهة سوف يقوم هذا الشراع، هذا الحجاب الظلماني، بسد الدرب أمام «ضوء النجم»، وبأن يحول كذلك دون تسلل الشروق إلى غرفة السجين الذي يجهل مكانه مثلما نجهله نحن. وتبلغ الصورة العامة إلى ذروتها الجليلة السامقة حين ترسم الليل من حيث هو عديم الصدوع، لا يخترقه أي اختراق، فيحول الآن، بفعل هذه الكثافة والصلادة التي تؤسسه، دون نفاذ أي صوت إلى خارج تخومه الفولاذية، مما يعني أن حالة الحصار والتغلق مغلقة الهوية، حتى لكأنها منسوجة من الحجر الأصم. وتأتي عبارة: «الصدى يموت»، هذه الجزئية الشديدة التوفيق في هذا الموقع، لتنشر ايحاء بالاختناق داخل حصارين فولاذيين، حصار السجن وحصار الليل، وهما اللذان لا يقبلان أي إفضاء إلى الخارج.

تمثل هذه الفقرة الاولى، إذن، صورة لا مباشرة لحسّ الاحتجاز أو الاحتباس الخانق وفقاً لشكل فني غير مباشر، من شأنه أن يزيح عن الشعور صفته الشخصية، أو الفردية، وأن ينقله إلى مستوى كلي، أو انساني شامل، بحيث يملك كل امرىء أن يتحسسه ويعيشه. ولعل من الواضح أن الموقف برمته قد أسهمت في سبكه وإنصاعه مجموعة متواصلة من الشذرات التصويرية التي توالفت وترابطت بحيوية لتغني جملة الوضع بالمضمون النفساني الثري: «من الفجاج يطفح الظلام»، فكأنما يأتي من كل حدب وصوب، ولكنه يأتي على شكل طفح، أو اندفاعة جلدية، على شكل بثور ودمامل تندفع من كل مكان. ومما يزيد في وضوح هذه اللفظة الموفقة، أعني لفظة «الطفح»، أننا جميعاً نعرف هذا الشيء الفاسد الحامل لوجدان العفونة والتلف، أو أقله أنها حادثة تجسيمية استخدمت بحذق لتعبر عن صورة تجريدية، أو عن حادثة ليست تجسيدية بأي حال. هذا فضلاً عن الحركية التي تحملها لفظة «يطفح» وما تثيره في الخيال من خصوبة الفوران.

ثم إن في ميسورنا أن نتصور كيف يملك جدار الليل السميك الصلد أن يصد أنوار الكواكب، وذلك اشارة إلى الانطماس المطلق والحصار الذي لا فكاك له. فالخيال لا تعوزه القدرة على أن يتحسس خلفية الشكل من حيث هو جسم مقفل على ذاته من جهاته كافة. وفي وسع الخيال أن يستمد هذه الصورة للجسم المنغلق على نفسه من صورة الانقطاع الماثلة - كما لو كانت جسداً مرئياً - في الموقف برمته.

وربما كان العامل الأساسي في انجاح الشعور، هنا، في هذا العماء المفرط الجائر، هو التوازن الدقيق بين الذرات الشعورية، أو بين الجزئيات التصويرية العاملة على انهاضه. فما من شذرة في النص تشذ عن المسار القويم باتجاه إحداث الهزة الشعورية، هزة القلق الرصين الناجم عن غياب الأنوار، الشيء الذي يجعل من الموقف حصاراً للعقل، للرؤيا، للبصر، للعين، قبل كل شيء. ولهذا كان الشعور هنا خلواً بالكلية من التميع والتضخم، من التنفج والمجانية. كما انه بعيد كل البعد عن الزعمية. فإن كان من المستحيل أن نتصور - على الحقيقة لا على المجاز - «ليلاً بلا شقوق»، فنظن أن هذا أمر من قبيل الزعم، فإن هذا الظن ما يلبث أن يتوارى حين نعلم أن الغاية النهائية لهذه

الفقرة هي إحداث شعور بالانغلاق والانقطاع الذي تفرضه حالة السجن. فما من شيء هنا على الاطلاق يملك أن يفرض علينا الشعور بالزيف، أو الشعور بافتعال الموقف، وبالتالي فإن كل ما في الفقرة من عناصر يؤكد صدق الشعور وينجح في استحضار الحالة المطلوبة، بل وبكثير من الروعة والاتقان، الشيء الذي يتجلى في المجمل، أعني في انجاز صورة المجسّم المنغلق انجازاً ايحائياً يلتغم فيه التجريد والتجسيد في وحدة شديدة التوفيق. فقد جاء هذا المجسَّم نتيجة بديهية لتساند الصور والشذرات والخيوط التصويرية. وقد تم هذا التساند بفضل توالد الموقف، توالد جزئياته بعضها من بعض، وكذلك بفضل حيوية الألفاظ وحسن ادارتها وصرامتها في الدقة التلقائية البعيدة كل البعد عن التكلف.

ولكن، أما يراودنا الآن هذا السؤال: اليس بفضل شعورها المزمن بالاحتباس والسجن والقطيعة، بالحلك الديمومي الذي يتغلق حول روحها، حول روح الشاعرة نفسها، قد استطاعت أن تقدم هذا الشكل الناجح؟ اليس من المحتمل أن يكون السجين المبثوث بنهج كموني في هذه الفقرة هو السجين المبثوث دواماً في البنية النفسية للشاعرة عينها؟ هو اياها وليس سواها؟ إنني اوافق دون تحفظ على صحة هذه الاطروحة، بل وأرى فيها مزية من مزايا النجاح في الشعر. فبهذا يملك الشاعر أن ينجز مقولة التراكب، حيث يلتغم معنيان للشكل الواحد وفي الشكل الواحد، أو حيث تتخالط احوال وابعاد في تركيبة واحدة وتأتلف دون أن تتفارق. إن في ميسورنا أن نقرأ هذه الفقرة كما لو أنها امتداد ذاتي للقلق الذي تبينته الدراسة في القسم الأول من هذا المقال، أي من حيث هي متابعة لانكشاف الذات الشاعرة نفسها، كما أن في وسعنا أن نقرأها من حيث هي تصوير لحالة سجين فلسطيني يعيش داخل زنزانة من زنزانات العدو تغلقت من أرجائها كافة. وبهذا نرى توافق الذاتي والموضوعي، نرى تطابق الذات الشاعرة مع موضوعتها المبتغاة.

فلنلاحظ أن أربع لوحات، من أصل خمس في هذه القصيدة، تعنونها الشاعرةُ بما يفُيد بأنها اقتطفت من مفكرة شخص بعينه، إلا هذه اللوحة فقد استخلَصتها من مفكرة مجهول. ثم إن علينا أن ننتبه هنا إلى أن الموقف برمته يخبىء وراءه – ولكن من دون أن يخفي – خوفاً من الظلام بالغاً حد الاستثناء. والخوف من المجهول، وكذلك الخوف من الظلام، عنصران متميزان بوضوح في المجموعات الثلاث الاولى من انتاج فدوى طوقان. فما أفلحت الشاعرة هنا إلا لأنها استثمرت – دون وعي منها – بعض سماتها النفسية الخاصة بها على وجه الحصر. ولهذا، فقد أوهمتنا بأنها إنما تتحدث عن سجين ما في سجن للعدو، بينما هي في الحقيقة لا تدور إلا حول نفسها. وفي هذا تراكب وازدواج ناجحان. ما سر نجاح هذا الازدواج؟ ببساطة، إنها تتحدث عن نفسها دون أن ندري، بل حتى دون أن تدري هي، بل اننا لنحسبها منهمكة بسجين بعينه. وفي هذه التخبئة الناجحة تكمن المزية والجودة. وبهذه الطريقة استطاعت أن تنزع ذاتها من داخلها وأن تحيلها إلى موضوع.

ولننتقل الآن إلى الفقرة الثانية من هذه اللوحة، وذلك كيما نرى كيف أصبح الشعور بعد هذه البداية الموفقة.

على الرغم من الكنائية المبثوثة في البيت الأول، فإن القارىء لا بد من أن يساوره احساس بأن الشعور قد بدأ يأخذ طابعاً قسرياً، إذ أن الصورة تفتقر إلى الايحائية، مع أنها محاولة جادة تبتغي إنجاز ايحاء ما. أما التساؤلات القليلة المتوالية فلا تخلو من الصدق، إذ هي محاولة هادئة لتحقيق صورة الاختلاط الزماني، ولكنها في الحقيقة لا تغوص إلى أغوار القلق الذي تؤسسه حالة الاختلاط هذه. وقد تفلح صورة السجان الحجري في رفع الارعاش الانفعالي قليلاً، لا سيما وأن فكرة تحجره تمثل نوعاً من الارتداد على صلادة الحصار المبثوثة في الفقرة الاولى، وعوداً على الشعور بالتجمد، بالتحجر، الزمني. ولكن بينما استطاعت الايحائية أن تصور لنا المنغلق (بفتح اللام) بوصفه المعنى الباطن للصورة أو للموقف في برهة الابتداء، وذلك من خلال تكثيف بسيط للأفكار، وكذلك من خلال بث الذبذبات النفسية في اللغة وفي الشذرات التصويرية قبل كل شيء، بحيث يشعر المرء أن مضمون الصور أغنى من ظواهرها، فإن المباشرة والتوجه الافقي الذي وقعت فيه الشاعرة خلال الفقرتين الأخيرتين – مما أعجزها عن جعل فكرة التحجر باطنة في النص بطوناً شفافاً نصف مستور، كما كانت فكرة القطيعة والتغلق في الفقرة الاولى – هذا التوجه الافقي المباشر نسبياً قد أخفض الكثير من قيمة الشعور ومن توتراته وذبذباته التي كانت له في المستهل. فالفقرتان لا تكنان في احشائهما معنى للمعنى الظاهري، كما أن حراك الصور، اقصد طرائق توجهها ونموها، قد أخذ ينبذ تكثيفاتها الخصيبة وقدرتها على الايحاء. فالشاعر لا يقول الأسمى والأعلى إلا من خلال سمة الالماع والتخييل. فيبدو أن فورة الانفعال، رعشته الأغنى، قد فضّت ذاتها في الفقرة الاولى، مما أدى إلى اخفاض التوتر، وبالتالي إلى نقص في شحن الصور بالطاقة الوجدانية الانفعالية، إذ أن كل شعور ملازم للصور إنما يغتذي مادته من هذه الطاقة الحفزية عينها. وإذا ما صح هذا الأمر، أي إذا ما صح أن الفقرتين الثانية والثالثة لا تتمتعان بالحرارة التي كانت للفقرة الاولى، يغدو في ميسورنا القول بأن أنفاس فدوى طوقان ليست بالفسيحة المدى، الشيء الذي قد تسنده ظاهرة بارزة في شعرها، الا وهي أن معظم قصائدها الحديثة قليلة الصفحات.

لعل في وسعنا أن نسحب ما قلناه عن هذا النص على مجمل شعر فدوى، أو ربما على معظمه. وبايجاز، إن صمود هذا الشعر، تماماً كدرجة صمود هذا النص، أمام معيار رعشة الانفعال، ليس صموداً متراصاً متماسكاً لا يقبل التهاوي، مثلما هو، في الوقت نفسه، ليس متهاوياً سهل التهدم أمام مطارق الجسّ النقدي.

بيد أن بودي الاشارة، بوجه خاص، إلى فتور الشعور وغياب رعشة الانفعال عن مناخ قصائدها الرثائية حصراً، وهي القصائد التي تؤلف جزءاً ليس باليسير من مجمل انتاجها الشعري. فالحرارة الأصيلة، هنا، توشك أن تكون غياباً تاماً على الرغم من خلو المرثاة من عوامل التضخم الشعوري أو الزعمية أو التميع. فالموقف الماثل من أجل التذوق المكابد بوصفه مقاماً من مقامات المأسوي، بل بوصفه النداء الأصلي للفؤاد المكلوم بفعل الموت، يخفق في هذه المراثي أيما اخفاق في مضمار استثارة أي شعور تتفتح عنه الماهية

الفؤادية من صميمها الأنبل والأعلى، بل هو لا يحرض فينا - إن حرض شيئاً حقاً - إلا المشاعر الفاترة، ولهذا يعيش القارىء عجز المقام الشعري عن أن يكون شعراً بحق. ولعل المجالي الأبرز لانكشاف هذا الفتور الانفعالي في مراثيها أن يكون قرب العبارات وسهولة مأتاها، وكذلك افتقار النغم الداخلي إلى ذلك الايقاع المكابد برصانة وعمق، ثم غياب الايحائية والقدرة على استثارة الذبذبات النفسية الدافئة في الوجدان. وتكفي العودة إلى رثائها لعبد الناصر كيما يتبين المرء هناك هذا الحال كله.

النص الثاني

دعنا نرجىء المعيار الثاني، معيار اللامنطقية التصويرية، أو ما يمكن أن يسمى بمعيار الطاقة المجازية للغة، دعنا نؤجله حتى المرتبة الرابعة، أو الأخيرة، على الرغم من انه مستهل كل شعر ومبتداه.

ولننتقل، الآن، إلى المعيار الثالث في قائمة هذه المعايير، وهو التعبير بالصور المتنامية، أقصد الصور التي يولد بعضها من بعضها الآخر، أو تلك التي تنسل واحدتها الاخرى، بحيث تتشكل أو تتوالف سلسلة من الصور أشبه بسلسلة من الأجيال يلد سابقها لاحقها مع تفارق وتواصل محايثين للحركة.

والمقبوس الذي سأختاره هو الفقرة الاولى من قصيدة «في المدينة الهرمة»، وهي القصيدة الاولى في المجموعة السادسة، «على قمة الدنيا وحيداً»، ولعلها خير قصائد المجموعة طراً، على الرغم مما تقع فيه من هنات تعبيرية، ومن سلبيات فنية:

وتلقفني في المدينة هذي الشوارع والأرصفة
مع الناس، يجرفني مدها البشري،
أموج مع الموج فيها، على السطح أبقى بغير تماس،
ويكتسح الموج هذي الشوارع والأرصفة.
وجوه وجوه وجوه وجوه، تموج على السطح،
يقطن فيها اليباس، وتبقى بغير تماس.
هنا الاقتراب بغير اقتراب.
هنا اللاحضور حضور، ولا شيء إلا حضور الغياب.

إن الذي ابتغيه الآن، عبر التحليل اللغوي، هو إثبات ما فحواه أن المزية في هذه الأبيات إنما تكمن في اتخاذها منحى الصور المتنامية كنهج حراك لها، عنيت أن كل بيت (أو صورة) يضيف نمواً جديداً إلى المعنى الواحد نفسه، مما ينجم عنه أحادية الصورة العامة وتكامل الموقف بعضه ببعضه الآخر في الفقرة برمتها، ولكن هذا التكامل والتواحد إنما يتم عبر تلوينات تنجز الفروق في داخل الوحدة نفسها.

يرتكز البيت الأول على لفظة يبدأ معها كل شيء، وما هذه اللفظة المركزية إلا لفظة «تلقفني»، بيد أن البيت الثاني ما يلبث أن يقدم لفظة «تجرفني»، لكيما يكون المعنى قد

تطور من اللقف إلى الجرف. ولما كان من المستجيل أن نخلع الفعل عمن قام به (أو بلغة نحوية: الفعل عن فاعله)، فإن لفظة «مدها» لا تقل مركزية عن الفعل السابق عليها مباشرة. ولعل التسلسل الاجرائي أن يكون شديد النصوع: فبعد الجرف واللقف جاء الموج. إلا أن الوتيرة المستمرة لا تبلغ ذروتها هنا، بل هي تعبر عن ذاتها عند حال الاكتساح، وهو أشد من التماوج الذي قد يكون لطيفاً. وهنا، كذلك، ما يلبث «المد» أن يطل برأسه كقائم بعملية الاكتساح وحامل لها. وعند هذه النقطة، تنشطر الفقرة كلها شطيرتين تقفو ثانيتهما الاولى، ولكن دون أن يكون هنالك أي انقطاع بينهما. أما الشطيرة الاولى فتتسم بالحركية، وقد عبرت عن هذه السمة أفعال شديدة القدرة على التعبير عن الحراك، وأما الشطيرة الثانية فتتسم بالسكونية، وقد عبرت عن سمة السكون وجدانات ثابتة، وكذلك فعلان يدلان على السكينة والاستقرار دلالة تحديدية صارمة: «يقطن»، «يبقى».

بيد ان هذا التعارض بين الحركة والسكون في شطيرتي الفقرة لا يعني أن الصور ليست متنامية هنا، إذ ثمة صلات أُحادية الفحوى تستوطن الفقرة برمتها وتنظمها في نسق واحد. فهنالك ثلاث ظواهر ينطوي القسيم الأول عليها، ثم ما تلبث أن تتجلى هي نفسها في القسيم الثاني، وإن كان هذا التجلي يأخذ شكلاً جديداً: المد البشري، التماوج، البقاء على السطح بغير تماس. وبذلك يغدو كل من القسيمين تنويعة على مضمون واحد، أو بروزاً خاصاً لمعنى بعينه. أما الظاهرة الاولى فتتحول في القسيم الثاني إلى «وجوه..»»، وأما الثانية فتظل على حالها «تموج»، وأما الثالثة، وأما «البقاء على السطح بغير تماس» فينتقل من الشاعرة إلى البشر أنفسهم، أي من الذات إلى خارجها. إنها مدينة اللاتواصل، أو المدينة المغلقة في وجه كل فرد حتى وإن يكن من سكانها. وتأتي عبارة: «هنا الاقتراب بغير اقتراب» كيما تنمي فكرة اللاتماس، أو حال القطيعة، نفسها، حتى لكأنها نسلت منها أو تناسخت عنها: الناس يتقاربون في المكان ولكنهم يبقون في منأى بعضهم عن بعضهم الآخر، فما من أحد يمس إلّاسطح الآخر، قشرته، لحاءه الخارجي اليابس. ومن قوة هذه العبارة نفسها ولد البيت الأخير في المقطع، لأن اللاإقتراب يعني «اللاحضور»، وهذا الآخر يعني «حضور الغياب». والحقيقة أن المتناقضات في البيت الأخير تخدم إلى حد جِدٍّ بعيد فكرة اقتراب الناس بعضهم من بعضهم الآخر دون أن يتصل أحدهم بالآخر.

غير خاف، إذن، أن حراك الصور، في هذه الفقرة كلها، منحاه محكوم بمبدأ فحواه قيام كل صورة بخلق الاخرى وصوغها، الشيء الذي من شأنه أن يخلق احادية المقام، وفي الوقت نفسه تلوينه بشتيت الأصباغ الصانعة للفروق داخل الوحدة. وهذا مطلب عزيز على العقل يستسيغه أنى التقاه أبداً. غير أن هذا النهج التصويري المتوالد ليس الظاهرة الأطغى على شعر فدوى طوقان. وبالبداهة، إن كل توالد صوري هو، في جوهره، خروج الثاني من الأول، بحيث تتشكل بينهما علاقة داخلية في المضمون، أو قل بحيث يلون أعماقهما صباغ واحد من شأنه أن يصنع وحدة الهوية. ولكن هذا شأن لا يطيقه العقل دوماً، إذ العقل مسكون بالشروخ بضرورة طبيعته.

النص الثالث

لعل المعيار النقدي الرابع والأهم هو ملغمة العناصر المتباينة في كلية واحدة تجعل من القصيدة مجمع صلات ومعقد ارتباطات من شأنها أن تشكل بنياناً متماسكاً لا انفصام لجزئياته. وربما أمكن تلخيص هذا المعيار بلفظة واحدة هي: التكامل، بمعنى أن كافة وحدات القصيدة تتعاضد كيما تصنع التأثير المطلوب وتنقله إلى المتلقي. ويختلف هذا المعيار عن سابقه في أن معيار الصور المتنامية إنما يشرح وحدة شذرات الصورة الواحدة المؤلفة من عنصر واحد، ومعنى واحد، في الجوهر الأعمق، أما معيار الالتغام فهو قدرة الشاعر على توليف عدة عناصر، وعدة معان، ثم صهرها في مصهر القصيدة بحيث تجيء بارئة من الشروخ ومعافاة من أي فصام كبير. وفي الحق أن هذا ضرب من الانجاز لا تستطيعه إلا الفطرة الفذة الفائقة. ولهذا يمكن للمتحري أن يجد للفصام الكتابي آثاراً في معظم الأعمال الأدبية، ولا سيما في الرواية.

والحقيقة أن هذا المعيار الرابع ذو صلة وثيقة بالمعيار السابق، إذ أن افتقار صور القصيدة إلى التنامي، ووجود ثغرات تفصل بين الذرات التصويرية، من شأنه أن يعيق الغائية التكاملية للقصيدة، بل لعله أن يكون أول علائم عدم التكامل والتساند. وعلى هذا الأساس، يمكننا أن نعرّف القصيدة بأنها أُحادية تتأسس على شبكة من الترابطات المتينة، أو بأنها تكامل الأشتات والمتفرقات في كيان متناغم. ولهذا أرى أن معيار الالتغام واحد من أهم محكات الشعر الحديث، لأنه يبين وحدة القصيدة وباطن النفس، أو يكشف عن وجود قطيعة بينهما، إذ لا يوجد شيء يخشاه الباطن كما يخشى الشتات والفصال والفوضى؛ ثم لأنه يرى في المضمون منبثقاً لوحدة البنيان الاجمالي للعمل الفني، كما يرى في ذلك مجلى جمالياً للمضمون، بل مجلاه الجمالي الوحيد.

وفي الحق أن شعر فدوى يملك أن يصمد أمام هذا المعيار، ولكن صموداً نسبياً فقط. ولعل خير قصيدة تحقق هذا الصمود النسبي هي: «لن أبكي»، التي كتبتها إثر لقائها بالشعراء في حيفا بعد حرب حزيران (يونيو) ببضعة أشهر.

دعنا نأخذ بتحليل عمل كل من عناصر القصيدة ابتغاء أن نرى، في النهاية، كيف تعمل هذه العناصر متساندة لاخراج عمل فني جميل، وإن كان لا يخلو من عيوب أصيلة في الشاعرة لا تفارقها أبداً.

تقع القصيدة في أربع فقرات نشعر لدى الانتقال من أولاها إلى ثانيتها أننا قد وثبنا من فوق ثغرة ليست بالخفية، وذلك لأن الموضوع لم ينمُ نمواً طبيعياً وداخلياً. فبينما قدمت صورة للدمار في الفقرة الاولى، فإنها راحت تقدم الشعراء بوصفهم «مصابيح الدجى»، وهذا يعني أن الانسجام ليس كافياً. ومع هذا فإننا إذا ما أخذنا الفقرة الاولى بمعزل عن القصيدة فربما وجدنا أن الفكرة قد عملت على تحديد الشكل، وبذلك أكدت ما فحواه أن الفكرة، بوصفها شرطاً للشكل، ومن حيث هي سابقة عليه، قد نهضت فعلاً بتحديد الشكل وصوغه، بل إن حراك الفكرة والفقرة ملتغم في داخل اللغة أيما التغام، أو قل بلغة شائعة: إن الفقرة قد جاءت بمثابة إفصاح بينّ عن توافق الشكل والمضمون.

فالفكرة هي العودة إلى الوطن المقفر من أهله الحقيقيين، أما الشكل فهو الطللية التي يعرفها كل قارىء للشعر العربي القديم. ولما كانت الطللية عودة الشاعر إلى منزل الحبيبة الذي كانت له به خبرة سالفة، ولما كان هذا المنزل دائماً خرباً، ودائماً رمزاً للماضي الذي دمره الزمن، فإن شكل الفكرة الذي تلجأ إليه الشاعرة، أقصد الطللية، وهي المرأة العائدة إلى وطن خرب ومهدم، وطن تفرق أهله ونأوا عنه تماماً كما ينأى أهل الحبيبة الجاهلية عن منزلهم الذي بات طللاً دارساً، هذا الشكل يناسب عودتها إلى الأرض المحتلة، ويصلح للتعبير عن مضمون مثل هذه العودة. ولهذا نشعر بأن الـ «هنا» تحتل قلب وجدان الأبيات، بل يحتله التفارق بين الـ «هنا» والآن، بين المكان الراهن والزمان الراهن، إن صح القول:

هنا كانوا/هنا حلموا/هنا رسموا مشاريع الغد الآتي/
فأين الحلم والآتي؟/ وأين همو؟/ وأين همو؟

وفي قلب هذا الوجدان، يندمج التفكير بالشعور الصادق النبيل بحيث يعسر الفصل بين الحالة الانفعالية والحالة العقلية.

أما الفقرة الثانية، فتنطوي على عدة مضامين أو محتويات لا يتمتع ترابطها بالمتانة الكافية. هذا فضلاً عن النقص في متانة الترابط بين الفقرة الاولى والثانية. ثم انه بقدر ما كان الشكل موائماً للمضمون في الفقرة الاولى، فانه الآن يقصر عن نقل الأفكار نقلاً حيوياً وفعالاً، مع أنه لا يخفيها. وفضلاً عن ذلك فإن الفقرة برمتها لا تتسم بأحادية الشكل، وهي السمة التي توفرت للفقرة السابقة، وذلك نظراً لتعدد أفكارها ولما تنطوي عليه هذه الأفكار من تباين نسبي. ثم إن رعشة الانفعال أخذت تفتر قليلاً لأن الشذرات التصويرية التي بدأت بنسجها في هذا الآن لم تعد مدهشة ولا آتية من خلد قصي: فالشعراء «مصابيح الدجى»، وهم «كصخر جبالنا» و«زهر بلادنا». وما هذا إلا كلام مألوف شائع لا عبقرية فيه.

أما الفقرة الثالثة، فتنطوي على فكرة العمل الفدائي الناهض بعد حرب حزيران، وقد أخذت هذه الفكرة شكل «حصان الشعب» الذي يعدو «نحو عين الشمس»: وهنا كذلك نلمح الشكل وهو يتراصف مقصراً عن النهوض بالمضمون. فلست تجد إلا ما هو سهل المأتى وقريب المنال في هذه الصورة:

وتلك مواكب الفرسان ملتمة
تباركه وتفديه
ومن ذوب العقيق، ومن دم المرجان تسقيه.

إن فكرة حصان الشعب (أي المقاومة) هي شكل من دون شعور، ولهذا افتقرت اللغة إلى العمق، من جهة، وإلى البهاء والرونق من جهة أخرى، فجاءت الألفاظ أشبه بهياكل عظميّة للفكرة وحدها.

تتوجه الفقرة الرابعة إلى الشعراء لتقدم مضموناً مفاده أنهم يضحون بأنفسهم ليثمروا جيلاً مناضلاً خصيباً. وهي تطرح هذا المضمون وتكشفه من خلال شكل انجيلي فحواه أن السنبلة لن تولد إلا بعد فناء البذرة في التربة. وهنا نلمس توافقاً رائعاً بين الشكل والمضمون.

هنا قد تبين، حتى الآن، أن تساند الشكل والمضمون يؤتى التوفيق في بعض الأحيان ويفتقر اليه في بعضها الآخر. والآن، كيف تنهض الموسيقى بخدمة المضمون؟

لعل الوظيفة الأساسية لموسيقى الشعر أن تكون الاسهام في حمل المحتوى الشعري، بل ومجمل التجربة الكامنة خلف القصيدة وفي داخلها، إلى الاذن الداخلية للمتلقي. ولن يغيب عن البال أن الموسيقى العذبة الفعالة والمعبرة إن هي إلا انتاج لتعاضد حركة النسيج اللغوي والقدرة الافصاحية التي تتسم بها اللغة نفسها.

منذ الأبيات الاولى يشعر القارىء بأن ثمة نغمة حزينة أسيانة تهيمن على جرس الكلمات، وبذلك تسهم هذه النغمة في نقل الجو المزمع تصويره نقلاً له درجة عالية من الدقة. وفضلاً عن ذلك، يتأتى شعور فحواه أن الموسيقى إنما أتت بطريقة تلقائية أو ذاتية الانبثاق، بمعنى أن جودة الايقاع لا تستغرق الشاعرة بحيث تضطرها إلى أن تصطنعها اصطناعاً، ولهذا فقد جاءت نغمة الاسى الرزينة كمحول من محولات المضمون نفسه، لا كشيء أقحم عليه اقحاماً من خارجه. وحين بلغت البيت الرابع، وهو ما يؤلف ذروة انفعالية صدقها جوهري أصيل، فقد اختصرت الكم الايقاعي إلى أقل عدد ممكن من المقاطع، أي ما يوازن تفعيلة واحدة فقط، كأنما هي تطبق تطبيقاً تلقائياً أحد المبادىء الموسيقية المعروفة تقليدياً: كلما كان الموقف أكثر انفعالية احتاج إلى عدد ضئيل من المقاطع، لأن ذلك الكم المحدد يتناسب مع حركة التنفس المتسارعة بتسارع الانفعال، وكذلك مع نبضات القلب المتزايدة بتزايده. وبذلك تجعل الكم الايقاعي شيئاً يشبه دفقة اخبارية مشحونة بالانفعال.

ومع أن القصيدة لا تواظب على هذا المعدل الجمالي الراقي في مضمار الموسيقى الداخلية، فإنها تعد نجاحاً نغمياً موفقاً أنجزته فدوى بفعل حرارة الحادث التاريخي. وربما كانت هذه القصيدة أنجح قصائدها في مضمار الموسيقى الشعرية. ولكن، يمكن للمرء أن يشير إلى الفقرة الثالثة على أنها اخفاق واضح من حيث عجز الموسيقى عن نقل المعنى، أو على الأقل من حيث ابتكار قيم صوتية يمكن أن تهيمن على الاذن. ولا تخلو الفقرة الثانية، قبلها، من بعض الاخفاقات ولكنها اخفاقات طفيفة إذا ما قورنت بحال صويحبتها الثالثة. والجدير بالملاحظة أن الصور الفجة الخالية من العاطفة الوهاجة أو الانفعال المتوتر أو الرزين، والمفتقرة إلى ألفاظ بهية وحسنة الادارة هي التي تنطوي على الافتقار إلى الموسيقى التعبيرية، وعلى حلول الرتابة النغمية في مكانها:

ولن يرتد فيناالمد والغليان والغضب
ولن ينداح في الميدان فوق جباهنا التعب
ولن نرتاح حتى نطرد الأشباح والظلمة.

فلعله باد هنا بجلاء أن الموسيقى لا تنبض من داخل الكلمات، مثلما أنها تتردد على سطح السلسلة اللفظية لا في أعماقها. ومع أن الألفاظ تتسم بالقوة إذا ما أُخذت كل واحدة منها على حدة، فإن سوء ادارتها قد استلبها طاقتها الايحائية، وكذلك القدرة على تحريض الانفعال العميق. وكما أسلفت، ليست الموسيقى الأصيلة من انتاج الوزن وحده، وهو الوزن الناجم عن معدل سرعة النسيج الكلامي، بل هي كذلك من انتاج الطاقة الافصاحية للألفاظ، أو قل من التعاضد الجدلي القائم بين هذين الينبوعين. فقلما يقع الشاعر في الركاكة المضمونية دون أن يتردى المستوى الموسيقي لشعره. فالايقاع يعجز عن النهوض بوظيفته التعبيرية حين يعزل عن المعنى، وحين يكتفى بالتمطي فوق سطح المضمون، لا بالإيغال في قلبه بحيث يؤلف نبضه الصميمي من الداخل. والآن يمكن القول بأن الموسيقى تملك، في بعض الأحيان، أن تلتغم في الألفاظ، وكذلك في المضمون، ابتغاء انجاز مقام شعري أصيل، ولكنها تخفق في هذا المضمار في أحيان اخرى تكاد تملأ أكثر من نصف شعر المرحلة الثانية من مراحل فدوى طوقان.

أما القافية، فما لم تنهض بوظيفتها في خدمة المعنى وانجاز الايحاء على الوجه الأمثل، فإن التخلص منها هو الأصوب والأفضل.

في المقطع الأول من القصيدة التي بين أيدينا، حيث يسود الحس الطللي بأصالة، ترى كلمة «الدار» وهي تتواتر في القافية أربع مرات، وتتقفى معها كذلك كلمة «أخبار» التي توحي بترابط شديد بين الدار وماضيها. وقد جاءت الأبيات الاولى من هذه الفقرة بغير ما تقفية على الاطلاق، وذلك لأن «الفوضى» التي تريد تصويرها قد تحتاج إلى تسيب في التقفية من شأنه أن يسهم «بالايحاء» بالفوضى. وفي أواخر الفقرة ترتد القوافي بعضها على بعضها الآخر ليحيل اللاحق منها إلى السابق:

وأين همو؟/ وأين همو؟
ولم ينطق حطام الدار،
ولم ينطق هناك سوى غيابهمو.

وهنا نلاحظ كيف ترتد «غيابهمو» على «أين همو؟»، لا ارتداداً إيقاعياً متناغماً فحسب، بل وارتداداً مضمونياً يخدم الفكرة ويجليها. فحين تتساءل الشاعرة عن وجودهم فإن الصدى يجيء بكلمة «غيابهمو» كاجابة على التساؤل الملحاح. وعلى مبدأ الارتداد نفسه تحال كلمات الرويّ التالية احداها إلى الاخرى: «الهجران»، «وكان»، ثم «وكان» الثانية، وأخيراً «بالأحزان». فهذه الكلمات الأربع التي تمثل قافية واحدة تنطوي في الحقيقة على مضمون واحد. والأهم من ذلك أنها امتداد للمضمون الطللي ألذي يعزف المقطع على وتره.

ويستمر مبدأ الاحالة والرد في المقطع الثاني، ولكننا حين ننتقل إلى الثالث فإننا نجد أن مبدأ الاحالة والرد قد انقطع. فالترابط بين «الأمس» و«الشمس» واه إلى درجة كبيرة، كما أن «العتمة» لا تحيل إلى «النهمة»، ولا تتعلق بها البتة، فضلاً عن أنها مفصولة عن

لفظة «ملتمة» التي تتقفى وإياها ايقاعياً. أما في المقطع الأخير، فنشعر بـأن البيتين الاستهلاليين قد اتيحت لهما قافية متمكنة غير ناشزة:

أحبائي، مصابيح الدجى، يا اخوتي في الجرح
ويا سر الخميرة، يا بذار القمح.

بيد أن المقطع كله لا يستمر على هذه الوتيرة من الجودة.

وعلى أية حال من الأحوال، فإن في هذا كله ما يؤكد أن قدرة فدوى على دعم عناصر القصيدة في كلية متراصة محشودة الجوانب في خدمة المعنى، ليست بالقدرة الواهية، ولو أنها لا تنجح دائماً وفي المواضع كلها.

الطاقة المجازية، أو كثافة اللغة

أورد الجرجاني، في كتابه «دلائل الاعجاز»، ما نصه: «وإذ قد عرفت هذه الجملة فها هنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول: المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل به بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر».

نستقرىء، من هذا النص الصغير، أن الجرجاني يذهب إلى وجود معنى باطن يضايف المعنى الظاهر ويحل فيه، أو إلى أن كل كلام فني - فضلاً عن معناه الظاهري القائم على السطح - يحمل في احشائه معنى ملازماً ومباطناً للمعنى الظاهر. وبايجاز، ثمة محايثة في المعاني هي الفاعلة في جمالية النصوص. ولقد فات الجرجاني أن يبين المبدأ الذي تقوم عليه هذه المضايفة، وهو اللامنطقية التصويرية، أقصد تأسيس العبارة الفنية على نحو غير منطقي في ظاهره، بمعنى أن العقل لا يرضاه كحقيقة، بل كمجاز وحسب. فحين تقول فدوى، مثلاً: «الوقت فاقد هنا نعليه»، نراها تجسد الوقت أولاً فتجعل منه كائناً ذا نعلين، وبالتالي ذا قدمين يسير، أو يمكن أن يسير، عليهما، ولكنه أضاعهما، في هذا المقام، فلم يعد يملك القدرة على الحراك. هذا هو المعنى بكل وضوح. وهو إجراء عقلي ينجزه الخيال بناء على نهج غير منطقي، أي هو ما لا يمكن للعقل الذهني أن يقبل به على الاطلاق إلا بوصفه صورة لا كحقيقة. أما معنى المعنى، وهو ما به ننتقل من المنطقية إلى اللامنطقية، فهو أن الوقت ساكن ثقيل الوطأة لا يتحرك.

إن الصورة الفنية لا يسعها قط، وليس في ميسورها البتة، أن تكون جميلة وفريدة إلا بقدر اعتمادها على «معنى المعنى»، أي بمقدار ما تخدم - عبر لا منطقيتها - في انجاز معنى حامل بمعنى آخر هو المقصود بلوغه.

يمكن للنقد الفني، نقد الطاقة المجازية، أن يصنف شعر فدوى طوقان كله في ثلاثة أصناف، أولها ما يفتقر افتقاراً واضحاً إلى الكثافة والتصوير الناجح:

وهب مازن الفتى الشجاع
يحمل عبء حبه
وكل هم أرضه وشعبه

وكل أشتات المنى المبعثرة.

وثانيها ما يختزن شيئاً من الكثافة، ولكن مع اتصاف معنى المعنى فيه بالضحالة، وضمن هذا القطاع ينحشر معظم شعرها. واليك بعض الأمثلة:

ما الذي قص جناح الوقت، من كسّح أقدام الظهيرة؟
يجلد القيظ جبيني، عرقي، يسقط ملحاً في جفوني.
آه، آلاف العيون علقتها اللهفة الحرى مرايا ألم
فوق شباك التصاريح، عناوين انتصار واصطبار.
آه، نستجدي القبور.

فليس بخافٍ على قارىء هذه الأبيات أن معانيها الاضافية لا تكمن تحت عمق بعيد الغور بل هي في متناول اليد تحت سطح المعنى الظاهري بقليل، الأمر الذي من شأنه أن يعني افتقارها إلى الايحائية. والشعر الجوهري لا يأتي إلا من أفق بعيد، من خلد قصي، من عمق لا يطاله إلا الآن الماهوي الأندر. فليس ثمة معنى قصي في هذه الأبيات التي لا تنطوي على أية أخيلة إماعية أو على أي ايحاء غضير. فالمشاعر ها هنا ليس لها أي تبطين كموني، ولا أية ظلال خفية تندمج في الألوان الظاهرية. ولكن الفن، عبر وظيفته اللامنطقية، يرى ما لا يرى بالعين.

أما ثالث هذه الأصناف، فهو ما يتسم باللامنطقية مع شيء من العمق. وهذا الصنف الثالث أشد ندرة في شعر فدوى من الصنفين السابقين. ويمكن أن نأخذ الفقرة الاولى من لوحة عنوانها: «من مفكرة سجين مجهول مكان السجن»، وهي التي سبق لي أن تعاملت معها قبل صفحات قليلة، يمكن أن نأخذها مثالاً على هذا الصنف الأنجح.

وفي الواقع، كثيرا ما تلجأ فدوى إلى التعبير بجمل تصريحية تحتاج إلى تغطية شعورية عظيمة كي تبتعد العبارة عن النثرية، في حين أن العبارة الكمونية (أي ذات المعنى المحايث للمعنى الظاهري)، وهي التي تفهم بناء على مبدأ الجرجاني في «معنى المعنى»، قد لا تحتاج إلى مثل هذه التغطية الشعورية، لأن جماليتها تعتمد على المحايثة أو المباطنة، أقصد على كون المعنى ثنائي الطبقة، مما يجعل من الألفاظ غاية في ذاتها، ولا يمكن فصلها عن المضمون الذي بها يتعين، ولا عن ايقاعاتها ذات القيمة التعبيرية وذات الاسهام في تحديد المعنى، أو اخصابه، على الأقل. وهـذا يعني أن عظمة الشعر كثيراً ما تتقوم بالمحايثة والاضمارية.

وهكذا يتضح أن شعر فدوى كثيراً ما لا يملك أن يتمتـع بالكثافة التي تضعه في مرتبة الحداثة، ولكنه كثيراً ما لا يقبل الاسفاف، إذ يغلب عليه أن يحافظ على سوية معتدلة تتوسط بين الطرفين المتطرفين.

خاتمة

هذي هي فدوى طوقان، إذن. إنها شاعرة متوسطة القيمة. ولكن، وعلى مبعدة من

مقولة حكم القيمة، يمكن التصريح بحق بأن فدوى روح موجوعة معتلة بأصالة القلق البشري. ولهذا يرى قارىء شعرها أن مضمون القصيدة لديها هو الاحتجاج على ما يعترض استتباب الحرية، وأن كل موضعة للذات الشاعرة إن هو إلا محاولة للكشف عن نقص الذات وحاجتها إلى الاكتمال بالآخر، بالحيوي، وبكل ما هو حار وأصيل.

إن فدوى روح مرهقة يبتلعها شرطها ويغمرها، وكل ما تسعى إليه هو التعبير عن هويتها بوصفها حالة الاختناق المرضة التي تعيشها المرأة الشرقية بعامة، والتي تعيشها برهاوة الحساسية وفورة الوجدان، بوجه خاص. فهي تتحسس شرطها الوجودي والمعاشي كما لو كانت موقوفة داخل محجر كبير وضيق في الحين نفسه، ولذا فإنها تسعى جاهدة نحو تعدي حدود هذا المحجر فتصطدم بجدرانه السميكة. وهذا ما يرصف روحها إلى جوار الشاعر العربي التراثي ويوحدها وإيّاها في هوية واحدة.

وربما كانت قصيدة: «تاريخ كلمة»، وهي من مجموعتها «أمام الباب المغلق»، خلاصة لتجربة فدوى العاطفية المحبطة والمنقوصة. ولدى قراءة هذه القصيدة نشعر أننا نعود عوداً على بدء، إلى المسألة النفسية للشاعرة، الأمر الذي يعني وجع فدوى المتجذر في أعماقها بوصفه بنية راسخة لم يغادرها ولم يفارقها في المرحلة الثانية من انتاجها الشعري. هي ذي خلاصة العلة:

كم يغتني الانسان حين يلتقي هناك من يحبّه، كم يغتني!
ولم يكن هناك من يحبني.

هذا كل ما في الأمر. لم يكن هناك من يحبها. بيد أن ثمة صدمة رضيَّة تتجادل وغياب الحب. ولنستمع إلى ما تقوله الشاعرة في القصيدة عينها:

وعاد من غربته أخي الكبير، عاد
ابراهيم، كان قلبه الرحيم، خيّراً كبير
وفيض حبه غزير.
ولفني أخي وضمني إلى جناحيه
هنا استقيت الحب وارتويت،
هنا استردّتْ ذاتي التي تحطمت بأيدي الآخرين بناءها.
هنا اكتشفت من أنا،
عرفت من أكون.

والعبارة اللافتة للانتباه، في هذا المساق، هي هذه: «هنا استقيت الحب وارتويت»، إذ انقطاع هذا المصدر العاطفي السامي الروحاني الأصيل سوف يترك رُضّاً كبيراً تتوتر به النفس طويلاً، بل ربما مدى الحياة. إذن، فلنتابع القراءة:

ومات من أحبني،
مات أخي الذي أحبني،
ولم يكن هناك من أحبني سواه.

أصحيح انه لم يكن هناك من أحبها سواه، أم أن هذا القول لا يعدو كونه اسقاطاً لا يعني سوى أنه ما كان ثمة من أحد أحبته هي سوى ابراهيم؟ إنها سرعان ما تنقض ذاتها لتدعم صحة هذا المذهب، أي أن ما قالته ليس إلا إضفاء حقاً، فلقد أحبها الكثير من الناس. ها هي ذي تقول:

وراحت الحياة
تعطي، فقد أحبني الكثير،
أحبني الكثير غير أنني
بقيت عطشى دونما ارتواء
كأنما كل الذي بلغته سراب.

ثم تتابع تصويرها لسعيها وراء السراب الذي كثيراً ما تمنت أن تلمسه مجسماً، أن تراه «شيئاً يمسُّ بالراحتين».

ثمة حقاً تثبت على موقف طفلي، موقف مسحوب من بواكير العمر، من عهود الغضاضة الروحية. وقد يكون هذا التثبت جزءاً من سر الأزمة الداخلية التي تعيشها فدوى، تكابدها وتعانيها دونما انقطاع، إذ البعد النفساني لا ينقطع ولا يضيع. ولهذا، أرى أن من الخطأ الظن بأن الدواوين الثلاثة الأخيرة من شعر فدوى ليست استمراراً نفسياً للدواوين الثلاثة الاولى. وربما كان في ميسورنا الذهاب إلى أن قطبي الصراع الكامن في أعماقها والعامل على اقلاق روحها هما الترجح بين حالة التثبت الطفلية وحالة الانعتاق من هذا التثبت والاكتمال بالآخر. إذ هي دوماً تنتظر ساعة خلاص، تنتظر الفارس المنقذ، وهو من صوَّرته بمنهجية رمزية في «نبوءة العرافة»، المنشورة في الديوان السادس. وهنا تتبدى الشاعرة وهي تبذل جهداً ملموساً من أجل التخلص من تثبتها الطفلي. وبين هذين الطرفين المتعارضين، الانتماء العاطفي إلى الأقارب والانفتاح العام على الغرباء، تتأرجح الشاعرة، فيصطرع في داخلها منزعان متضاربان تعوزها القدرة على التوفيق بينهما، فتكون النتيجة القلق. ويبدو أن لا بد لكل نفس من أن تكابد شرخها الخاص.

وربما كانت النفس معتلة في منشئها السري أو مصدرها الميتافيزيقي المجهول، ولهذا فإن تثبتها على نقطة ماضية، برهة من الماضي الميت، قد لا يكون إلا مجرد ذريعة للمواظبة على الوجع الذي هو جزء من أصالتها وطبعها. فقد تعشق النفس ما يستحيل استرداده لتجد عذراً في أن تنفتح على الآخر الذي من شأنه أن يهشم قوقعة النفس وأن يفك حصارها ويأخذ بها إلى السعادة التي لا تبتغيها لما لها بالوجع من تعشق. ولهذا يمكن القول بأن شعور فدوى بضرورة تكرار حالة العزلة هو ما جعلها تكثر من استعمال مفردات تدل على الوحدة والسجن والقيد، وما إلى ذلك من الفاظ، الأمر الذي يشي بأنها تهوى الألم أكثر مما تهوى الفرح. وفي ظني أن هذا هو طبعها السابق على أية رضوض نفسية يمكن أن تاتي بها الحياة.

وعلى أية حال، أراني أُخول نفسي حق الزعم بأن وفاة أخيها ابراهيم قد تركت في نفسها صدمة لم تبرأ منها حتى اليوم، تماماً مثلما كانت وفاة والدة السياب صدمة ورضّاً شديد العمق والوجع، لم يبرأ منه طوال حياته.

تقارير

قناة البحرين ، المتوسط والميت، من حلم لدى هرتسل إلى حقيقة واقعة لدى بيغن

بدأت أعمال الحفر في مشروع «قناة البحرين» التي ستربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت يوم ١٩٨١/٥/٢٨. وقد أقامت الحكومة الاسرائيلية حفل تدشين بهذه المناسبة حضره مناحيم بيغن، رئيس الحكومة، ووزراء المالية والطاقة والصحة، اضافة إلى ممثلين عن صندوق الجباية اليهودية الموحدة. وقد اقيم الحفل في مدينة مساده؛ حيث بدأت أعمال الحفر.

وناشد مناحيم بيغن، في الخطاب الذي ألقاه، «الملك حسين، ملك الاردن، للتعاون مع اسرائيل في شق القناة» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٥٢، ٢٨ و١٩٨١/٥/٢٩).

وكانت اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية قد صادقت، في ١٩٨١/٤/١٢، على تأسيس شركة حكومية للعمل على «إقامة مشروع قناة البحرين... وإقامة محطات لتوليد الطاقة على ساحل البحرالميت» (**هآرتس**، ١٩٨١/٤/١٣). ونص قرار تأسيس الشركة المذكورة على «الاعتراف بالمشروع كمشروع قومي يجب عدم تسليمة إلى شركات أجنبية... وتشترك في ادارة الشركة وزارات المالية والصناعة والتجارة والسياحة والطاقة» (**المصد نفسه**).

وقد كتبت صحيفة هآرتس (١٩٨٠/٨/١٩)، في افتتاحيتها: إن «إقامة محطة توليد الطاقة، بالاستفادة من تفاوت منسوب المياه بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت لانتاج الطاقة الكهربائية، هي، إضافة إلى اعتبارات اقتصادية اخرى، بداية تحقيق الحلم الصهيوني الكبير، الذي وصفه هرتسل في كتابه: 'البلاد القديمة - الجديدة'».

فكرة انشاء القناة

تعود فكرة إنشاء قناة تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، مروراً بخليج العقبة، إلى تلك الفترة التي كانت تبحث فيها بريطانيا عن طرق قصيرة توصلها إلى الهند؛ «فمنذ ١٣٠ عاماً، وصل الكابتن وليام الن ألى [فلسطين] بمهمة رسمية من الحكومة الانكليزية، ليدرس امكانية ربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت بواسطة قناة... ودار مشروع ألن حول ضرورة شق قناة تربط خليج حيفا مع وادي الاردن بالقرب من بيسان. وقال بأن المياه ستغمر وادي الاردن، وسيرتفع منسوب المياه في البحرالميت، وستبحر السفن من البحر المتوسط، فالاردن، فالبحر الميت، ثم إلى ميناء عميق يقام في خليج العقبة، ومن هناك عن طريق شرم الشيخ إلى المحيط الهندي وإلى الهند» (**البعث** (دمشق)، ١٩٨١/٤/٣).

فكرة ألن هذه، لقيت صدى لدى الجنرال البريطاني تشارلز غوردون، فأدخل تحسينات عليها، ورأى «أن اغراق البحر الميت بمياه القناة... سيرفع منسوب مياهه إلى منسوب مياه

سطح البحر، وهذا ما يسمح له بالتدفق جنوباً حتى خليج العقبة. وذلك استناداً إلى برامج وخرائط دقيقة وضعها بهذا الخصوص» (**المصدر نفسه**). وصلت الفكرة إلى هرتسل عن طريق مهندس سويسري يدعى ماكس بوكارت، الذي قدم اقتراحاته مكتوبة لهرتسل، فضمنها الأخير كتابه: «البلاد القديمة - الجديدة».

وبعد ذلك بفترة طويلة، كتب البروفيسور الأميركي والتركلاس ادوارد كينغ في كتابه: «فلسطين: أرض الميعاد»، الصادر عام ١٩٤٤، عن امكانية شق قناة بين البحرين، المتوسط والميت «بعد أن تصور المشروع من طائرة أقلته في جولة سنة ١٩٣٩ فوق منطقة أغوار الاردن... ورأى أن المشروع سوف ينعش اقتصادياً وزراعياً وصناعياً حوالي ٤ ملايين يهودي من لاجئي اوروبا، وأن فلسطين بحاجة للماء والكهرباء» (**المصدر نفسه**).

وكان زعماء الحركة الصهيونية قد قاموا، عام ١٩٣٧، بجولة في منطقة الأغوار «اشترك فيها دافيد بن - غوريون، وبيرل كاتزنلسون والياهو غولومب، وابراهام هرتسفيلد...وكان من نتائج تلك الجولة أن بدأ التفكير بانشاء القناة لكن التطورات السياسية في فلسطين حالت دون الاستمرار في الدراسات والعمل» (**المصدر نفسه**). ثم عاد التفكير مجدداً لاحياء فكرة المشروع بعد حرب ١٩٦٧؛ حيث قام خبراء اسرائيليون بجولة في منطقة القناة المقترحة بدأت بعدها الدراسات الجادة لنقل الفكرة إلى حيز التنفيذ.

وبعد عشر سنوات من حرب ١٩٦٧، أي في نهاية عام ١٩٧٧، تشكلت لجنة خاصة برئاسة البروفيسور يوفال نئمان لدراسة المشروع؛ حيث «قامت اللجنة بدراسته من جميع جوانبه. فاستعرضت، في البداية، تسعة ممرات مختلفة للقناة. ثم قامت بدراسة تفصيلية لثلاثة منها... وشدد نئمان على قبول الممر الجنوبي للقناة...حين قدم الاقتراحات الثلاثة إلى اجتماع الحكومة الاسرائيلية في ٢٤/٨/ ١٩٨٠...مع أن طاقته الكهربائية لن تتجاوز ٦٠٠ ميغاوات، آخذاً بعين الاعتبار أهمية تعمير منطقة النقب، مع أن هذا الخط سيمر في قطاع غزة. وصادقت الحكومة على الخط الجنوبي اخذة بتوصية نئمان» (**المصدر نفسه**).

وهكذا، قررت الحكومة الاسرائيلية «حفر قناة تمتد من غوش قطيف في قطاع غزة إلى مساده على البحر الميت، وكلفت وزيريّ المالية والطاقة بتقدير المتطلبات المالية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ المشروع» (ر.إ.إ.، العدد ٢١٤٣، ٢٩ و٣٠/٨/١٩٨٠).

وتحول حلم هرتسل، مع بدء أعمال الحفر، إلى حقيقة بدأت خطوات تجسيدها العملية على الواقع في ٢٨/٥/١٩٨١.

وقت تنفيذ المشروع وكلفته

بعد مصادقة الحكومة الاسرائيلية على الخط الجنوبي للقناة في آب (اغسطس) ١٩٨٠، كلفت لجنة برئاسة عضو الكنيست اسحق رابين وعضوية أعضاء كنيست من لجان الاقتصاد، والداخلية، والخارجية والأمن التابعة له، لتتولى استكمال البحوث المتعلقة بتنفيذ القناة من كافة الجوانب، خاصة الجانب القانوني منها دولياً، حيث أن ارتفاع منسوب المياة في البحر الميت سيلحق أضراراً بمعامل البوتاس الاردنية على الشاطىء الشرقي منه. عدا عن أن الاردن كان ينوي شق قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الميت. وهذا الأمر واحد من الأسباب التي دفعت بيغن إلى مناشدة الملك حسين للتعاون معه في هذا المجال، مقابل اعطاءه ميناء حراً على البحر الأبيض المتوسط.

وقد أوضح البروفيسور نئمان أن الوقت الذي سيستغرقه العمل لانجاز مشروع القناة مدته ثماني سنوات «فالترتيبات التنظيمية تستغرق سنة، ويلزم سنتان لتخطيط المشروع على الطبيعة تفصيلياً ثم خمس سنوات عمل، والمجموع ٨ سنوات. ويضاف إليها سنتان احتياط. أي في عام ١٩٩٠ ستكون القناة والمشروع بأكمله جاهزاً» (**المصدر نفسه**، العدد ٢١٣٣، ١٨ و١٩/٨/١٩٨٠).

وتبلغ كلفة المشروع، كما حددتها لجنة البحث المكلفة بذلك، مبلغاً يتراوح بين ٧٠٠ و٨٠٠ مليون دولار، بمعدل ١٠٠ مليون دولار سنوياً «وقد وعد

أعضاء البوندز بدفع ١٠٠ مليون دولار سنوياً لتمويل المشروع» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٢٧١، ١٧ و١٨/٢/١٩٨١).

فوائد المشروع

يبغ طول خط سير القناة المقترح ١٢٠ كلم. وستنقل مياه البحر الأبيض المتوسط بالضخ من منطقة تقع جنوبي غزة «عبر أنبوب طوله ٧ كلم. ثم ستتدفق المياه مسافة ٢٢ كلم في قناة متعرجة ومكشوفة. وفي منطقة غوش يغن، ستستمر القناة في نفق أرضي حتى منطقة مساده، وسيكون طول النفق ٨٦ كلم، وقطره ٥ أمتار. وستقام في منطقة مساده برك لتجميع المياه، كي تتدفق منها إلى محطة لتوليد القوة مستفيدة من فرق ارتفاع يبلغ نحو ٤٠٠ متر، لتحريك التوربينات التي ستولد الكهرباء» (**المصدر نفسه**، العدد ٢١٤٣، ٢٩ و٣٠/٨/١٩٨٠).

أما فوائد المشروع بالنسبة لاسرائيل فتتوزع على النواحي التالية:

١ - انتاج الكهرباء من مساقط المياه التي ستتشكل، حيث سينتج المشروع ٦٠٠ ميغاوات، تبلغ قيمتها، حسب تقرير البروفيسور نئمان ٣٠٠ مليون دولار بأسعار ١٩٨٠. «كما سيوفر ٨٠٠ مليون دولار، هي قيمة وفر المحروقات التي ستستخدم لانتاج هذا الحجم من الطاقة» (**المصدر نفسه**). وتساوي الكمية المنتجة من الكهرباء ٢٥ - ٣٠٪ من استهلاك اسرائيل الحالي. وسيغطي المشروع كلفته خلال عشرين سنة من بدء تشغيله.

٢ - «انشاء برك حرارية لإنتاج المزيد من الكهرباء، حيث بالامكان انتاج ١٥٠٠ ميغاوات منها في عام ٢٠٠٠» (**عل همشمار**، ٢٧/٨/١٩٨٠).

٣ - توفير المياه «لتبريد محطات الطاقة النووية في النقب» (**هآرتس**، ١٩/٨/ ١٩٨٠).

٤ - توفير مياه التبريد «لمحطة القوى الكهربائية لتي ستدار بواسطة أحواض الزيت الحجري شرقي النقب» (**المصدر نفسه**).

٥ - مرور المشروع في منطقة النقب سيساعد «على تطوير مشاريع هامة مثل تربية الأسماك، واقامة منشآت صناعية» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٨/١٩٨٠). هذا، إضافة إلى امكان تحلية المياه واستثمارها لري مناطق في النقب.

٦ - في نهاية المشروع، يصبح لدى الشركة المشرفة عليه كوادر وخبرة في مثل هذه المجالات، مما يساعد على تنفيذ مشاريع مشابهة في دول اخرى.

وقد أقرت الحكومة الاسرائيلية اقتراح الخط الجنوبي للقناة، للاعتبارات التي عددناها، وأهمها مسألة اعمار النقب. ولو اقتصر الأمر على مسألة انتاج الكهرباء، لكان الأجدى الأخذ باقتراح المهندس شلومو غور، الذي لو نفذ لأنتج ١٠٠٠ ميغاوات أي نحو ٤٥٪ من استهلاك الكهرباء في اسرائيل.

سلبيات المشروع

يتركز الضرر الأساسي من المشروع على مصانع البوتاس المقامة على البحر الميت، «وقد حذر أرييه شاحار، مدير عام معامل البحر الميت... من أن يضر المشروع بإنتاج المعامل... بسبب تدفق كمية المياه الكثيرة، التي ستؤدي بالتالي إلى تخفيض نسبة الأملاح. وشيء كهذا من الممكن أن يخفض القدرة الانتاجية للمعامل بنسبة ١٥٪ على الأقل» (**يديعوت أحرونوت**، ٢٥/٨/ ١٩٨٠). وهذا الأمر ليس بسيطاً، «فمعامل البحر الميت حققت ربحاً صافياً قدره ١.٦ مليار ليرة اسرائيلية في عام ١٩٨٠» (**المصدر نفسه**). اضافة إلى ذلك، فإن «ارتفاع منسوب البحر الميت يقضي بانفاق نقود أكثر لحماية المنشآت الصناعية من الغمر» (ر.إ.إ.، العدد ٢١٤٣، ٢٩و٣٠/٨/ ١٩٨٠).

ردود الفعل على انشاء المشروع

في إسرائيل: لقي المشروع داخل اسرائيل ترحيباً عاماً، واعتبر مشروعاً قومياً حيوياً للشعب الاسرائيلي. ومع ذلك، فقد دارت النقاشات بين أوساط الفنيين والسياسيين الاسرائيليين بشأن جدوى المشروع اقتصادياً، بالمقارنة مع الاقتراحات الاخرى التي لم تأخذ بها الحكومة، وأهمها اقتراح غور.

كما شكل الجانب السياسي من الموضوع محوراً مهماً للجدل؛ حيث أن مستقبل بعض المناطق

(قطاع غزة) التي سيمر المشروع فيها ما زال موضع مفاوضات وتساؤل. هذا، اضافة إلى أن زيادة منسوب مياه البحر الميت قد يلحق ضرراً بالاردن، مما سيخلق تعقيدات دولية في وجه المشروع.

وقد أوضح غاد يعقوبي (المعراخ) الذي يرئس اللجنة الاقتصادية التابعة للكنيست، أن على اسرائيل «عدم وضع عوائق أمام نفسها. إذ لا شك في أن قطاع غزة منطقة يختلف الرأي العام العالمي على وضع مستقبلها السياسي» (**المصدر نفسه**).

ورد الوزير موداعي على ادعاءات يعقوبي بـ«أن أقوالاً كأقواله، وأقوال المهندس شلومو غور، الذي يؤيد الخط الشمالي، وأقوال شمعون بيرس بشأن قطاع غزة [والضفة الغربية] هي بمثابة خيانة قومية، لأنها تمس مصالح دولة اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

والخلاف هذا يدخل في اطار خلاف الكتلتين الأساسيتين في المشروع الصهيوني، حركة العمل والليكود، بشأن مفهوم الدولة اليهودية، بين الأرض (كما يدعو الليكود) والسكان (كما تدعو حركة العمل).

وقد حسم هذا الخلاف بالنسبة لمشروع قناة البحرين بدء تنفيذها على أساس اقتراح نئمان.

في قطاع غزة: قلنا ان جزءاً من مشروع القناة سيمر في قطاع غزة، حيث يحدد خط المشروع البدء من جنوبي دير البلح في منطقة غوش قطيف من القطاع.

وقد احتج رئيس بلدية غزة، الحاج رشاد الشوا، على المشروع قائلاً: إن «هذه الأرض أرضنا، ولا حق للحكومة الاسرائيلية فيها. كما لا يجوز لها القيام بأي عمل فيها من غير موافقتنا. ونحن لا نوافق في هذه المرحلة على قيام اسرائيل بأي مشروع من هذا النوع» (**المصدر نفسه**).

لدى م.ت.ف.: وصفت منظمة التحرير الفلسطينية المشروع بأنه عمل عدواني «وأن م.ت.ف. اتخذت قراراً بمواجهة العمل العدواني» (**وفا**، ١٩٨١/٥/٢٩). ولم توضح مضمون قرار المواجهة هذا وطبيعته.

في مصر: احتجت الحكومة المصرية، لدى الحكومة الاسرائيلية، على شق القناة عبر قطاع غزة، حيث يرى المصريون «أن تنفيذ هذا المخطط يتناقض ومبادىء القانون الدولي، ويشكل انتهاكاً لاتفاقيات كامب ديفيد... وأبلغت مصر الولايات المتحدة بموقفها والخطوات التي اتخذتها... كون الولايات المتحدة شريكاً كاملاً في عملية السلام» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٠٨، ٢ و١٩٨١/٤/٣).

كما وجهت مصر رسالة احتجاج على المشروع إلى الأمين العام للامم المتحدة كورت فالدهايم، معتبرة «أن هذا يؤكد نية الدولة العبرية ضم الأجزاء التي ستمر فيها القناة على الأقل» (**النهار** (بيروت)، ١٩٨١/٤/١٨). وقال الدكتور عصمت عبدالمجيد، مندوب مصر لدى الامم المتحدة: «ان قرار شق القناة عبر قطاع غزة، يقرر سلفاً من جانب واحد الوضع النهائي لهذه المنطقة، ويتعارض هذا مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وسيادته على موارده الطبيعية» (**المصدر نفسه**).

في الاردن: تركز احتجاج الاردن على المشروع الاسرائيلي انطلاقاً من أمرين، ذكرهما وزير الصناعة والتجارة الاردني علي منصور؛ فقد قال الوزير منصور: «إن ذلك خرق للقانون الدولي فيما يخص المناطق المحتلة... وإن جر المياه من البحر المتوسط إلى البحر الميت سيزيد ارتفاع منسوب البحر الميت ١٧ متراً خلال ٢٠ سنة» (ر.إ.إ.، العدد ٢١٤٠، ٢٦ و١٩٨٠/٨/٢٧).

وارتفاع منسوب البحر الميت يهدد بالغمر مصانع البوتاس الاردنية المقامة على الضفة الشرقية منه.

وقد قال الملك حسين، ملك الاردن، في كلمة له أمام وزراء الثروة المعدنية العرب: «إن مشروع اسرائيل لشق قناة بين البحرين، المتوسط والميت، يشكل تهديداً للأمن والسلام في المنطقة، وأنه ينطوي على شر الأخطار ضد الاردن والامة العربية... هذا المشروع يمثل صيغة اخرى من صيغ العدوان الاسرائيلي... وعدواناً مستمراً على

شعب فلسطين، وعلى الامة العربية» (**النهار**، ١٩٨١/٤/٣٠)

أخيراً، لم تمنع احتجاجات الدول العربية، التي راعت في احتجاجاتها غيرتها على السلام، الحكومة الاسرائيلية من اقرار المشروع والبدء بتنفيذه، حيث لم تمنعها مثل تلك الاحتجاجات، سابقاً، من تحويل نهر الادن.

وهكذا بدأت أعمال الحفر في ١٩٨١/٥/٢٨، لتجعل حلم هرتسل حقيقة واقعة، وليشرب العرب ماء البحر الميت، فسيملاه الاسرائيليون بماء البحر المتوسط.

أحمد شاهين

تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل في المجالات الثقافية والاقتصادية

نصت معاهدة السلام المنفردة، المعقودة بين مصر واسرائيل في آذار (مارس) ١٩٧٩، من بين ما نصت عليه، على ضرورة تطبيع العلاقات بين البلدين. وفي هذا المجال، يلفت النظر ما ورد في المادة الاولى من المعاهدة حول «اتفاق الطرفين على اقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء»، وما نصت عليه المادة الثانية حول «إزالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزي القائمة في وجه العلاقات الاقتصادية العادية، وانهاء المقاطعة الاقتصادية، ودخول الطرفين في مفاوضات بغية عقد اتفاق يهدف إلى انماء العلاقات الاقتصادية»، ثم «اتفاق الطرفين على اقامة علاقات ثقافية عادية»، «والدخول في مفاوضات بغية عقد اتفاق ثقافي بينهما».

كذلك نص أحد بنود هذه المعاهدة، على «السماح بالتنقل بين الطرفين، على صعيد الأشخاص ووسائل النقل، سواء كانت برية أو بحرية أو جوية»، ثم «اقامة علاقات حسن جوار بين الطرفين... [وتعاونهما] في انماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة. [و] تشجيع التفاهم [وامتناع كل طرف منهما] عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر».

ووردت في معاهدة السلام المبرمة بين البلدين، أيضاً، بنود تتعلق بتطبيق الحقوق والمزايا والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الطيران، حيث وافقت مصر «على استخدام اسرائيل لمطاراتها للأغراض المدنية والتجارية، والدخول في مفاوضات لابرام اتفاق طيران مدني، وإعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين البلدين، واقامة وسائل اتصال بريدية وتلفونية، وخدمات نقل ومواصلات سلكية ولاسلكية، والسماح لكل طرف بالدخول المسموح به عادة إلى مواطنيه، لسفن وبضائع الطرف الآخر». (راجع نص مواد المعاهدة المتعلقة بتطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل في: **المعاهدة المصرية - الاسرائيلية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٣٢ - ٣٤).

وبناءً على ما ورد في معاهدة السلام هذه، فقد شكّلت لجان تطبيع العلاقات بين كل من مصر واسرائيل، حيث عقدت اجتماعات عديدة، توصلت، في نهايتها، إلى اتفاقات محدودة في هذا المجال، وأبرز هذه الاتفاقات:

١ - اتفاقية التعاون في مجال التربية والثقافة والعلوم: تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مبنى الاذاعة والتلفزيون في القاهرة، بتاريخ ١٩٨٠/٥/٨، وتم التصديق عليها بتاريخ ١٩٨٠/٨/١. وتتضمن هذه الاتفاقية اسس الاتصالات وتبادل الزيارات بين خبراء من الدولتين، في حدود الثقافة والفن والتقنية والعلوم والطب: تبادل المطبوعات والمكتشفات الأثرية واقامة المعارض والبرامج الاذاعية والتلفزيونية،

والافلام الثقافية والعلمية؛ معادلة الشهادات والألقاب العلمية وتبادل وفود الشباب والوفود الرياضية. ومدة الاتفاقية خمس سنوات قابلة للتجديد (**دافار**، ٢/٦/١٩٨٠).

٢ - **اتفاقية للتعاون الزراعي بين مصر واسرائيل**: تم التوقيع على هذه الاتفاقية في تل - أبيب، بتاريخ ٢٤/٣/١٩٨٠، وأصبحت سارية المفعول فور التوقيع عليها. وتشمل هذه الاتفاقية البنود التالية: تعاون كل من مصر واسرائيل في مجالات البحث التطبيقي في جميع فروع الزراعة، بما في ذلك تبادل الخبرة والعلماء والنشرات في الموضوعات التي تهم كلا البلدين؛ التعاون في مجال تطوير زراعة الفاكهة والخضار والنباتات الطبية والتوابل وغيرها؛ إعداد دورات تعليمية وتدريبية مشتركة، وتبادل الخبراء والنباتات الزراعية؛ التعاون في مجال الخدمات البيطرية، وكذلك طرق وقاية النباتات، والعمل سوياً على انشاء حظائر الماشية، بما في ذلك التلقيح الصناعي وادارة مزارع لتربية الدواجن؛ انشاء تعاونيات زراعية بهدف انتاج وتسويق المنتجات الزراعية؛ التعاون بهدف انشاء برادات ومعامل تعبئة، ومعامل حلج القطن والمسالخ الآلية (**المصدر نفسه**، ٢٥/٣/١٩٨٠).

٣ - **الاتفاقية التجارية - الصناعية**: تم، في القاهرة، التوقيع بالأحرف الاولى على أول اتفاقية تجارية بين مصر واسرائيل في ٢٠/٤/١٩٨٠، وتم التصديق على هذه الاتفاقية بتاريخ ٣٠/٣/١٩٨١. وأهم بنود هذه الاتفاقية: تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية بين البلدين شريطة أن تسري على العلاقات المصرية - الاسرائيلية جميع الاتفاقات الدولية التي وقعت عليها كلتا الدولتين؛ حرية مرور البضائع بين الجانبين؛ اقامة المراكز التجارية، والاشتراك في المعارض والأسواق، وتبادل الوفود التجارية؛ اصدار رخص استيراد واقرارات رسمية خاصة بالنسبة لنوعية السلع الغذائية والزراعية؛ تشكيل لجنة مشتركة، لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية (**هآرتس**، ٢٢/٤/١٩٨٠).

٤ - **الاتفاقية السياحية بين مصر واسرائيل**: توصلت اللجنة المشتركة للمواصلات البرية والسياحية، أثناء اجتماعاتها في القاهرة، إلى التوقيع على اتفاقية يسمح فيها للإسرائيليين، أصحاب السيارات الخاصة، والمزودين بتأشيرات دخول إلى مصر؛ بالاضافة إلى اجازات سوق عالمية، واجازة حيازة السيارة، بالدخول مع سياراتهم إلى الأراضي المصرية. أما بالنسبة للمركبات العامة، فيتوجب استبدالها عند نقطة الحدود مع مصر؛ ومن ضمن شروط المرور، أن يكون بحوزة كل سائح ١٠٠ جنيه مصري، وأن يكون الدولار العملة السياحية المستعملة بين البلدين (**دافار**، ١٢/٣/١٩٨٠).

٥ - **اتفاقية النقل الجوي**: تم التوقيع على هذه الاتفاقية بتاريخ ٨/٥/١٩٨٠، وهي تنص على ترتيبات تشغيل خط الرحلات الجوية بين مطاري القاهرة واللد. كذلك تتطرق الاتفاقية إلى أنواع الطائرات واجورالسفر، وسائر الترتيبات المتعلقة بتشغيل هذا الخط (**المصدر نفسه**، ٢/٦/١٩٨٠).

٦ - **اتفاقية المواصلات البرية والبحرية بين مصر واسرائيل**: تم التوقيع على هذه الاتفاقية بتاريخ ٣٠/٣/١٩٨٠ في تل - أبيب. وتنص هذه الاتفاقية على أن يتم الاتصال المنظم للأشخاص ووسائل النقل بين الدولتين، براً عن طريق محطة العبور في نيئوت سيناي، وبحراً عن طريق الموانىء المفتوحة أمام حركة المرور الدولية؛ وعلى السماح للمصريين والاسرائيليين، ممن يحملون جوازات سفر وتأشيرات دخول، بالتنقل بحرية في الطرق البرية والبحرية والجوية؛ والرد على طلبات الحصول على تأشيرات دخول، خلال خمسة عشر يوماً، وأن تكون صالحة لمدة شهرين (**المصدر نفسه**، ٢/٤/١٩٨٠).

٧ - **اتفاقية الطيران**: وقعت كل من مصر واسرائيل، بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٠، في فندق لاروم بتل - أبيب، وبالأحرف الاولى، على اتفاقية طيران، تنص على تسيير ثلاث رحلات اسبوعياً، لشركتي العال الاسرائيلية ونفرتيتي المصرية. وقد وقع الاتفاق، عن الجانب المصري، يحيى الشناوي، وعن الجانب الاسرائيلي، مدير عام وزارة المواصلات ايهود شيلو (**هآرتس**، ١٦/٣/١٩٨٠).

٨ - **اتفاقية النفط**: وقعت شركات نفط

مصرية، واسرائيل، بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٠ على اتفاقية لتزويد اسرائيل بحوالي مليون ونصف المليون طن من النفط، حتى نهاية عام ١٩٨٠ (**المصدر نفسه**، ١٩/٣/١٩٨٠).

٩ - **اتفاقية تبادل الشبيبة**: تم التوقيع على هذه الاتفاقية بتاريخ ٢/٣/١٩٨١، في مبنى المجلس الأعلى للشباب والرياضة في القاهرة، ومثل الجانب الاسرائيلي، رئيس الوفد الاسرائيلي للجنة المشتركة، دافيد رفيلين، وتنص هذه الاتفاقية على تبادل بعثات من أبناء الشبيبة المصرية والاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ٣/٣/١٩٨١).

النشاطات التي تحققت

ضمن هذه الاتفاقيات

في مجال التربية والثقافة والعلوم: تحاول اسرائيل، في هذا الميدان، كغيره من الميادين الاخرى، تطوير علاقاتها مع مصر: حيث نشطت مختلف المؤسسات الاسرائيلية ومراكز البحوث من أجل اقامة روابط متعددة مع جهات مصرية مختلفة. فمثلاً، قام ثلاثة من كبار خبراء معهد شيلواح، التابع لجامعة تل - أبيب، وهم الأساتذة: ايلي ريخس، مدير المعهد، البروفيسور ايتامار رابينوفيتش، رئيس دائرة تاريخ الشرق الأوسط، وحاييم شيكد، عميد كلية العلوم الانسانية في الجامعة، بزيارة لمصر بهدف التعارف واقامة علاقات مع مؤسسات اكاديمية مختلفة، اضافة إلى دراسة امكانيات التعاون في مجالات البحث المتعلقة بالشرق الأوسط (**معاريف**، ١٣/١/١٩٨٠).

وبعد توقيع الاتفاقية المذكورة سابقاً، والتي تدعو إلى التعاون المشترك في مجال التربية والثقافة والعلوم والتي كان من ضمن ما نصت عليه، تبادل الوفود بين مصر واسرائيل، قامت مصر بارسال طاقم من تلفزيونها، وذلك في اطار وفد رسمي بهدف اعداد برامج عن الأماكن المقدسة. واستقبل الوفد من قبل المسؤولين في التلفزيون الاسرائيلي، ونظمت له البرامج واللقاءات المتعددة (**هآرتس**، ٤/١١/١٩٨٠).

ويبدو كأن هنالك معارضة شديدة من الاتحادات الطلابية المصرية لمعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية: إذ علم أن بعثة الاتحاد القطري للطلبة الجامعيين الاسرائيليين والتي كانت تنوي السفر إلى مصر، لن يكون لها لقاءات مع الطلاب المصريين، وذلك بسبب معارضة هؤلاء لمعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ٦/١/١٩٨١).

من ناحية اخرى، وبغية ترجمة اتفاقية تبادل الشبيبة الموقعة بين البلدين، والتي تمت بناءً على طلب من رئيس الدولة الاسرائيلي اسحاق نافون، خلال محادثاته مع الرئيس المصري أنور السادات، تقرر أن تصل إلى اسرائيل ثلاث بعثات تضم كل بعثة منها ستون حدثاً، تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و١٨ سنة، وستخرج إلى مصر في مقابل ذلك مجموعات مماثلة، وستشترك هذه المجموعات في معسكرات صيفية، وستلتقي مع المسؤولين في كلا البلدين. ومن الجدير بالذكر، أن الاسرائيليين يعتبرون أن هذه الاتفاقية هي الاتفاقية الفعّالة الاولى، التي وقعت في اطار تطبيع العلاقات (**المصدر نفسه**، ٣/٣/١٩٨١).

وعلى صعيد البحث العلمي، تم التنسيق بين كليات الطب في جامعتي القدس وبئر السبع في اسرائيل، وبين جامعة عين شمس في مصر، بهدف اجراء أبحاث علمية مشتركة للقضاء على مرض حمى النيل، وتم تمويل هذه الأبحاث من قبل الحكومة الاميركية: إذ خصصت لذلك ما قيمته ٦ ملايين دولار، وقام شمعون بيرس (زعيم حزب العمل الاسرائيلي)، أثناء زيارته لمصر، بتسليم وثيقة خطة العمل المعدة بهذا الشأن، لوزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس غالي (**المصدر نفسه**، ١٢/١١/١٩٨٠).

ومن ناحية ثانية، فقد استقبلت جامعة عين شمس، د. يوسف شنكر، مدير قسم النساء والولادة في مستشفى هداسا، أثناء حضوره المؤتمر الدولي المنعقد في جامعة عين شمس: وأعد له برنامج يشمل القيام بزيارات إلى عدة جامعات، لالقاء المحاضرات التي تتعلق بموضوع اختصاصه (**يديعوت احرونوت** ١/١٢/١٩٨٠).

أما في المجال الرياضي، فقد اقتصر الأمر على قيام ثلاثة من لاعبي التنس الاسرائيليين، في آذار

(مارس) ١٩٨١، بزيارة لمصر: حيث اشتركوا في المباراة المبكرة لبطولة مصر المفتوحة في التنس. ومن الجدير بالذكر، أن هؤلاء الثلاثة، هم أول رياضيين اسرائيليين يلعبون على الأراضي المصرية (**هآرتس**، ٩/٣/١٩٨١).

وقد سبق ذلك، لقاء رياضي بين البلدين، في صوفيا، في اطار التمهيد للألعاب الاولمبية، وقد تبادل الفريقان الهدايا التذكارية (**يديعوت احرونوت**، ٥/٥/١٩٨٠).

كذلك اشتركت اسرائيل في معرض الكتاب الدولي الذي عقد في القاهرة بتاريخ ١٩/١/١٩٨١، وقامت، للمرة الاولى منذ توقيع معاهدة السلام مع مصر، بعرض مئات الكتب التي تحتوي على ترجمة للعربية، عن سيرة حياة الرئيس المصري أنور السادات، بالاضافة إلى عرضها لكتب باللغة الانكليزية والعبرية. وفي تلك الأثناء، حصلت مناوشات بين الجانب الاسرائيلي والفلسطيني، الذي كان يحتل جناحاً مجاوراً للجناح الاسرائيلي: حيث انزل، العلم الاسرائيلي، اثر ذلك، بناء على طلب من منظمي المعرض المصريين (**عل همشمار**، ٣٠/١/١٩٨١). وتناولت أجهزة الاعلام الاسرائيلية هذا الحدث باهتمام، معبرة عن الامتعاض والتشاؤم والألم، وذلك نتيجة لإنزال العلم الاسرائيلي وللأثر السلبي الذي يمكن أن يحدثه هذا الأمر على العلاقة القائمة بين مصر واسرائيل. فذكر أحدهم أن الحظر الذي تم على رفع العلم الاسرائيلي، يظهر بوضوح أن الوجود الاسرائيلي كان وجوداً اضطرارياً، وينظر إليه ببرود وعدم ترحاب: إذ أنه، بالرغم من النجاح المادي والاعلامي الذي حققته اسرائيل، خلال ذلك، يبقى لذكرى المعرض طعم مر سواءً في فم الاسرائيليين أم في فم المنظمين المصريين للمعرض (اوري لوبراي، **دافار**، ٣/٢/١٩٨١). وكانت حصيلة ما قامت اسرائيل ببيعه في المعرض، حوالي ١٣٠٠ كتاب، لم يزد ثمنها عن سبعة آلاف دولار (**جيروزاليم بوست**، ١٧/٣/١٩٨١).

التطبيع في المجال الزراعي: تبذل اسرائيل قصارى جهدها لزيادة نشاطها في القطاع الزراعي في مصر. فقد جاء في دراسة أعدها معهد البحوث الاستراتيجية في جامعة تل - أبيب، أن القطاع الأمثل للتعاون بين البلدين، هو قطاع الزراعة؛ وذلك بسبب تفوّق اسرائيل النسبي وامكانية حصر حجم التعاون بحيث يقلل من احتمالات الفشل، خصوصاً وأن الطاقة البشرية متوافرة في مصر (**هآرتس**، ٢/١/١٩٨٠).

وبعد زيارات ومباحثات عدة تمت بين مسؤولين عن القطاع الزراعي في كل من مصر واسرائيل، تم، في تل - أبيب، التوقيع على اتفاقية التعاون الزراعي المذكورة سابقاً بين البلدين، ويلاحظ أن هذا الاتفاق لا يشمل موضوع المياه الذي يركز عليه الخبراء الاسرائيليون عند تحليلهم لامكانات التعاون في مختلف المجالات بين البلدين. ويعتقد هؤلاء بامكانية الحصول على مياه من مصر باعتبار أنها تملك فائضاً يقدر بعشرة مليارات متر مكعب في السنة. هذا، في الوقت الذي لا تملك فيه اسرائيل سوى ملياري متر مكعب وجميعها مستغل. وتستطيع اسرائيل، بواسطة المياه المصرية هذه، اقامة شبكة انتاجية واسعة في الجنوب (صحراء النقب) يمكن أن تضاعف من انتاجها الزراعي (اسحاق طاوب، **معاريف**، ٧/١/١٩٨٠).

كذلك يعتقد الاسرائيليون أن المشاريع المشتركة والطويلة الأمد، تعد ضمانة لإرساء العلاقات بين البلدين، وعلى أساس اقتصادي أقوى. وانطلاقاً من هذا الاعتقاد، سارعت بعض الشركات الاسرائيلية، فور الاعلان عن الاتفاقية الزراعية، إلى التقدم بعروض لمشاريع صحراوية، لتنفيذ أعمال لها في مصر يصل حجمها إلى الملايين من الدولارات. ومن بين هذه الشركات، شركة تاهال (تخطيط المياه لاسرائيل)، التي يرئسها شاؤول أيزنبرغ. وستكون مهمة هذه الشركة تطوير حوالي مليوني دونم من صحراء مصر الغربية، وتطوير الزراعة في المناطق الصحراوية. وستقيم مصانع للمواد الغذائية ومراكز لتقديم الخدمات للسكان الذين سيقيمون في المنطقة في المستقبل، وحددت لهذا المشروع فترة زمنية تتراوح ما بين ٥ - ٧ سنوات. ومن الجدير بالذكر، أن هذه الشركة كانت قد أقامت مشاريع متعددة في اميركا الجنوبية وشرقي آسيا (**يديعوت احرونوت**، ٣١/٣/١٩٨٠).

وذكر أن هذه الشركة أنهت المرحلة الاولى من عملية المسح في الصحراء الغربية (**هآرتس**، ٦/٤/١٩٨٠).

بيد أن محاولات دفع عجلة التطبيع، في هذا المجال، كغيره من المجالات الاخرى، تسير ببطء شديد، ويبدو أن الأمر قد اقتصر على تبادل الاستشارات والزيارات؛ إذ قام وفد زراعي مصري بزيارة لإسرائيل بتاريخ ٦/١١/١٩٨٠، لبحث سبل التعاون الزراعي بين البلدين، ولتنفيذ مشاريع مشتركة بين الطرفين (**عل همشمار**، ٧/١١/١٩٨٠).

ومن ناحية ثانية، طلبت الحكومة المصرية من الحكومة الاسرائيلية، مساعدتها في زراعة قطن قصير التيلة؛ وذلك خلال زيارة نافون إلى القاهرة، وقد اشترط هذا على مصر شراء الشتلات التجريبية للموسم القادم من اسرائيل (**معاريف**، ٣/١١/١٩٨٠). وكان قد ذكر سابقاً أن الاسرائيليين يرغبون في الحصول على الخبرة المصرية في زراعة النباتات الطبية والتوابل، اضافة إلى زراعة القطن طويل التيلة (تسفي ماغين، **عل همشمار**، ٣٠/٩/١٩٨٠).

وذكرت بعض المصادر الاسرائيلية أن اسرائيل تمكنت من الحصول على امتياز لإقامة مزرعة مساحتها ٤٠ ألف دونم في منطقة الاسكندرية، وذكر أن هذه المزرعة ستصبح نموذجاً لتطوير منطقة ستصل مساحتها إلى نحو مليون دونم (**يديعوت احرونوت**، ٤/١١/١٩٨٠).

كذلك، قام وزير الزراعة المصري، محمد داود، على رأس وفد رسمي بزيارة لاسرائيل، بهدف إحراز المزيد من التقدم، على صعيد تنفيذ الاتفاق الزراعي. وفي ختام زيارته، صدر بيان مصري - اسرائيلي مشترك ينص على التعاون في مجموعة من المسائل الزراعية، كتبادل المعلومات والخبراء وتنفيذ مشروعات التدريب الزراعي والبحث العلمي، وتنفيذ مشاريع اقتصادية على مستوى اقليمي واقتصادي، من خلال التأكيد، وبشكل خاص، على تنمية وتنظيم تعاونيات زراعية، والتعاون في دراسة المناطق القاحلة وتحسين الفرع الحيواني. وقررت الدولتان اتخاذ مبادرة مشتركة لتطوير تكنولوجيا زراعية جديدة، تهدف إلى زيادة المحاصيل الزراعية لديهما (**هآرتس**، ١/١/١٩٨١).

وفي أعقاب زيارة الوزير المصري داود إلى تل - أبيب، اشتركت اسرائيل في معرض التكنولوجيا الزراعية الذي اقيم في القاهرة في شهر آذار (مارس) ١٩٨١؛ حيث قامت بعرض مجموعة من الآلات الزراعية ومكنات الغرس، وبعض المواد الزراعية، والمنتجات المعدنية، وذلك بصحبة بعثتها المكونة من عشرين مندوباً زراعياً (**المصدر نفسه**، ١٣/٣/١٩٨١).

ومن ناحية اخرى، فقد صرح وزير الزراعة الاسرائيلي اريئيل شارون؛ إثر انتهاء زيارته التي قام بها إلى مصر بناءً على دعوة من الرئيس السادات، بأن مصر واسرائيل قد اتفقتا على عدة مشاريع زراعية. وذكر بأنه قد تقرر إيفاد بعض الخبراء الاسرائيليين إلى مصر. وبأنه قد تم الاتفاق على التعاون في مشاريع زراعية بين البلدين، مثل اقامة مزرعة حيوانية تبلغ مساحتها ١٥٠ ألف دونم، بالقرب من القاهرة، لتربية الأبقار والدواجن. وأضاف: هناك مشروع لإنتاج البندورة في منطقة الاسكندرية، وستقوم اسرائيل بتقديم المساعدات الفنية في مجال زراعة القطن (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٥٠، ٢٦ و٢٧/٥/١٩٨١، ص ٦).

ويبدو أن ما تم تحقيقه، في هذا المجال الهام، لم يحظ برضى الاسرائيليين، وهناك من يدعو إلى التروي وعدم القلق؛ فقد كتب أحدهم يقول: «إنه بالعمل خطوة خطوة وبتروٍ، ستستطيع اسرائيل كسب ثقة الفلاح المصريٍ، الذي هو في أمس الحاجة إلى خبراتها وآلاتها الزراعية». وأضاف بأنه لمس هذا خلال جولته التي قام بها في الريف المصري، سواءً في المناطق التي تقع على ضفاف النيل أم في المناطق البعيدة عنه، وخرج بنتيجة مفادها أن امكانية التعاون الزراعي مع مصر محتملة جداً، نظراً لأوضاع الفلاح المصري، وللطرق البدائية التي يستعملها في زراعته. ولكن تحقيق ذلك مرتبط بالوضع السياسي بين الدولتين، وبالتقدم في عملية التطبيع، وعندها سيزداد هذا التعاون، مع عدم استبعاد امكانية حدوث ذلك في

الوقت الحالي، إنما من خلال نهج يتسم بالتروي والحذر الشديدين (احيم ميلك، هآرتس، ١٩٨١/١/١٨).

إلا أنه، وبالرغم من المحاولات الاسرائيلية المستمرة للتسلل إلى مصر والاستفادة من كل اتفاق وصفقة موقعة، لا يخفي الاسرائيليون قلقهم من اهتمام المصريين بالحصول على التدريب والخبرة الاسرائيلية في مختلف مجالات الزراعة. وعبّر أحدهم عن خوفه من احتمال بروز منافسة قوية في المستقبل، في مجالات تتفوق فيها اسرائيل حالياً: وذلك عندما يتمكن المصريون من الاستفادة من الخبرة الاسرائيلية، ومن الانتاج المكثف والكبير (تسفي ماغين، عل همشمار، ١٩٨٠/٩/٣٠).

النفط: كانت اسرائيل تسد جانباً كبيراً من استهلاكها للوقود من آبار النفط المصرية المحتلة في سيناء، خصوصاً في علما ورأس شقير. وقد استعادت مصر هذه الآبار بعد توقيع معاهدة السلام المنفردة بينها وبين اسرائيل، واشترت الحكومة المصرية معدات هذه الحقول، حيث حولت شركة النفط الحكومية المصرية مبلغ ½٧ مليون دولار لحساب بنك الملاحة الاسرائيلي ثمناً لها. ومن الجدير بالذكر، أن هذا البنك مختص بتمويل صفقات شراء سفن وطائرات في اسرائيل والعالم (**يديعوت احرونت**، ١٩٧٩/١٢/١٢).

وفي غضون ذلك، تقدم العديد من البنوك الاسرائيلية بعروض ضمانات تبلغ قيمتها عشرات الملايين من الدولارات لتمويل شراء النفط من مصر، وبالرغم من سرية هذه الصفقات، فقد علم أن بنك ليئومي قدم ضمانة لشركة سونول (شركة نفطية) بمبلغ ٢٠ مليون دولار، بهدف شراء ٢٢٠ مليون برميل من النفط، بواسطة رجل أعمال بريطاني يدعى شاؤول ايزنبرغ. كما اعطيت ضمانات اخرى لشركة ديلك بملايين الدولارات بهدف شراء النفط المصري (**المصدر نفسه**).

وفي البداية، كان تزويد اسرائيل بالنفط يتم بطريق وسطاء. فقد وصلت إلى ميناء ايلات، بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٢، أول ناقلة نفط من حقول علما، ولم تكن ترفع العلم الاسرائيلي لأنها ملك لشركة أجنبية مهمتها توصيل النفط إلى اسرائيل؛ وتبلغ حمولة هذه الناقلة ٥٠ ألف طن من النفط (**المصدر نفسه**، ١٩٧٩/١٢/١٣).

ومن ناحية اخرى، فقد زار وزير الطاقة الاسرائيلي اسحاق موداعي مصر بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن تزويد اسرائيل بالنفط المصري عن طريق البيع المباشر. وفي نهاية الزيارة، أعلن موداعي أنه تم الاتفاق، خلال زيارته، على جميع الموضوعات التي طرحت للبحث، ولكنه رفض الكشف عن تفاصيل الاتفاقيات التي تم التوصل اليها، والتي تتعلق بمسألة تزويد اسرائيل بالنفط المصري مباشرة، أو بالثمن الذي ستدفعه الحكومة الاسرائيلية، وامكانية زيادة الكمية التي ستزود بها اسرائيل، بحيث تتجاوز المليون طن سنوياً كما اتفق سابقاً ((**هآرتس**، ١٩٨٠/١/١٨). إلّا أن الأمر لم يبق سراً؛ فقد ذكرت بعض المصادر الاسرائيلية أن مصر ستقوم بتزويد اسرائيل بحوالي مليون ونصف مليون طن من النفط حتى نهاية عام ١٩٨٠ ، أي بزيادة مليون طن عما كانت قد وعدت به الحكومة المصرية، وقد تسلمت اسرائيل حتى الآن ٥٠٠ ألف طن (**المصدر نفسه**، ١٩٨٠/٣/١٨).

وفي غضون ذلك، وصلت الباخرة ايرين إلى اسرائيل حاملة شحنة من الوقود الخام، تقدّر بحوالي ٥٠ ألف طن (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٠/٣/٢٣).

ويستفاد مما ذكره رئيس مصلحة الوقود في اسرائيل، اسحق غلبواع، أثناء وجوده في القاهرة، بأن المصريين قد نفذوا، حتى الآن، الاتفاق المتعلق بالنفط نصاً وروحاً. وتتسلم اسرائيل كل ثلاثة أشهر حوالي ٥٠٠ ألف طن. أما بالنسبة لأسعار الكلفة، فهي ملائمة جداً؛ إذ يتراوح سعر برميل النفط ما بين ٢٤ - ٢٧ دولاراً، وهو أرخص من سعر السوق العالمي (**معاريف**، ١٩٨٠/٩/١٠).

ويبدو أن علاقات النفط القائمة بين اسرائيل ومصر تتم بشكل جيد، حتى أن الملحق التجاري بالسفارة الاسرائيلية في القاهرة، أعلن قائلاً: «لم نستورد أي شيء من مصر حتى الآن،

باستثناء النفط المصـري (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٩٠، ١٢ و١٣/١٢/١٩٨١، ص ٧).

التطبيـع في مجـال السيـاحـة: لم يتـوقـع الاسرائيليون تدفق السياح المصريين إلى اسرائيل بأعداد كبيـرة، وإنما أملـوا في أن تكون مصر محطة لعبور السياح الذي يؤمونها، ثم يواصلون طريقهم من اسرائيل وإليها. وأعرب مدير وزارة الصناعة والتجارة والسياحة الاسرائيلي عن رأيه بأن فتح الحدود مع مصر سيكون باكورة عصر جديد في السياحة في الشرق الأوسط، وستستمر الرحلات المشهورة التي كانت تنظم حتى عـام ١٩٤٨، وذلـك بتنظيم رحـلات مـا بـين مصر واسرائيل (**عل همشمار**، ٦/٤/١٩٧٩).

وقد تم في العريش، فيما بعد، افتتاح نقطة لعبور الحدود أمام حركة المسافرين العادية، بين قطاع غزة ومصر وبالعكس، وذلك يومي الثلاثاء والاربعاء من كل اسبوع (**دافار**، ٦/١٢/١٩٧٩).

وقـد وصلت، في تلـك الأثنـاء، إلى ميناء الاسكندرية سفينة الركاب اليونانية ميلودي؛ وهي تحمـل مجمـوعـة من السياح الاسـرائيليـين والأجانب، البالـغ عددهم حـوالي ٢٠٠ شخص، وقامت هذه المجموعة بـزيارة القـاهرة والاقصر والـعلمـين وأسوان وغيـرهـا (**هـآرتس**، ٢٧/١٢/١٩٧٩).

ويستفاد من الاحصائيات التي نشرت بعـد اسبوع من البدء بتطبيع العلاقـات، بأن معظم الذين عبروا نقطة الحدود (ينئوت سيناي) إلى مصر، كانوا من سكان سيناء. أما الذين عبروا من اسرائيل إلى مصر، فكان عددهم ٢١٢ شخصاً فقط، توزعوا على الشكل التالي: ١٠٠ من سكان سينـاء، ٧٠ طالبـاً من قطاع غـزة، ٢٠ سائحـاً أجنبياً، ٧ يحملون الجنسية الاسرائيليـة، ٣ من سكان قطاع غزة، ٢ من الديبلوماسيين، ١٠ غير معرفين (**يديعوت احرونوت**، ٤/٢/١٩٨٠).

وفي مقابل ذلك، بلغ عدد القادمين من مصر إلى اسـرائيـل، خـلال الاسبـوع نفسـه، حـوالي ٢٣٥ شخصاً توزعوا على الشكل التالي: ١٨١ من سكان سيناء، ٧ طـلاب من غزة، ١٤ يحملـون الجنسية المصرية، ٥ يحملون الجنسية الاسرائيلية، ١٤ سائحاً أجنبياً، ١٠ غير معرفين (**المصدر نفسه**).

ولتنشيط حركة السياحة بين البلدين، قامت كل من مصر واسرائيل بتوقيع اتفاق مؤقت، بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٠، لإقامة أول اتصال جوي مباشر بين البلدين. وإثر التوقيع على هذا الاتفاق، أعلن مدير عام وزارة المواصـلات، ايهود شيلـو، أنه سيتم في الشهـر القادم تسيـير رحلات جـويـة اسبوعية بين البلدين، بمعدل رحلتين في الاسبوع. ويتيح هذا الاتفاق المؤقت لكل من شركتي العال الاسرائيلية، ولوتس المصريـة (شركـة حكوميـة تشرف عليها هيئة الطيران المدني) تسيير رحلات بين البلدين (**عل همشمار**، ١٥/٢/١٩٨٠).

وقد دشنت شركة العال هذه الاتفاقيـة؛ إذ توجهت احدى طائراتها من مطار اللد إلى مطار القـاهـرة بتـاريـخ ٣/٣/١٩٨٠، وعـلى متنهـا ١٦٠ راكباً، وعادت في اليوم نفسه وعـلى متنها ٥٦ راكبـاً من بينهم عـربي واحد. وبـالمقابـل، توجهت طائرة مصريـة تابعـة لشركـة نفرتيتي (والتي تملكها شركة أمكو الحكومية) إلى مطار اللد؛ وذلك بتـاريخ ٥/٣/١٩٨٠، وعـلى متنها ١٥ راكباً أجنبياً، واسرائيلي واحد، ولم تحمل أي راكب مصري، وعادت في اليوم نفسه وعلى متنها ٢٣ راكبـاً من السياح القـادمين من اسـرائيـل (**دافار**، ٦/٣/١٩٨٠).

وفي غضون ذلك، تـوصلت اللجنة المشتركة للمواصلات البرية والبحرية، أثناء اجتماعاتها في القاهرة، إلى توقيع اتفاق سياحي رئيسي بين مصر واسرائيل، وهو الاتفاق الذي ذكرت بنوده سابقاً، وصـرح مديـر عام وزارة الصنـاعـة والتجـارة والسياحة، عقب التوقيع على الاتفاق بأن «هذا الاتفـاق سيوفـر اطاراً لتـدعيم السياحـة بـين البلـدين، وسيعمـل عـلى تنشيط السيـاحـة من الخارج إلى المنطقة» (**دافار**، ١٢/٣/١٩٨٠).

وفي أثنـاء الاجتماع الـذي كان مخصصـاً للتوقيع على الاتفاقية، طلب الوفد الاسرائيـلي، السماح لشركة العال بتسيير رحلات من القاهرة إلى أماكن اخرى في العالم، إلا أن طلبه قـوبل بالرفض (**يديعوت احرونوت**، ١٦/٣/١٩٨٠).

وبعد توقيع الاتفاق هذا، أعلنت السلطات المصرية عن استعدادها لتسليم شهادات سفر للمصريين الراغبين في زيارة اسرائيل، مقابل تسليم جوازات سفرهم إلى دائرة الجوازات، من أجل عدم ختمها بالخاتم الرسمي؛ وذلك لتمكين اصحابها من السفر، فيما بعد، إلى الدول العربية (**دافار**، ٤/٣/١٩٨٠).

ولكن، رغم ذلك، قامت شركة أكاسبي البحرية الاسرائيلية بالغاء رحلاتها البحرية بين مصر واسرائيل، بعد أن اتضح لها عدم وجود العدد الكافي من الركاب؛ خاصة أن المصريين يضعون العقبات في وجه الاسرائيليين، بسبب سمات الدخول (**هآرتس**، ١١/٤/١٩٨٠).

وعقدت عدة ندوات تتحدث عن السياحة بين مصر واسرائيل، وكان من ضمنها الندوة التي عقدت في القاهرة، وأعلن، خلالها، بعض المصادر الاسرائيلية، أن عدد الاسرائيليين الذين عبروا الحدود إلى مصر خلال النصف الأول من سنة ١٩٨٠، يتراوح ما بين ٥,٠٠٠ و٦,٠٠٠، بينما كان عدد المصريين الذين عبروا الحدود في الفترة نفسها يتراوح ما بين ٥٠ و٦٠ زائراً فقط (**دافار**، ٢٦/٦/١٩٨٠).

وتشير الأرقام والاحصائيات إلى أن الاقبال الاسرائيلي على السفر إلى مصر كان شديداً؛ فقد ذكرت المصادر الاسرائيلية ذات العلاقة بهذا الموضوع، أن القنصلية المصرية في تل - أبيب، قد حطمت الرقم القياسي بمنحها تأشيرات السفر للاسرائيليين؛ إذ اتضح، من استقصاء أولي، أنه منذ أن باشرت القنصلية أعمالها في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٨٠ أصدرت، خلال الأشهر التسعة التالية، حوالي ٨,٥٠٠ تأشيرة لسياح اسرائيليين، و٧,٠٠٠ تأشيره لسياح أجانب (**هآرتس**، ١٩/١٠/١٩٨٠).

بيد أن بعض الاسرائيليين يعتقد أن السياحة بين البلدين لا تزال تسير على وتيرة بطيئة، ويردّ ذلك إلى المماطلة في اصدار تأشيرات الدخول من القنصلية المصرية في تل - أبيب. إذ أن هذه العملية تستغرق ستة أسابيع أو سبعة، علماً بأن الاتفاقية الموقعة بينهما تنص على أن لا تتجاوز المدة خمسة عشر يوماً. ويحتاج مرافقو السياح الاسرائيليين الذين يتنقلون بشكل دائم بين البلدين، كالصحفيين مثلاً، إلى تأشيرة دخول في كل مرة يريدون فيها دخول مصر، هذا، اضافة إلى الطلب المصري من كل سائح يصل إلى محطة العبور في نيئوت سيناي، تحويل ١٥٠ دولاراً إلى جنيهات مصرية (ارنون بن - ناحوم، **هآرتس**، ٨/١٢/١٩٨٠).

أما في مجال تطوير السياحة الخارجية، كما ورد في الاتفاقية المذكورة سابقاً، فلم يحدث أي نشاط فعلي، وذلك بالرغم من أن مصر واسرائيل قد قامتا بتوزيع برامج من رحلات مشتركة لجميع وكالات السياحة العالمية. وقد وصل عدد المسافرين إلى ٢,٠٠٠ سائح في الشهر، بواسطة الطرق البرية، أما بالنسبة للطرق الجوية فقد وصل العدد إلى ٣,٥٠٠ مسافر، بواسطة شركتي العال، ونفرتيتي (**المصدر نفسه**).

ويستفاد من المصادر الاسرائيلية أنه، بعد مرور عام على الاتفاق السياحي المبرم بين مصر واسرائيل، وصل عدد الرحلات الجوية بين البلدين إلى ٢٥٣ رحلة، من بينها ١٣٦ رحلة قامت بها شركة العال، و١١٧ رحلة قامت بها شركة نفرتيتي. وقامت العال بنقل ٣٤,٩٢٧ راكباً بين البلدين، أما نفرتيتي فقد نقلت ٢٦,٢٥٤ مسافراً. وقد اشترى حوالي ٣٨٪ من المسافرين تذاكرهم من اسرائيل، و١٩٪ من مصر، و٣٣٪ من الولايات المتحدة، و١٠/ من دول اخرى. واستقبلت اسرائيل هذه النتائج برضى تام، بعد الخوف الذي سبق افتتاح الخط الجوي مع مصر، والذي كان متوقعاً له ألا يحقق إلا الخسارة (**المصدر نفسه**، ٣/٣/١٩٨١).

العلاقات التجارية - الصناعية: يبدو من تطورات هذه العلاقة، ومنذ توقيع الاتفاق التجاري بين البلدين، أن آمال اسرائيل لن تتحقق بكاملها، سواء أكان ذلك بسبب عوامل سياسية أم بسبب الاختلاف في البنية الاقتصادية لكل من البلدين. والجدير بالملاحظة أن بعض الاتفاقات التجارية، قد أبرمت بين مؤسسات اسرائيلية ومصرية حتى قبل توقيع الاتفاق التجاري المذكور. فمثلاً، تم في آذار (مارس) سنة

١٩٨٠، التوقيع على اتفاق يعد الأول من نوعه، بين مصانع الورق في الخضيرة، وبين عدد من المستوردين وتجار الجملة المصريين، لتسويق كميات من الورق بقيمة نصف مليون دولار. وقد وقع الاتفاقية مدير الشركة الاسرائيلية، شموئيل روتام. وبعد دخول الاتفاقية إلى حيز التنفيذ، أصبح من المتوقع أن يتم تصدير ١٠ آلاف طن من الورق، بقيمة ١٠ ملايين دولار. وتعتقد المصادر الاسرائيلية أن لهذا الاتفاق قيمة اقتصادية علمية، اضافة إلى قيمته الرمزية، إذ أن تصديراً بحوالي عشرة ملايين دولار، سيتيح لمعامل الورق هذه زيادة انتاجها ومضاعفة صادراتها، اضافة إلى زيادة طاقتها البشرية العاملة (**المصدر نفسه**، ١٠/٣/١٩٨٠).

وقد ترتب على المحاولات الاسرائيلية الرامية إلى تنشيط التجارة عبر مصر، توقيع أول اتفاق تجاري بين البلدين في القاهرة في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٨٠، ومن الجدير بالذكر، أن هذا الاتفاق لم يحظ بموافقة مجلس الشعب المصري في البداية، إلا أنه بعد بدء سريان مفعوله، وتنفيذ عدة صفقات تجارية بين البلدين، تمت المصادقة المصرية عليه. وتعليقاً على هذا الاتفاق، أعلن رئيس لجنة تطبيع العلاقات الاسرائيلي أنه سيتيح للشركات الاسرائيلية واصحاب المبادرات الخاصة البدء بعلاقات تجارية مباشرة مع شركات مصرية، بدون وساطة طرف ثالث (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/٤/١٩٨٠).

وعلى صعيد الترجمة الفعلية لبنود الاتفاق التجاري هذا، تم التوقيع بين صناعيين اسرائيليين ومستوردين مصريين من القطاع الخاص على صفقات تصدير إلى مصر تقدر قيمتها بنحو مليوني دولار. ولكن، أعلن، فيما بعد، عن وجود بعض العقبات في طريق تحقيق هذه الصفقات؛ ومن هذه العقبات صعوبات النقل البري وفتح خطابات الاعتماد المالية، وكذلك افتتاح الخط الملاحي بين حيفا والاسكندرية (**هآرتس**، ٨/٦/١٩٨٠).

وذكرت ادارة مصنع كالت اكبيم للخشب، أن المصنع سيصدر لمصر حتى نهاية عام ١٩٨٠، منتجات بقيمة نصف مليون دولار، تشمل على خشب ومنتجات زخرفية ،وتعد هذه الصفقة من أبرز الصفقات التجارية بين البلدين (**المصدر نفسه**، ٧/٧/١٩٨٠).

ويلاحظ أن الصعوبات التجارية التي أشرنا إليها سابقاً، قد أمكن التغلب عليها بعد فتح الخط الملاحي المنتظم بين حيفا والاسكندرية بتاريخ ١٩/٧/١٩٨٠: حيث قامت أول سفينة تجارية اسرائيلية تحمل العلم الاسرائيلي بتفريغ حمولتها من الخوخ والتفاح، وأعلن، في حينه، أن هذه السفينة ستقوم برحلتين في الاسبوع من ميناء الاسكندرية واليه (**معاريف**، ٢٠/٧/١٩٨٠).

ومن أبرز الشركات التي قامت بعقد صفقات وابرام عقود مع الشركات المصرية، شركة اغركسكو الاسرائيلية (شركة لتسويق المنتجات الزراعية) التي قامت بتصدير شحنة من البيض قدرت بحوالي ١٠ ملايين بيضة، وذلك عن طريق ميناء حيفا - الاسكندرية. كما وصلت الباخرة الاسرائيلية ياسمين، وهي تحمل شحنة من القهوة سريعة التحضير، والفاكهة، وبعض المنتجات الصناعية (**دافار**، ٤/٨/١٩٨٠). وأعلنت هذه الشركة (اغركسكو)، على لسان مديرها رؤوبين ايلان، أنه سيتم فتح فروع لها في مصر، وسيتركز نشاطها على تسويق الدواجن ومنتجات الألبان، التي يتم ارسالها إلى مصر بالطريق البري (**يديعوت احرونوت**، ٧/١٠/١٩٨٠).

كما تعهدت هذه الشركة بامداد السوق المصري بحوالي ١٥٠٠ مليون طن من الموز، ابتداءً من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٠ حتى شباط (فبراير) ١٩٨١ (**هآرتس**، ١٦/١١/١٩٨٠).

وفي غضون ذلك، قامت اسرائيل بتصدير حوالي ٤٥٠ طناً من الزبدة، بأسعار تتراوح ما بين ١٢٠٠ و١٧٠٠ دولار للطن الواحد (**يديعوت احرونوت**، ٣٠/١١/١٩٨٠).

وفي أعقاب زيارة وزير الزراعة المصري، محمد داود، إلى اسرائيل، توجهت طائرة جمبو تابعة لشركة العال الاسرائيلية إلى مصر، محملة بشحنات من الصادرات الزراعية من قبل شركة

اغر كسكو. وقد شملت هذه الشحنة ٥ أطنان من البيض و ١٢½ طناً من الصيصان البالغ عمرها يومان، و ٨٠ طناً من الحجم المتوسط (**هآرتس**، ١٥/١/١٩٨١).

كذلك حاولت شركات اسرائيلية اخرى الحصول على امتيازات لها في مصر، على غرار شركة اغركسكو، مثل شركة همشبير المركزية (وهي تعاونية استهلاكية) التي قامت بمحاولات لإقامة علاقات تجارية مع مصر، بواسطة مكتب الشركة في نيويورك، والذي يحمل اسم مالتر - تريد نيويورك. كذلك نجحت شركتا كور (للصلب) وتيوفه (البان) بفتح فروع لهما في القاهرة (**المصدر نفسه**، ٢٢/١/١٩٨١).

ووقع كيبوتس شامير مع رجل الأعمال المصري علي خليل على صفقة تجارية تقدر قيمتها بحوالي عشرة ملايين دولار بتاريخ ١٥/٢/١٩٨١. وتشمل هذه الصفقة على كميات من العسل الذي ينتجه الكيبوتس لتسويقه إلى مصر (**دافار**، ١٦/٢/١٩٨١).

وعلى صعيد الاشتراك في المعارض والأسواق، وهو ما نصت عليه الاتفاقية التجارية الموقعة بين مصر واسرائيل، اشتركت اسرائيل في المعرض التجاري الذي افتتح في القاهرة في ١٤ آذار (مارس) ١٩٨١، والذي اشتركت فيه حوالي ٣٢ دولة. وقد عرضت اسرائيل، في جناحها الذي بلغت مساحته ٥٠٠ متر مربع، منتجات ٦٠ شركة اسرائيلية. وحسب الادعاء الاسرائيلي، كان الاقبال على الجناح الاسرائيلي واسعاً جداً، وأبدى رجال الأعمال المصريون استعدادهم التام لتمثيل الشركات الاسرائيلية في مصر (ر.إ.إ.، العدد ٢٢٩٥، ١٨ و١٩/٣/١٩٨١، ص ١٢).

وأثناء المعرض، قررت السلطات المصرية، بموجب تعليمات من الرئيس السادات، تعيين يوم خاص باسم يوم اسرائيل، وحدد هذا اليوم في ٢٤ آذار (مارس). وقام التليفزيون المصري بعرض اعلانات لشركات صناعية اسرائيلية، كما نشرت الصحف والمجلات المصرية الاعلانات التجارية لها، وقد مثلت اسرائيل في المعرض بوزير الصناعة والتجارة والسياحة غدعون بات (**الاتحاد**، ٢٧/٣/١٩٨١). وأعلن بات، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده في تلك الأثناء، والذي قوطع من قبل الصحافيين المصريين، أن الصفقات التجارية التي تمت، خلال اسبوع بين مصر واسرائيل، كانت أكثر بكثير مما تم خلال الستة أشهر الأخيرة بين كلا البلدين (**هآرتس**، ٢٥/٣/١٩٨١).

تطبيع بطيء

بعد مضي عام كامل على البدء بعملية التطبيع، قامت الدوائر الاقتصادية في اسرائيل ببحث العلاقات التجارية مع مصر، وأصدرت وثيقة داخلية أهم ما ورد فيها: أن اسرائيل قامت بتصدير بضائع إلى مصر بما قيمته ١٠.٤ مليون دولار. وكان من الممكن أن يكون الحجم التجاري هذا أكبر بكثير لولا الصعوبات والعوائق المتوقعة وغير المتوقعة، والتي تتذرع بها السلطات المصرية. وتضمنت هذه الوثيقة عشرة بنود رئيسية هي، على التوالي: «أولاً: عدم وجود موافقة على تصريحات استيراد البضائع من اسرائيل. ثانياً: امتناع الدوائر المختصة المصرية عن منح تصريحات للموردين الذي يقومون بشراء بضاعتهم من اسرائيل. ثالثاً: منع العلاقات التجارية (الماركة المسجلة) المكتوبة باللغة العبرية. رابعاً: منع استعمال عبارة (من انتاج اسرائيل)، على البضائع الاسرائيلية المستوردة. خامساً: اغلاق الممر البري في العريش بوجه الحركة التجارية. سادساً: رفض بنك قناة السويس في كثير من الأحيان، فتح أعتماد لصالح المصدرين الاسرائيليين. سابعاً: عند ادخال الاعتمادات إلى البنوك المصرية، تشترط السلطات المصرية وجود وسيط من دولة ثالثة. ثامناً: التحقيقات التي تجري مع المواطنين الذين يتوجهون للسفارات الاسرائيلية من أجل ابرام عقود تجارية مع اسرائيل. تاسعاً: الحؤول دون قيام علاقات بين شركات اسرائيلية وشركات مصرية من القطاع الخاص. عاشراً: فشل المناقصات التي تجري عند التزود بالمعدات والبضائع حتى ولو كانت العروض التي تقدمها الشركات الاسرائيلية هي الأرخص». وتضيف هذه الوثيقة أن العلاقات التجارية التي كانت قائمة في العام الماضي والتي

تبلغ نسبتها إلى التجارة المصرية نحو ١٠٪، كانت مع شركات واشخاص من القطاع الخاص، وقد تمت رغم التعقيدات الكثيرة التي تفرضها السلطات المصرية وقد تم معظم التصدير، في العام الماضي، من قبل شركة كور (للصلب). كذلك فقد صدّرت اسرائيل إلى مصر كميات من الحديد يقدر ثمنها بحوالي ٤½ مليون دولار، ودواجن بمليون دولار، بيض للأكل ١.٢ مليون دولار، زبدة بحوالي ١.١ مليون دولار، بيض للتفريخ ٦٠٠ ألف دولار، علف ١.٦ مليون دولار، وأدوية ومنتجات صناعية ٤٠٠ ألف دولار (**دافار** ٢٤/٣/١٩٨١).

ومن الجدير بالذكر، أنه بالاضافة إلى الوثيقة المذكورة أعلاه، كانت أجهزة الاعلام الاسرائيلية، خلال هذين العامين قد تناولت هذا الموضوع بالبحث. فذكر أحدهم أن المأزق الذي تواجهه عملية التطبيع التجاري، رغم الآمال الكبيرة المعلقة عليها، تعود إلى المركزية الشديدة التي يقوم عليها نظام الحكم في مصر، وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل من تطور العلاقات بين البلدين، عملية بطيئة (تسفي ماعين، **عل همشمار**، ٢٩/٩/١٩٨٠). وذكر أيضاً أن توقعات الخبراء الاقتصاديين في اسرائيل، كانت قد أشارت، في الماضي، إلى أن حجم الصادرات الاسرائيلية إلى مصر سيصل إلى ٦٠ مليون دولار خلال السنة الاولى من توقيع معاهدة السلام. أما الصادرات، المصرية فكان متوقعاً لها أن تصل إلى ٢٠ مليون دولار، على أن يغطى الفارق من صادرات النفط الخام لاسرائيل. وتشمل المنتجات الاسرائيلية المصدرة إلى مصر المنتجات المعدنية، الخضروات المعلبة، الكيماويات، المنتجات الطبية، الأدوات الكهربائية، قطع غيار السيارات. وفي المقابل، ستقوم اسرائيل باستيراد الارز والسكر والتبغ والخيوط. ويبدو أن من بين الأسباب التي تقف حاجزاً أمام تحقيق الآمال الاسرائيلية في أن تصبح مصر مستهلكاً للمنتجات الاسرائيلية سبب مفاده «أن الانتاج الاسرائيلي كان موجهاً، طوال سنوات عديدة، إلى الأسواق الاوروبية والأميركية، الأمر الذي لا يتناسب واحتياجات المستهلك المصري، بالاضافة إلى انخفاض القوة الشرائية لديه» (**المصدر نفسه**).

ويلاحظ أن هذه التوقعات كانت سائدة خلال السنة الماضية، قبل المصادقة المصرية على الاتفاق التجاري بين البلدين. إلا أنه وبعد المصادقة عليه، توقع الاسرائيليون خيراً، حيث أعلن الملحق التجاري الاسرائيلي في السفارة الاسرائيلية في القاهرة عوزي ناتانيئل عن شعوره «بأن الوضع أفضل مما كان عليه لأن عملية المصادقة هذه أنهت جميع المماطلات الكثيرة وعمليات التأجيل والانتظار». كما أضاف «لا شك أنه من غير المصادقة على الاتفاق، لم يكن ممكناً توقع بدء التعاون بين قطاعاتنا الاقتصادية والقطاع العام المصري الذي يسيطر كما يعرف الجميع على ٩٠٪ من الاقتصاد المصري» (ر.إ.إ.، العدد ٢٣٠٦، ٣١/٣ و١/٤/٨١، ص ٨).

إلا أن التحفظ ازاء المكاسب التي يمكن تحقيقها في العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل، بقي قائماً. فقد ذكر أحد الكتّاب الاسرائيليين المعروفين، «أن هنالك عقبات موضوعية لا يمكن الاستهانة بها [في الموضوع الاقتصادي]، كالشك القائم لدى الطرفين، واعتبارات الأمن، والخوف من الأعمال الانتقامية العربية ضد أي شركة تقيم علاقات مع اسرائيل». (يوفال اليتسور، **معاريف**، ١١/٨/١٩٨٠). ثم «ان التلميح الذي يبدو واضحاً في بعض الأحيان لم يحن الوقت بعد لتطبيع العلاقات في المجال الاقتصادي، ولا يقتصر أثره على الشركات المصرية **فحسب**، بل على الشركات الاميركية والاوروبية، والتي كانت قد عرضت في السابق بعض الأفكار بشأن اقامة مشاريع ثلاثية... وهنا تكمن الخطورة... ولا يتمثل الضرر الذي لحق باسرائيل بسبب التطبيع الواهي للعلاقات مع مصر، في ميزان المدفوعات فقط، بل إنه ضرر جوهري وعميق ويثير الكثير من التساؤلات حول مسار السلام بكامله» (**المصدر نفسه**).

هند أبو شرار

أدب سيىء أم نقد سيىء؟

أول ما لاحظته في «دراسة» فاروق وادي عن أعمالي * ، هو ذاك العداء الموضوعي الذي يمثله تيار بورجوازي صغير وخطير في النقد العربي، تزداد خطورته عندما يطرح نفسه كبديل «ثوري»، من خلال مقولات يجهد في أن تكون «علمية»، لكنه لا يفلح في حجب مرماها القمعي، وقد تحولت مقولاته تلك إلى أحكام نقدوية مطلقة، يستمد منها طاقته على النقد (أو القدح)، أي على وجوده كناقد ذي قدرة مطلقة.

ورغم أنني أردت، في البداية، اهمال الدراسة والدارس: فشكلها السهل، وما توصلت اليه من استنتاجات نقدوية، لن تخدع قارئها الواعي، إلا أنني سأقوم بإيراد بعض الملاحظات حول الدراسة (كموقف منهجي)، والدارس (كتيار نقدي)، لأكشف عن عملية التعتيم التي أخشى أن تمضي في عالمنا التعب الحالي كمسلمات كنت وأدبي ضحيتها.

أولاً: ينطلق وادي من اتهامي «بالتجريد» (ص ١٢٣)، ولكنه يعاقبني على أساس هذا التجريد ذاته - أي الأحكام النقدوية المسبقة - فيسقطني في «الوهم»، وهمه هو عني.

ثانياً: يتصيد وادي في العمل الأدبي ما يدعم أحكامه النقدوية المسبقة، فيمسخ العمل الأدبي، ويشوهه، ليثبت، من خلال عملية المسخ المتعمدة، أنه ممسوخ في أساسه.

ثالثاً: يعمد وادي إلى الصاق الكاريكاتورية بأعمالي ليفرغها من قيمتها الأدبية، وهو لا يتوانى عن اغتصاب النص تارة، مثلما حصل مع كل الاستشهادات المبتورة من محورها العام، وتارة اخرى عن تشويه الشخصية مثلما حصل مع شخصية الباشا، أو تزوير الوقائع مثلما حصل مع تلخيصه للروايات. رواية من مئات الصفحات يلخصها وادي بعدة أسطر، وليس هذا فقط، بل هو يُخضع تلخيصه لعملية مزاجية فيها انتقاء «للنص» دوماً، والذي لا يخدم إلا حكمه النقدوي التسلطي، «ليفحم» - مثلما يعتقد - قارئه، ويبدو هو كالبريء.

رابعاً: يربط وادي بشكل ميكانيكي الانتاج الكمي بالكيفي، وهو يرى أن «التراكم الكتابي كلما تزايد وتكاثر أبعد منتجه عن دائرة الضوء والاهتمام» (ص ١٢٢)؛ وهو هنا لا ينطلق من الوضع الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي يعاني منه النقد العربي كسبب موضوعي حاسم، ولكن من حكم فردي، ووجهة نظر ذاتانية

---

* تحت عنوان «أفنان القاسم وهاجس البحث عن المعادل الوهمي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٣، نيسان (ابريل) ١٩٨١.

جد محدودة، وحدها الكامنة من وراء التصفيق، في وقتنا الحاضر، لرواية ما، هذا التصفيق الذي يدغدغ الكثير من «أوهام» النقاد البورجوازيين الصغار، وعلى أساس هذه الدغدغة تنطلق أحكامهم «التقييمية» وتنهال.

خامساً: يتناقض وادي عند اتهامي «بالعجز عن فهم الواقع» (ص ١٢٣)، وهذا هو الوهم في نظره. وبعد سطور قليلة عندما يؤكد «تعزيزي الايديولوجي للهم الوطني بالهم الطبقي» (ص ١٢٣) لينفي من حيث لا يريد، من خلال العلاقة ما بين «الهم والوهم» هنا، «عجزي» المذكور، وليؤكد من حيث لا يريد أيضاً وضوح رؤيتي.

سادساً: لا يتوانى وادي، عند «بحثه» عن القيمة الفنية لأعمالي، عن اتهامي بتحويل الواقع «**عن سبق تعمد**» (ص ١٢٢) إلى وهم كاذب، كأي محتال أو مجرم يعمد إلى فبركة جريمته، والمقصود هنا، بالطبع، **تعمدي** لإعطاء أدب يزور الواقع ويعمل جاهداً كأي انعزالي ولا وطني دون تحوله، ودون انتصار قضية القوى العادلة فيه (!).

سابعاً: لا يتوانى وادي عن استعمال كلمات نقدوية استفزازية مثل «هاجس التكديس» «سقطت فريسة التكرار»، «اجترار»، «استهلاك»، «خذلان»... الخ (ص ١٢٢). هذا ما يحيل النقد عن «سبق تعمد» واضح هنا إلى أداة عدائية وايديولوجيا كاذبة.

ثامناً: يتهمني الناقد وادي بأنني «شغوف بالرمز» (ص ١٢٣)، وأنني أبحث عن «المعادل الرمزي الذي يوازي الخيوط الواضحة للواقع، أي أحداثه الكبرى ومفاصله التاريخية التحولية» (ص ١٢٣)، ويا لها من «تهمة» أتقبلها بصدر رحب، لأنها في حقيقتها ليست تهمة بل اطراء، والرمز في طبيعته هو اغناء للعالم الأدبي، ولأن هذه هي حقيقة الرمز في العديد من الروايات، بل في معظمها، ابتداء من «زينب» محمد حسين هيكل و«زهرة» ميرامار نجيب محفوظ، مروراً «بأم سعد» غسان كنفاني وكل شخصياته الاخرى، وانتهاء «بميليشيا» توفيق فياض و«عشاق» رشاد أبو شاور أو «متشائل» إميل حبيبي و«ليد مسعود» جبرا ابراهيم جبرا و«كريم ناصري» عبدالرحمن مجيد الربيعي، وكذلك شخصيات فيصل حوراني في «بير الشوم» والشخصية المحورية الرمزية الرائدة في «ياطر» حنا مينه. ولأذكر في الأدب العالمي ما تمثله شخصيات بريشت وغوركي وهمنغواي وحتى سارتر من رموز لنماذج جد مؤطرة.

لا، على الرمز ألا يُفسَّر «عقلانياً» إلا في دلالاته البعيدة. وبامكان الرمز أن يتعدى الشخصية التي هي في العادة تمثل شريحة اجتماعية أو حزباً أو موقفاً سياسياً إلى المكان ذاته، المكان «كحالة فكرية»، وهذه هي القرية الفلسطينية عندي، قرية تستطيع أن تستوعب «المأساة» التي تعالجها الرواية من كل نواحيها التمثيلية. إنها ذات القرية عند غابرييل غارسيا ماركيز بشكل من الأشكال. لماذا يقبلها وادي في «مئة سنة من العزلة» ويشوهها في «الباشا»؟ وماذا سيكون موقفه عندما يراها في روايتي «المسار» التي صدرت - ويا للحظ - بعد دراسته، والتي ستفاجئه حتماً إذا لم يكن مستعداً لقبولها كرمز شمولي دينامي عريض؟

لقد استطاع عبدالرحمن بسيسو - ومن قبله دانييل ريج، المستشرق في السوربون، والدكتور فيصل دراج - لقد استطاع، في دراسته العلمية، وبسبب من حساسيته الثقافية الواسعة، أن يقف على أبعاد هذا الرمز عند تحليله «للعجوز»، متوصلاً إلى الرأي المعاكس تماماً لرأي فاروق الوادي. وهذا ما يضع نقده موضع التشكيك، ويهز فيه اطلاقية طابعه الفوقي.

تاسعاً: وفي النهاية، يحل الناقد وادي محل التاريخ، ويصدر، وقد غدا التاريخ، حكمه النهائي، عندما يقول عن أدبي إنه «أدب سيء» (ص ١٣٣) ويستشهد، على ذلك، بعبارة مبتورة من قول لغابرييل غارسيا ماركيز لتؤكد غاية في صدر يعقوب، كما هي العادة، دون أن نعرف موقعها من حديث ماركيز العام ولا مصدرها، عندما يقول، أيضاً أن أدبي «يساهم في عرقلة مسيرة النضال الفلسطيني نحو التحرر

والاستقلال الوطني» (ص ١٣٤)، وهنا، تنبع خطورة مثل هذا، القول، الذي يمكن تفسيره حالا «بالخيانة الوطنية»! وتنبع أيضاً مدى اللامسؤولية التي يتميز بها وادي صاحب القول. إنه هنا لا يقدم حكماً «أدبيا» كما يمكن أن يبدو للوهلة الاولى، بل حكماً سياسياً، ومحاسبة وطنية خطيرة، لو تبنتها محكمة من المحاكم لكان مال صاحبها الشنق! فبأي حق يصبح وادي الوكيل على القضية الفلسطينية، يدين من يشاء، ويبرىء من يشاء؟ لنقف مرة اخرى على مدى لا مسؤولية الناقد وسهولة تقييمه النابع من وهمه حول نفسه كحكم مطلق. أهذا هو النقد «الجيد» لأدب «سيء»؟

وأنا، في هذا المقام، اريد أن أذكّر السيد الناقد بقرار السلطات الصهيونية عندما منعت تداول كتابي «العصافير لا تموت من الجليد» في الوطن المحتل. أياتي هكذا القرار لان أدبي «يعرقل» مسيرة النضال الفلسطيني أم لأنه يعرقل دوام الاحتلال الصهيوني ويساهم بقسطه الأبسط في التحرير؟ إنه نقد سيء حقا ذلك الذي يؤكد أوهام صاحبه دون أن يفند إلا رغبته في تعميق تلك الاوهام، فيستحق عن جدارة «وسام زرقاء اليمامة» (ص ١٣٢).

وختاماً، لا بد من الاشارة إلى أنه لا يوجد أدب «سيء» وأدب «جيد» بمثل هذا الطرح الأخلاقي الأحادي الجانب، وإنما هناك مستويات للأدب تحاول الاقتراب من «الجيد» أو المثل الأعلى الجمالي، وإلا لكان معظم الأدب العربي أدباً سيئاً. والسيد الناقد لم يكلف نفسه عناء الاقتراب النقدي من محاولة اقتراب أدبي المتواضعة من «الجيد» - وهنا يمكن الاتفاق والاختلاف - عن طريق تحليل نصي صبور وشاق يقول فيه ما للكاتب وما عليه بنزاهة.

أفنان القاسم

مراجعات

Israel j. Gerber, *The Heritage Seekrens, American Blacks in Search of jewish identity*, New York : jonathan David Publisher, 1977, 222p.

(الباحثون عن التركة، أميركيون سود في بحثهم عن هوية يهودية)

بعد رحلات استغرقت سنوات، وجهود كبيرة تطلبت التنقل بين شيكاغو، وليبريا، واسرائيل. والاتصال بعشرات الأشخاص. والاستماع إلى رواياتهم في «البحث عن التركة»، أنهى د. اسرائيل غيربر اليهودي الأبيض كتابه «الباحثون عن التركة... اميركيون سود في بحثهم عن هوية يهودية».

تحملت تكاليف تمويل تدوين قصة اولئك الأميركيين السود، مؤسسة فورد، ومركز الدراسات اليهودية، ومؤسسة بلومنتال. ويشيد المؤلف بالتعاون والتشجيع الذي حبته به «اسرائيل». وكما جاء في التعريف الذي وضعته دار النشر عن الكتاب، فهو عبارة عن «قصة مشوقة لمجموعة من الاميركيين السود الذين أعلنوا انتماءهم اليهودي، وادعوا حقوقاً لهم في الأرض التي تعرف حالياً بدولة اسرائيل. وأطلقوا على أنفسهم الامة الاسرائيلية ذات الاصول العبرانية، وبأنهم الأحفاد الحقيقيون لابراهيم واسحاق ويعقوب، الذين كانوا في نظرهم سوداً، وعليه، يعتبرون اليهود البيض مغتصبين لتركتهم».

يقع الكتاب في حوالي ٢٠٠ صفحة من القطع المتوسط، موزعاً على عشرة أجزاء، يستهلها المؤلف بالحديث عن جذور فكرة الهجرة من الولايات المتحدة. ففي احدى عمارات مدينة شيكاغو، كان **بين أمي كارتر** يترأس قداساً، وفي سياق الوعظ، يصف كارتر الحالة المزرية التي وصل اليها الزنوج الأميركان، بحيث لم يعد أمامهم أي أمل للخلاص من العبودية التي يعيشونها إلا بالهجرة إلى افريقيا.

دعوة كارتر للهجرة التي بدأت في سنة ١٩٦٦، كانت نحو اثيوبيا. لكن صعوبة الوصول اليها من الولايات المتحدة، تجعل كارتر وأتباعه يختارون ليبريا، وينظرون إلى عبورهم المحيط، كعبور بني اسرائيل البحر الأحمر.

يصل كارتر ومعه ١٥٩ شخصاً آخرين إلى مطار روبيرت فيلر في تموز (يوليو) ١٩٦٧، ويتوجهون مباشرة إلى قطعة الأرض التي اشتروها مما ادخروه، كي يقيموا عليها مستوطنتهم «اليهودية». ويفاجأ الوافدون بعدم وجود من يستقبلهم من طرف السلطات الليبرية، لكنهم يبدأون حياتهم الجديدة التي تصدمهم، هي الاخرى، بمشكلاتها التي لا حدود لها، بدءاً من نصب المساكن، التي لم تكن سوى خيام تقيهم مياه الأمطار الغزيرة، التي صادف وصولهم موسم هطولها، مروراً بتوفير الحاجيات اليومية من السوق. حيث كانت أقرب بقالة تبعد عدة كيلو مترات عن المزرعة.. الخ.. انتهاء بتأمين مصدر رزق، يؤمن لهم مورداً يعينهم على الاستمرار في ما هم بصدده.

يخصص المؤلف فصلين لمتابعة أوضاع «المهاجرين» في ليبريا، منذ وصولهم حتى بدء تجاوب الحكومة الليبرية معهم، وتعاطفها مع قضيتهم، وتخصيص ٥٠ دولاراً كمرتب شهري لكل عائلة منهم... لكن

المشكلات تتفاقم. ويعود ٤٩ فرداً منهم إلى الولايات المتحدة... وبدلاً من مواجهة المشكلة برمتها، يتفق كارتر واحد معاونية، ويدعى **شارلس بلاك ويل**، على اغراء دفعة جديدة بالهجرة إلى ليبريا، وينجح في ذلك... لكنه لا يحل مشكلات الدفعة الاولى. ويدفعه عجزه عن حل المشكلات للبحث عن بدائل، ويأخذه تفكيره شيئاً فشيئاً نحو «اسرائيل»، فهي «المكان المناسب». ويستعرض الكاتب في رحلة البحث عن البديل تاريخ الحركة اليهودية منذ نشأتها، مروراً بالتحولات التي طرأت عليها على يد مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتسل، حتى انشاء دولة «اسرائيل» في سنة ١٩٤٨. ويستعين كارتر ببعض أيات وردت في الانجيل من أجل اثبات حسن اختياره، وصحة هذا الاختيار من الناحية الدينية. ويعوّل كارتر، ومعه بلاك ويل كثيراً على قانون العودة الاسرائيلي (The Israeli Law of Return) الصادر في سنة ١٩٥٠. والذي يحق بمقتضاه، لكل **يهودي** العودة إلى اسرائيل، والتمتع بالجنسية الاسرائيلية، وحقوق المواطن المقيم فيها.

وتفادياً لتكرار أخطاء وقعت في ليبريا، يذهب الاثنان في رحلة استطلاعية إلى اسرائيل، وهنا تنقطع أخبار كارتر، أما بلاك ويل، فيطلق على نفسه اسماً عبرانياً هو يحزقيل (Hezekiah)، ويذهب إلى احدى المستوطنات ليعمل بها نجاراً، ولا تصادفه أية مشكلات. ومن هناك راح يبعث إلى أصدقائه الذين بانتظاره في ليبريا بتقاريره المشجعة عن الأوضاع في اسرائيل.

يبدأ المهاجرون استعداداتهم للسفر إلى اسرائيل، لكنهم يشعرون في خضم ذلك أن ما يقومون به، **يناقض** الفكرة الأساسية وراء **هجرتهم** من شيكاغو إلى افريقيا. فالذهاب إلى افريقيا هو بمثابة العودة إلى «الأرض الام» وليس الخلاص من الظلم الواقع عليهم فقط. ويتصلون بالسفارة الاسرائيلية في مروفيا، لانهاء اجراءات السفر، لكنها تشعرهم أن قانون العودة الاسرائيلي لا ينطبق على حالتهم، وأن في وسعهم دخول اسرائيل بوصفهم سواحاً اميركيين، لا كمهاجرين يهود! هنا يسقط في أيديهم. لكن دفعة اولى من خمسة أشخاص تتوجه نحو تل - أبيب؛ وبمجرد وصولهم، تبدأ مشكلاتهم: هل هم يهود عائدون؟ هل هم سواح اميركان؟ من هي الجهة التي ينبغي عليها متابعة قضيتهم.

تستقر القضية بين يدي **وزارة الاستيعاب**، التي تأخذهم إلى مستوطنة **عراد** (Arad) في النقب. هناك ينخرطون في العمل، ويتأقلمون مع الأوضاع، لكن مستقبلهم لا يزال معلقاً، إذ لم تحدد الصفة التي دخلوا البلاد بها. ويصل الأمر إلى وزارة الداخلية، فتتخذ قراراً باعتبارهم يهوداً عائدين... فهذا يشجع الآخرين على النزوح. وبوصول الدفعة الثانية، واشهارها نفسها. تبدأ المشكلة مجدداً. اثبات هويتهم اليهودية!

هنا يدعي بلاك أنهم يتحدرون من قبائل الفلاشا التي تقطن الحبشة حالياً، والتي تعود اصولها إلى هجرات يهودية قدمت من فلسطين. وتدور حوارات موسعة بين بلاك وبل والحاخامات اليهود، الذين دخلوا في نقاشات معه، من أجل الوصول إلى حل. ينجح الكاتب هنا في اعطاء خلفية واسعة لمختلف الطوائف اليهودية، وللاصول التاريخية لكل منها. وهذه ليست المرة الاولى التي يلجأ فيها إلى مثل ذلك. ففي الفصل الأول، وفي خلال مرحلة تحضير خطة «الهجرة»، يسلط المؤلف أضواءً قوية على التيارات المختلفة في حركة الزنوج الأميركان، ويكشف جوانب مهمة منها، وبالقدر ذاته، يزيح الستار عن بعض جرايم حتكارات والمؤسسات الغربية، وعلاقتها بتجارة الرقيق التي راجت في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

خلاصة النقاشات التي خاضها بلاك ويل مع الحاخامات اليهود، تظهر الكثير من الثغرات التي تعتور مداخلاته، ويصل الأمر بهم إلى التشكيك في «يهودية» قبائل الفلاشا ذاتها، فما بالك بالمجموعة التي لم تكن تمتلك ما يثبت يهوديتها سوى تمسكها هي بذلك. عندها يصل الجميع إلى طريق مسدود، يحاول بلاك ويل الخروج منه، بالاتفاق مع الحاخام الموكل إليه متابعة قضيتهم والذي يبدي تعاطفاً معهم، رغم قناعته، أن يهوديتهم اكتسبوها بالقراءة، وليس بالوراثة. وبعد تفكير عميق، يقترح الحاخام على بلاك ويل والدفعة الاولى التي وصلت، أن «يتحولوا إلى اليهودية»، لأن ذلك هو الحل الوحيد، الذي بامكانه أن يعطيهم حق الاستفادة من قانون العودة الاسرائيلي. وبدورهم يرفضون ذلك. وتبدأ المشكلة في الظهور من جديد.

في هذه الأثناء، تطلب السلطات الليبرية من المهاجرين الأميركيين مغادرة البلاد، لمضي سنتين عليهم، دون أن يطلبوا الجنسية الليبرية، وتعطيهم اسبوعاً واحداً فقط لتدبير اجراءات المغادرة.

لم يكن أمامهم سوى العودة إلى شيكاغو، أو الهجرة إلى اسرائيل، فيتوجهون إلى تل - أبيب. وتتكرر المشكلة. وكحل وسط، ومؤقت، يؤخذون إلى مستوطنة ديمونا في جنوب اسرائيل. ومعهم تبدأ رحلة الاقناع «بالتحـــول إلى اليـــهوديـــة». وهذا يثير استغرابهم: طالما أنهم يهود فلماذا التحول؟ والتحول من ماذا ألى ماذا؟ اضافة إلى الكثير من التساؤلات التي تتركهم في حيرة من أمرهم. خاصة بعد ملاحظتهم للاختلافات الواضحة بين طقوسهم وطقوس اليهود في اسرائيل. وهنا يشير الكاتب إلى صعوبة اثبات يهودية من بشرتهم سوداء أو ملونة، وسهولة ذلك أمام الرجل الأبيض! الحكومة الاسرائيلية تمنحهم حقوق المهاجرين. لكنها ترفض أن تعطيهم ذلك بشكل دائم، ما لم يثبتوا صدق تحدرهم اليهودي.

ومن الفصل السابع حتى فصل التاسع، يسرد المؤلف روايات مثيرة عن المشكلات التي واجهوها أثناء إقامتهم في المستوطنة، والطرق التي تحايلوا بها على القوانين الاسرائيلية لجلب المزيد من المهاجرين السود الذين يصرّون على يهوديتهم. وهنا يسترسل الكاتب في اعطاء صور حية عن واقع المستوطنات، ويلقي بعض الضوء على الحياة داخل الكيان الصهيوني، وعلى العلاقة التي نشأت بين «المهاجرين» الجدد والمقيمين القدامى. أما الفصل الأخير فيفرده المؤلف لمعالجة «هوية اليهـودي الأسود»، وخصـوصاً في الولايات المتحدة، حيث أن كون المرء أسود، هو في «حد ذاته مشكلة»، حيث يعاني السود هناك. ولما يزيد على أربعة قرون، صنوفاً متعددة من الاضطهاد. أما إذا كنت أسود وعبرياً في الوقت ذاته «فإن المشكلات تتعقد». والاضطهاد يصبح مركباً. ولعل هذا الفصل يلخص المشكلة، ويكشف جذورها، حيث أن **الاضطهاد كان السبب الحقيقي وراء التفكير الذي ساد المجموعة**. على ان المؤلف لا يترك الأمر عند هذا الحد، بل يستخدم ذلك كمدخل لمناقشة موضوع العبودية برمته، وفي اميركا على وجـه الخصوص، واختلاف ظروف العبودية بين البيض والسود. ويشير إلى أن الحرب الأهلية الأميركية، ونتائجـها، لم تقتلع بـالسهولـة المتصورة قيم العبودية، سواء في نفوس ملّاك العبيد، أو في نفوس من امتهنوا تجارة الرقيق، بل حتى في سلوك «العبيد» ذاته، حيث استمرت تلك القيم التي حفرتها مئات السنين، رغم صدور قوانين تحـريم العبودية في الولايات المتحدة.

وينهي المؤلف الفصل والكتاب، بالاشارة إلى بقاء المجموعات في اسرائيل، قائلاً: «وبغض النظر عما إذا تخلى السود العبرانيون عن سيادة التعبيرات التي أصبحوا عبيداً لها، واستعادوا هوية اليهود السود... وبغض النظر عما إذا بقوا في اسرائيل أو غادروها... وهذه جميعاً احتمالات واردة، وغير معروفة، فإنهم بدون شك، وما لم يتحولوا إلى اليهوديـة، فإن مصيـرهم في اسرائيـل سيبقى مهزوزاً، وغـير مضمون العواقب...»

□ □ □

من ناحية الاسلوب، ومنهج التعاطي مع الظاهرة، فقد نجح المؤلف في حياكة نسيج قصصي رائع بدون شك، مغطى بغشاء من الخلفيات التاريخية، والصور الميدانية، التي اكسبت النص حيوية، وأمدته بعناصر التشويق والاثارة، دون الاقلال بالموضوعية، ولا بالسياق الجدّي لحركة الظاهرة. ومن جهة ثانية، أظهر المؤلف اطلاعاً واسعاً على تاريخ الحركة اليهودية، وكذلك الديانة اليهودية، واستطاع أن يوصل ذلك إلى القارىء عبر الحوارات التي جرت بين الأطراف والشخصيات المختلفة داخل الرواية - التحقيق الصحافي.

هذه الخلفية، طعمها الكاتب بالمعلومات التي استقاها من الاتصال المباشر مع المهاجرين، ومع من احتك بهم من المسؤولين في الدول المعنية فاكسب الخلفية نكهة خاصة، جمعت بين التاريخ الماضي، والواقع المعاش. ورغم كل هذه الايجابيات، لا ينبغي إغفال بعض المآخذ على الكتاب وأبرزها انحيازه الواضح إلى جانب دولة اسرائيل، سواء عند رسم معـالم الصراع الـذي دار بين المهـاجرين وسلطـات الكيان

الصهيوني، حيث لا يكف المؤلف عن ترديد سياسة المرونة التي تتبعها تلك السلطات معهم، رغم كل المشكلات التي أثاروها». ويظهر انحيازه بشكل صارخ عند حديثه العابر عن حرب ١٩٦٧ بين العرب والعدو الصهيوني، حيث يعتبر أن الانتصار كان من «نصيب الدولة الديمقراطية المحاطة بدكتاتوريات عربية».

اشارة أخيرة لا بد منها وهي ان الكتاب قد صدر في سنة ١٩٧٧، ولقي تجاوباً من قبل العدو الصهيوني، ولا بد أيضاً من رؤية العلاقة بين فترة صدوره، والتحيزّ الذي عرفته حركات الزنوج تجاه القضية الفلسطينية خصوصاً، والشرق الأوسط عموماً. ورغم أن الكاتب أشار إلى هذه المسألة بشكل سريع غامض. عند حديثه عن «تسامح السلطات الاسرائيلية معهم، شريطة عدم اتصالهم بعناصر أجنبية»، إلا أن ذلك لا يخفى على من يتابع تطور حركتي الثورة الفلسطينية ونضالات الزنوج في اميركا وداخل الكيان الصهيوني. ولا شك أن رحلة الكاتب غنية بأكثر مما ورد في الكتاب، لكنه، لسبب أو لآخر، ربما تحاشى الدخول في تفاصيل ذلك الغنى.

عرض: **عبيدلي يوسف**

رؤية اسرائيلية للحرب مع العرب

Ytzhak Rabin, *mémoires*, Paris: Buchet chastel, 1980, 250p. (مذكرات رابين)

ماذا يريد اسحاق رابين أن يقول في مذكراته التي صدرت حديثاً ونقلت على الفور إلى اللغتين الفرنسية والانكليزية، لتحظى بانتشار قد يكون، على الأرجح، واسعاً في اميركا واوروبا؟

الطبعة الفرنسية من كتاب رابين صدرت عن مؤسسة «بوشيه شاستيل» الباريسية للنشر، وتقع في ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير. وبالرغم من أن الكتاب يحمل عنوان «مذكرات» إلا أنه، سواء في اسلوب العرض أم في لغته، يبدو أقرب إلى مفهوم «الرواية السياسية» (Roman Politique) التي تظهر للقارىء انها موفقة إلى حد بعيد، مما يتيح للكاتب الوصول إلى وعي قارئيه بالسهولة المتناهية.

على أن أكثر ما يعني القارىء العربي من الكتاب، هو مسيرة قيام اسرائيل وحروبها مع الدول العربية، كما يكشفها الكاتب، مستخدماً ما تجمّع لديه من معلومات، كلها ذات صفة رسمية، عندما كان في مواقع السلطة، ضابطاً في قوات البلماح وفي الجيش الاسرائيلي، ثم رئيساً للأركان، ثم سفيراً في واشنطن، ووزيراً ورئيساً للوزراء. إن ما يجعل الكتاب يستحق القراءة النابهة، عربياً، هو أنه يميط اللثام عن أساطير القوة الاسرائيلية المهولة، التي ما صنعها غير تخاذل بعض الأنظمة العربية، بل أكثرها، وسوء السياسات الدولية لتلك الأنظمة، وتركيز ما تملكه من تجهيزات عسكرية على حماية ذاتها؛ هذا إلى جانب اتاحة الفرص أمام الدول الغربية الكبرى، المساندة لاسرائيل، ولا سيما اميركا، كي تتصرف بأسرار تخص تلك الدول وذات صفة مصيرية. في هذا الاطار بالذات، نلحظ بوضوح، أن الانتصارات الاسرائيلية تُصنع في واشنطن، ومادتها مأخوذة على الغالب من سلبيات الواقع العربي.

مولود عسكري

في الفصول الخمسة الأولى التي تغطي فترة الانتداب البريطاني على فلسطين حتى قيام اسرائيل في العام ١٩٤٨، وهو ما يسميه الكاتب «حرب الاستقلال»، ثم منذ دلك الحين حتى «حرب الأيام الستة»، تكشف «مذكرات» رابين سلسلة من الوقائع المثيرة، قسم منها شخصي ، والقسم الآخر سياسي وعسكري عام يتعلق بانتمائه ونشاطه المركّز على تجسيد حلم الجيل الصهيوني الأول؛ فهو يبدأ من الصفحات الاولى، بالقول أن قدره كان أن يولد عسكرياً، وأن يتربّى وينشأ في حمى القتال. ذلك أن الأبوين التقيا صدفة، في أوائل العشرينات، عبر العمل في احدى المستعمرات العسكرية للمهاجرين اليهود، التي كان يديرها البلماح.

كانت ولادة اسحاق رابين في القدس بتاريخ الأول من آذار (مارس) ١٩٢٢. وبعد النشأة الاولى في منزل متواضع يقع في احدى ضواحي تل - أبيب، وبعد مرحلة الدراسة الابتدائية، يتم ادخال الصغير في

مدرسة تقنية تابعة لمنظمة البلماح، ويخضع فيها الطلبة لتدريبات عسكرية شاقة. وهنا يشير الكاتب إلى أن الادارة كانت منذ ذلك الحين تكلفه بالمهمات الصعبة على الصعيد التقني والتنظيمي. وتمرُّ الأيام، حتى الحرب العالمية الثانية، وما حملته من نذر لليهود المقيمين في فلسطين، لا سيما بعد انتصارات الماريشال الالماني رومل على جبهة العلمين؛ في هذا الوقت، يكون الفتى قد صار شاباً مكتمل النمو، فينتظم مع الآلاف من رفاقه الشبان اليهود في كتائب احتياطية تابعة للقيادة البريطانية، مع احتفاظ هذه الكتائب بقياداتها الخاصة التابعة للتنظيمات اليهودية، مثل: البلماح والهاغاناه واتسل وغيرها. ولكن سني الحرب تمضي، وتبقى الكتائب اليهودية في صف الاحتياطي، ولا تكلّف بأية مهمات عسكرية عملية.

ومع انتهاء الحرب، تزداد هذه الكتائب قوة، بما يأتيها من عناصر جديدة مجرّبة، تتمثل بالعسكريين اليهود المسرّحين من جيوش الحلفاء. وهنا يشير رابين إلى أنه حتى صدور قرار التقسيم في العام ١٩٤٧، تركزت ضغوط الحركة الصهيونية، محلياً ودولياً، على خرق جدار سياسة الكتاب الأبيض المعروفة للانتداب البريطاني، بغية السماح بادخال المهاجرين اليهود الجدد. ويعرض الكاتب في هذا المجال سلسلة من أحداث استقبال المهاجرين اليهود بحماية العصابات الصهيونية المسلحة، فتبدو سياسة الكتاب الأبيض وكأنها ليست غير انعكاس للثعلبة البريطانية المعروفة، لا سيما تجاه تلك الأنظمة المرتبطة ببريطانيا (مصر فاروق والاردن وغيرهما)، تلك الأنظمة التي كانت تتصور أن الكرة لا تدور من دون الانكليز.

المفارقات

وعندما يصل رابين إلى حرب ١٩٤٨، وقد شارك فيها بوصفه ضابطاً قيادياً في القوة العسكرية لمنظمة البلماح، يضع أمامنا معلومات هي في غاية الخطورة والأهمية. في حينه كان دافيد بن - غوريون، بالاضافة إلى مهامه الاخرى، زعيماً رسمياً لمنظمة البلماح، وكان يظهر على المسرح، إلى جانب موشي شاريت وغيره، بوصفه الرأس السياسي المفكر والمخطط. وبالرغم من بعض المراجع العربية التي تناولت التفاصيل في حرب ١٩٤٨، نظل نجد عند رابين صورة أكثر دقة للمفارقات التي كانت قائمة بين القيادتين اليهودية والعربية. ففي مقابل التماسك والتصميم الكاملين في الجانب الصهيوني، تظهر عقلية التراجع وضعف التنسيق في الجانب العربي، لا سيما بعد انخراط جيوش الأنظمة في الحرب، ابتداء من ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، إذ أصبحت هذه الجيوش تشكل قوة ضاغطة على تنظيمات شعبية مقاتلة، فلسطينية وعربية، كانت تمسك بخناق العدو في مواقع عدة.

كل ذلك أتاح لقوات الحركة الصهيونية القدرة على استفراد هذه أو تلك من الجبهات العربية. ولعل أكثر الأشياء اثارة للدهشة والاستغراب هو قبول القيادة العربية بوقف اطلاق النار، ثم بالهدنة، في الوقت الذي كان فيه اليهود في حالة ضيق تصل حد الاختناق. وهذا ينطبق على الهدنة الاولى، مثلما ينطبق على الهدنة الثانية التي تم بعدها استفراد الجيش المصري في النقب، اثر حصول اسرائيل على كميات كبيرة من الأسلحة التشيكية الحديثة. وتأكيداً لهذه الحقيقة، ننقل ما يرويه الكاتب عن حالة القوة الاسرائيلية المكلفة بفك الحصار عن ثمانين ألف يهودي في القطاع الغربي من القدس.

يشير رابين، بادىء ذي بدء، إلى أن القوة الصهيونية المهاجمة (وهي بقيادة يغئال الون وكولونيل أميركي) وجدت نفسها أمام استحالة اختراق طريق اللطرون الواقعة تحت نيران القوات العربية، فكان عليها مراجعة بن - غوريون لتبديل خطها التكتيكي... وعن هذا، يقول رابين: «بناءً على هذا الوضع أرسلني يغئال الون والكولونيل الاميركي الشهير ميكي ماركوس (قائد الجبهة) لمواجهة بن - غوريون. فقبل تجديد هجومنا على اللطرون أردنا أن نقترح عليه تركيز كل جهودنا على القطاعات المحيطة بها لننفذ إلى الهدف الستراتيجي، بعيداً عن هذا المسرح الخطر، وكانت جهودنا مهيأة على أكمل وجه... كان بن - غوريون ذا مُزاج لا يحتمل، وقد تكوّن عندي انطباع بأن اللطرون أصبحت بالنسبة إليه هاجساً حقيقياً، فزمجر في وجهي قائلاً:

« – هل نستطيع مهاجمة اللطرون هذه الليلة؟ نعم أم لا؟

«أجبت:

« – ممكن.. ولكن حظنا في النجاح قريب من الصفر.

«– لماذا لم تعلموني البارحة أنه ليس في نيتكم مهاجمة اللطرون؟

« – إني أجهل الأمر، وأنا مخول فقط من جانب آلون بأن أعرض عليكم هذا المشروع الجديد باسمه وباسم ستون [الاسم الحربي لماركوس]. واللطرون ليس شيئاً مقدساً. فالسبب الوحيد الذي من أجله نريد الاستيلاء عليها هو حماية خط الاتصال مع القدس. وإذا كنا نقدر على بلوغ النتيجة نفسها عبر وسائل اخرى فلماذ نهرق دماءنا في اللطرون؟

«لكن غضب بن غوريون لم يهدأ... قال:

« – لما لم يبلغني آلون بأنه لم يكن ينوي الهجوم؟

«كان هيجانه قد بلغ القمة وراح يصرخ 'آلون يجب أن يقتل رمياً بالرصاص .

«كنت قد أصبحت منهكاً كلياً، فوجدتني اتمتم: 'بن – غوريون..، ماذا تقول؟'، لم يسحب كلامه، بل قال: لقد سمعتني جيداً أليس كذلك؟'. وقد أشار بن – غوريون في كتابه 'انبعاث دولة اسرائيل' إلى هذا الحادث. ومن ناحيتي قرأته جيداً فلم ألحظ فيه شيئاً حول تهديده آلون. وليس من شك بأنه رأى بعد التروي أن أقواله تخطت تفكيره. ومهما يكن من أمر فإن رئيس الوزراء قد هاج خلال ساعتين وأخيراً ترك نفسه يقتنع: 'لم تتركوا لي الخيار... إني أعطي موافقتي'. تركت قيادة الأركان وأنا منهك كلياً، ثم اتصلت بمقرنا في الجبهة وأعلمت آلون وماركوس بنجاح مهمتي، قبل أن أخط الطريق إلى القدس».

بين الهدنتين

وفي مكان آخر يقول رابين: «أول هدنة في الحرب كان يجب أن تدخل حيز التطبيق في ١١ حزيران (يونيو) الساعة العاشرة. لكننا لم نكن متأكدين من أن العرب ينوون احترامها. وقد جاءت الهدنة في الوقت الملائم جداً، لأن قواتنا كانت قد انهكت تماماً وكان من المطلوب (والفوري) اعادة تنظيمها. وطوال مدةالهدنة كنا نعد أنفسنا لاجتياز تلك 'الطريق اليتيمة'، آخذين في الاعتبار مسألتين خطيرتين: نقص الأسلحة ونقص الرجال. إنه يعود للمؤرخين أن يحددوا على من تقع مسؤولية دخول قيادتنا الحرب بهذه الوسائل الضعيفة. ورغم ذلك، وفي بداية حزيران (يونيو) ١٩٤٨، راحت جهودنا تعطي ثمارها، إذ حصلنا على كميات جيدة من الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا. ومهما كان الحكم الذي يحكم به الشعب اليهودي على بلدان الكتلة الشيوعية، علينا أن نأخذ في الاعتبار أنه لولا الأسلحة التشيكية، التي ما اعطيت لنا إلا بموافقة الاتحاد السوفياتي، لما تسنى لنا أن ننجح في توجيه معركتنا جيداً من أجل استقلال شعبنا. أما عن التطوع فكان في سبيله إلى التحسن. وقدمكنا من استغلال الهدنة من أجل دمج المهاجرين القادمين من المعسكرات البريطانية في قبرص في وحدات التدريب. وهذا الحل كان المفضل لخلق وحدات جديدة متجانسة، الأمر الذي كان يتعذر علينا عمله خلال المعارك. وأذكر أن المتطوعين اليهود الآتين من أميركا والدول الغربية كانوا نعمة حقيقية. فهم اضافة إلى أنهم جنود من الدرجة الاولى، كانوا يذكروننا ،بأننا لسنا وحيدين في المعركة. وقد الحق قسم منهم بسلاح الطيران والحق آخرون بسلاح المشاه».

ثم يشير الكاتب إلى استئناف القتال وتمكن الجيش الاسرائيلي من احتلال الناصرة والجليل الأوسط وتأمين طريق القدس. وعند حصول الهدنة الثانية، التي لم تكن محددة المدة، كان الاسرائيليون في وضع الغلبة على الجبهتين: الشرقية والشمالية، وهذا ما مكنهم من التفرغ لاستفراد الجيش المصري في النقب؛ حيث أوقع قسم منه في الحصار. وكل ذلك قاد إلى مفاوضات رودس.

الانتصارات المصنوعة

يصبح رابين بعد حرب ١٩٤٨ عسكرياً محترفاً في الجيش الاسرائيلي الذي يتم فيه دمج جميع الفرق، ومنها البلماح، وذلك بالحاح من بن - غوريون وكبار قادة حزب العمل والأحزاب الاخرى. وفي الفترة التي تمتد حتى حرب قناة السويس في سنة ١٩٥٦، ومنها إلى حرب حزيران (يونيو) في سنة ١٩٦٧، يتدرج رابين في الرتب حتى يصل إلى رتبة عقيد قائد وحدة ثم جنرال معاون لرئيس الأركان، ثم رئيساً للأركان. وهنا يتوقف الكاتب في فصول عدة عن الحربين، بوصفهما محطتين رئيسيتين عبر المسيرة الصاعدة لاسرائيل، فيكشف لنا، بعمق، مفهوم القادة الاسرائيليين لمسألتي السلم والحرب. وفي كل الرؤى التي يطرحها رابين، خلال هذه الفترة، يبدو أكثر التصاقاً بنهج بن - غوريون الذي يقضي بألا تكون اسرائيل وحدها في أية مواجهة مع الدول العربية، بل أن تكون دول غربية كبرى إلى جانبها، سواء بالعتاد والرجال أم بمختلف وسائل المساندة، كتقديم السلاح والمعلومات وممارسة الضغط على الجانب العربي. وهذا النهج يرتكز على فكرة قوامها العمل دائماً على اقناع الحلفاء الغربيين، لا سيما اميركا، بأن اسرائيل تخوض معركتهم على ساحة الشرق الأوسط، اما لحماية مصالحهم وإما للوقوف في وجه امتداد النفوذ السوفياتي... إنها فكرة الدولة - الشرطي، التي كانت في أساس مساعدة الغرب للصهيونية على انجاح المشروع الاسرائيلي. ومع حرص القادة الاسرائيليين على الظهور بمظهر المستقل في القرار، فهم لا يبدون كذلك من خلال سلسلة الوقائع التي يوردها رابين. فهو، وإن كان لا يتوقف طويلاً عند مقدمات واحداث حرب ١٩٥٦، أذ لم يكن يومها في موقع القرار، فالصور التي يقدمها لنا تكفي لكي نفهم بأن اسرائيل وجدت في ردود الفعل الفرنسية - البريطانية على تأميم مصر لقناة السويس فرصتها السانحة التي لا تعوض لتطبيق النهج البنغوريوني على أكمل وجه.

أما بالنسبة لحرب ١٩٦٧، فيحاول الكاتب أن يقول أن اسرائيل وإن كانت تفتقد فيها قيادة بن-غوريون (كان ليفي اشكول في رئاسة الوزارة)؛ إلا أنها لم تعدم القيادة العسكرية المتنبهة والكفؤة. وهو إذ يشير إلى المفارقات بين شخص بن - غوريون واشكول، من حيث أن الأول «يفهم على الطاير» بينما الثاني يحتاج إلى أدق التفاصيل، يركز على الدور الذي قام به هو، كرئيس للأركان، إلى جانب كبار معاونيه، في عملية الوصول إلى توجيه الضربة الأسبق ضد الجيش المصري. هنا المسألة تدور كلها على سباق مع الزمن... أي مع العشرين يوماً التي كانت تفصل بين قيام الرئيس عبدالناصر بتحريك الجيش المصري إلى سيناء بعد طلب انسحاب القوات الدولية، وبين بدء العمليات من الجانب الاسرائيلي. ومن خلال التفاصيل الكثيرة التي يوردها الكاتب عن اللقاءات والمشاورات (وقد كانت يومية تقريباً) بين القادة الاسرائيليين والأميركيين، كانت اسرائيل تلحّ على أن تقوم هي بالضربة الاولى، وذلك للأسباب التالية:

- استغلال المعلومات الأميركية عن واقع الجبهتين المصرية والسورية، من حيث ضعف التنسيق، وكون القيادة السورية (حكم صلاح جديد ونور الدين الأتاسي) تسعى لدفع الرئيس عبدالناصر إلى مزيد من الحرج.

- الضغط الأميركي المتواصل على مصر لمنعها من توجيه الضربة الاولى، والذي بلغ حد الاعلان الرسمي عن «إن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي».

- المعلومات الأميركية الكثيفة عن تحرك الجيش المصري، والتي كانت تجمعها طائرات وسفن التجسس.

ولا يخفي رابين أن الضربة ضد المطارات المصرية صباح ٥ حزيران (يونيو) كانت باشارة اميركية، وهو يعترف صراحة أن النتائج كانت قد تبدلت لو جاءت الضربة الاولى من القوات المصرية. حتى أن كل التفاصيل التي يوردها في هذا الصدد توحي بأن النصر الاسرائيلي مصنوع تماماً وان ماركته واضحة وضوح ماركة سجاير «المارلبورو».

السفير في واشنطن

بعد الحرب مباشرة ينتقل رابين إلى واشنطن كسفير لاسرائيل، وهو في ذروة أمجاده وشهرته التي طبقت دنيا الغرب بوصفه صانع النصر المثير (نصر الستة أيام) لجيش اسرائيل. ومع انتقاله إلى واشنطن كان رابين يدرك أن مهمته ذات شقين: الأول عسكري والثاني سياسي. فأما العسكري فيعني الالحاح على تزويد اسرائيل بالمزيد من الأسلحة الحديثة، لا سيما في مجال الصواريخ والطيران. وأما السياسي فيعني التركيز على النهج البنغوريوني الذي يقضي بان تبقى اسرائيل أكثر التصاقا باميركا والغرب. وتقنعهما دوما بانها شرطي مصالحهما في الشرق الاوسط، وان معركتها هي معركتهما. وقد عاصرت سفارة رابين في واشنطن ثلاثة رؤساء هم جونسون الديمقراطي ونيكسون وفورد الجمهوريان، وارتبط بعلاقات حميمة مع هنري كيسنجر عندما كان رئيساً لمجلس الأمن القومي، ثم وزيراً للخارجية. وقد استمرت اقامة رابين في واشنطن مدة خمس سنوات، يذكر أنه دخل خلالها في خلافات ومشاحنات مع الرئيس الأميركي ومعاونيه، دارت كلها حول التسوية في الشرق الأوسط. وفي حين كانت طلبات اسرائيل من الأسلحة، تلبّى بسهولة، وتعطى الأفضلية، حتى على الحلف الأطلسي، يشير رابين إلى أن الامور لم تكن هكذا في السياسة، أو على الأقل هذا ما كان يحاول أن يظهر به الاميركيون في اللقاءات العلنية. ولا يخفي الكاتب أن الادارة الاميركية غالباً ما تعاملت معه بوجهين اثنين: واحد تبدو فيه متضايقة من التطرف الاسرائيلي، وآخر تبدو فيه مرتاحة من هذا التطرف. أما هو، رابين، وحكومته، التي رئستها غولده مئير بعد غياب اشكول، فقد كانت الجهود من جانبهما مركزة على افهام الادارة الأميركية دائماً بحدود ما يجمع بين مصالح الولايات المتحدة وسلام الشرق الأوسط، وفقاً للمنطق الاسرائيلي.

رئيس الحكومة

في أواسط العام ١٩٧٣ يعود رابين إلى اسرائيل واضعاً نتائج سفارته في واشنطن «بأنها جعلت ترساناتنا تختنق بأحدث الأسلحة الأميركية». وعندما تجري الانتخابات يصبح الرجل عضواً في الكنيست (البرلمان). ثم تمر الأيام إلى حرب يوم الغفران (حــرب تشرين)، ويذكر الكاتب أنه عرف بنبأ الحرب بمحض الصدفة عندما استدعي ابنه الضابط للالتحاق فوراً بوحدته في الجبهة، ولا يخفي رابين امتعاضه المرير من تقصير القيادة العسكرية الاسرائيلية في الحرب المذكورةالتي يصفها بأنها كانت «نصف هزيمة»، لكنه لا يعفي القيادة السياسية من المسؤولية، باعتبار أنها هي التي عينت العسكريين، ويجب أن تتحمل المسؤولية معهم. وبعد الحرب يدخل رابين وزارة مئير الثانية كوزير للعمل، لكن هذه الوزارة لم تعمر أكثر من شهر، إذ استقالت تحت ضغط التحقيق الذي جرى حول تلك الحرب وأثبت شراكة القيادة السياسية بالمسؤولية.

وعندما اجتمعت اللجنـة المركـزية لتسميـة رئيس للوزراء، كـان رابين ثـاني اثنين عـلى قائمـة الترشيح: أولهما شمعون بيرس، وقد نجح رابين في نيل الأكثرية إلى جانبه. ويذكر الكاتب أنه أدخل في الوزارة من الوجوه التقليدية في قيادة حزب العمل، يغئال آلون وشمعون بيرس وعيزر وايزمان. ويتوقف الكاتب طويلاً عند الرحلات المكوكية التي قام بها كيسنجر بين القاهرة وتل - ابيب من أجل اتفاق فصل القوات، وهنا ينقل الكثير من تفاصيل المناقشات والمشاحنات التي جرت بينه وبين كيسنجر، ثم بينه وبين الرئيس فورد، وكيف أن الاثنين كانا يصلان إلى حالة من الضيق، يسألان معها: «أليس من قاعدة أو حدود للسلام الذي تتصوره اسرائيل؟». ومع ذلك يظل الكاتب يمتدح ادارة الجمهوريين ويكيل المزيد من المديح إلى كيسنجر. وعندما يصل إلى عهد كارتر تكون اتفاقية سيناء قد وُقعت. وهنا يشير الكاتب إلى ما كان لهذه الاتفاقية من أثر على تهيئة زيارة السادات لاسرائيل في سنة ١٩٧٧، فهي قد أبعدت مصر عن الاتحاد السوفياتي وسوريا، وقربتها من اميركا والسعودية.

وحين يصل الكاتب إلى اتفاقية كامب ديفيد يشير إلى أن سياسة بيغن المتطرفة جعلت اميركا تبتعد أكثر عن اسرائيل. وبالرغم من أن هذه الاتفاقية سارت بالعلاقات المصرية - الاسرائيلية نحو التطبيع،

إلا أنها وصلت في موضوع الحل الفلسطيني إلى الجدار. والآن يوجد واحد من ثلاثة خيارات: الأول هو الحكم الذاتي كما يطرحه بيغن وهو غير مقبول. والثاني هو انشاء سلطة وطنية فلسطينية مستقلة، وهذه ستكون بداية لتدمير اسرائيل وفقاً لمفهوم منظمة التحرير عن الدولة الديمقراطية الفلسطينية. يبقى هناك الخيار الثالث، وهو حل قضية فلسطين بالاتفاق مع الاردن وبمعزل عن منظمة التحرير. ونذكر، هنا، أن رابين يقدم سيناريو كاملاً للحل الاردني – الفلسطيني.

إ.ع.

سهام نصار، **اليهود المصريون، بين اليهودية والصهيونية**،
بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٠، ١٦٢ صفحة

يقع الباحث الذي يسعى للحصول على مراجع عربية تعينه على دراسة تاريخ اليهود والحركة الصهيونية وحياة كل منهما ونشاطه في المنطقة والعالم العربي، في حيرة بالغة، وذلك بسبب ندرة الدراسات وقلة الجهود المبذولة في هذا المضمار البالغ الأهمية.

وإذا كان هذا الوضع ينطبق على يهود المنطقة والبلدان العربية بشكل عام، فانه ينطبق على الأخص، فيما يمس يهود مصر، الذين كانوا برغم كثافة حضورهم على شتى الأصعدة في تاريخها المعاصر، محل اهمال غريب وخطير... على مستوى الفكر والثقافة والدارسين الأكاديميين وصنّاع القرار الاقتصادي والسياسي معاً، وهو إهمال تفسره الباحثة **سهام نصار**، صاحبة الكتاب الذي بين أيدينا الآن، **اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية** ، تفسيراً نختلف معها فيه، على نحو ما سيرد فيما بعد.

على أي حال، يلمس المرء، الآن، محاولات جادة لتغطية هذا النقص المعيب، محاولات فردية على الأرجح. لكنها تتزايد باضطراد، وتتجه نحو العمق أكثر فأكثر. فخلال العام الماضي وحده، أضيفت للمكتبة العربية ثلاث دراسات مهمة لكتاب مصريين، تغطي جوانباً من هذا القصور؛ وهي، بترتيب ظهورها: **النيل في خطر** لنقيب صحافييّ مصر السابق **كامل زهيري**؛ **ومصر وفلسطين** للدكتورة **عواطف عبدالرحمن**: وهذا الكتاب الذي بين أيدينا الآن، وربما يكون قد صدرت انتاجات أخرى لم يتيسر وصولها الينا بعد؛ وهي جميعها، تحاول أن تلقي بعض الأضواء على خلفيات التواجد اليهودي والصهيوني في مصر. ومن المفهوم، بالطبع، أن إدراك هذه الخلفيات، بالغ الضرورة وذلك لفهم، التطورات السياسية الراهنة ومعاينتها والتعامل معها، ولرسم الخط الصحيح في مواجهتها. إضافة إلى هذا، فقد نشطت القوى والاتجاهات والتيارات والشخصيات الوطنية المصرية على مستوى آخر، لمتابعة السير حثيثاً في هذا السبيل؛ الأمر الذي يعكس بداية ادراك فعلي للضرورة القصوى لهذه الجهود. وهذا الذي يحدث جميعه أمر تنبغي متابعته أيضاً، بالنسبة للعالم العربي وأقطاره المتعددة، على نحو ما جرى ويجري في مصر الآن.

ومادة كتاب «اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية»، في الأصل، رسالة ماجستير تقدمت بها الباحثة، وأجيزت، أوائل سنة ١٩٧٩، من كلية الاعلام في جامعة القاهرة، تحت عنوان: **صحافة اليهود العربية في مصر** . ولهذا يلمس القارىء خلال رحلته مع الكتاب، تركيزاً أساسياً على متابعة أحوال الصحافة اليهودية المكتوبة بالعربية فقط والصادرة في مصر خلال الفترة الزمنية التي تصدت الباحثة لدراستها. ومن أجل المواءمة بين عنوان الكتاب والموضوع الأصلي للبحث، حولت الباحثة التمهيد إلى فصلين كاملين، تحت عنوان: **أوضاع اليهود في المجتمع المصري واليهود وظروف مصر السياسية** ،

وان كنا نعتقد ان العنوان الأصلي للبحث يظل هو الأصلح، والأكثر دلالة على محتويات الكتاب ومحاور تركيزه الأساسية.

البداية: عصر محمد علي

يرجع الوجود المكثف لليهود في مصر إلى عهد محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٨)، فهذا الوالي الطموح الذي تسلطت عليه الرغبة، العارمة في بناء امبراطورية عظمى مركزها مصر، فتح أبواب البلاد أمام كل من كان يطمع، من الأجانب، في القيام بدور في هذه المهمة، أو كان يطمع في نصيب من ثرواتها. وبعد وفاة محمد علي بعشر سنوات، أي في سنة ١٨٥٨، سمح للأجانب بامتلاك الأرض واستثمار رأس المال في مصر، وقد شجعت هذه الاجراءات على اجتلاب المزيد من الأجانب الذين شكل اليهود فيهم الأغلبية، حتى وصل عدد اليهود، طبقاً لاحصاء سنة ١٩٤٧، إلى نحو ٦٥.٦٣٩ نسمة. وقد تمتعت الجالية اليهودية إلى الحد الأقصى، بامتيازات الحماية الأجنبية التي أتاحتها لهم جنسياتهم الأجنبية الأصلية أو المكتسبة، وبدأت بتنظيم شؤون رعاياها في ظل تسامح مطلق ومناخ مفتوح لحرية العقيدة، ساعد بالتالي على مضاعفة هجرة اليهود إلى البلاد. ويمكن اعتبار الفترة التي امتدت نحو قرن ونصف القرن (من ١٨٠٥، وحتى بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بسنوات)، سنوات **العصر الذهبي** لليهود في مصر، إذ عاش اليهود هذه الفترة الطويلة ينعمون بوضعية ممتازة ومتميزة، قل ان توفرت لهم في مكان آخر، واستطاعوا أن يسيطروا سيطرة كاملة على نواحي اقتصادية هامة في البلاد، فكونوا شركات استثمرت مساحات شاسعة من الأراضي، وضاربت بأسعارها (مثل شركة كوم امبو)، وأسسوا البنوك التي تحكمت في توجية عمليات البناء الصناعي والاجتماعي إلى حد كبير، وعملوا بالرهونات وأعمال الربا بصورة واسعة، وعلى امتداد مصر كلها، وكونوا شركات التأمين والتجارة والتسويق، وسيطروا على سوق الأوراق المالية (البورصة) ومصلحة الجمارك. وفي سنة ١٩٤٢، على سبيل المثال، كان الرأسماليون اليهود يديرون جانباً هاماً، من رؤوس أموال ١٠٣ شركات من مجموع ٣٠٨ شركات ويسيطرون عليها، وكذلك فقد خضعت تجارة القطن والمنتجات الزراعية وتجارة الجملة والقطاعي، وصناعة الذهب وغيرها لهيمنتهم. وقد استغل اليهود وضعهم المالي والاقتصادي القوي لفرص نفوذهم على الحكام المتتابعين للبلاد، ومنهم من غرق في حمأة الديون، وارتهن لأصحابها، أو على حد ما يذكر **غابرييل شارم**، وهو أحد معاصري عهد **الخديوي اسماعيل** ومؤرخيه، فان «السماسرة ومنهم اليهود، كانوا يدفعون الخديوي اسماعيل إلى عقد القروض المتتالية من بيوت المال اليهودية الأوروبية»، وقد جر هذا الارتباط التبعي بالرأسمالية الأوروبية - والرأسمالية اليهودية في المركز منها - إلى ويلات متتالية على البلاد، ظلت تعاني منها لعشرات من السنين.

وعلى المستوى السياسي، فقد تمتع اليهود، عموماً، بوضع مرموق في الحياة السياسية المصرية، إذ اتيحت لهم فرصة المشاركة كنواب في البرلمان، وكمسؤولين في القصر، بل وكوزراء، ولواحدة من أخطر الوزارات: وزارة المالية: وذلك حينما عين **سعد زغلول** (باشا) **يوسف قطاوي** (باشا) وزيراً في حكومته سنة ١٩٢٤ (بضغط من الملك فؤاد، كما يذكر مصطفى أمير)، وبعدها وزيراً للمواصلات في حكومة **أحمد زيور** (باشا) سنة ١٩٢٥. وقد شارك **يوسف قطاوي** أيضاً في الوفد المصري الرسمي الذي سافر إلى لندن، سنة ١٩٢٢، للمفاوضة بشأن قضية الجلاء. كما شارك ممثلو الطائفة في وضع الدساتير والقوانين الانتخابية المتتالية ومُثلوا في البرلمانات المتعاقبة دون تمييز، بل ووصل الأمر إلى حد تعيين واحد من غلاة الصهاينة **ليون كاسترو** سكرتيراً **لسعد زغلول**، ومتحدثاً رسمياً باسم الوفد الذي سافر إلى لندن وأوروبا للدعوة «للقضية المصرية»!

الحركة الصهيونية: مصر... بوابة فلسطين

وقد استغل قادة الطائفة اليهودية هذه الوضعية الخاصة التي اكتسبوها في المجتمع المصري المتسامح أسوأ استغلال، إذ تستروا خلفها، فيما عدا القلة النادرة منهم، لممارسة النشاط الصهيوني على أوسع نطاق. وكما تذكر الباحثة، فقد «أولت الصهيونية العالمية اهتماماً كبيراً نحو مصر لعدة اعتبارات،

أهمها أن مصر تقع على أبواب فلسطين، وبها طائفة يهودية كبيرة يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في خدمة الأهداف الصهيونية، ولذلك نجد ان بداية النشاط الصهيوني في مصر، واكبت بداية ظهور الصهيونية الحديثة»، ص ٢١.

وهكذا، ففي ذات العام الذي أصدر فيه **تيودور هرتسل** كتابه **الدولة اليهودية**، قدم إلى مصر داعية صهيوني متعصب، هو **جوزيف ماركو باروخ**. وقد استطاع هذا أن يؤسس، قبل أعوام ثلاثة من بداية القرن (من سنة ١٨٩٧)، أول جمعية صهيونية بمدينة القاهرة أسميت **جمعية بركوخبا الصهيونية** التي اتخذت من اسم يهودي قاد تمرداً ضد اليونان رمزاً لها. والملحوظة الهامة، في هذا السياق، تتمثل في أن النشاط الصهيوني، كما ترصد الكاتبة، كان أوضح وأكثر عنفاً وسط طائفة الاشكنازيم (اليهود ذو الأصول الغربية)؛ ويرجع هذا الأمر إلى «ان اليهود السفارديم، الذين ارتبطوا بمصر منذ فترات طويلة، لم يتعرضوا خلالها للاضطهاد، لم يقتنعوا بالحل الصهيوني للمشكلة اليهودية» ص ٢٢. كذلك أنشأ **ليون كاسترو** سنة ١٩١٧ في مصر أول فرع تابع للمنظمة الصهيونية، ثم تابع نشاطه من أجل مد نشاطات المنظمة الصهيونية إلى كل الأماكن التي تواجدت عناصر الجالية اليهودية فيها. ويذكر، في هذا السياق، أن الزعيم الصهيوني المتطرف **فلاديمير جابوتينسكي**، أستاذ **مناحيم بيغن** وقائده، قد بذل مساعي حثيثة من أجل اقناع الادارة البريطانية بتكوين فيلق يهودي، خدم في صفوف القوات البريطانية إبان الحرب العالمية الأولى، طمعاً في اكتساب الخبرة القتالية من جهة، وفي ضمانة التأييد الانكليزي لمسعى انشاء الدولة الصهيونية من جهة أخرى. وقد كانت مصر معقلاً للنشاط الدائر حول هذه القضية، ومن أجلها زارها **جابوتينسكي**. وعبرها انطلق الفيلق اليهودي إلى فلسطين لكي يلتحق بالجيش البريطاني المرابط فيها؛ ومن الملفت للنظر، في هذا المجال، أن كبار الرأسماليين اليهود في مصر، شجعوا النشاطات الصهيونية فيها وتزعموها. فعندما أعيد تشكيل فرع المنظمة الصهيونية فيها، سنة ١٩٢١، على سبيل المثال، تولى رئاسته **جوزيف شيكوريل**، الرأسمالي المعروف. وهكذا... فلم تأت حقبة الثلاثينات إلا وكانت مصر نقطة ارتكاز هامة لنشاط الحركة الصهيونية العالمية، فتوافد عليها كبار زعمائها أمثال **ناحوم سوكولوف**، **وحاييم وايزمان**، **وفيرا كاتمان**، وغيرهم. ومع حلول الأربعينات، تطور مستوى النشاط الصهيوني السري والعلني في مصر وبخاصة مع تدفق جنود الحلفاء، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، إذ كان بينهم الكثيرون من غلاة الصهاينة، ممن وجدت فيهم الحركة الصهيونية، فرصة سانحة لتصعيد حركتها.

ومن الملاحظ أن قادة اليهود في مصر – بالرغم من تسامح حزب الوفد في التعامل معهم – قد انحازوا إلى العرش حينما بدأ التحرك لانشاء **حزب الاتحاد**، في مواجهة **سعد زغلول** وزعامته الشعبية؛ ويشير **أبا ايبن** وزير الخارجية الاسرائيلي الأسبق في مذكراته، إلى ان **حاييم وايزمان** قد اعتاد أن يوقع في سجل الزيارات بالقصر الملكي، وأن يجري محادثات مع كبار رجال الدولة كلما جاء إلى القاهرة... كذلك اشتهرت العلاقات الوطيدة التي ربطت **اسماعيل صدقي**، الرأسمالي الكبير، وجلاد الحركة الجماهيرية بكبار الصهاينة من اليهود المتمصرين.

الصحافة والاعلام سلاح رئيسي

كان النشاط الثقافي، وعلى قمته العمل الصحافي، واحداً من أهم الوسائل التي لجأت إليها الحركة الصهيونية في مصر، للترويج لدعوتها وتجنيد المتعصبين لأفكارها، وكذلك لمحاولة التأثير سلبياً، على موقف مصر من الصراع المصيري الدائر بين هذه الحركة وبين الشعب الفلسطيني. وتبدو دعوة جريدة **الشمس** الصهيونية، إلى نبذ الاهتمام بالقضية الفلسطينية من قبل الأحزاب والقوى السياسية المصرية هامة وذات دلالة، في إلقاء الضوء على واحد من أهم الأهداف الصهيونية التاريخية، الا وهو عزل مصر بثقلها البشري والمادي والتاريخي عن المعركة. فجريدة **الشمس**، تحت دعوى زائفة تتمثل باسداء النصح، تفضح هذا التوجه حين تقول: «**ليس من مصلحة المصريين أن تكون المسألة الفلسطينية موضع مناقشات حزبية، حيث أن لدى مصر كثيراً من المسائل التي تتطلب بذل الجهود، لتحعل من**

استقلالها المسطور في معاهدة ١٩٣٦ حقيقة ملموسة... وانه بمقدور مصر أن تعطف على فلسطين بالطرق السياسية. أما ان تغدو مسألة فلسطين سبباً من أسباب النضال الحزبي فليس في ذلك مصلحة مصر» ص٣٨.

كذلك استخدمت الحركة الصهيونية السلاح الاعلامي، على نحو ما توضح الباحثة، بمهارة، من أجل القضاء على الأصوات الحرة التي ارتفعت تندد بجرائمها، ولشراء الانصار والمؤيدين، ومارست شتى أنواع الضغوطات على الجرائد والمجلات ودور النشر التي رفضت الانصياع لإرادتها، مستخدمة في ذلك، «**سلاح الاعلانات والمصروفات السرية**». ومن المثير أن يتكشف واحد من الأساليب التي لجأت إليها الحركة الصهيونية منذ الثلاثينات، في مصر لتحقيق مآربها: إذ أنشأت مكتباً، مهمته المحددة تتركز في مراجعة الصحف والمجلات المصرية جميعها، «**حتى إذا وجد فيها كلمة واحدة تمس اليهود أو صالح اليهود، فمثل هذه الجريدة يُلفت نظرها، فان عادت إلى انتقاد اليهود قطعوا عنها جميع إعلانات المتاجر اليهودية... ولكن لم يقف المكتب اليهودي عند هذا الحد، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ راح يطلب من الجرائد أن تكتب بما يتفق مع سياستهم، وفي مقابل ذلك يزيدون كمية الاعلانات للجريدة، ويقدمون لها إعانات مالية كلما زادت في مناصرتهم**» ص ٤٠: ومن الجدير بالذكر، ان الحركة الصهيونية، والمتمولين اليهود الكبار، قد أنشأوا لهذه الغاية **شركة الاعلانات الشرقية**، التي تولت اصدار العديد من الجرائد والمجلات المصرية بلغات متعددة. وظل هذا الأخطبوط يتحكم في الحياة الصحافية المصرية، وتوجهاتها على امتداد عشرات السنين، إلى أن خضعت الشركة للتأميمات الشاملة في أوائل الستينات.

تاريخ الصحافة اليهودية في مصر

أما فيما يخص الصحافة اليهودية الخالصة، فتاريخها في مصر قديم، ويرجع إلى سنة ١٨٧٧ حينما أصدر **يعقوب بن صنوع**، أول مجلة هزلية في مصر تدعى **أبو نضارة زرقا**، وكانت مجلة انتقادية اجتماعية وسياسية اصطدمت **بالخديوي اسماعيل**؛ مما أدى لنفي صاحبها الذي راح من باريس، يعيد اصدارها تحت أسماء مختلفة.

وفي بحث **سهام نصار**، اشارة عابرة إلى أن **ابن صنوع** «**كان يؤيد الجهود التي بذلتها الصهيونية لاقامة وطن قومي لليهود في فلسطين**» ص٤٧؛ واستندت الباحثة، في ذلك إلى إفادة المدعو **نسيم ملول** في كتابه: **أسرار اليهود**، الذي ورد فيه أن **يعقوب بن صنوع** كان «**في طليعة المؤيدين له في اصدار هذا الكتاب بما أظهره من دلائل الاعجاب، وأنه قد بعث برسالة إلى والده موسى حاييم ملول من باريس في الأول من ادار (مارس) سنة ١٩١١، يقدر له هدفه في الدفاع عن الأمة الاسرائيلية المشتتة في مشارق الأرض ومغاربها**» ص ٤٧. غير أننا نرى أن القرائن المطلوبة لاثبات هذا التوجه لدى ابن صنوع ناقصة بشكل مُخل، وكان من الواجب إيلاؤها قدراً أكبر من الاهتمام، بالنظر خاصة إلى الموقع الذي يحتله **أبو نضارة** في تاريخ المسرح المصري والعربي، والذي يعتبر أحد رواده الأساسيين: وبالنظر أيضاً إلى أن الكاتبة تقر أن بن صنوع «**لم ينشر شيئاً في صحفه عن الصهيونية والوطن القومي**» ص ٤٧، وهو سلوك مستغرب من صاحب جريدة «يؤمن بالصهيونية». وهنا يُطرح مباشرة سؤال: لماذا لم يفعل ابن صنوع، علماً بأنه لم يكن يوجد ما يمنعه من ذلك؟!

على أية حال، ومنذ ذلك الوقت توالى ظهور العديد من الصحف التي كان يصدرها اليهود وكان بعض هذه الصحف يصدر بغاية الربح والارتزاق، والبعض الآخر بهدف التزلف للحكام وتملق الأمراء، غير أن أول الصحف اليهودية التي اعتنت بنبش تاريخ اليهود لغايات سياسية، صدرت في الاسكندرية في الأول من شهر آذار (مارس) سنة ١٨٨٩، تحت اسم **الحقيقة** وهي كما تُعرّف عن نفسها: «جريدة أدبية علمية تاريخية تصدر صباح كل خميس لصاحبها **فرج مزراحي**». وأخذت الحقيقة على عاتقها استثارة همة اليهود من أجل تنشيط الدعوة للعودة إلى «أرض الميعاد»، وبشرت ببدايات عملية الاستيطان الصهيوني على أرض فلسطين، وتابعت مظاهر انتشار الفكرة الصهيونية، كما قامت بتعريف يهود مصر على أوضاع «**اخوانهم في الشتات**».

وتشير الباحثة - لدى سعيها إلى كشف النقاب عن تاريخ الصحافة اليهودية في مصر، أواخر القرن الماضي - إلى أن حركة النشر الصهيوني الواسع النطاق، واكبت انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال، سنة ١٨٩٧، إذ صدر من بعده بتأثير من قيادة الحركة وبدفع من نتائج المؤتمر، العديد من الصحف والمجلات اليهودية ذات التوجهات الصهيونية. وكانت صحيفة **نهضة اسرائيل** أولى المظاهر في هذا السبيل، وإن كان الأمر لم يخل من اصدار صحف ومجلات امتلكها بعض اليهود بغايات الارتزاق والكسب فقط، مثل **الكوكب المصري** و **الميمون**، وغيرهما، كما أصدرت اللجنة الملّية لطائفة اليهود القرائين مجلة **التهذيب**، التي رئس تحريرها **مراد فرج**، وأولت عنايتها لشؤون الطائفة والمسائل الدينية، ولم تقترب من الشؤون الداخلية إلا فيما ندر، وبشكل هامشي.

ومع بدايات القرن الحالي، تطورت الصحافة الصهيونية في مصر، مع تطور الحركة السياسية الداعية لانشاء «الوطن القومي»، فأصدرت جمعية بركوخبا الصهيونية - السابق ذكرها - في سنة ١٩٠١ صحيفة ناطقة بالفرنسية، من مدينة الاسكندرية، أطلقت عليها اسم **الرسول الصهيوني** (Le Messager Sioniste)، وبعدها صدرت أولى الصحف الصهيونية، في القاهرة سنة ١٩٠٤، باسم **مصر** (Misrym). وقد زعم صاحبها **اسحق كارمونا**، في رسالة إلى الاتحاد الاسرائيلي الدولي بشأنها، أنها تجيء رداً على حملات الصحف المصرية المناهضة للسامية، الأمر الذي يدعو إلى وجود «صحيفة يهودية ناطقة بالعربية في مصر تكون بمثابة سلاح يستطيع اليهود عن طريقه مهاجمة اعدائهم، وحماية مصالحهم» ص ٥٤. واستمر صدور الصحف والمجلات اليهودية ذات الطابع الديني الاصلاحي، والتي اهتمت بأوضاع اليهود في مصر، وبرفع مستواهم الاجتماعي، مثل **الارشاد**، و**المجلة الاسرائيلية بمصر** (La Revue Israelite d'Egypte) التي أصدرتها **جماعة أنصار الثقافة العبرية**، حتى انفجار الحرب الكونية الأولى،وما أعقبه من تطورات - خاصة مع صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ - إذ تكون فرع المنظمة الصهيونية برئاسة **ليون كاسترو** في ذلك العام، ولم تمض سنة حتى أصدر الفرع مجلته المسماة: **المجلة الصهيونية** (La Revue Sioniste)، ولم تخف هذه المجلة توجهاتها السياسية، بل أعلنتها صراحة فذكرت، «**أن هدفها هو خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين، يتحدث فيه اليهود بلغتهم، ويحققون لأنفسهم بداخله الحرية والعدالة، ويجعلون من القدس قلب اليهودية النابض**» ص ٥٥. ومما يلفت النظر أن هذه الفترة شهدت ميلاد العديد من الصحف اليهودية، الناطقة بالفرنسية والتي جهرت علانية بالدعوة للصهيونية. ومن الواضح، أن الحركة الصهيونية رغبت في ألا تصطدم بالشعور القومي لدى الغالبية العظمى للمواطنين الناطقين بالعربية، في هذه المرحلة المبكرة من حركتها، فلجأت إلى الدعاية لمنطلقاتها بلغة لا يفهمها إلا الندرة، وهذه الندرة، على كل حال، من «صفوة المجتمع»، التي تمت، على الأغلب لجنسيات أجنبية أو لثقافات غير وطنية، فلا خوف من ردود أفعالها.

وقد شهدت سنة ١٩٢٠ نقلة كيفية في النشاط الدعائي للحركة الصهيونية في مصر، إذ صدرت في القاهرة والاسكندرية معاً، صحيفة أسبوعية: **اسرائيل** بثلاث لغات (العربية والعبرية والفرنسية)، للدعوة إلى الفكرة الصهيونية. وبالرغم من توقف الطبعتين الصادرتين بالعربية والعبرية، فقد عاشت الطبعة الفرنسية من جريدة «اسرائيل» نحو عشرين عاماً. كما صدرت، في سنة ١٩٢٤، مجلة **الاتحاد الاسرائيلي** لطائفة اليهود القرائين التي أعلنت صهيونيتها منذ الأعداد الأولى التي جاء في أحدها: «**ان القرائين في مصر، ضموا صوتهم إلى جميع اليهود في العالم، في أن تكون فلسطين لهم عامة؛ وكتبوا بذلك كتابة رسمية كانت من جملة الأسانيد التي بُني عليها تأييد رأي بلفور في أن تكون فلسطين وطناً قومياً لليهود، ثم أنهم فضلاً عن ذلك جادوا بما سخت به أيديهم من المال، وبعثوا إلى اخوانهم اليهود في فلسطين، مشتركين معهم في الأمر مادياً، كما اشتركوا أدبياً، وكانوا، وما زالوا، على عهدهم هذا**» ص ٦١، وركزت جريدة **الاتحاد الصهيوني**، على ابراز ملامح التحركات الصهيونية داخل فلسطين وخارجها، تحت عنوان: «أخبار أرض الميعاد»، إضافة إلى الاهتمام بشؤون أبناء الطائفة، وتوجيههم السياسي والاجتماعي والاقتصادي كما سارت على المنوال نفسه جريدة **الشمس** الأسبوعية التي حددت لنفسها خطا

صهيونياً صرفاً منذ العدد الأول لها الذي صدر سنة ١٩٣٤ وبعد عام واحد، تمكن مصدرو الصحيفة من اعداد مطبعة خاصة بها، منشئين «دار الشمس» التي وعدت باخراج المؤلفات العلمية والأدبية التي تعمق وعي اليهود بـ «قضيتهم». وقد استعانت الجريدة، في تحريرها، بالعديد من الكتاب الصهاينة في فلسطين مثل **ابراهيم المالح**، و**الياس ساسون**، و**اسحق شموس**، من موظفي الوكالة اليهودية، و**موشي شرتوك**، رئيس القسم السياسي بالوكالة اليهودية، وغيرهم.

وكما سبق وأشرنا، فقد كانت مصر محل اهتمام **فلاديمير جابوتينسكي**، زعيم الحركة التصحيحية، التي دفعت بواحد من غلاة دعاتها، **البير ستراسلسكي**، إلى اصدار جريدة ناطقة بالفرنسية، من مدينة الاسكندرية، اسمها **الصوت اليهودي**. والملاحظ على هذه الجريدة، عنفها وتعصبها للدعوة الصهيونية التى كانت محور كل أعدادها، غير أن هذا لم يمنع من استمرار صدور العديد من الصحف الصهيونية الأخرى: **المنبر اليهودي** سنة ١٩٣٦)، ومجلة **الشبان القرائين** (سنة ١٩٣٧)، التي حددت أهدافها في «**العمل على نهضة الطائفة ورقيها**»، «**واظهار القومية اليهودية خالدة 'مخلدة'**.. و**تكوين وحدة ورابطة قومية للطائفة القرائية**»، و«**ايجاد رابطة متينة بين القرائين في مصر والقرائين في شتى بقاع العالم**»... الخ، وصحيفة **التسعيرة** (سنة ١٩٤٤) التي دافعت عن الفكرة الصهيونية بالرغم من أن مجال اهتمامها الأساسي كان نشر تسعيرة المواد التموينية، ومجلة **الكليم** (سنة ١٩٤٥)، التي حثت **اليهود** المصريين على الهجرة إلى فلسطين، ولعبت دوراً بارزاً في هذا الشأن وبخاصة عن طريق التحريض السياسي المرتكز على تهويل الخطر النازي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. والجدير بالذكر أن هذه المجلة استمرت في الصدور حتى سنة ١٩٥٧.

ولعل من أهم المجلات والجرائد التي أصدرها اليهود في مصر، سنة ١٩٤٥ واحدة ذات طابع فكري وشهرة كبيرة، تلك هي مجلة **الكاتب المصري** التي استطاع مالكوها، وهم من أسرة **هراري**، بذكاء بالغ استقطاب العديد من المفكرين المصريين اللامعين للكتابة فيها، وقد تم لهم ذلك عن طريق إسناد رئاسة تحريرها إلى الدكتور **طه حسين**. وقد ضمت قائمة المساهمين فيها إضافة إليه، وإلى **ابنه مؤنس وابنته أمينة**، أسماء مرموقة مثل **سهير القلماوي**، و**توفيق الحكيم** و**سليمان حزين** و**محمد رفعت**، و**أحمد نجيب الهلالي**، و**حسين فوزي**، و**محمد عوض**، و**عزيز فهمي**، و**سلامة موسى**، و**يحي الخشاب**، و**لويس عوض**، و**يحي حقي**، و**سيد قطب**، و**شوقي ضيف**، و**محمود تيمور**، و**فؤاد صروف**، و**ريمون فرنسيس** وغيرهم. والملفت للنظر، في هذا الشأن أن قائمة الكتاب في هذه المجلة تضم اسم واحد من أهم زعماء حركة الاخوان المسلمين وهو **سيد قطب**، وان ثلاثة من الأسماء المذكورة: **توفيق الحكيم**، و**الدكتور لويس عوض**، و**الدكتور حسين فوزي**، كانوا من غلاة المتحمسين للصلح الساداتي - الصهيوني، ومن المؤيدين المرتفعي الصوت لعملية «التطبيع»، كما أن الدكتور **حسين فوزي** زار - وكان من المبادرين إلى ذلك - جامعة حيفا عدة مرات، وألقى فيها محاضرات عديدة. كذلك استكتبت **الكاتب المصري** أقلام كتاب أجانب معروفين، مثل **جان بول سارتر** وآخرين؛ وكان الطابع الغالب لها هو الطابع الأدبي الفكري الليبرالي. وفيما عدا مقالات قليلة تناولت قضايا الصراع بين العرب واليهود من باب التمييز بين اليهودية كدين، والفكرة الصهيونية كتوجه سياسي، فان **الكاتب المصري** كانت «**تنشر أخبار فلسطين في باب شهرية السياسة الدولية، وبصورة محايدة**»، أما آخر الصحف اليهودية الصادرة، فقد كان اسمها **الصراحة** ، وقد أسسها الزوجان **البرت**، و**صول مزراحي** في ١٦ ايلول (سبتمبر) سنة ١٩٥٠. واستمرت صحيفة «كل حكومة تأتي إلى السلطة»، حتى أنها بعد أن أيدت الوفد ثم انقلبت عليه حينما خرج من الحكم، أصبحت مع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثورية متحمسة، اتخذت لنفسها شعار النظام الجديد: **الاتحاد والنظام والعمل**! وقد صدر قرار بتعطيلها حوالي منتصف سنة ١٩٥٤.

وتستخلص الباحثة، **سهام نصار** ، في نهاية بحثها، أن «**الدعاية الصهيونية من خلال الصحافة اليهودية في مصر، كانت تدور في الاطار الذي رسمته المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية**»

ص ١٥٨، وهو استنتاج تدعمه المتابعة المتأنية لتاريخ «الصحافة اليهودية في مصر» ومحتوياتها على النحو السابق ذكره.

جهل أم تواطؤ ؟!

تبقى مجموعة من الملاحظات الأساسية على البحث الذي عرضنا له فيما سلف؛ أولاها ذات طابع فكري وتتعلق بالخلفية الأيديولوجية للباحثة، والتي منعتها من الوصول إلى المسببات الصحيحة لبعض الظواهر التي اعترضتها خلال البحث. فعلى سبيل المثال، حينما تصدت لتفسير التجاهل الغريب الذي تعامل به المسؤولون المصريون مع النشاط الخطر والصريح للحركة الصهيونية في مصر، بل ومشاركتهم المباشرة في الكثير من مظاهره، أرجعت ذلك إلى سبب أغرب، إذ تذكر في آخر صفحات كتابها، مانصه: «وربما تدل طبيعة النشاط الصهيوني في البلاد، على مدى جهل المسؤولين المصريين بأبعاد الحركة الصهيونية وأهدافها» ص ١٥٨، وهي تذكر هذا بالرغم من أنها، في الفقرة نفسها، تقرر «أن الدعاية الصهيونية هنا في مصر، كانت تحظى **بصفة رسمية**، وربما قد لا نجافي الحقيقة إذا قلنا أنها كانت تحظى **باعتراف** السلطات المصرية، حيث ان صدور صحف يهودية في مصر كان يتطلب **موافقة** السلطات، وفقاً لما ينص عليه قانون المطبوعات». كما أنها تذكر أيضاً، أن المجلة الصهيونية أكدت، في صدر صفحتها الأولى، **«أنها لسان حال المنظمة الصهيونية في مصر، كما أن السلطات منحت موافقتها لصاحب مجلة، المنبر اليهودي، رغم علمها بأنه من المؤمنين بالفكرة الصهيونية، وبأنه يعمل على ترويجها، ولم يكن مستبعداً أن يستخدمها كمنبر لترويج أفكاره»** ص ١٥٨، وقد كان بالطبع.

وواقع الحال ان ما تسميه سهام نصار جهلاً، هو في حقيقة الأمر **تواطؤ مكشوف** بين الطبقة البرجوازية المصرية، بشكل عام، وشريحة كبار الرأسماليين منها، بشكل خاص من جهة، وبين البرجوازية اليهودية النافذة الكلمة في البلاد، والمهيمنة على شؤون الاقتصاد فيها من جهة أخرى. وتعاطف البرجوازية المصرية مع الفكرة الصهيونية التي هي التعبير الأمثل عن طموح البرجوازية اليهودية الكبيرة، منذ نهايات القرن الماضي، يمثل جذر الخيانة الساداتية الأصيل فيما بعد. ومما يجدر ذكره أن هذا التعاطف كان ينمو باضطراد مع نمو الحركة الجماهيرية التي هددت استقرار النظام البرجوازي المصري المتحالف مع المستعمر طوال أحقاب عديدة، وتلمس الباحثة بعضاً من ملامح هذا التعاطف، في موقف **اسماعيل صدقي**، عدو الحركة الشعبية الألد، الذي كانت تربطه بكبار الرأسماليين اليهود «علاقات صداقة، وعلاقات عمل»، «لذا وجدناه يتخذ مواقف معادية للفلسطينيين الذين كانوا يقيمون بمصر، ويتبنى موقفاً لا يتسم بأدنى قدر من التعاطف معهم، فقد اعتقل سنة ١٩٢٥، وهو وزير للداخلية، الوطنيين الفلسطينيين، الذين هتفوا ضد **بلفور** أثناء مروره على مصر لحضور الاحتفال بافتتاح الجامعة العبرية وعندما تولى رئاسة الوزارة سنة ١٩٣٠، أغلق جريدة **الشورى** الفلسطينية، لصاحبها **محمد علي الطاهر**، الذي كان من مؤيدي حزب الوفد، في حين أبقى على جريدة ' اسرائيل ' الصهيونية» ص ٣٥.

فمن الواضح إذن، ان هذا الموقف، وأمثاله كان يتم عن وعي كامل بحقيقة ما يجري لا عن «جهل» كما تفسره **سهام نصار**. ومن السذاجة تصور ان البرجوازية المصرية التي يجسدها **اسماعيل صدقي** كانت تجهل مرامي الحركة الصهيونية، وهي تغض البصر عن نشاطاتها العلنية والسرية في مصر.

أما الملحوظة الثانية، فتتعلق بغياب المراجع التفصيلية للبحث الذي هو، في الأصل، بحث جامعي أكاديمي؛ ففيما عدا قائمة المراجع العامة المذكورة في نهاية الكتاب، **يفتقد** القارىء، الا فيما ندر، اسم كل المراجع التي اقتبست الباحثة منها فقرات، أو استشهدت بآراء مؤلفيها وتاريخ صدورها ومكانه. وقد يكون الناشر رأى، في حذفها، نوعاً من التخفيف على القارىء، غير أنه، على كل الأحوال، نقص كان من الواجب تلافيه.

أما الملاحظة الأخيرة، فتتعلق بالجزء الذي تناولت فيه الباحثة، بالرصد والتحليل، مجموعة الجرائد والمجلات اليهودية الصادرة بالعربية في مصر.

فلعل القارىء يلمس بسهولة أن عملية الرصد والتحليل جاءت مختصرة إلى حد كبير، مما جر الباحثة إلى اصدار أحكام متعسفة، أو غير واضحة المبررات بدرجة كافية، بالنسبة للقارىء الموضوعي المدقق، كما أن طبيعة البحث كانت تقتضي اضافة مجموعة من الملاحق المكملة له، تحوي نماذج دالة من كتابات الجرائد والمجلات والصحف التي أشارت إليها سهام نصار في متن الكتاب.

لكن هذه الملاحظات وغيرها، لا تقلل من الجهد الملموس الذي بذلته الباحثة: وهو جهد واضح ومشكور، يستحق كل ما تستحقه الكتابات الرائدة من ثناء، ويناله كل ما ينالها من نقد، هدفه الأساسي تجاوز نقاط الضعف، من أجل استجلاء أكثر دقة وموضوعية لملامح الصورة جميعها.

عرض ونقد: **أحمد المصري**

شهريات

المقاومة الفلسطينية - سياسياً

استقطاب الدعم العربي بعد إفشال التدويل في لبنان وردود الفعل الواسعة على اغتيال نعيم خضر والمؤتمر العام الثاني للجبهة الديمقراطية

يركز هذا التقرير، الذي تمتد فترة تغطيته بين ٥/١٥ و٦/٦/١٩٨١، على أبرز محاور التحرك السياسي الفلسطيني، وهي تتعدد، سيما ما تعلق منها بالوضع اللبناني: حيث واجهت منظمة التحرير مهمة متابعة عملها الرامي إلى اجهاض محاولات التدويل، وإلى استقطاب الدعم العربي للموقف المشترك الفلسطيني - السوري - الوطني اللبناني، وإلى تطوير أشكال التنسيق والعمل المنظم والمركزي في اطار الصف الوطني داخل لبنان. هذا، فضلاً عن تضمن التقرير ثبتاً لأعمال المؤتمر الوطني العام الثاني للجبهة الديمقراطية ونتائجه، وحادثة اغتيال ممثل المنظمة في بروكسل، الشهيد نعيم خضر، وردود الفعل عليها.

لبنان، استقطاب الدعم العربي وتحصين العمل الوطني

إذا كانت جملة الأنشطة والتحركات السياسية التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية، بالتعاون مع سوريا والقوى الوطنية اللبنانية، أواخر نيسان (ابريل) وبداية أيار (مايو) الفائتين، قد أدت إلى قطع الطريق أمام محاولات تدويل الأزمة اللبنانية وأجهضت احتمالات التدخل المباشر أو غير المباشر، عن طريق المنظمة الدولية، وقلصت امكانية الهجوم العسكري الاسرائيلي في الجنوب أو البقاع، فإن النشاط السياسي الفلسطيني قد ارتكز، في الفترة اللاحقة، على ضرورة التشبث باستبعاد التدخلات الخارجية مقابل تحصين الموقف الفلسطيني - السوري - الوطني اللبناني المشترك بدعم عربي جماعي يمده بعناصر جديدة من القوة، ويضع الأزمة اللبنانية في اطار معادلة جديدة أثبتت، في جانبها الجوهري على الأقل، إنها ذات فاعلية ملموسة في درء أخطار التدخلات الخارجية. فضلاً عن تأثير هذا الدعم في مسار الأزمة ذاتها.

ومن ناحية ثانية، فقد استقطبت قضايا الأمن والتنسيق جزءاً مهماً من النشاط الرسمي الفلسطيني في اطار العلاقة القائمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية. هذا، فضلاً عن التحرك المتواصل واللقاءات المتتابعة التي اجريت مع القوى والشخصيات السياسية في لبنان ضمن إطار العمل لأجل وحدة الموقف على قاعدة التصدي للقوى الانعزالية ومشروعها التقسيمي المستمد من الرؤية الاسرائيلية للبنان الجديد.

ففي اطار التحرك نحو استقطاب التأييد العربي للموقف الفلسطيني - السوري - الوطني اللبناني المشترك من الأزمة التي افتعلتها القوى الانعزالية، وما تلا ذلك من تهديدات اسرائيلية بالتدخل، قام رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، بجولة في المغرب العربي بدأت يوم ١٦ أيار (مايو)، وشملت كلاً من الجزائر والجماهيرية الليبية، وقد رافقه في جولته كل من صلاح خلف، هايل عبدالحميد، أحمد اليماني، نايف حواتمه، أحمد جبريل وعصام القاضي. وقد تناول البحث، في هذه الجولة، «ضرورة اتخاذ موقف عربي حاسم وسريع لمواجهة الوضع الناجم عن استمرار الاعتداءات والحشود العسكرية الاسرائيلية ضد أبناء الشعبين الفلسطيني واللبناني وسوريا» (**وفا**، ١٦/٥/١٩٨١).

وفي مهرجان أقيم بذكرى اغتصاب فلسطين، يوم ١٦/٥/١٩٨١، في طرابلس الغرب، تحدث عرفات إلى حشد من جماهير الشعبين الليبي والفلسطيني ورجال الاعلام والصحافة والوفود، مبيناً دقة الموقف في لبنان. فقال: «إن هناك حشوداً عسكرية مكثفة تجري حالياً في منطقة الجنوب بانتظار أوامر الادارة الاميركية لاستكمال تنفيذ المخطط الامبريالي بضرب الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية والشقيقة سوريا، إلى جانب ربط الشريط الحدودي بمناطق اخرى يسيطر عليها الفاشيون الانعزاليون» (**المصدر نفسه**).

وفي يوم ١٧/٥/١٩٨١، عقدت اللجنة المركزية لـ «فتح» اجتماعاً استعرضت فيه «كافة التطورات في المنطقة أثر التصعيد العسكري الاسرائيلي»، وصدر عن اجتماعها هذا بيان يدعو إلى عقد اجتماع فوري لوزراء الخارجية العرب، ومما جاء في البيان: «ان المجابهة الفلسطينية - السورية - الوطنية اللبنانية للمخطط الاميركي - الاسرائيلي في لبنان تشكل تطوراً جدياً لعملية الصراع العربي - الاسرائيلي؛ الأمر الذي يجب أن تدعمه كافة الأقطار العربية وهنا تبرز أهمية عقد مؤتمر فوري لوزراء الخارجية العرب لدعم هذه المواجهة الباسلة... والذي نستغربه هو المماطلة في عقد هذا الاجتماع، رغم موافقة أغلبية الدول العربية على انعقاده منذ أكثر من اسبوعين، بالرغم من خطورة الموقف والاعتداءات الاسرائيلية المستمرة والمتصاعدة» (**السفير** ١٨/٥/١٩٨١).

وفي يوم ١٩/٥/١٩٨١، وجه عرفات، باسم منظمة التحرير الفلسطينية، برقية للأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي «طلب فيها دعوة مجلس جامعة الدول العربية للانعقاد على مستوى وزراء الخارجية لتحديد موقف عربي جماعي موحد من التهديدات الاسرائيلية بالعدوان على سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ومن حرب الابادة التي يتعرض لها الشعبان الفلسطيني واللبناني» (**وفا**، ١٩/٥/١٩٨١).

وترأس عرفات، يوم ١٠/٥/١٩٨١ وفداً فلسطينياً إلى دمشق ضم كلا من خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وعبدالمحسن أبو ميزر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وصلاح خلف عضو اللجنة المركزية لـ «فتح». والتقى الوفد بالرئيس الأسد وبحث معه «في التطورات الراهنة في المنطقة العربية على ضوء التصعيد الصهيوني ضد سوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، وضرورة اتخاذ موقف عربي حاسم وسريع في مواجهة هذا الوضع» (**المصدر نفسه**، ١٠/٥/١٩٨١).

وإذ تقرر عقد اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس يوم ٢٢/٥/١٩٨١، فقد شكلت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، يوم ٢٠ من الشهر نفسه، وفدها إلى هذا الاجتماع برئاسة فاروق القدومي (**المصدر نفسه**).

وفي يوم ٢٢/٥/١٩٨١، وصل عرفات والوفد الفلسطيني إلى تونس؛ حيث عقدت لقاءات جانبية ثنائية مع الرئيس التونسي بورقيبة وبعض وزراء الخارجية العرب المشاركين في المؤتمر. وفي مساء اليوم ذاته التأم الاجتماع، وألقى عرفات، أمام وزراء الخارجية، كلمة مطولة بين فيها الأهداف الاميركية - الاسرائيلية من وراء تصعيد الأزمة اللبنانية، وطالب العرب بتحمل مسؤولياتهم ازاءها.

وجاء في كلمته: «... ان هناك قراراً أميركياً - اسرائيلياً بتصعيد العدو الصهيوني لعملياته العسكرية الاجرامية ضد الشعبين

اللبناني والفلسطيني، وينبغي أن ندرك أن ما نواجهه الآن ليس إلا جزءاً لا يتجزأ من مؤامرة كامب ديفيد». وألح إلى التوغل الاميركي في المنطقة العربية بقوله: «للأسف فإن القواعد العسكرية الاميركية استطاعت أن تشق طريقها وتصبح حقيقة في أرضنا العربية، في مصر وبربره ومصيره وغيرها، كذلك فهناك الضغوط المستمرة على كل بلادنا العربية لإعطاء التسهيلات والمزيد من التنازلات كي تزيد اميركا من إحكام قبضتها على امتنا العربية». واستعرض عرفات جوانب الأزمة اللبنانية، مشيراً إلى أن التصعيد الاسرائيلي ضد قوات الردع حول زحله والتوتير الانعزالي في الجنوب، ليست سوى خطوات مترابطة لاحكام الحصار على سوريا والمقاومة والقوى الوطنية اللبنانية، وأبلغ الوزراء العرب عزم المقاومة على متابعة القتال، وطالب دولهم بتقديم الدعم للموقف الوطني المشترك للثورة الفلسطينية وسوريا في لبنان (نص الخطاب كاملاً في: **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٥/٢٣).

هذا، وقد تقدم الوفد الفلسطيني من المؤتمر بورقة عمل تضمنت ما يلي:

«١ – التأكيد على أهمية تعزيز التضامن العربي وتجاوز الخلافات الجانبية أمام الغزو الصهيوني.

«٢ – تحميل الولايات المتحدة الاميركية مسؤولية الممارسات الاسرائيلية، وتجنيد كل الطاقات العربية لتشكيل موقف ضاغط وحازم على الولايات المتحدة والدول الاخرى الداعمة لاسرائيل.

«٣ – التأكيد على دعم لبنان وسوريا ومنظمة التحرير بكل الوسائل العسكرية والسياسية والمادية.

«٤ – ادانة حرب الابادة والتهديدات الاسرائيلية.

«٥ – دعم جهود الرئيس سركيس بالتعاون مع سوريا لتحقيق الوفاق الوطني في لبنان.

«٦ – دعم قوات الردع العربية في لبنان» كما تضمنت ورقة العمل بنوداً عديدة اخرى أهمها ضرورة فتح الجبهات العربية أمام المقاتل الفلسطيني، وفتح باب التطوع في صفوف الثورة الفلسطينية أمام المواطن العربي (نص ورقة العمل في: **المصدر نفسه**).

وقد جاءت قرارات مؤتمر وزراء الخارجية العرب، بعد اختتام أعماله، محققة أغلب ما جاء في ورقتي العمل الفلسطينية والسورية لجهة الالتزام بدعم سوريا والثورة الفلسطينية بكل الوسائل في تصديهما لاسرائيل وللقوة الانعزالية التي تلوح بالورقة الاسرائيلية، ثم لجهة ادانه الولايات المتحدة الاميركية والتهديد بمواجهتها في حال استمرار دعمها للعدوان الاسرائيلي (نص المقررات في: **المصدر نفسه**).

ومن تونس، انتقل عرفات إلى الجماهيرية الليبية؛ حيث التقى، فور وصوله، العميد أبو بكر يونس، القائد العام للقوات المسلحة الليبية، «وتم خلال الاجتماع البحث في الوضع العسكري في جنوب لبنان وعلى الساحة اللبنانية بوجه عام» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٥/٢٤).

ثم انتقل إلى رومانيا برفقة عبدالمحسن أبو ميزر وأحمد عبدالرحمن، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، ليعقد اجتماعا مع الرئيس الروماني تشاوشيسكو «جرى خلاله عرض شامل للأوضاع في الشرق الأوسط والوضع المتفجر في لبنان في ضوء التصعيد العسكري الصهيوني ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني والتدخل الاسرائيلي السافر في الشؤون الداخلية اللبنانية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٥/٢٦). وقد صدر في أعقاب الزيارة بيان مشترك (نصه في: **المصدر نفسه**، ملحق خاص).

وفي اطار مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي انعقد في بغداد يوم ١٩٨١/٦/١، ألقى فاروق القدومي، الذي ترأس الوفد الفلسطيني إلى هذا المؤتمر، كلمة أوضح فيها أن الشعب الفلسطيني يتعرض لحرب ابادة تشنها اسرائيل بدعم من الولايات المتحدة الأميركية، وطالب بتنفيذ كافة القرارات المتخذة سابقاً في مواجهة اسرائيل وأعمالها العدوانية والتوسعية واقترح على المؤتمرين تشكيل لجنة متابعة للاشراف على

تنفيذ هذه القرارات وتعزيز الدعم الاسلامي لمنظمة التحرير الفلسطينية. كما أوضح القدومي، موقف المنظمة من الحرب العراقية - الايرانية وطالب باستمرار تحرك لجنة المساعي الحميدة لوقف هذه الحرب. وأكد، من جهة ثانية، رؤية منظمة التحرير لمسألة افغانستان مشيراً إلى حق هذا البلد في الاستقلال الكامل دون تدخل خارجي (نص الكلمة في: **المصدر نفسه**، ١٩٨١/٦/٣)

إن جملة التحركات هذه، السابق منها لمؤتمر وزراء خارجية الدول العربية واللاحق له، قد أسهمت في تنشيط الدور العربي وإحيائه، ليس في اطار دعم سوريا والثورة الفلسطينية فحسب، بل في اطار التعامل مباشرة مع الأزمة اللبنانية أيضاً. وهذا ما تبين من خلال عودة انعقاد لجنة المتابعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في بيت الدين برئاسة الرئيس سركيس، وتوليها مهمة الاسهام في تحقيق الوفاق الوطني على قاعدة دعم السلطة الشرعية والاحتفاظ بحقوق الثورة الفلسطينية بناءً على الاتفاقات المعقودة مع السلطة اللبنانية، والتسليم بضرورة انهاء تعامل القوى اللبنانية الانعزالية مع اسرائيل ونبذ المشاريع التقسيمية. وإذا كانت الآثار المباشرة لانعقاد اللجنة قد تبدت في تجميد الأزمة وتثبيت وقف النار، فإن الآثار البعيدة لن تستبين إلا بعد عودة اللجنة إلى الانعقاد حسب موعدين حُدِّد الأول منهما في ٢٤ حزيران (يونيو) الجاري وثانيهما في ٤ تموز (يوليو) القادم.

أما في ما يتعلق بقضايا الأمن والتنسيق في المناطق الوطنية، فقد بذلت القيادة الفلسطينية جهوداً متصلة لردم الثغرات التي أحدثتها الاشتباكات وأعمال الاغتيال المحدودة التي وقعت بين بعض الأطراف المحسوبة على الصف الوطني، في وحدة القوى الفلسطينية واللبنانية المناهضة للمشروع الفاشي وتلاحمها. هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فقد تابعت القيادة الفلسطينية اتصالاتها مع القوى والشخصيات الوطنية اللبنانية لتنسيق المواقف وتوحيدها، سواء في مواجهة تهديدات الحرب أو ازاء تحديات السلام.

ففي يوم ١٩٨١/٥/١٤، ترأس عرفات الوفد الفلسطيني الذي شكل لحضور الاجتماع الثلاثي الذي حضره، إضافة إلى المقاومة الفلسطينية، كل من سوريا والحركة الوطنية اللبنانية، وضم الوفد الفلسطيني كلاً من محمد زهدي النشاشيبي، أحمد اليماني، ياسر عبدربه، صلاح خلف، هايل عبدالحميد عصام القاضي وفضل شرورو. أما الوفد الوطني اللبناني، فقد ضم كلاً من محسن ابراهيم، جورج حاوي، سمير صباغ، انعام رعد، توفيق سلطان، عبدالرحيم مراد، ونبيه بري عن حركة «أمل». أما عن سوريا فقد حضر وزير الخارجية عبدالحليم خدام. «وجرى، في هذا الاجتماع، تدارس الأوضاع الخطيرة التي تمر بها المنطقة في ضوء التصعيد العسكري الصهيوني المدعوم من اميركا ضد الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وصمود سوريا بوجه الهجمة الامبريالية الشرسة» (**السفير**، ١٩٨١/٥/١٥).

واجتمع المجلس العسكري الأعلى برئاسة عرفات يوم ١٩٨١/٥/١٧، «لاستعراض التطورات المستجدة في ضوء الحشودات العسكرية الاسرائيلية». وذكر أن المجلس العسكري اتخذ، خلال هذا الاجتماع، عدداً من الاجراءات الكفيلة بمواجهة احتمال قيام العدو الصهيوني بأي عملية عسكرية» (**وفا**، ١٩٨١/٥/١٨).

وفي يوم ١٩٨١/٥/١٩، التقى عرفات محسن ابراهيم: حيث جرى «استعراض الوضع في لبنان وجنوبه بشكل خاص، في ضوء التصعيد الاسرائيلي والتطورات المستجدة في المنطقة». وللغرض نفسه، وفي اليوم ذاته، التقى عرفات رئيس الوزراء اللبناني الأسبق صائب سلام (**السفير**، ١٩٨١/٥/٢٠).

وثمة اجتماع آخر للمجلس العسكري الأعلى تم برئاسة عرفات يوم ١٩٨١/٥/١٨، وذلك «لمتابعة التطورات بعد الاعتداءات المتكررة ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني في جنوب لبنان». (**وفا**، ١٩٨١/٥/٢٩).

أما أبرز الأنشطة التنسيقية والأمنية، فيذكر منها اجتماع لجنة التنسيق العليا الذي عقد يوم

٢٢/٥/١٩٨١؛ وهو اجتماع طارىء عقد لمناقشة الوضع السياسي والعسكري والأمني مع التركيز بخاصة على الوضع في الجنوب، سيما بصدد القرارات والاجراءات الخاصة بامتصاص ذيول الاشتباكات المحلية التي وقعت بين القوى المحسوبة على الصف الوطني. «وادانت اللجنة، في قراراتها، كافة الممارسات الاعلامية والاجرائية التي سبقت اجتماعها، مما أدى إلى تعطل نهج التفاهم والتنسيق الذي كان قائماً». واتفق، خلال الاجتماع، على جملة اجراءات والتزامات متبادلة جديدة كان أهمها تشكيل لجنة فرعية للمتابعة، وقصر اصدار البيانات بخصوص الحوادث المؤسفة على اللجنة نفسها (نص القرارات كاملاً في: **النهار**، ٢٤/٥/١٩٨١).

واجتمعت اللجنة الأمنية العليا، في اليوم ذاته؛ حيث دعت المواطنين إلى اتخاذ الاجراءات الوقائية الضرورية في مواجهة القصف الانعزالي العشوائي المتمادي. وأكدت أن مهمة تلبية متطلبات اسكان المهجرين منوطة بهيئات مشتركة. واستنكرت الاجراءات الفردية بهذا الشأن (**وفا**، ٢٣/٥/١٩٨١).

وفي يوم ٢٩/٥/١٩٨١، عقدت لجنة التنسيق العليا اجتماعاً هاماً برئاسة عرفات وحضور ممثلي كل من حركة «أمل» ومنظمة حزب البعث وجبهة التحرير العربية والحركة الوطنية اللبنانية، وبعد استعراض شامل للوضع السياسي ومتطلبات مواجهة التهديد الاسرائيلي - الانعزالي المشترك، ناقشت اللجنة مهام وحدة الصف الوطني وأسسها، بعد الخلافات التي دبت بين بعض أطرافه، وبالتحديد بين «أمل» من جهة ومنظمة حزب البعث وجبهة التحرير العربية، من جهة ثانية. وقد توصلت اللجنة إلى ما اسمي «ميثاق شرف» بين كل الأطراف يتضمن اعلاناً مشتركاً من الفصائل الثلاثة المذكورة بوقف الحملات الاعلامية والدعائية والسياسية والعسكرية وتخويل لجنة التنسيق صلاحية المحاسبة وتنفيذ القرارات المتعلقة بانشاء غرف العمليات المشتركة في الجنوب والبقاع وساحل المتن الجنوبي، والامتناع عن اغلاق أي منطقة بوجه أي فصيل من فصائل القوى الوطنية.

وهددت اللجنة باتخاذ موقف حازم وموحد ضد أي طرف يخل بمبادىء «ميثاق الشرف» هذا.

نعيم خضر شهيداً

شكلت حادثة اغتيال ممثل منظمة التحريرالفلسطينية، في بروكسل، حدثاً سياسياً بارزاً على الصعيد الفلسطيني. وتعزى أهمية الحدث هذا إلى عوامل عدة، أولها مواصفات الشهيد نفسه ومناقبيته، وثانيها حجم ردود الفعل العربية والدولية الواسعة، وثالثها، ظروف حادثة الاغتيال والغموض الذي يلف هوية مرتكبيها.

لقد اتهم فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لـم.ت.ف.، الأوساط الامبريالية واسرئيل بأنها تقف وراء هذا النمط من أعمال العداء للشعب الفلسطيني، وأنها ذات علاقة معينة بجريمة اغتيال نعيم خضر (**وفا**، ١/٦/١٩٨١).والحقائق التي تكشفت بعد الحادثة بأيام قليلة، دفعت صلاح خلف إلى القول، أثناء تشييع جثمان الشهيد في بيروت: «لا يكفي أن نعدد شهداءنا بل ينبغي أن ندافع عنهم ونثأر لهم، وإذا كان الاميركان والصهاينة ومعهم، ويا للأسف، بعض العرب يتصورون العكس فإني أقول لهم، من هنا: إن دمنا غالٍ غالٍ وسوف يدفعون الثمن، وإني آمل ألا يترك الأمر للعملاء الصغار بدق الأسافين، خصوصاً وأن الأمر يتعلق بالاغتيال والتصفية وإلا انقلبت ساحاتهم إلى ساحات مواجهة معنا، إننا لا نرضى ولن نقبل أن يستمرهذا الوضع، وعلى الذين يحمون العملاء الصغار أن يتبصروا الأمر جيدا وأن يروا صورة بيغن والسادات وهما يقهقهان» (**المصدر نفسه**، ٥/٦/١٩٨١).

وقد نعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة «فتح» الشهيد نعيم خضر في بيان جاء فيه أنهما «تنعيان الشهيد نعيم خضر ممثل منظمةالتحرير في بروكسل الذي استشهد في الساعة التاسعة من صباح يوم ١/٦/١٩٨١ على يد العصابات المشبوهة المرتبطة بأجهزة المخابرات الامبريالية والصهيونية، باطلاق خمس رصاصات عليه بينما كان يهم بدخول مكتب المنظمة». وتضمن البيان تعهداً لرفاق الشهيد واسرته «بالاستمرار في طريق النضال الذي قضى الشهيد

على دربه، وتلقين الأيدي الآثمة التي قامت بهذا العمل الجبان ما تستحقه من عقاب الثورة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٦/١ ملحق خاص).

وفور اعلان نبأ الاغتيال، انهالت على بيروت برقيات الشجب والادانة والاستنكار، وزار سفراء بلجيكا وفرنسا الدائرة السياسية لمنظمة التحرير معزين بالشهيد خضر، وأصدرت وزارة الخارجية في كل من فرنسا وبريطانيا بياناً نددت فيه بعملية الاغتيال وأعربتا عن تعاطفهما مع الشعب الفلسطيني في مصابه الجديد. وتوالت برقيات الهيئات والمؤسسات الرسمية والشعبية العربية، فضلاً عن برقيات الملوك والرؤساء العرب. أما في اوروبا فقد طيرت المؤسسات الحكومية والبرلمانية برقيات تعزية، وتنديد بالجريمة الغادرة، وتلقى عرفات برقية البرلمانيين الاوروبيين التي جاء فيها: «باسم ٤٥٠ برلمانياً اوروبياً يكنون المحبة والاعجاب والعاطفة للمناضل الفلسطيني الشجاع نعيم خضر نعبر لكم وللشعب الفلسطيني عن لوعتنا الصادقة من جراء هذا الاغتيال الرهيب». كما تلقى عرفات برقيات من حكومات الدول الاشتراكية ومن الأحزاب الشيوعية في مختلف أنحاء العالم (نصوص البرقيات في **وفا**، ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ١٩٨١/٦/٦).

وفي يوم ١٩٨١/٦/٥، حطت في بيروت طائرة خاصة تقل جثمان الشهيد خضر، وكان على رأس مستقبليه في المطار كل من ياسر عرفات وخليل الوزير، وسفير بلجيكا والقائم بالأعمال الايراني والعميد موسى كنعان وحشد كبير من كوادر الثورة الفلسطينية والمئات من أبناء الشعب الفلسطيني الذين حملوا الزهور على امتداد طريق المطار. ثم توجه الموكب إلى كنيسة الكبوشية، حيث كان في استقباله صلاح خلف وهايل عبدالحميد، واقيم قداس جنائزي حضره الوزير جوزيف أبو خاطر ممثلاً الرئيس الوزان، والوزير عباس حمدان، ونقولا الشاوي ووفد من الحركة الوطنية اللبنانية، وممثلون عن فصائل المقاومة الفلسطينية وسفراء وممثلون عن سفارات بلجيكا وايطاليا وكوريا الديمقراطية وتونس واليمن الديمقراطية وفرنسا واليابان والجزائر ورومانيا والامارات العربية المتحدة والامم المتحدة. وبعد الصلاة على روح الشهيد، القيت كلمات كل من زوجة الشهيد، برناديت خضر، ورئيس جميعة الصداقة البلجيكية - الفلسطينية وممثل المنظمة في المانيا الغربية، عبدالله الافرنجي، وصلاح خلف (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٦/٥). وفي وقت لاحق، توجه موكب الشهيد خضر إلى عمان.

اختتام المؤتمر العام الثاني للجبهة الديمقراطية

في الفترة الممتدة بين ١٩٨١/٥/٢٤ و١٩٨١/٥/٢٧، عقدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مؤتمرها الوطني العام الثاني تحت شعار: «في سبيل حزب طليعي جماهيري وفي سبيل انتصار النضال من أجل العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة». وقد حضر المؤتمر ٢٠٥ مندوبين يتمتعون بأصوات فعلية و٣٠ مندوباً مراقباً؛ وذلك بعد انجاز ٧٠ مؤتمراً تحضيرياً لمنظمات الجبهة في الفروع والاقاليم على امتداد الأشهر الأربعة الأخيرة التي سبقت انعقاد المؤتمر.

وقد بحث المؤتمر وأنجز جدول اعماله المتضمن:

«١ - التقرير السياسي والتنظيمي المقدم من اللجنة المركزية.

«٢ - التدقيقات على البرنامج السياسي.

«٣ - التدقيقات على النظام الداخلي.

«٤ - تقرير لجنة الرقابة المركزية.

«٥ - انتخاب اللجنة المركزية ورئيس لجنة الرقابة المركزية» (**الحرية**، ١٩٨١/٦/١).

وقد صدر البيان الختامي عن أعمال المؤتمر ملخصاً أهم نتائجه على الصعد التنظيمية والسياسية، العربية والدولية والفلسطينية، وموقفه من قضايا عدة هي: الشعار المرحلي ومهمات النضال الفلسطيني في الضفة والقطاع وأوضاع منظمة التحرير الفلسطينية ومسألة وحدة اليسار الفلسطيني وشؤون الاتجاه «نَحو حزب طليعي جماهيري».

وقد أبرز البيان الختامي، في مقدمته، الطابع الديمقراطي الذي ساد أعمال المؤتمر من حيث النقاش الواسع الذي سادته «روح نضالية عالية تجاه قضيتنا الوطنية» ومن حيث تعبير الداخلات عن «مستوى نضج وانغراس منظمات الجبهة في

صفوف الجماهير، وحيوية العلاقة والتفاعل مع حركة التحرر الوطني العربية وتعمق المشاعر الاممية الناضجة». وقال البيان: «بروح عامرة بالمسؤولية انتخب المؤتمر، بالتصويت السري، اللجنة المركزية الثالثة للجبهة الديمقراطية محملاً اياها مسؤولية قيادة مرحلة تطور الجبهة إلى حزب طليعي جماهيري... واجتمعت اللجنة المركزية مباشرة وأعادت انتخاب الرفيق نايف حواتمه أميناً عاماً لها بالاجماع والرفيق ياسر عبد ربه أميناً عاماً مساعداً بالاجماع وانتخبت المكتب السياسي» (**المصدر نفسه**).

وفي التقرير السياسي للمؤتمر، بدا واضحاً أن ثمة تبلوراً لصيغ نظرية سياسية في اطار مفاهيم معينة ومحددة. وإذا كانت هذه الصفحات لا تتسع لتبيانها جميعها فإنه من الممكن ابراز نقطتين رئيسيتين، تتعلق اولاهما «بدور البرجوازية الوطنية في قيادة التحالف الوطني» وهي مدرجة في الفصل الرابع من الجزء الثاني، وتتعلق ثانيتهما بمفهوم بناء «الحزب الطليعي الجماهيري» وهي مدرجة في مقدمة الجزء الرابع من التقرير.

في النقطة الاولى، يؤكد التقرير أن تغلغل رأس المال الامبريالي «جعل نمو الطبقة العاملة وحجمها ودرجة تمركزها وموقعها في الانتاج تتفوق نسبياً على درجة نمو البرجوازية الوطنية المحلية» ويشير إلى أن ذلك قد تم رغم حملات القمع التي تعرضت لها حركة الطبقة العاملة. ومن هذه المقدمة، ينطلق التقرير ليشير صراحة إلى أن الأخطاء الايديولوجية والسياسية هي التي تعرقل قيام توجه استراتيجي يفضي إلى تمكين الطبقة العاملة من النهوض بدورها الطليعي في قيادة الحركة التحررية، ثم يناقش التقرير نظرية التطور اللارأسمالي ونظرية المشاركة بين الطبقات ليؤكد غرابة هذه النظريات عن الماركسية - اللينينية، وليصل إلى نتيجة تقول بعجز البرجوازية الوطنية عن قيادة التحالف الوطني وضرورة تصدي الطبقة العاملة لهذه المهمة.

أما النقطة الثانية، وقد أوضحها البيان الختامي بصورة جلية (**المصدر نفسه**، ص ٣٦) تحت عنوان: «وحدة اليسار الفلسطيني». فتضمنت إقراراً بأن الظروف الموضوعية ناضجة لبناء الحزب الطليعي الجماهيري فيما أن «الأوضاع الذاتية ودرجة التطور الراهنة للفصائل والفرق الماركسية - اللينينية، التي يمكن أن تشكل العناصر المكونة لهذا الحزب الموحد ليست ناضجة بعد لإنجاز هذه المهمة»، وخلص التقرير إلى نتيجة مفادها «إن عملية بناء حزب البروليتاريا الطليعي الموحد سوف تكون عملية تاريخية معقدة. وينبغي الحذر والابتعاد عن مغريات ايجاد الحلول الشكلية لها بقرارات ارادية ذاتية» (**المصدر نفسه**).

هذا، وعقدت الجبهة الديمقراطية، بحضور عرفات وعدد من قيادات الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية وممثلي دول الصمود والمنظومة الاشتراكية، مؤتمراً صحافياً، يوم ٢٩ أيار (مايو) لعرض نتائج المؤتمر الوطني العام الثاني ومقرراته. وقد تولى حواتمه عرض هذه النتائج، فيما ألقى عرفات كلمة رحب فيها بنتائج المؤتمر قائلاً: «اهنئكم من القلب وقد عقدتم مؤتمركم في ظل ظروف فلسطينية وعربية ودولية ليست بالهينة ، وأقول أن ذلك ليس سهلاً سيما وأن مؤتمركم قد تكلل بهذا النجاح وبهذه النتائج التي أنا معها قلباً وقالباً» (**المصدر نفسه**، ٨/٦/١٩٨١).

غسان حسام الدين

جدل واسع حول «أزمة الصواريخ»

استمرت الأزمة اللبنانية، وما ترتب عنها من تطورات تتعلق بما يسمى «أزمة الصواريخ السورية» في البقاع، تطغي بأهميتها على نشاط المسؤولين الاسرائيليين الرسميين وغير الرسميين خلال فترة شهر أيار (مايو) الماضي (وهي المدة التي يغطي هذا التقرير أحداثها).

فقد تصاعدت الأزمة مع إدخال الصواريخ السورية الدفاعية لحماية قوات الردع العربية العاملة في منطقة البقاع وراح المسؤولون الاسرائيليون يطلقون التصريحات مهددين بتدمير هذه الصواريخ، لأنها تشكل «خطراً على أمن اسرائيل» حسب تعبيرهم. وهكذا تسارعت الأحداث، مما دفع الادارة الأميركية لارسال مبعوث خاص إلى المنطقة في محاولة لإجراء تسوية تمنع انفجار الوضع. وبدأ المبعوث الأميركي الخاص برحلاته المكوكية بين عواصم الدول المعنية بالأزمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وسط أجواء التصعيد الاسرائيلي المهدّد بالقيام بعمل عسكري. وقبل نهاية شهر أيار (مايو)، غادر فيليب حبيب المنطقة متوجهاً إلى واشنطن لتقديم تقرير إلى ادارته لإطلاعها على مدى التقدم الذي وصل إليه في جولته الأولى. وذكرت الأوساط الاسرائيلية أن حبيب وضع خطوطاً عامة لتسوية الأزمة، عرضها على حكومة بيغن قبيل مغادرته المنطقة. وقد تضمنت هذه الخطوط النقاط التالية:

« - تسحب سوريا قواتها من جبل صنين.

« - تنهي القوات السورية حصارها لمدينة زحلة. وتنسحب قوات الميليشيات المسيحية من المدينة أيضاً، على أن تسيطر قوات الجيش اللبناني على المواقع الاستراتيجية التي سينسحب السوريون منها والكتائب.

« - في إطار اعادة التنظيم الجديد للقوات السورية في لبنان، ومن ضمنها منطقة البقاع، تسحب سوريا بالتدريج صواريخ أرض - جو من المنطقة.

« - تلتزم اسرائيل بالامتناع عن مهاجمة القوات السورية، وتوقف طلعات سلاح الجو التابعة لها فوق المنطقة الشرقية من لبنان وعلى طول حدود سوريا مع لبنان.

« - تحدد طلعات سلاح الجو الاسرائيلي فوق لبنان، لأهداف الاستطلاع فقط» (**معاريف**، ١٩٨١/٥/٢٠).

وتتطابق هذه الخطوط العامة مع المطالب الاسرائيلية المتكررة القائلة بضرورة إعادة الوضع في لبنان إلى ما كان عليه قبل ٢ نيسان (أبريل) ١٩٨١. وهو ما أكدت سوريا على رفضه دائماً، حيث إنها اعتبرت تبني حبيب لمثل هذه المطالب، وكأنه يحاول فرض الشروط الاسرائيلية عليها.

وعلى أية حال، فإن ما يهمنا في هذا المجال، ليس رصد تحركات فيليب حبيب ومباحثاته مع أطراف الأزمة، وذلك رغم ما تمتلىء به أعمدة

الصحف الاسرائيلية من تقارير سرية وعلنية، دأبت على نشرها يومياً، وبشكل متناقض أحياناً، طوال الفترة الماضية. لكننا سنركز الأضواء على النتائج التي انتهت إليها وساطة حبيب في مرحلتها الأولى (من خلال وجهة النظر الاسرائيلية طبعاً)، إضافة إلى تركيزنا على الآراء المختلفة التي يطرحها الاسرائيليون بصدد الأزمة، وتقييماتهم لمواقف مختلف الأطراف الاقليمية والدولية، ومدى تأثير الأوضاع الداخلية على الأزمة، وخاصة أن الجميع في اسرائيل يريدون استغلال الأزمة بما يتفق والانتخابات البرلمانية القادمة المقرر أن تجري في ٣٠ حزيران (يونيو) من العام الحالي.

ماذا حققت الوساطة الأميركية؟ أو بمعنى آخر، ماذا حقق فيليب حبيب، فعلياً، قبل أن يغادر المنطقة، في نهاية الجولة الأولى من وساطته؟ في البداية كادت مهمة حبيب تصل إلى طريق مسدود، لكن الخطوة الأولى في عودة الروح إلى مهمته جاءت عندما ذهب للرياض، حيث تبلور هناك اقتراح «لتسوية شاملة للمشكلة اللبنانية، التي حاول حلها قبل ذلك في سوريا ولبنان دون نجاح» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٥/٢١). وحسب الاقتراح هذا، يتم حل الأزمة في اطار عربي، ويكون موضوع الصواريخ أحد مكونات هذا الحل. وتقول المصادر الاسرائيلية أن حبيب عاد، بعد ذلك، إلى اسرائيل وهو يحمل شعوراً يفيد بأن الطريق لتسوية شاملة قد فتحت، وأن اسرائيل أعربت له عن «استعدادها بالامتناع عن الطلعات الجوية في أجواء لبنان الشرقية، فوق الخطوط السورية واللبنانية، وإنها مستعدة للالتزام بعدم مهاجمة الوسائط الجوية السورية، إذا لم تشكل هذه عقبة أمنية لاسرائيل» (**المصدر نفسه**).

لكن مصادر اسرائيلية أخرى تقول إن سفر حبيب إلى واشنطن للتشاور، كما وصفه الرئيس ريغان، إنما هو «وقفة مؤقتة» للمهمة التي لم تفشل بأي صورة من الصور، والحقيقة هي أن الوسيط الأميركي «بذل كل ما يمكن فعله، ولم يحقق نتائج» (افتتاحية **معاريف**، ١٩٨١/٥/٢٨). ذلك أنه وصل إلى وضع اضطر فيه للجلوس والانتظار لكي يتم تحريك شيء ما في الجانب السوري، ولكي يظهر أي استعداد، من أي نوع، في دمشق لخلق ظروف يمكن من خلالها الحديث عن اخراج الصواريخ من لبنان مقابل التزامات معينة من جانب اسرائيل. «ولم تخلق مثل هذه الظروف، وفقد بقاء حبيب في الشرق الأوسط كل معنى له. ولم يحدد موعد نهائي، أيضاً، للوصول إلى نتائج، أو لإعلان الفشل، وكان واضحاً، منذ أيام انه لا يوجد لديه ما يقترحه أو يقدم تقريراً عنه. لقد وصلت جهوده إلى نقطة الجمود» (**المصدر نفسه**).

وإن أمكن الحديث عن انجازات حققها في مهمته، فإن ذلك يتلخص بنجاحه في أنه «أجل الصدام العسكري الذي بدا كأمر محتم. ولولا وصوله إلى المنطقة لكان من المؤكد أن اسرائيل كانت ستبادر إلى ضربة هدفها اخراج الصواريخ السورية من الأراضي اللبنانية. بمعنى أن مهمته أعطت الوقت للطرفين سوريا وإسرائيل، للتفكير جدياً بالنتائج المحتملة لمحاولة حل المشكلة بالطرق العسكرية» (**المصدر نفسه**). ورأى حبيب إنه إذا غاب عن المنطقة، لبضعة أيام، ستتدعم فرصة الانتظار. لكن المشكلة الرئيسية لا تزال قائمة: فالسوريون أوجدوا وضعاً «لا تستطيع اسرائيل التسليم به. فمن غير المقبول، لدى اسرائيل، في نهاية الأمر، أن تسلم بوجود الصواريخ السورية في الأماكن الموجودة فيها. وأن سياسة اسرائيل المعلنة تؤكد أنه إذا فشلت الجهود الديبلوماسية، فليس هناك مناص من عملية عسكرية» (**المصدر نفسه**). لقد ترك حبيب وراءه في أعقاب خروجه من المنطقة، وضعاً من الهدوء المؤقت «لا يمكن أن يستمر فترة طويلة. ونأمل أن يتفهم الرئيس ريغان هذا، في الوقت الذي يسمع فيه تقرير مبعوثه، ويرسم معه الخطوة القادمة» (**المصدر نفسه**).

وحتى هذا القدر من مهمة حبيب، يتساءل أحدهم، من هو الرابح، ومن هو الخاسر في أزمة الصواريخ حتى الآن؟

ويرى المتسائل أن الانطباع السائد الآن، هو أن الرابح الأساسي، في المدى القصير على الأقل، هو الرئيس السوري حافظ الأسد. مع إنه، على المدى الطويل، يحتمل أن يتغير الوضع، لأن

الأزمة ما زالت تخفي داخلها عدة مفاجآت. وفي تعداده للانجازات التي حققها الأسد من أزمة الصواريخ قال:

«(أ) لقد أثبت إنه يملك الرد على كل تحد. وإنه قادر على الصمود أمام كل تهديد، حتى في مواجهة اسرائيل، ذات القوة العسكرية الكبيرة بالمقارنة مع جيشه.

«(ب) وحوّل [الأسد] مواجهته في لبنان مع قوات المسيحيين التي رأت فيها الدول العربية، بمدى متزايد، سياسة تهدف للسيطرة والضم، إلى كفاح ضد اسرائيل. وبناء على ذلك، فإن أولئك الزعماء العرب الذين يعرفون جيداً حقيقة نوايا الأسد لا يستطيعون إلّا الانجرار وراءه، والإعلان عن تأييدهم له.

«(ج) وضمن الأسد مساعدة السعودية والكويت وبقية البلدان الاخرى في الخليج. تلك المساعدة التي تهدف إلى تمويل الاحتفاظ بقوات الردع السورية في لبنان...» (أرييل غيناي، **يديعوت أحرونوت**، ٢٢/٥/١٩٨١).

ويعتقد الكاتب أن سوريا ستخرج الصواريخ من لبنان في اطار الحل العربي المقترح. ويستند، في ذلك، إلى الحديث الذي أدلى به الأسد إلى وسائل الاعلام الأجنبية. حيث أكد أن الهدف من وضع الصواريخ يأتي لأغراض دفاعية فقط بعد تدمير اسرائيل لطائرتي الهيلوكوبتر السوريتين. أي إنها ستخرج عندما لا يكون هناك حاجة لها. ورفض الادعاءات التي يطلقها بعض الاسرائيليين والتي تقول أن الأسد يرغب بالحرب: فالرئيس السوري، حسب تقديره، «أنجز بدون حرب كل شيء. أو كل ما يمكن أن ينجزه في الحرب تقريباً» (**المصدر نفسه**).

ردود الفعل على أزمة الصواريخ

أثارت أزمة الصواريخ، على الصعيد الداخلي، جدلاً واسعاً بين مختلف الأطراف الاسرائيلية. وقد تراوحت ردود الفعل بين مؤيد لحكومة بيغن ومواقفها، وبين معارض لتصرفات الحكومة وكيفية معالجتها للتطورات التي رافقت الأزمة. وتميزت هذه النقاشات بالحدة، نظراً لظروف المنافسة الانتخابية المحتدمة الآن في اسرائيل، حيث يريد كل طرف أن يستغل الأزمة لصالحه في صندوق أوراق الاقتراع. وسنحاول، فيما يلي، عرض أهم وجهات النظر والآراء الاسرائيلية بهذا الخصوص.

موقف الحكومة: مما لا شك فيه . أن موقف حكومة بيغن من الأزمة، هو من أوضح المواقف في اسرائيل. ولا يحتاج إلى كثير من الشرح والتفسير. فهي حسب قول اسحاق شامير، وزير الخارجية، غير مستعدة للتنازل عن أي موقف لها في هذا الموضوع، وتطالب بإعادة الوضع إلى سابق عهده. ويقول شامير، بهذا الصدد: «إن اسرائيل تعارض السيطرة السورية على لبنان، وسيطرة المنظمات الفدائية على أجزاء من الأراضي اللبنانية، وستستمر في معارضتها ذلك. فمثل تلك السيطرة تلحق ضرراً بأمننا ونحن نستعد لمواجهة احتمال مثل تلك السيطرة» (ر. إ. إ.، العدد ٢٢٤٧، ٢٢ و٢٣/٥/١٩٨١، ص١٠). ويبدو أن بيغن ليس على استعداد لتليين موقفه، لأنه يريد تحقيق انجازات داخلية على صعيد الانتخابات البرلمانية، وهو الأمر الأساسي الذي يثير معارضة المعارضين لسلوك بيغن وطريقة معالجته «الصاخبة» للأزمة.

موقف المعارضة: وفي حقيقة الأمر . لا نستطيع نحن أن نميز، عملياً، بين موقف الحكومة وموقف المعارضة بالنسبة للأهداف والنتائج النهائية التي يجب الوصول إليها اسرائيلياً. ونرى أن الخلاف بينهما ينحصر في كيفية الوصول إلى هذه الأهداف، وفي تحديد أسلم الطرق والأساليب المؤدية إلى تحقيق ذلك. وسوف نعرض موقف المعارضة ممثلاً بآراء كبار رموزها.

بيرس و «استراتيجية المفاوضات»: يقول شمعون بيرس، زعيم المعارضة العمالية، أن الجهد الديبلوماسي يجب ألّا يقترن بالتصريحات المتطرفة، فمن مميزات الديبلوماسية «أن تتم بهدوء، وبأقل قدر من التصريحات، وبرجاحة عقل. وأن المفاوضات الديبلوماسية العقلية غير المخصصة للإثارة في فترة الانتخابات لها فرصة في النجاح» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٥٤، ٣١/٥ و١/٦/١٩٨١، ص١٧).

ويلخص بيرس ما حصل، حتى الآن، بشأن أزمة الصواريخ فيقول: إن سوريا استعدت عسكرياً «واحتلت من جديد مكاناً بارزاً في العالم العربي. ودخل السوفيات إلى الصورة. كما حظي السعوديون بهيبة وسمعة عظيمتين. وأن كل سياساتنا أو على الأقل سياسة السيد بيغن، موجهة نحو الداخل أكثر مما هي موجهة نحو الهدف المنشود» (**المصدر نفسه**، ص١٨).

أما كيف يجب على اسرائيل أن تتصرف؟ فيجيب بيرس بقوله أن عليها أن تمكن الأميركيين من أن «يأخذوا على عاتقهم المهمة الأساسية، [وعليها أيضا] عدم اعفائهم من هذه المسؤولية. وعدم طرح مواعيد لا يمكننا التقيد بها» (**المصدر نفسه**). ويضيف أنه لو كان هو في مكان بيغن، لكان وضع توقيتاً معيناً في السر وليس بالتصريحات «أي كنت أحدد لنفسي موعداً، وأجعل الأميركيين يفهمون مدة التوقيت المطلوب» (**المصدر نفسه**). لكن ما حصل، برأي بيرس، شيء آخر، وذلك من جراء التصريحات؛ «فعندما تتجه للخيار العسكري فيجب ألّا تكشف عن اسلوبك، أو عن المكان والزمان، أو عن السلاح الذي سينفذ ذلك. عليك الحفاظ على الهدوء كي تحافظ على عنصر المفاجأة» (**المصدر نفسه**).

واستراتيجية المفاوضات التي يقترحها بيرس، تتمثل في إنه يجب أولاً استنفاد المفاوضات بواسطة الأميركيين الذين دخلوا تلك المفاوضات واتخذوا مواقف لهم من الازمة، ويجب أن يتحملوا مسؤوليتهم ولا ضرورة لعرقلة هذه المفاوضات «بتصريحات مخصصة لأهداف داخلية. ومن ناحية أخرى يجب أن يكون واضحاً للسوريين تماماً، إنهم سيواجهون بوسائل أخرى في حال غياب الحل الديبلوماسي» (**المصدر نفسه**، ص٢٠).

هرتسوغ، «اسرائيل دفعت إلى مواقف لم تخطط لها»: وكتب حاييم هرتسوغ، المندوب الاسرائيلي السابق في الأمم المتحدة، مقالاً حول الازمة، أشار فيه إلى أن الهدف الرئيسي للكتائب اللبنانية كان، دائماً هو دفع اسرائيل إلى حرب مع السوريين. وكانت سياسة اسرائيل، دائماً، تتمثل في مساعدتهم كي يساعدوا أنفسهم، وفي سبيل تحقيق هذا، «قدمت لهم كل المعدات المطلوبة للدفاع عنهم. ولم تحدد أبداً سياسات لتدخل اسرائيل في عملية عسكرية من أي نوع، لصالح المسيحيين. ومنذ انفجار الحرب الأهلية في لبنان قبل ست سنوات، لم تخرج أية حكومة في اسرائيل عن هذا الخط. وتمت المحافظة على هذا الوضع رغم المحاولات المتكررة والمختلفة، التي قام بها المسيحيون لخلق أوضاع تجر اسرائيل إلى حرب ضد رغبتها ومخططاتها» (حاييم هرتسوغ، **معاريف**، ١٩٨١/٥/٨).

وشبه هرتسوغ الوضع الناتج عن ادخال الصواريخ السورية إلى البقاع بالوضع الذي حدث على ضفاف قناة السويس عام ١٩٧٠، بعد وقف اطلاق النار في آب (أغسطس) من ذلك العام؛ حيث نتج وضع عسكري جديد تماماً على طول القناة. وبالنسبة لاسرائيل، فقد كانت تعرف الأهمية الاستراتيجية لبقاء سماء لبنان خالية من الصواريخ السوفياتية والسورية. لذلك، فإن كل خطوة إسرائيلية كان يمكن لها أن تكون سبباً لوضع الصواريخ السورية في لبنان «معناه خطأ حقيقي بالتقدير. والحقيقة أن هذه التطورات خطيرة على إسرائيل، وبالمقدار نفسه الذي حدث سابقاً عندما قصفت إسرائيل عمق مصر في العامين ١٩٦٩ و١٩٧٠» (**المصدر نفسه**).

والفارق الذي يراه هرتسوغ بين الوصفين، يتمثل في كون التدهور، الآن، ناتج عن «تصرف قيادة قوات المسيحيين وليس ثمرة عمل إسرائيل. وكان من الضروري الافتراض مسبقاً أن عمليات المسيحيين يحتمل أن تؤدي إلى وضع خطير جداً تدفعنا إلى مواجهة مع السوريين، مواجهة لا السوريون ولا الاسرائيليون معنيون بها» (**المصدر نفسه**). ويضيف هرتسوغ بأن اسرائيل دفعت إلى لعب لعبة الآخرين، ولم يجر التخطيط المسبق للأزمة حسب مصالحها. وعندما تكون مصالح اسرائيل مطروحة على المستوى نفسه لمصالح المسيحيين، فيجب على اسرائيل أن تعمل وفق مصالحها. لكن إذا كانت «مصالحنا تتعارض مع مصالح المسيحيين، عند ذلك يكون التزامنا الأول والأخير، الاهتمام بمصالحنا» (**المصدر نفسه**). والمصالح الاسرائيلية، هنا، حسب قول

هرتسوغ، هي في «عدم السماح للسوريين بالسيطرة على لبنان، وهذا ليس أقل من عدم السماح للآخرين بأن يرسموا لنا متى وكيف نعمل، وهذا أمر يجب أن يكون توجيهه بواسطة المصالح الاسرائيلية وحسب معيار واحد فقط: هل هذا جيد لليهود أم لا» (**المصدر نفسه**).

رابين، «لا يمكن التسليم بوجود الصواريخ»: واعترف اسحاق رابين، رئيس الوزراء السابق، إنه، لسبب ما، كان لدى القوات المسيحية برئاسة بشير الجميل شعور يفيد بأن اسرائيل ستقدم التغطية لعمليات توسيع السيطرة المسيحية التي كانت تتم بحيث تشكل تهديداً استراتيجياً على وضع سوريا في لبنان. أي قطع طريق دمشق - بيروت في منطقة زحلة. وقد صاعدت هذه العملية من حدة المعارك في لبنان «واستغلت القوات السورية ذلك لتغيير وضعها في لبنان ولضرب المسيحيين» (اسحاق رابين، **يديعوت أحرونوت، ١٥/٥/١٩٨١**).

ويرى رابين أن التدخل الاسرائيلي المتمثل بإسقاط طائرتي الهليوكبتر في زحلة، حطم الاطار العام للتصرفات السورية والاسرائيلية التي كان معمولاً بها طوال السنوات الأخيرة. وكان يجب على من قرر القيام بتلك العملية أن يأخذ بالحسبان أن السوريين لن يغضوا الطرف عن ذلك. وكان يجب أن يكون واضحاً لخبراء أجهزة الأمن، أن السوريين سيدخلون بطاريات الصواريخ أرض - جو للدفاع عن قواتهم. وفي اللحظة التي جرى فيها ذلك، «نتج وضع جديد، ليس في لبنان فقط، وإنما في منطقة الشرق الأوسط كلها، وقذف وجه اسرائيل بقفاز الأزمة اللبنانية» (**المصدر نفسه**).

واعتبر رابين إدخال الصواريخ السورية إلى لبنان تهديداً لوضع اسرائيل، وبداية «لتحطيم اللعبة العامة المعمول بها منذ سنوات في لبنان ورأى أن التسليم بوجود الصواريخ أمر غير ممكن من قبل اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

وعن أساليب العمل الواجب اتباعها يقول رابين، إنه يجب اتباع الطريق السياسي بهدف إخراج الصوارخ من لبنان. حيث إنه في أعقاب التطورات الأخيرة، هناك امتياز سوري على اسرائيل حتى الآن ويتمثل ذلك «بالثمن الذي تتطلبه العملية العسكرية. وبالانعكاسات السياسية التي ستحدثها، بالنسبة لتقوية موقف سوريا والاتحاد السوفياتي في المنطقة، والحاق الضرر باتفاق السلام» (**المصدر نفسه**). ونظراً لذلك، يدعو رابين إلى تفضيل الخيار السياسي علماً بأن هناك تكاليف للحل السياسي. أما الثمن الذي ستدفعه اسرائيل، فسيكون في «المجال اللبناني». وهو يؤكد أن إسرائيل لن تستطيع الخروج من الأزمة دون الحاق الضرر بموقفها. وشبه هذا الوضع بالقصة التي تتحدث عن الفرق بين الذكي والحكيم «فالذكي يجد حلاً للوضع الذي لا يتورط فيه الحكيم» (**المصدر نفسه**).

موشي دايان و «أهداف اسرائيل»: أما موشي دايان، وزير الخارجية السابق، فلا يكتفي بالبحث لايجاد حل لأزمة الصواريخ، بل يجد من الضروري توسيع التسوية بشأن القضية اللبنانية. ويدعو، من أجل ذلك، إلى أمرين: «(أ) استنفاد المفاوضات السياسية طالما سمحت الظروف بذلك، وطالما توجد فائدة منها. (ب) اجراء تلك المفاوضات بواسطة الولايات المتحدة، مع فتح آفاق أوسع لها عبر التشاور مع الاتحاد السوفياتي» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٤٧، ٢٢ و٢٣/٥/١٩٨١، ص١٢). ولا مانع لديه من مشاركة أطراف أخرى، إنما المهم أن تبقى نقطة «الانطلاق، في تلك المفاوضات، الأزمة اللبنانية الداخلية» (**المصدر نفسه**).

وبرأي دايان، إنه على المدى الطويل، يجب العمل «لإعادة سوريا إلى حدودها الجغرافية وعدم السماح لها بتحويل لبنان إلى دولة تابعة» (**المصدر نفسه**، ص١٣). والمسألة، بالنسبة له، لا تتمثل في وجود الصواريخ فقط، وإنما بالمدافع والدبابات والطائرات السورية التي تتحرك في الأراضي اللبنانية.

ويميز دايان بين موقف اسرائيل إزاء سوريا والأردن وبين موقفها إزاء لبنان، إذ إنه يوجد لها مع الأولين اتفاقيات لوقف النار. بينما الأمر ليس كذلك مع لبنان، «نظراً لأن هذه الدولة تسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية باستخدام أراضيها

كمركز لعملياتها ضد إسرائيل» (**يديعوت أحرونوت**، ١٩٨١/٥/١٠).

وانتقد دايان موافقة حكومة اسحاق رابين السابقة، عام ١٩٧٦، على تواجد القوات السورية في لبنان رغم «الخطوط الحمراء التي تمنع تلك القوات من العبور جنوباً». وهو يدعو إلى تصحيح هذا الخطأ عبر إجبار القوات السورية على الانسحاب من لبنان، وعدم استبعاد «اتباع وسائل عسكرية شريطة ألّا يؤدي ذلك إلى حرب شاملة» (**المصدر نفسه**).

الخلافات حول مسالة الاجماع القومي

لقد طرحت حدة الأزمة، وهذا الحوار الذي دار بشأنها بين مختلف الأطراف والاتجاهات، مسألتي الاجماع القومي أثناء الطوارىء، والأطر الملائمة لمناقشة القضايا الحساسة والأساسية وبخاصة تلك التي ترتبط بمسألة الأمن. فالائتلاف الحاكم يريد أن يستأثر بكل القرارات والاجراءات من أجل الحصول على الدعم الجماهيري له، بينما يسعى التكتل المعارض إلى سحب هذه الورقة من أيدي الحكومة. وفي هذا الاطار، دعا اسحاق شامير، وزير الخارجية، إلى الامتناع عن كل نقاش علني من أجل عدم اضعاف «موقفنا في هذا النزاع. وأعتقد أن على القطاعات الشعبية كافة أن تمتنع عن مناقشة كل خطوة وكل اجراء من أجل عدم مساعدة العدو» (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٣٤٧، ٢٢ و١٩٨١/٥/٢٣، ص٣)، وطالب وزير الخارجية شامير، بأن يحصر النقاش في عمق المعسكر الداخلي.

أما اريئيل شارون، وزير الزراعة، فوصف انتقادات المعراخ للحكومة بأنها «تصرف خياني». ورأى أن المعارضة تعمل ضد الحكومة «لاستغلال الوضع في لبنان من خلال اعتبارات انتخابية، دون الاهتمام بتحطيم المزاج الشعبي» (**معاريف**، ١٩٨١/٥/١٨). وكذلك فعل سيمحا ايرليخ، نائب رئيس الحكومة، عندما وصف أعمال المعراخ بأنها «تنقصها الوطنية».

غير أن المعارضة لا توافق، من جهتها، على رأي الحكومة بشأن حجب المعلومات عن الجماهير. وهي تنادي «بحق الجماهير في الاطلاع على الأمور». ويرى أبا ايبان، المرشح لمنصب وزير الخارجية، أن الخطأ ليس مصدر النقاش «بل مستواه والأجواء التي يدار فيها. فطالما أن الأمر يتعلق بضحايا ودماء، فإننا نريد المشاركة في التفكير لنعطي رأينا... لأن الشعب يناقش مسألة تتعلق بمصيره، فذلك يعني قمة الديمقراطية» (**ر. إ. إ.**، العدد ٢٣٤٧، ٢٢ و١٩٨١/٥/٢٣، ص٥).

ويؤكد شمعون بيرس، من جانبه، على ضرورة بقاء النقاش علنياً أثناء السلم، لأنه لم يكن سرياً في أي وقت. أما في أوقات الأزمات، فيجب أن تكون الأمور موضوع «مشاورات غير علنية. وهذا واجب الحكومة. لكن هذه الحكومة لم تستشرنا في ثلاثة مواضيع أساسية، ولا أقول إن عليها أن تأخذ بنصائحنا» (**المصدر نفسه، العدد ٢٣٥٤**، ٥/٣١ و١ و١٩٨١/٦، ص ٢٤). واعترف بيرس، أن استطلاعات الرأي العام تظهر ارتفاع شعبية بيغن، لأنه يتوجه، منذ أربعة أسابيع إلى وسائل الاعلام الرسمية بشكل لا مثيل له. وأضاف: «أنا لا أفهم ولا أستسيغ كيف يلتقي رئيس الحكومة مع مبعوث مستواه مساعد وزير الخارجية الأميركي وبعد كل لقاء، يقوم رئيس الحكومة بنفسه بالتوجه إلى التلفزيون والاذاعة للإدلاء بتصريح، مرة بارداً وأخرى ساخناً. إنني مقتنع لو لم تكن الفترة هي فترة انتخابات لما تصرف السيد بيغن بهذا الشكل» (**المصدر نفسه**، ص ٢٩).

ويرى بيرس أن النتيجة التي يريد بيغن الوصول إليها هي أن يظهر، يومياً، على شاشة التلفزيون ويدلي بتصريحات كما يحلو له «وروايات وحكايات ليس من عادة أي رئيس حكومة أن يرويها»، ويتساءل بيرس أخيراً، هل كان على بيغن أن يقول: إن سلاح الجو «كان على وشك قصف الصواريخ وإن الغيوم حالت دون ذلك؟ ولماذا يجب أن نطلع السوريين على أن الغيوم تحول دون تنفيذ القصف؟ إن هذا أمر لا مثيل له» (**المصدر نفسه**).

ورفض موشي دايان الاداعاءات التي تطلقها الحكومة والتي تقول بأنه لم يجر في اسرائيل، سابقاً، نقاش حول موضوع الحرب قبل نشوبها؛ «فقد جرى مثل هذا النقاش قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٤٧، ٢٢ و١٩٨١/٥/٢٣، ص٥). إلّا أن دايان أعرب عن

استيائه من النقاش العلني الدائر حول المواضيع الجارية، أو حول القضايا السياسية التي لا يسمح الوضع بكشفها علانية. ولم يوافق على أقوال أبا إيبان المتعلقة بفائدة النقاشات العلنية. وأضاف محاذير أخرى لتلك التي وضعها أيبان مثل «عدم السماح بمناقشة مواضيع جارية، وعدم السماح باجراء نقاش علني حول قضايا ديبلوماسية يضر بها واقع كشفها» **المصدر نفسه**، ص٦).

وأخيراً، كشف ابان حقيقة دعوة المعارضة من أجل تحقيق الاجماع القومي، فهي تريد المشاركة في القرار، وتريد منع بيغن من الاستفادة من الوضع في المعركة الانتخابية، وفي هذا السياق، دعا إلى إيجاد اطار دائم للتشاور من أجل تأمين الاجماع الوطني حيال القضايا القومية، حيث توجد بعض الأهداف التي يتفق الجميع عليها مثل «حرية النشاط الجوي فوق الأراضي اللبنانية، وحرية العمل ضد الفدائيين» (**المصدر نفسه**، ص٨).

الموقف الاسرائيلي من الأطراف الاقليمية والدولية المرتبطة بالأزمة على الصعيد الاقليمي

هناك الموقف من الفلسطينيين، والهجوم الذي طال به بيغن السعودية عندما وصفها بأقسى النعوت.

فبالنسبة للفلسطينيين، الموقف الاسرائيلي واضح ومعروف، وجرى تأكيدة مرات عدة من قبل المسؤولين الاسرائيليين جميعهم، وذلك في معرض حديثهم عن الأزمة اللبنانية. وذكرت المصادر الاسرائيلية أن بيغن أوضح لحبيب أن اسرائيل «سوف تستمر في ضرب الفدائيين كما كانت تفعل قبل مشكلة الصواريخ» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٥٤، ٣١/٥ و١/٦/١٩٨١، ص١٢). والتقديرات الاسرائيلية التي نقلها مراسل الاذاعة الاسرائيلية تقول: إن مهمة حبيب لا تهدف إلى إيجاد تسوية شاملة، بل هي ترمي لايجاد حل للازمة القائمة بين سوريا واسرائيل، و«الفدائيون غير مشمولين ضمن مهمته» (**المصدر نفسه**، ص١٣). وإن اسرائيل أوضحت للولايات المتحدة إنه لا توجد أي علاقة بين عملياتها ضد «الفدائيين والليبيين وبين معالجة أزمة الصواريخ.

وهكذا يكون قد رفض في الحقيقة طلب الولايات المتحدة تخفيف أو الكف عن النشاط ضد الفدائيين (**المصدر نفسه**).

أما بالنسبة للسعودية، فعشية توجه حبيب إلى الرياض، في اطار وساطته بشأن أزمة الصواريخ، اطلق بيغن تصريحاته ضد السعودية، وشكك في قدرتها على القيام بأي دور لتليين موقف سوريا. واوضح بيغن إنه لا يعلق أية آمال على الوساطة السعودية في الأزمة. لأن السعودية حسب رأيه، غير قادرة على القيام بأي دور مجد في المنطقة لأنها إحدى الدول «الأكثر تشويهاً من بين جميع دول العالم بل هي كما قال أحد السياسيين الأميركيين، ليست دولة، بل هي مجرد عائلة. والسلطة السعودية ضعيفة يمكن أن تنهار في أي يوم كما حدث في إيران» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٤٣، ١٨ و١٩/٥/١٩٨١، ص٣). ونقلت الصحف الاسرائيلية، نصاً آخر لأقوال بيغن ضد السعودية، بدت فيه هذه الأقوال أكثر عنفاً، فقد وصفها بأنها «عائلة فاسدة، يوجد لها دولة ذات نظام ضعيف، وتعيش في القرون الوسطى» (**معاريف**، ٢١/٥/١٩٨١).

وقد علقت الأوساط الاسرائيلية على أقوال بيغن بقولها: إن هذا الكلام لا يساهم في جهود الحل، «والسعودية ليست هي التي طلبت المساهمة بحل الأزمة، وإنما الولايات المتحدة بالذات هي التي طلبت منها ممارسة تأثيرها لدى دمشق» (**المصدر نفسه**). ورأت هذه الأوساط في الطلب الأميركي هذا أول امتحان للسعودية من قبل الادارة الأميركية الجديدة. ويبدو أن السعوديين «لا يستطيعون التهرب من الطلب الواضح في هذا المجال. وإنهم إن لم يستجيبوا له، سيتسببون في احداث ضرر للعلاقات القائمة بينهم وبين الولايات المتحدة» (**هآرتس**، ١٨/٥/١٩٨١).

والسؤال الذي يطرح، هنا، هو: لماذا تهجم بيغن على السعودية، وحاول في الوقت نفسه، أن يزج بالأميركيين داخل الموضوع، وذلك عندما استشهد بأقوال أحد السياسيين الأميركيين. الواقع ، أن بيغن، كما ذكرت أوساط اسرائيلية، يخشى الوساطة السعودية لأسباب تتعلق

بالعلاقات مع أميركا. فإذا ما نجحت وساطة السعودية في تليين الموقف السوري ووجدت الأزمة الحالية طريقها للحل، فإن الأمر سوف يسبب، على المدى الطويل، «تدعيم موقف العربية السعودية بنظر الولايات المتحدة. ويضاعف هذا الأمر من ارتباط الأميركيين بها. وهذا أمر غير مرغوب فيه من جانب إسرائيل» (**المصدر نفسه**).

وكان بيغن يعرف، مسبقاً، إن هجومه على العربية السعودية سوف ينشر فوراً في الولايات المتحدة، وهو يرغب، في ذلك، «استباقاً للنتائج التي يمكن لها أن تترتب على تدخل السعودية في وساطة السلام التي يقوم بها حبيب. فإذا نجحت مهمة[هذا الأخير]سيوجد في الولايات المتحدة من يبرز مساهمة السعودية (المعتدلة) من أجل السلام. وإن أحداً لن يذكر الجهاد ضد اسرائيل، وإنما مساهمتها في إحلال السلام. وهذا هام. كما يفهم، للادارة الأميركية في صراعها من أجل صفقه الأواكس التي ترى اسرائيل فيها خطراً على أمنها» (يوسف حاريف، **معاريف**، ٢٢/٥/١٩٨١).

على الصعيد الدولي

الموقف من الاتحاد السوفياتي: تقول التقييمات الإسرائيلية، بالنسبة لتأثير الاتحاد السوفياتي في الأزمة، أن الحقيقة التيأصبحت ثابتة، هي إنه من الصعب «الوصول إلى حل سياسي لأزمة الصواريخ في لبنان طالما أنه يبدو للأسد إنه يتمتع بتأييد غير متحفظ من الاتحاد السوفياتي. خاصة وأن التعبير عن هذا التأييد جاء إثر تحرك الأسطول السوفياتي في الحوض الشرقي للبحر المتوسط» (**المصدر نفسه**).

وترى أوساط اسرائيلية أخرى أن الاتحاد السوفياتي يحاول العودة إلى صورة المفاوضات في الشرق الأوسط، وكي يحقق هذا الهدف، «فإنه سيقوم، في نهاية الأمر، بتهدئة السوريين في مجال أزمة الصواريخ في لبنان»(**المصدر نفسه**).وتشير هذه الأوساط إلى أن هذا التقدير قد تبلور في اسرائيل استناداً إلى تقارير مصادر ديبلوماسية في الولايات المتحدة المستندة، أساساً، إلى المباحثات التي جرت مع أناتولي دوبرينين سفير الاتحاد السوفياتي في واشنطن.

وتعتقد تلك الأوساط أن السوفيات يعملون خلف الكواليس، في دمشق، لخلق جو دراماتيكي، ولتصليب الموقف السوري من أزمة الصواريخ، كي «يظهروا في اللحظة الأخيرة، كعامل معتدل. ومقابل هذا، فإنهم يطلبون الدخول، من جديد وبصورة فعالة، في المفاوضات السياسية في الشرق الأوسط؛ حيث كانوا قد فقدوا موقع التأثير في المفاوضات منذ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧» (**المصدر نفسه**). وتستند هذه المصادر، في تقييمها هذا، إلى التقارير الواردة من واشنطن والتي أشارت إلى أن السفير السوفياتي «استخدم لغة مزدوجة؛ فإلى جانب تصريحاته عن حق السوريين في موضوع صواريخ أرض - جو للدفاع عن النفس أمام العدوان الاسرائيلي، أعرب عن استعداد معين للعمل مع دمشق لتهدئة الوضع» (**المصدر نفسه**).

أما اهتمامات الاتحاد السوفياتي، وفق تقدير المصادر الاسرائيلية، فتتمثل في أنه يريد أن يكون «شريكاً موازياً للولايات المتحدة في البحث عن تسوية للسلام في المنطقة. وإذا نجح، بسبب تأثيره في دمشق، في إنهاء التوتر في المنطقة، فإن تقدمه يكون بالاتجاه الصحيح. وطالما أن الوضع يبقى خطيراً، تبدو مساهمته أكبر بكثير في نظر الأميركيين، وفي نظر الغرب كله الذي يبدي قلقاً كبيراً بشأن الأزمة» (أريئيل عيناي، **يديعوت احرونوت**، ١٠/٥/١٩٨١).

ومهما يكن من أمر، فإن توجه الادارة الأميركية هذا، مكن السوفيات من الظهور أمام العالم، وكأنه «لا يمكن تحقيق تسوية دون مساعدتهم، عندما تنعكس أخطار حقيقية على الشرق الأوسط»(**يديعوت أحرونوت**، ٢٢/٥/١٩٨١).

الموقف من الولايات المتحدة الاميركية: تتفق جميع المصادر الإسرائيلية على القول أن الولايات المتحدة فوجئت بتطورات الأوضاع في لبنان. فقد حاول الكسندر هيغ، خلال جولته الأخيرة في المنطقة، تشكيل حلف اقليمي يرمي إلى التصدي «للتوسع السوفياتي»، ولكن الأمور لم تتطور كما ترغب الادارة الأميركية؛ فقد اضطرت واشنطن للتوجه للاتحاد السوفياتي طالبة منه بذل

مساعيه، لدى دمشق، لتهدئة الموقف. فالإدارة الجديدة لا ترغب في مواجهة شاملة في الساحة اللبنانية، لا بين سوريا واسرائيل من جهة ولا بينها وبين الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى، وترى «أن كل التطورات، بين سوريا واسرائيل في لبنان، جاءت في موعد سابق وغير مريح لها» (حغاي ايشد، **دافار**، ١٣/٥/١٩٨١).

ورغم ذلك، فإن التنسيق الاسرائيلي - الاميركي كان متطابقاً في المواقف. فقد أكد الطرفان على أهداف واحدة تتلخص في ضرورة عودة الوضع في لبنان إلى ما كان عليه عشية الأول من نيسان (أبريل) ١٩٨١. وقد جاء أول تأكيد أميركي لدعم اسرائيل عبر رسالة وجهها الرئيس الأميركي ريغان إلى مناحيم بيغن. وقد أشار ريغان، في رسالته، إلى أن اسرائيل يمكنها «الاعتماد على تأييد الولايات المتحدة. وأن اميركا تعتقد أن واجب سوريا يتمثل في اعادة الوضع إلى ما كان عليه» (يوسف حاريف، **معاريف**، ٢٢/٥/١٩٨١). وقد أكد بيغن من جانبه على مدى الدعم الذي تلقاه حكومته من واشنطن، وذلك عندما ذكر أمام الكنيست، إنه تلقى رسالة من الرئيس ريغان، وأن أي حكومة في اسرائيل «لم تتلق مذكرة ودية إلى هذه الدرجة من أي رئيس اميركي، كتلك التي تلقيتها» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٣٧، ١١ و١٢/٥/١٩٨١، ص٧).

ثم جاءت الخطوة الأميركية التالية والتي تمثلت بتحريك قطع الاسطول الأميركي في البحر المتوسط، كتأكيد فعلي على ذلك الدعم، وكشفت المصادر الاسرائيلية، بهذا الخصوص، أن بيغن طلب من المبعوث الاميركي، حبيب، أن تقوم بلاده بتحريك اسطولها في البحر المتوسط، نظراً لأنه لا يقبل بتغيير الوضع القائم؛ وهو يعتبر «تحرك الاسطول السوفياتي تغييراً للوضع القائم» (**معاريف**، ٢٢/٥/١٩٨١). وتضيف تلك المصادر فتقول أن تحرك الاسطول الأميركي استقبل بالترحاب في اسرائيل، لأنه يحمل معاني سياسية أكثر مما يحمله من معاني عسكرية؛ «فهذا غطاء اضافي للتصريحات الأميركية التي تقول إن واشنطن تقف وراء اسرائيل بطلبها إعادة الوضع في لبنان إلى ما كان عليه دون تحفظ» (**المصدر نفسه**). ويعد هذا بنظر بيغن تأكيداً حقيقياً للاسلوب الجديد المتبع في الادارة الأميركية؛ وهو الاسلوب الذي يرى أن الولايات المتحدة واسرائيل «حلفاء بصورة علنية».

وفي معرض تأكيدها لتطابق المواقف الاسرائيلية والأميركية بشأن الأزمة اللبنانية، تورد المصادر الاسرائيلية المطلعة بعض الاثباتات. فعندما حاول أحد مرافقي المبعوث الأميركي مناقشة أحد الاقتراحات معه، أجابه حبيب «إن الولايات المتحدة واسرائيل لا يمكنهما الموافقة على ذلك» (يوسف حاريف، **معاريف**، ٢٢/٥/١٩٨١). إضافة إلى ذلك، فإن حبيب كان يوضح، في كل مكان يزوره، الأمر التالي «لا تحاولوا أن تطلبوا الغاء نشاطات اسرائيل الجوية في شمال لبنان كما في جنوبه» (**المصدر نفسه**).

ويبدو إنه ليس مسموحاً في اسرائيل، على الاطلاق، التحدث عن نوع من الاستقلالية عن الولايات المتحدة، مهما كانت هامشية. بل هناك مجال للحديث في اطار واحد ووحيد؛ وهو اعلان التطابق في الآراء والتحالف الاستراتيجي بين الطرفين. ففي معرض رده على اسئلة الصحافيين، قال مردخاي تسيبوري، نائب وزير الدفاع: أن اسرائيل «لا تنسق نشاطاتها في لبنان مع الولايات المتحدة، بسبب أن اسرائيل دولة ذات سيادة وتتصرف وفق مصالحها» (**دافار**، ١١/٥/١٩٨١). وقد أثار هذا التصريح موجة عنيفة من الانتقادات والتوضيحات. وتساءل بعضهم، رداً عليه، أي حلف استراتيجي تتحدث عنه حكومة بيغن هو هذا القائم بينها وبين الولايات المتحدة في الوقت الذي «تتورط فيه حكومة اسرائيل في خطوات وعمليات يمكن أن تجرها إلى حرب مع دولة وقعت حلفاً مع الاتحاد السوفياتي، القوة الكبرى المعادية للولايات المتحدة حليفة اسرائيل» (دف ايفل، **دافار**، ١١/٥/١٩٨١). أما فكرة السيادة المطلقة التي يتحدث عنها تسيبوري، فالمعني العملي لها، تحديد حقوق السيادة المطلقة لعدة أشخاص في حكومة اسرائيل «لاستخدام أساليب تجلب الكوارث من خلال اعتبارات خاطئة وتقديرات غير مدروسة» (**المصدر نفسه**).

ويبدو أن حكومة اسرائيل تريد أن تنفرد

بصداقة أميركا دون أن تأخذ بالاعتبار «مصالح اميركا ودول الغرب الأخرى في المنطقة. فالأميركيون يصرون على رؤية مصر والسعودية والأمارات العربية كحلفاء مفضلين ومهمين، ليس أقل من اسرائيل في نظام الدفاع عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط» (**المصدر نفسه**).

وعلى ذلك، فمن يحتاج من في مجال العلاقات القائمة بين اسرائيل والولايات المتحدة؟ فالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تدخلا في الأزمة، وهما موجودان داخلها، وإن إي حل، حتى لو جاء عن طريق عمل عسكري، لا بد من أن يأتي «عبر مفاوضات سياسية تشارك فيها الدولتان الأعظم منذ الآن» (حغاي اتشد، **دافار**،١٣/٥/١٩٨١). لذلك، على اسرائيل أن تنسق مواقفها مع واشنطن، لأن الولايات المتحدة «لا تحتاج إلى موافقة اسرائيل في اتصالاتها مع الاتحاد السوفياتي، ولا حتى في مناقشات مجلس الأمن. واسرائيل هي المعنية بأن لا تضعها الولايات المتحدة أمام حقائق سياسية مطلقة وبأن تشاركها في بلورة خطواتها» (**المصدر نفسه**).

وأخيراً، تقول الأوساط الاسرائيلية إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي «يستطيعان كبح جماح أتباعهما، فلا يجرانهما إلى أعمال لا تتلاءم مع حسابات كل منهما لمصالحه وتقديراته، ومنها حسابات داخلية وسياسات عربية. وبذلك، يوجد في الوضع عوامل كثيرة جداً، حتى إن التوقع إن لم يكن مستحيلاً فقد أصبح صعباً جداً» (اريئيل غيناي، **يديعوت احرونوت**، ١٠/٥/١٩٨١).

قوة المراقبة في سيناء: وفي ظل هذا الوضع، استمرت أطراف اتفاقيات كامب ديفيد، الولايات المتحدة ومصر واسرائيل، في مباحثاتها لتشكيل القوة متعددة الجنسية للمراقبة في سيناء. وتشير المصادر المطلعة، في هذا السياق، إلى أن الاميركيين يقترحون «تشكيل قوة يتراوح عددها بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ جندي منظمين في ثلاث كتائب، احداها ستكون كتيبة أميركية مزودة بسلاح خفيف» (**هآرتس**، ٤/٥/١٩٨١). وتقول التقديرات أن مساهمة الولايات المتحدة ستكون بحدود ألف جندي، دون أن يتم ربط ذلك بالحجم النهائي للقوة. أما الدول الأُخرى التي ستشارك في القوة فهي: كندا، نيوزيلنده، استراليا، نيبال، فيجي.

ورغم أن الاتفاق على تشكيل القوة أصبح تاماً، إلّا أن المصادر المطلعة أشارت إلى استمرار وجود نقاط للخلاف تتمحور حول طلب المصريين أن تكون القوات ذات «طابع مؤقت بانتظار تشكيل قوة أُخرى بإشراف الأمم المتحدة. بينما تطالب اسرائيل منح القوة صفة الديمومة» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٥٠، ٢٦ و٢٧/٥/١٩٨٠، ص٥).

وفي هذا الاطار، عقدت اللجنة العسكرية المصرية - الاسرائيلية المشتركة اجتماعاً لها في القاهرة، يوم ٢٨ أيار (مايو)، وكان على جدول أعمالها ثلاثة مواضيع هي: «القوة متعددة الجنسية، اخلاء سيناء كلياً، علاقات القاهرة ومنظمة التحرير الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٥٣، ٢٩ و٣٠/٥/١٩٨١، ص٦). وظهر، من خلال الاجتماع، أن هناك خلافات لا تزال قائمة، فإسرائيل تفضل «تشكيل قوة ضخمة تضم ٤٠٠٠ رجل، في حين تفضل مصر الاكتفاء بقوة صغيرة. كما لا تزال هناك خلافات بشأن صلاحيات هذه القوة والهيئة التي ستستمد منها صلاحياتها» (**المصدر نفسه**). اضافة إلى هذا، فقد أعربت مصر عن رغبتها في تنفيذ الجلاء النهائي عن سيناء في وقت أقرب من الموعد المحدد له. ويرى الطرفان، بالنسبة لهذه المواضيع، وجود مجال «للقيام بمبادرات تنم عن حسن نية بشكل متبادل» (**المصدر نفسه**). وقد أجل البحث بهذه المواضيع لطرحها في لقاء القمة الذي عقد بين بيغن والسادات يوم ٤ حزيران (يونيو) ١٩٨١.

وأثارت اسرائيل مع مصر، في اطار اللجنة العسكرية المشتركة، ما تسميه بالعلاقات بين القاهرة ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويطرح هذا الموضوع على ضوء النشاط الفدائي المتزايد في قطاع غزة، لأن مصدر هذا النشاط «يأتي من مصر. اضافة إلى الأنباء التي تتحدث عن فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في العريش» (**المصدر نفسه**). وذكر مراسل اذاعة اسرائيل أن المندوبين الاسرائيليين، في اللجنة، أعربوا عن

ارتياحهم ورضاهم عن الاهتمام والاستعداد اللذين يبديهما المصريون، وأن الوفد عاد من القاهرة حاملاً معه اتفاقاً يحدد إطار تشكيل القوة متعددة الجنسية؛ «وستتشكل القوة [وفق هذا الاتفاق] من ثلاث آلاف جندي وستضم وحدات برية وبحرية وجوية» (**المصدر نفسه**، ص٧).

لقاءات مصرية اسرائيلية مشتركة: وفي اطار تطبيع العلاقات المصرية - الاسرائيلية، تنفيذاً لاتفاقيات كامب ديفيد، قام وفد من البرلمان الاسرائيلي بزيارة إلى مصر في النصف الثاني من شهر أيار (مايو) ١٩٨١؛ حيث التقى مع مجلس الشعب المصري، وطرحت مواضيع «إيجابية تتعلق بالعلاقات بين البلدين، وبمستقبل مباحثات الحكم الذاتي، وبالوضع في لبنان وبالخطر السوفياتي في المنطقة» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٧،٢٣٥١ و٢٨/٥/١٩٨١، ص١٢). والقى البروفسور موشي أرنس، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، محاضرة مطولة أمام مجلس الشعب المصري، استعرض فيها التطورات الجارية في المنطقة، وطلب من مصر أن تعطي اسرائيل تسهيلات من أجل «استعمال القواعد العسكرية في سيناء، كما طلب بحث امكانية عدم اخلاء المستوطنات في مشارف رفح، وذلك في اطار حل يمكن بموجبه تبادل استعمال الأراضي بين مصر واسرائيل» (**المصدر نفسه**).

شارون في مصر: أما الوزير اريئيل شارون الذي عبر قناة السويس، في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، على رأس فرقة مدرعة، فقد عبرها هذه المرة، بدعوة من الرئيس السادات الذي رحب به، أمام وزرائه بالقول «لدينا المياه والأرض، والمزارعون المصريون الممتازون، ولدينا شارون. وبذلك يمكن أن نبدأ العمل فوراً في اطار واسع وسريع» (**معاريف**، ٢٢/٥/١٩٨١). ووضع السادات طائرة خاصة تحت تصرف الوزير شارون للقيام برحلة جوية فوق المناطق القريبة من الصحراء الغربية في مصر العليا، وذلك «لفحص امكانية تنفيذ مشاريع مشتركة، اسرائيلية - مصرية» (**المصدر نفسه**).

وعقد شارون، لدى عودته إلى اسرائيل مؤتمراً صحافياً، تحدث فيه عن نتائج زيارته لمصر، وذكر أنه تم الاتفاق على تنفيذ مشاريع زراعية عديدة تنفذ بمشاركة الدولتين، ومنها «اقامة مزرعة تبلغ مساحتها ٥٠ ألف دونم بالقرب من القاهرة لتربية الأبقار والدواجن، ومشروع لانتاج البندورة في منطقة الاسكندرية. كما ستقدم اسرائيل مساعدة فنية في مجال زراعة القطن» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٥٠، ٢٦ و٢٧/٥/١٩٨١، ص٦). ورفض شارون الادلاء بأية تفاصيل عن محادثاته مع الرئيس السادات، لكنه أعرب عن اعتقاده «بعدم وجود مصلحة لمصر في خوض حرب ضد اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ص٧). وأضاف شارون أن قرار الرئيس السادات القاضي باختيار طريق السلام هو قرار صادق، وأن السادات يسعى لتطوير بلاده وانتاج الأغذية لسكانها. ويعتقد الوزير شارون أن مصر تواجه، حالياً، «مشكلات داخلية صعبة»، لكنه لم يحدد طبيعة هذه المشكلات الصعبة. ويذكر، في هذا السياق، أن شارون أجرى مباحثاته الرسمية، في مصر، على مرحلتين، وقد شاركه في المرحلة الأولى منها إلى جانب الرئيس السادات، بعض الوزراء المصريين، أما المرحلة الثانية من تلك المباحثات، فقد اقتصرت على اجتماع مغلق عقد بين شارون والسادات فقط، ولم يعرف شيء عن مضمون هذا الاجتماع. لكن شارون أكد أن «مضمون المباحثات سيقدم إلى رئيس الحكومة، مناحيم بيغن، قبل كل شيء» (**معاريف**، ٢٢/٥/١٩٨١).

فان دركلاو يزور اسرائيل

قام كريستوفر فان دركلاو، رئيس المجلس الوزاري للسوق الأوروبية المشتركة، في اطار زيارته الاستطلاعية للمنطقة بزيارة إلى اسرائيل يوم ١٠ أيار (مايو)، وعقد لقاءات مع كبار المسؤولين الاسرائيليين وتأتي زيارة دركلاو بناء على تكليف من مجلس وزراء السوق الذي عقد مؤخراً جلسة له، في هولندا، لبحث استكمال المبادرة الأوروبية بشأن الشرق الأوسط والأزمة الأخيرة بين سوريا واسرائيل.

ولدى استقبال اسحاق شامير، وزير الخارجية الاسرائيلي، للمبعوث الأوروبي، أعرب له عن «فرحته» بقدوم صديق قديم من دولة صديقة. ومع ذلك، لم يخف شامير، أمام ضيفه، موقف اسرائيل، عندما قال له: «نحن نرفض قرارات

البندقية، وكذلك قرارات اللوكسمبورغ ونعتقد أن تلك المبادىء لا تخدم السلام في المنطقة. بل هي تتعارض معه وتهدد أمن اسرائيل» (ر. إ. إ.، العدد ٢٣٣٦، ١٠، ١٩٨١/٥/١١، ص٩).

وأشار مراسل الاذاعة الاسرائيلية إلى أن الردود التي سوف يسمعها فان دركلاو، من المسؤولين لن تكون مختلفة عن تلك التي سمعها سلفه غاستون تورن «فإسرائيل لم تغير موقفها من المبادرة الأوروبية التي قد تدمر حسب اعتقاد اسرائيل عملية كامب ديفيد» (**المصدر نفسه**، ص١١).

أما بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي، فقد كان لدى لقائه مع رئيس مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة، أكثر وضوحاً في مواقفه: فقد هاجم المبادرة الأوروبية بشدة، وقال للمبعوث الأوروبي، أثناء لقائهما، «لا يسعكم أن تطلبوا منا قبول مقرراتكم المتعلقة بشؤون أمننا في الوقت الذي لم تنبس أي دولة أوروبية ببنت شفه ضد المجزرة التي ارتكبت بحق شعب لبنان بكامله في لبنان» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٣٣٨، ١٢و ١٨٩١/٥/١٣، ص ١٤). وأدان بيغن اللقاء الذي جرى بين در كلاو وياسر عرفات في وقت سابق، وقال له: «لقد صافحت اليد الملطخة بدم الأطفال الاسرئيليين» (**المصدر نفسه**). ووقف بيغن بعد خروجه من الاجتماع، يرد على أسئلة الصحافيين، بينما غادر دركلاو مكان الاجتماع «متجهم الوجه، ولم يرد على أية اسئلة» (**المصدر نفسه**).

محمد عبدالرحمن

١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١

المنظمة الصهيونية العالمية
قسم الاستيطان

الاستيطان في «يهودا» و«السامرة»
الاستراتيجية والسياسة والخطط

بقلم: متتياهو دروبلس
رئيس قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية
القدس، ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠

الحالة الراهنة للمستوطنات في «يهودا» و«السامرة»

هناك ٤٤ مستوطنة تم انشاؤها حتى الآن، أو هي قيد الانشاء، في «يهودا» و«السامرة»: ٢١ مستوطنة كوميونية، ١٢ مستوطنة مدينية، ٣ موشافات، ٣ كيبوتسات، ٣ قرى صناعية، ومركز منطقة واحد، ومركز صناعي واحد. وبين هذه المستوطنات ٣٥ مستوطنة تم انجازها، أو هي قيد التأسيس، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أي منذ سنة ١٩٧٧ [انظر القائمة الملحقة بمستوطنات «يهودا» و«السامرة»]. ويبلغ عدد السكان اليهود في هذه المناطق الآن زهاء عشرة آلاف نسمة.

إن غالبية مستوطنات «يهودا» و«السامرة» هي من طراز القرى الكوميونية. وهذا النوع من المستوطنات شكل جديد نسبياً من أشكال الاستيطان. ومثل هذه المستوطنة مصممة لكي تستوعب ٣٠٠ أسرة، وذلك لاتاحة المجال لنمو صيغة مكثفة ومنتجة من صيغ الحياة الكوميونية، في ظل مجتمع ريفي مقفل مؤهل لتوليد نوعية من الحياة والخدمات ذات مستوى أرقى من تلك التي تفرزها، في العادة، المجتمعات المدينية الكبيرة والمفتوحة، على الصعيد الاقتصادي نفسه. ففي مثل هذا الطراز من المجتمع الأصغر والمقفل، تتوفر الفرصة للتعاون المتبادل، كما يتهيأ المجال لاتخاذ قرارات ذات طبيعة مبدئية تستلزم، حتماً، بذل جهود أعظم، في سبيل الحفاظ على الطبيعة المحددة للمستوطنة. فجميع أعضاء المستوطنة الكوميونية هم أعضاء في جمعية تعاونية مشتركة. ولكي يتمكن عضو جديد من الانضمام إلى الجمعية، عليه أن يخضع لاجراءات الاستيعاب المسلّم بها، التي تستوجبها المستوطنات الزراعية، وعليه، كذلك، أن ينال موافقة لجنة الاستيعاب التي تتألف من ممثلي قسم الاستيطان والمستوطنة التي [تعمل حسب] التنظيمات التي ترسمها

الجمعية، وبما يتمشى وطبيعة الحركة الاستيطانية المؤسسة؛ هذا من أجل ضمان أكبر قدر ممكن من التوافق بين الأعضاء، وهو الشرط المسبق لتشغيل وادارة مستوطنة صغيرة بطريقة صحيحة. وتتولى الجمعية جميع الخدمات البلدية (رعاية الحدائق، الطرق، النفايات، المياه، الخ...) والخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، الاعانات، الخ...)، وكذلك النشاطات الثقافية والاجتماعية والترفيهية، كما تساعد الأعضاء في الحقل الانتاجي - الاقتصادي (التمويل والتسويق)، .وتحافظ على طبيعة المستوطنة، وتمثلها في التعامل مع العناصر الخارجية.

ويساعد قسم الاستيطان [في الاتحاد الصهيوني العالمي] في تمويل الاستثمارات العامة واقامة البنية التحتية في المستوطنات الكوميونية. وتأخذ هذه المساعدة شكل قرض طويل الأجل، مثلما هو الحال في التعامل مع المستوطنات الزراعية، من حيث الأحكام والشروط والاجراءات. أما النشاط الانتاجي في المستوطنة فيتولاه أعضاؤها، أو اتحادات يقيمها الأعضاء، مع بقاء المسؤولية ملقاة على كواهل الأعضاء. ويساعد قسم الاستيطان في تمويل الاستثمارات المطلوبة في المنشآت الانتاجية التي يقيمها الأعضاء أو الجمعية، وذلك وفق الاصول والأنظمة المتّبعة مع المستوطنات. وهذه المساعدة من جانب قسم الاستيطان لا تقدَّم إلا للمقيمين الدائمين في المستوطنة، العاملين في منشأة معينة، كما لا تقدم إلا بعد قيام خبراء قسم الاستيطان بدرس وتأكيد الجدوى الاقتصادية للمنشأة.

أما القرى الريفية فيساعدها قسم الاستيطان في إنشاء وسائل الانتاج الخاصة بها، مع الحرص على التقليل بسرعة من حاجة المستوطنين لقطع مسافات بعيدة والتنقل الكثير طلباً لمستلزمات الحياة، وهو أمر غير مرغوب فيه من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والامنية كافة.

وينبغي أن نسجل في هذا المقام أنه على الرغم من كون الموارد المستثمرة في وسائل الانتاج ضئيلة نسبياً، فلقد تدبر المستوطنون أمرهم ببناء حياة كريمة: فالوضع الاجتماعي في معظم المستوطنات ممتاز، يغمره السرور والدفء، ويحفل بأنشطة ثقافية واجتماعية عارمة. وبناء على هذا فإن معظم المستوطنات المقامة في «يهودا» و«السامرة» تتمتع بأساس مكين، وتؤدي عملها على نحو سليم. طبعاً، لا بد أن نتجاوز مشقات كثيرة في البدء، إنما إذا قورن الحال بالوضع في مناطق اخرى، يتبين أن هذه المستوطنات تمكنت من شق طريقها نحو الانجاز الصحيح، في غضون فترة زمنية قصيرة، وبمتطلبات استثمارية صغيرة نسبياً. لقد كان علينا عند البدايات أن نوفر الماء للمستوطنات بواسطة السيارات الناقلة وحدها، أما الآن فإن الغالبية الساحقة من المستوطنات أصبحت موصولة بشبكات المياه. وجرت أعمال حفر بحثاً عن الماء في العديد من المستوطنات، مثل كدوميم وشيلوح. لقد أُرسي الأساس السليم للبنية التحتية، وعما قريب سوف تغدو جميع مستوطنات «السامرة» مربوطة بشبكة الكهرباء القطرية. وفي كثير من المستوطنات تقام وحدات سكنية دائمة، انسجاماً مع طريقة «إبن لنفسك منزلاً». وإننا سوف نقدم ها هنا لوحة مفصلة للوضع في أربع من المستوطنات الكوميونية التي اقيمت في «السامرة»، كعيّنة تمثيلية للوضع في سائر المستوطنات المشابهة:

١ - **عفرا**: هي أول مستوطنة يهودية أنشئت في «السامرة»، وكان ذلك قبل خمسة أعوام، واقيمت على تلة عالية قريباً من مدينة عفرا القديمة، وعند السفح، تمتد الطريق المؤدية إلى أرض هاميردافيم (المنطقة التي تتعقب فيها قوات جيش الدفاع الاسرائيلي «المخربين») وإلى وادي الأردن وبالقرب من الطريق الجبلية على امتداد الحد الجنوبي «للسامرة».

تعيش في هذه المستوطنة اثنتان وسبعون اسرة حالياً، لديها ثلاثمئة طفل، ويصل العدد الاجمالي للسكان إلى خمسمئة نسمة. وأما الحياة الاجتماعية والثقافية، والخدمات العامة، والصيانة، والنشاط الاقتصادي، كل ذلك، فيدار بطريقة مشتركة من قبل المستوطنة. ولقد تم إنشاء ٧٢ وحدة سكنية مؤقتة حتى الآن، وفي الطريق عشر وحدات سكنية اخرى سينتهي العمل منها هذا العام. أضف إلى ذلك خمسين وحدة سكنية دائمة شارفت على الانتهاء، بحيث سوف

تقيم ثمانون عائلة في عفرا مع نهاية هذه السنة. إن زهاء ٨٠ بالمئة من المقيمين في عفرا يكسبون رزقهم من العمل في المستوطنة، أما الآخرون فيعتمدون في معيشتهم على العمل في الجوار.

توجد في عفرا ثلاثة مصانع صلب للفولاذ، وثلاث ورش للنجارة، ومطبعة، ومعسلة. كما أنشىء في المستوطنة مكتب لخدمات الكمبيوتر يعمل فيه ١٨ مبرمجاً ومصمماً يقيمون في المستوطنة نفسها. وبالاضافة إلى ذلك، هناك مدرسة ميدانية تستخدم خمسة عشر من السكان، وكلية للدراسات اليهودية، وبيت للشباب، وكذلك مكاتب للمحاسبة والترجمة يتعامل معها زبائن من القدس، ومكتب لمسح الأراضي. ولقد تولى قسم الاستيطان زراعة ٩٠ دونماً للمستوطنة مزروعة بالكرز والخوخ والمشمش، ومن المقرر هذا العام توسيع المنطقة المزروعة إلى ١٥٠ - ٢٠٠ دونم. كما تم إنشاء أبنية المنطقة الصناعية هذا العام على مساحة ٢,١٠٠ كيلومتر مربع، والغاية هي توسيع هذه المنطقة بغية تجميع المشروعات القائمة والموزعة حاليا على عدة منشآت مؤقتة. كما أن التصميمات جاهزة لإنشاء أربع حظائر للدجاج في المستوطنة.

٢ - **بيت إيل**: تقع هذه المستوطنة بالقرب من بيت ايل التوراتية، بمحاذاة قاعدة عسكرية، إلى اليمين من طريق رام الله - نابلس، وعلى بعد حوالى كيلومترين إلى الشمال من مفترق الطرق المؤدي إلى عفرا، وعلى بعد حوالي ٢٠ كلم شمال القدس.

لقد وضع السكان أيديهم على المكان منذ نحو عامين ونصف العام، أي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧. تعيش في المستوطنات ٦٥ أسرة لديها ١٧٠ طفلاً، ويناهز مجموع المقيمين الثلاثمئة شخص. ولقد اقيمت ٧٤ وحدة سكنية، وتم إقرار إنشاء ٥٠ وحدة سكنية دائمة، وبدأ العمل فعلاً في إرساء دعائم الهيكل السفلي. هناك مخزن كبير للسمانة، ومستوصف صحي، وطبيب، وعيادة لرعاية الأطفال ستفتح أبوابها قريباً. وتوجد أيضاً مكتبة للصغار وللكبار، وناد للشبيبة، وناد آخر لحركة الشبيبة بنا - عكيفا، ونشاط مركّز للدراسات الثقافية والتوراتية.

يكسب السكان رزقهم من العمل في المستوطنة ومنطقتها، لكن بعضهم يعمل خارج المنطقة. كما جرى إنشاء معمل للدمى يستخدم ثلاثة مقيمين، ومنشأة لمستحضرات التجميل. أما قسم الاستيطان فلقد أنشأ في بيت إيل مبنى للعمل الصناعي يمتد على مساحة ٦٦٠ متراً مربعاً ونيّف، سيضم بين ثلاثة وستة معامل. وبعد أن تمت الموافقة فعلاً، سيبدأ العمل قريباً بانشاء محطة بنزين مع مطعم للوجبات الخفيفة وتسهيلات اخرى. هذا ولا يزال على جدول الأعمال النظر في إقامة مشروعات اقتصادية جديدة في بيت إيل خلال السنة المالية المقبلة.

٣ - **كيدوميم**: أنشئت منذ أربعة أعوام ونصف العام، وتقع إلى جانب قرية قدوم، على بعد نحو سبعة كيلومترات إلى الغرب من نابلس. وتعيش فيها ١٢٠ اسرة لديها ٣٦٠ طفلاً، إلى جانب ١٠ عازبين و٦٠ من تلامذة المدرسة الدينية، بحيث يصل مجموع السكان إلى زهاء ٧٠٠ نسمة. واقيمت حتى الآن ١٣٠ وحدة سكنية، إلى جانب ١٠ بيوت نقالة. ثم أن أعمال التأسيس لاقامة المساكن الدائمة، تطبيقاً لشعار «إبن لنفسك منزلاً» ما تزال جارية على قدم وساق. وبين المنشآت التي فرغ العمل منها حتى الآن: كنيس، وقاعة طعام مركزية مع مطبخ، ودار للحضانة، ومكاتب إدارية، ومدرسة تضم تسعة صفوف، ومبنى المدرسة الدينية، وعيادة صحية، ومبنى معدّ ليكون مخزناً كبيراً للسمانة، وثمانية محلات لحوانيت مختلفة لخدمة شتى الاحتياجات اليومية.

يعمل ٦٠ بالمئة من السكان في المستوطنة نفسها بما يوفر لهم حياة كريمة. كما انتهى تأسيس بيتين للحضانة، وثلاث حظائر للدجاج، ومصنع للفولاذ، ومعمل لمبيدات الحشرات، وورشة خياطة لثياب الأطفال، ومكتب للمحاسبة، وورشة للآلات الناسخة، ومعمل للورق (بالاشتراك مع مواطن ياباني نصير لاسرائيل)، وورشة للتجارة، ومصنع للدهان. وتستخدم «كلية أرض - اسرائيل» ستاً من العائلات، وتقدم دراسات حول منطقة «يهودا» و«السامرة» خاصة، وحول أرض - اسرائيل عامة.

٤ - **ايلون موريه**: في كانون الثاني (يناير)

١٩٨٠ قامت هذه المستوطنة في موقعها الحالي على «الجبل الكبير»، على بعد زهاء ٤ كلم من نابلس شرقاً. هناك ٣٥ اسرة تقيم في المستوطنة حالياً، لديها ١٣٠ طفلاً، بالاضافة إلى ستة عازبين، فيكون مجموع السكان ٢٠٠ نسمة تقريباً، وتم حتى الآن إنشاء ٤١ وحدة سكنية، بالاضافة إلى سبعة مبانٍ عامة هي: كنيس، وروضة للأطفال (فيها صفّان)، وحضانة (تتألف من ثلاث غرف)، ومدرسة (أربعة صفوف)، وعيادة صحية، ومكاتب إدارية ومخزن كبير للسمانة. كما تم تعبيد طريق عريضة إلى المستوطنة، وتعبيد الطريق الاخرى التي تمر بقرية دير الحطب.

وينشىء قسم الاستيطان في الوقت الحاضر مجمعاً صناعياً على «الجبل الكبير» يمتد على مساحة تزيد على ١٢٠٠ متراً مربعاً. ومن المقرر أن يحتوي المجمع على ورشة لصناعة الأقفال، بالاضافة إلى منشآت اخرى (بينها على سبيل المثال مصنع لمبيدات الحشرات). وهناك خطة جاهزة لانشاء مجمع صناعي آخر. وتتولى المستوطنة إدارة الشؤون المتعلقة بالنواحي التعليمية والثقافية، من خلال الروضة والحضانة والمدرسة، بالاضافة إلى ناد للشبيبة. ومن المقرر استيعاب أعداد إضافية من المستوطنين للاقامة في ايلون موريه في العام المقبل بحيث يصل عدد العائلات إلى أربعين تقريباً.

استراتيجية الاستيطان في «يهودا» و«السامرة»

نحن الآن في مواجهة جبهة شرقية رافضة وواسعة، تضم سوريا والعراق وايران والعربية السعودية. هذه البلدان التي تجد في متناول أيديها قدراً من الموارد الهائلة، يوحّد بينها العداء لاسرائيل، وتشكل تهديداً مستمراً لحدودنا الشرقية. ولقد تعلمنا من الحروب السابقة دروساً تفتح أعيننا على وجوب أن تكون حدودنا أبعد ما تكون عن مراكزنا الاقتصادية والصناعية ومدننا الكثيفة السكان على السهل الساحلي، وذلك لكي نوفر لأنفسنا مجالاً مناسباً للتنفس، بغية تعبئة قواتنا العسكرية الاحتياطية التي لا مفر من الاعتماد عليها، نظراً للتفوق العددي البارز الذي تتمتع به الجيوش العربية. وبناء عليه، فإن وجود مسافة كبيرة بين حدودنا الشرقية مع الاردن وبين مراكزنا السكانية، يقدم إسهاماً عظيماً في توفير الأمن لكل دولة اسرائيل.

على أن الوجود العسكري وحده، من الاردن، لا يكفي لتأمين هذه المنطقة الحساسة. فالوجود المدني للمستوطنات اليهودية أمر حيوي لأمن الدولة، باعتبار أن جميع المستوطنات المقامة في «يهودا» و«السامرة» ذات مواقع حاكمة فوق الروابي والتلال العالية، وتشرف على محاور مهمة ذات طبيعة من غير اليسير على الدروع أو سواها من العربات أن تسلكها أو تتنقل فيها. وينبغي أن نلاحظ في ضوء الدروس المستقاة من الحرب الأخيرة، أن جميع الاجراءات اللازمة قد اتخذت لتمكين مستوطني المناطق [المحتلة] من الدفاع عن أنفسهم، إزاء احتمال تعرضهم لهجوم مباغت. ويتبين من هذا أنه ليس فقط لن يكون ضرورياً إجلاء المستوطنين في حالة نشوب حرب، بل إن هذه السلسلة الكثيفة من الحلقات الاستيطانية المرشوشة على قمم الهضاب والتلال سوف تكون سداً منيعاً أمام هجمات الجبهة الشرقية المتحدة التي تهدد اسرائيل الآن، أو على الأقل أن تتصدى لها ريثما تتحقق تعبئة قوى الاحتياط وتصبح جاهزة للقتال. كما يعطي هذا الحاجز من المستوطنات شعوراً أقوى بالأمن لمستوطنات وادي الاردن، التي تشكل خطنا الدفاعي الأول شرقاً، ويعطيها الحماية من احتمال تعرضها لخطر الضغط عليها من جانبيها معاً: الشرقي، وكذلك الغربي من جانب السكان «المعادين».

لكن علينا، في ضوء المفاوضات الدائرة حالياً حول مستقبل «يهودا» و«السامرة»، أن نخوض سباقاً مع الزمن. ففي خلال هذه الحقبة، سوف تكون الحقائق والوقائع التي نخلقها على الأرض في هذه المناطق [المحتلة]، صاحبة القرار الرئيسي، أكثر من أية اعتبارات اخرى. لذا، فإن هذا هو الوقت الملائم والضروري لكي نشنّ حملة شاملة من الاستيطان الكثيف، بكل الزخم الممكن، وخصوصاً في أعالي تلال «يهودا» و«السامرة» ذات الطبيعة الوعرة والتي تشرف على وادي الاردن شرقاً وعلى السهل الساحلي غرباً.

لذا فإنه لمن الأهمية بمكان عظيم أن نؤكد اليوم، وبالأعمال أكثر من الاقوال، أن الحكم

الذاتي لا ولن يُطبق على المناطق [المحتلة]، بل على سكانها العرب فقط لا غير. وهذا يجد ترجمته الحقيقية في الوقائع التي نخلقها على الأرض. وبناءً عليه، لا بد من وضع اليد فوراً على كل الأراضي المملوكة للدولة، وعلى كل الأراضي غير المزروعة في «يهودا» و«السامرة»، بحيث نستوطن جميع البقاع الواقعة بين و/حول المراكز السكانية [العربية]، وذلك بهدف التقليل ما أمكن من خطر ولادة دولة عربية إضافية في هذه المناطق مستقبلاً، فطالما أن المستوطنات اليهودية سوف تقطع أوصال هذه المناطق، ستجد الأقلية السكانية [يقصد السكان العرب في الضفة الغربية] صعوبة كبيرة في اقامة أي كيان إقليمي أو سياسي مترابط.

لا ينبغي أن نترك ظلاً من الشك في عزمنا على الاحتفاظ بالمناطق [المحتلة] إلى الأبد. وإلا فإن الأقلية السكانية سوف تتحرك نحو حالة من الاضطراب المتنامي يؤدي بها في النتيجة إلى بذل جهود متواترة لانشاء دولة عربية جديدة في هذه المناطق. وأن الطريقة الفضلى، بل الوحيدة، لازالة أي شك في تصميمنا على التمسك إلى الأبد بـ«يهودا» و«السامرة»، هي في تسريع وتيرة الاستيطان وزيادة زخمه في هذه المناطق.

وسيكون الاستيطان الرئيسي في «يهودا» و«السامرة»، في الأراضي المملوكة للدولة، وفي الأراضي القاحلة وغير المزروعة التي لا يملكها أحد، ولن يكون من شأن هذا الاستيطان طرد الناس الموجودة على أرضها، كما أن مثل هذه السياسة تخلق إمكانية معقولة لتعايش سلمي. وأكثر من ذلك، فإن التجاور المعيشي بين اليهود والعرب، جنباً إلى جنب لمدة زمنية طويلة، يقدم الفرصة الوحيدة لتنمية علاقات من حسن الجوار، وذلك مع مرور الزمن، وتزايد الفهم المتبادل والخلق الضروري لمصالح مشتركة. وتقول لنا تجارب التاريخ ان الصلات الشخصية والعلاقات الوثيقة بين الناس المتخاصمين تسهم عادة في خلق حالة من السلم الواقعي، أكثر مما تفعله الاتفاقيات السياسية التي يمهرها الزعماء بتواقيعهم.

سياسة الاستيطان في «يهودا» و«السامرة»

تدل التجربة على وجوب تفادي ترك أية مستوطنة في وضع منعزل في أية منطقة، وذلك لسببين: من ناحية أدنى، بسبب الحاجة للاعتماد على الخدمات المشتركة مع المستوطنات المجاورة؛ ومن ناحية ثانية، بسبب الاعتبار الأمني. ولهذا من الضروري إنشاء مستوطنات إضافية بالقرب من كل مستوطنة موجودة حالياً في «يهودا» و«السامرة»، وذلك لخلق مجموعات أو عناقيد من المستوطنات في مناطق استيطانية متجانسة، ولايجاد الظروف المؤهلة للخدمات المشتركة ووسائل الانتاج المشتركة. وليس من المستبعد أبداً أن يؤدي اتساع ونمو هذه المستوطنات، في بعض الحالات، إلى أن تتخذ القرار الطبيعي بالاتحاد لخلق مستوطنة مدينية واحدة تضم كل مجموعة المستوطنات الكائنة في منطقة معينة.

ولكي يكون نشر المستوطنات على نطاق واسع أمراً ممكناً، ومن أجل بناء مستوطنات تتمتع بمستوى حياتي مرتفع، فإن غالبية المستوطنات التي اقيمت والتي ستقام، ينبغي أن تكون من نمط القرى الريفية - الكوميونية. وسوف يتراوح عدد السكان في كل منها بين ٥٠ و٣٠٠ اسرة في المرحلة الاولى، وسوف تعتمد في معيشتها، أساساً، على الصناعة والسياحة والخدمات، وفي درجة أقل على الزراعة المتطورة، وذلك نظراً لنقص وسائل الانتاج الزراعي في هذه المناطق. وما ترسمه الخطة ويجري به التنفيذ، هو أن تكون الخدمات «المنطقية» في الحقول التعليمية والصحية والثقافية، لكل مجموعة من مجموعات المستوطنات، في احدى المستوطنات المركزية، في المرحلة الاولى. وان التعجيل في توفير هذه الخدمات يسهم في انعاش المستوطنات الجديدة ودعمها.

يسبق إنشاء المستوطنات تأليف مجموعة من المستوطنين المحتملين، وتهيئتهم لمهمة وضع أيديهم على المكان المقصود. وتتولى وحدة الاستيعاب في قسم الاستيطان وضع الاطار اللازم لانشطة الاستيعاب الاجتماعي بين هؤلاء المستوطنين (الذين يتألفون من المهاجرين الجدد ومن المواطنين القدماء على السواء)، وذلك بالتنسيق الكامل مع مختلف الحركات الاستيطانية. ومن الجدير بالذكر أن هناك امكانية عظيمة للاستيطان في الوقت الحاضر: فهناك سيل

عرم من الطلبات يتقدم بها الناس الراغبون في الاستيطان في «يهودا» و«السامرة»، وهناك عدة آلاف من الاسر سواء في اسرائيل أو في بلدان الشتات، ترغب في الاستيطان في «يهودا» و«السامرة»، إما بانشاء مستوطنات جديدة، أو بالانضمام إلى المستوطنات القائمة.

ومن الضروري أن ننشىء على امتداد السنوات الخمس المقبلة ١٢ - ١٥ مستوطنة قروية ومدئنية في «يهودا» و«السامرة» سنوياً، بحيث نضيف إلى المستوطنات القائمة حالياً ٦٠ - ٧٥ مستوطنة جديدة خلال الأعوام الخمسة المقبلة، وبحيث يصل عدد السكان اليهود هناك إلى ١٢٠ - ١٥٠ ألفاً. وهناك تفاصيل أوفى حول هذه الخطة دوّنتها في الكراس الذي قدمته في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٨ إلى الحكومة وإلى اللجنة المشتركة للإستيطان، وكان بعنوان «الخطة الرئيسية لتنمية الاستيطان في يهودا والسامرة للأعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٣» والذي قام بنشره قسم الاستيطان القروي التابع - المنظمة الصهيونية العالمية».

قائمة بالمستوطنات التي اقميت أو هي قيد الانجاز في «يهودا و«السامرة»

اسم المستوطنة	نوعها	تاريخ إنشائها	المنطقة/ المجموعة
١ كيدوميم	كوميونة	١٩٧٥	كيدوميم
٢ ايلون غفعون	كوميونة	١٩٧٩	ايلون غفعون
٣ بيت حورون	كوميونة	١٩٧٧	جيفعون
٤ متتياهو	كوميونة	قيد الانجاز	موديعين
٥ ميفوا حورون	موشاف	١٩٧٠	موديعين
٦ حلميش (نيف تزوف)	كوميونة	١٩٧٧	حلميش
٧ سلعيت	قرية صناعية	١٩٧٨	سلعيت
٨ سانور	كوميونة	١٩٧٧	شافيه شومرون
٩ دوتان	كوميونة	قيد الانجاز	ريحان
١٠ شافيه شومرون	كوميونة	١٩٧٧	كرنيه شومرون
١١ كرنيه شومرون (كرنيه شومرون «ب»)	كوميونة	١٩٧٩	كرنيه شومرون
١٢ ياكير (كارنيه شومرون «د»)	كوميونة	قيد الانجاز	كارنيه شومرون
١٣ بيت إيل	كوميونة	١٩٧٧	بيت إيل
١٤ متسبيه يريحو	كوميونة	١٩٧٧	عتسيون
١٥ عفرا	كوميونة	١٩٧٥	بيت إيل
١٦ شيلوح	كوميونة	١٩٧٧	شيلوح
١٧ طابوعاه	كوميونة	١٩٧٨	عتسيون
١٨ تكواع	كوميونة	١٩٧٨	عتسيون
١٩ العازار	قرية صناعية	١٩٧٧	عتسيون
٢٠ كفار عتسيون	كيبوتز	١٩٦٧	عتسيون
٢١ مغدال عوز	كيبوتز	١٩٧٧	عتسيون
٢٢ روش تسوريم	كيبوتز	١٩٧٥	عتسيون
٢٣ كوخاف همشمار	كوميونة (ناحال)	١٩٧٧	بيت إيل
٢٤ ميفوا شيلوح	كوميونة (ناحال)	١٩٧٧	شيلوح

اسم المستوطنة	نوعها	تاريخ إنشائها	المنطقة/ المجموعة
٢٥ ريمونيم	كوميونة (ناحال)	١٩٧٧	بيت إيل
٢٦ كفار آدوميم	كوميونة	١٩٧٩	أدوميم
٢٧ ريحان	موشاف	١٩٧٩	ريحان
٢٨ بيت اربيه (ليفوناه)	كوميونة	قيد الانجاز	حلميش
٢٩ حوميش (معاليه ناحال)	موشاف (ناحال)	١٩٧٩	شافيه شومرون
٣٠ متسبيه غفعون (الجديدة)	كوميونة	١٩٨٠	غفعون
٣١ حينانيت (ريحان «ب»)	قرية صناعية	١٩٨٠	ريحان
(جميع هذه المستوطنات الاحدى والثلاثين يتولاها قسم الاستيطان)			
٣٢ كرنيه شومرون	مدينية	١٩٧٧	كرنيه شومرون
٣٣ كرنيه شومرون «ج»	مدينية (جيش نظامي)	قيد الانجاز	كرنيه شومرون
٣٤ بيت إيل «ب»	مدينية	١٩٧٧	بيت إيل
٣٥ هار غلبواع	مدينية	١٩٦٨	عتسيون
٣٦ إفرات	مدينية	قيد الانجاز	عتسيون
٣٧ غفعون	مدينية	١٩٧٧	غفعون
٣٨ أرييل (خراس)	مدينية	١٩٧٧	أرييل
٣٩ كريات أربع	مدينية	١٩٦٨	حبرون [الخليل]
٤٠ الكاناه	مدينية	١٩٧٧	أرييل
٤١ ميشور أدوميم	مركز صناعي	١٩٧٥	أدوميم
٤٢ معاليه أدوميم	مدينية	قيد الانجاز	أدوميم
٤٣ الكاناه «ب»	مدينية	قيد الانجاز	اريبل
٤٤ ايلون شفوت	مركز منطقة	١٩٧٠	عتسيون

(جميع هذه المستوطنات المدينية الثلاث عشرة تتولاها وزارة البناء)

المجموع: ٤٤ مستوطنة

ترجمها عن الانكليزية: **محمد النصر**

صدرَت الطّبعة الجَديدة من الكُتب التالية

تاريخُ الصهيونيّة، الجزءُ الأَول ١٩٦٢ - ١٩١٧

تأليف

صبري جريس

٣٦٨ صفحة ١٥ ل.ل.

يَوميات الحُزنِ العادي

تأليف

محمود درويش

٢٠٨ صفحات ١٢ ل.ل.

القُوات الإِسرائيلية المحمولَة جوّاً

تأليف

محمود عزمي

١٧٦ صفحة ٦ ل.ل.

القُوّات المدَرعة الإِسرائيلية عبر أربَع حُروب

تأليف

محمود عزمي

٥٢٤ صفحة ١٢ ل.ل.

المُقاطَعة العَربيّة لإسرائيل

تأليف

هاني الهندي

٣٠٨ صفحات

٨ ل.ل.

القِوى السياسيّة في إسرائيل ١٩٤٨ - ١٩٦٧

تأليف

السيد عليوَهْ حسن

٢٦٠ صفحة

١١ ل.ل.

الإحتلال الإسْرائِيلي للأراضي العربية

دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام

تأليف

د. تيسير النابلسي

٣٤٤ صفحة

١٤ ل.ل.

مَقالات في الدعاية الصهيونيّة وحرب أكتوبر

٦٢ صفحة

٥ ل.ل.

تأليف

محمد علي العويني
والسيد عليوه حسن
وسمير كنعاني

تُرسل طلباتكم من هذه الكتب إلى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب ١٦٩١، بيروت - لبنان

وترسل القيمة إلى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي - فرع رأس بيروت، رقم ١٣٣٧